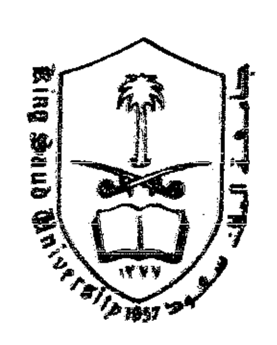
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية الدراسات العليا
كلية التربية
قسم الثقافة الاسلامية
شعبة التفسير والحديث



تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابيه الثقات والمجروحين

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير
في قسم الثقافة الإسلامية - شعبة التفسير والحديث

إعـــداد الطالب

أمين بن عبد الله الشقاوي

إشراف الأستاذ الدكتور
محسن بن محمد عبد الناظر

الفصل الدراسي الأول ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ

بسم ا لله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا ا لله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... وبعد :

فإن المحدث لا يكون تصنيفه للأحاديث دقيقاً إلا بعد معرفة رواتها معرفة موضوعية ودقيقة ، ومن هنا جاءت قيمة علم الجرح والتعديل عند المحدثين ، فصنفوا كتباً في معرفة رواة الأحاديث ليضبطوا فيها أسماءهم، ويجمعوا أخبارهم من المولد إلى الوفاة ، وخاصة عبارات الجرح والتعديل التي قيلت فيهم ، والتي يستمد منها الحكم على مروياتهم بالقبول أو الرد ، حسب ضوابط ومعايير دقيقة.

لقد كانت هذه الأحكام الغاية التي يريد عالم الجرح والتعديل أن يصل إليها ، وبذل علماء الجرح والتعديل في ذلك الجهد الكبير، وألفوا المؤلفات الكثيرة ، فمنها ما خصّصوه للرواة الثقات مثل (الثقات) للعجلي المتوفى سنة(٢٦١هـ)،و(الثقات) لابن شاهين المتوفى سنة(٣٨٥هـ) ، ومنها ما خصصوه للرواة الضعفاء والمتروكين مثل (الضعفاء الصغير) للإمام البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، و(الضعفاء) للذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) .

ومنها ما يجمع بين الرواة الثقات والضعفاء مثل (تهذيب الكمال) للمزي المتوفى سنة (٧٤٢هـ) ، و(تهذيب التهذيب) ، و(تقريبه) ، وكلاهما لابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وغيرها .

ومن الأئمة الذين كان لهم السبق في هذا الشأن الإمام محمد بن حبان البستي المتوفى سنة(٣٥٤هـ) الذي ألف كتاب الثقات ، وكتاب المجروحين ، وقد ترجم في هذين الكتابين لكثير من الرواة ، معرفاً بهم ومبيناً حالهم توثيقاً وتجريحاً .

مشكل البحث :

مما يلفت نظر الباحث في هذين الكتابين وجود رواة ذكرهم في كتابه الثقات ثم أعاد ذكرهم في كتابه المجروحين،يزيد عددهم عن ستة وثلاثين ومائة راو، وقد ذكرت هذا العدد في مخطط الرسالة اعتماداً على إحصائية الباحث عداب الحمش في رسالته (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل)،ولكن بعد مراجعة العدد اتضح أنه أكثر، وأنه يصل إلى(خمسة وستين ومائة راو)[1]مما يثير إشكالاً لدى من يعتمد ويأخذ بأقوال هذا الإمام الذي يعد أحد أئمة هذا الشأن،ويتضح ذلك من خلال الأسئلة الآتية :

١- ألا يُعد ذكر الراوي الواحد في الكتابين معاً تناقضاً علمياً لا يجوز أن يصدر عن عَلَمٍ لهُ ضوابطُهُ ومنهجُهُ وشروطُهُ ؟!

٢- ألا يمكن أن يدخل هذا التعارض في نطاق تطور المعرفة بالرواة عند ابن حبان وغيره من علماء الجرح والتعديل ؟

٣- ألا يجوز أن تكون أحكامه المتعارضة ناتجة عن خلط ،كأن يظن أن المذكور في الثقات وفي المجروحين اثنان ، وهما في الحقيقة واحد ؟

٤- ألا يستطيع البحث العلمي أن يجمع هؤلاء الرواة ، وأن يصنفهم ويدرسهم مع نماذج من مروياتهم ، ويقارن بين أقوال ابن حبان وغيره من أئمة الجرح والتعديل ؛ ليبين بعد ذلك هل كانوا محل قبول أو رد من نقاد الحديث ؟

إن هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى إجابات علمية قد يخرج بفضلها الباحث بجملة من الضوابط التي اعتمدها ابن حبان ، وهذا هو موضوع البحث الذي اخترت القيام به لاستكمال مقررات الماجستير ، وجعلته تحت عنوان [تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابيه (الثقات) و(المجروحين)].

---

(١) وقد عقدت ملحقاً خاصاً في آخر الرسالة لجميع الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه الثقات ، ثم ذكرهم في كتابه المخصص للمجروحين .

بيان المصادر ونقدها :

من أهم مصادر البحث التي اعتمدت عليها كتابا ابن حبان (الثقات ، والمجروحين) ، فمنهما استخرجت المادة العلمية التي كانت أساسه ، وسوف يُخصص لهما مبحث مفصل في التمهيد من الرسالة .

وإلى جانب هذين المصدرين عدت بالدرجة الأولى إلى كتب الجرح والتعديل عامة،ومن أهمها :

١- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** للحافظ أبي الحجاج يوسف ابن الزكي المزي رحمه الله المتوفى سنة (٧٤٢هـ) .

أراد به مؤلفه تهذيب كتاب الحافظ الكبير أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد ابن سرور المقدسي رحمه الله الذي سماه : الكمال في أسماء الرجال ، واقتصر فيه على رجال الكتب الستة .

قال الحافظ ابن حجر : من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً ، ولا سيما التهذيب ، فهو الذي وقف بين اسم الكتاب ومسماه ، وألف بين لفظه ومعناه ، بيد أنه أطال وأطاب ، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب [١] .

مميزات الكتاب :

له مميزات كثيرة منها :

١- أنه زاد على كتاب الكمال مئات التراجم ، مع اقتصاره على رواة الكتب الستة ، فاستدرك عليه ما فاته من رواة هذه الكتب ، ثم ضم إلى كتابه جملة من مؤلفات أصحاب الكتب الستة بلغت تسعة عشر كتاباً .

٢- أنه أضاف إلى معظم تراجم (كتاب الكمال) مادة تاريخية جديدة في شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق ، وتاريخ مولده أو وفاته ، فتوسعت التراجم بذلك .

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/١).

٣- أنه قصد الاستيعاب لشيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، ورتبهم على حروف المعجم .

٤- أنه جعل لكل مصنف علامة مختصرة تدل عليه .

٥- أن ما كان من المعلقات بصيغة الجزم فإسناده لا بأس به ، وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر[1].

الملاحظات التي وجهت للكتاب :

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : ثم إن الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة ، واستيعاب الرواة عنه ، ورتب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة ، وحصل من ذلك على الأكثر ، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها ، فوجد المتعنت لذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليله ولا طائله .. [2].

٢- **ميزان الاعتدال** للحافظ الذهبي رحمه الله،وهذا الكتاب مزايا عديدة،ولا غرابة فإن مؤلفه الحافظ الذهبي من فرسان هذا العلم الكبار، وله مؤلفات عديدة في ذلك تشهد بسعة باعه وعظيم مقدرته العلميةفي نقد الرجال ومعرفة أحوالهم.

مميزات الكتاب :

لهذا الكتاب مميزات كثيرة منها :

١-أنه جمع كثيراً من الرواة الضعفاء ،قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره المؤلفات في المجروحين :ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك الميزان الذي ألفه الحافظ أبوعبد الله الذهبي[3].

---

(١) مقدمة تهذيب الكمال ، تحقيق : د/بشار عواد (١/٤٣،٤٤،٤٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٣).

(٣) لسان الميزان لابن حجر (١/٤).

٢- إيراده لبعض الثقات المتكلم فيهم بغير حجة بقصد الدفاع عنهم ،ورد التهمة.
٣- عند الخلاف في الراوي فإنه كثيراً ما يبين ترجيحه لقبول روايته معلماً لذلك برمز معروف .

الملاحظات التي وُجّهت للكتاب :

- عدم الترجيح بين الأقوال المختلفة التي يوردها أحياناً في تراجم الرواة .
- فاته قسم من الرواة الذين هم على شرطه استدركهم الحافظ العراقي في ذيله على (الميزان) ، وكذا الحافظ ابن حجر في (اللسان).

٣-**تهذيب التهذيب** للحافظ ابن حجر رحمه ا لله ، وهو من الكتب المشهورة في تراجم الرواة ،اختصره مؤلفه من كتاب (تهذيب الكمال) في أسماء الرجال .

مميزات الكتاب :

لهذا الكتاب مميزات كثيرة منها :

١- أنه أضاف ما ظفر به من أقوال في جرح الرواة وتعديلهم زيادة على ما في كتاب تهذيب الكمال .
٢- حذف كثيراً من أخبار الرواة المترجمين مما لا يفيد في جرحهم وتعديلهم.
٣- لم يحذف من رجال تهذيب الكمال أحداً ، بل ضم إليهم عدداً من الرواة ممن هم على شرط الحافظ المزي .
٤- أثبت ما حذفه المزي من التراجم في أصل كتاب الكمال .

٤- **تقريب التهذيب** للحافظ ابن حجر رحمه ا لله ، وهو من أشهر الكتب المختصرة في تراجم الرواة ، فإنه لما فرغ من تهذيب التهذيب أراد تقريبه في كتاب بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً يجمع اسم الرجل، واسم أبيه

وجده، ومنتهى أشهر نسبته ،ونسبه ،وكنيته ، ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف .

مميزات الكتاب :

لهذا الكتاب مميزات كثيرة منها :

١- أنه يمتاز في الغالب بوضوح مادته العلمية مع ضبط لكثير مما يشكل بالحروف.

٢-أنه يحكم على الراوي بحكم مختصر يبين صفة المُتَرجَم من حيث القبول أو الرد.

٣- الدقة في الحكم على الراوي ، وذلك يظهر من خلال موازنته بين أقوال التوثيق والتجريح التي قيلت في الراوي .

الملاحظات التي وُجهت للكتاب :

١- أنه فاته ذكر بعض رجال الكتب الستة ممن ترجم هو نفسه لهم في كتابه التهذيب .

٢- الإيجاز الشديد في بعض المواضع ، وكونه يحيل في ترجمة الراوي من موضع إلى موضع آخر ، وبالتتبع يتبين وهمه في ذلك .

هذه ملحوظات يسيرة على هذا الكتاب القيم ، الذي رزق القبول ، فما حصل لشيء من المختصرات المشابهة له في موضوعه مثله ، فهو متداول منذ تأليفه بين العلماء والمحدثين والباحثين، يُعولون عليه في كثير من التراجم ، وينقلون منه حتى سار الكثيرون بسيرته تعديلاً وتجريحاً [1] أ.هـ .

إضافة إلى ذلك فقد رجعت إلى بعض الكتب التي تعنى بعلوم الحديث.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : مقدمة رسالة الدكتوراه ، د/ عبد العزيز التخيفي (١/٧٢ فما بعد) بعنوان : دراسة الرواة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب .

منهج البحث :

انطلقت في بحثي هذا من مادة علمية غزيرة ، لم تستقرأ ، فكان منهجي لذلك هو المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الجمع والتحليل والمقارنة لاستخراج النتائج العلمية ، وذلك على النحو التالي :

١- نقلت أقوال ابن حبان عن الراوي في كتابيه الثقات والمجروحين كاملاً .

٢- قمت بتحليل ألفاظه في الراوي جرحاً أو تعديلاً .

٣- اجتهدت في استخراج ضابط يجمع بين أقوال ابن حبان في كتابيه (الثقات) و(المجروحين).

٤- قمت بدراسة التعارض الناتج عن الاشتباه في اسم الراوي أو مروياته ، وبينت ما ترجح لي في ذلك .

٥- نقلت أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي مع توضيح ما أشكل منها .

٦- قمت بالموازنة بين أقوال ابن حبان وغيره من أئمة الجرح والتعديل لمعرفة مدى موافقته لهم .

٧- أوردت نماذج من أحاديث الراوي لدراستها وبيان مدى الترابط بين الدراسة النظرية والعلمية .

٨- الخلاصة : وفيها بيان الراجح في حال الراوي .

وقد اتبعت في بحثي هذا قواعد البحث العلمي بصفة عامة ، والبحث في ميدان الحديث بصفة خاصة ، ومن هذه القواعد :

١- تخريج الحديث ، وقد اعتمدت فيه على المصادر الأصلية غالباً ، وذلك على النحو الآتي:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما ، ما لم تقتض الحاجة غير ذلك .

ب- إذا كان الحديث في صحيح البخاري أو مسلم أو السنن الأربعة أذكر رقم الكتاب وعنوانه ورقم الباب وعنوانه، والجزء والصفحة .

جـ- وإذا كان الحديث في مسند الإمام أحمد(١) أو غيره من المصادر الأخرى أذكر الجزء ورقم الصفحة أو رقم الحديث .

د) بينت درجة الحديث معتمداً في ذلك أقوال العلماء المتقدمين وبعض المعاصرين ، وإلا اجتهدت في معرفة الحكم .

٢- أ- طريقة النقل من المصادر ، وقد اعتمدت فيه على المصادر الأصلية في نقل كلام ابن حبان وغيره من الأئمة إلا في مواضع رجعت فيها إلى الكتب المعتمدة في ذلك ، كتهذيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، وغيرها .

ب- وعندما أنقل نصاً لأحد العلماء أو الباحثين أنقله بلفظه أو أختصره متصرفاً فيه بحسب الحاجة ، وأشير إلى ذلك في الهامش ، وأثبت الجزء والصفحة .

٣- اكتفيت في تراجم الأعلام بمن لهم علاقة بالبحث .

٤- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وبينت أرقامها .

٥- شرحت الألفاظ الغريبة في الحديث .

٦- للاستفادة من البحث وسهولة الوصول إلى المعلومات قمت بوضع فهارس للكتاب ، ويأتي تفصيلها ضمن الخطة .

الصعوبات وطرق حلها :

لا شك أن الصعوبات تعترض كل باحث يعد بحثاً علمياً له مكانته وأهميته ، وقد واجهتني بعض العقبات أثناء عملي في هذا البحث ، ومن أهمها :

---

(١)وقد اعتمدت على نسخة دار صادر، وإذا تعددت طبعات المسند فإني أشير إلى الطبعة في حينها .

١- ندرة النصوص التي بين فيها ابن حبان سبب تراجعه عن تعديل الراوي أو جرحه ، وقد تغلبت على هذه الصعوبة بفضل جمع مادة علمية اقتضت أن أقرأ قراءة معمقة كتابي (الثقات والمجروحين) بالدرجة الأولى ، وكثيراً من كتب الجرح والتعديل عامة بعد ذلك .

٢- قلة القرائن التي يمكن من خلالها الاستدلال على سبب ذكر الراوي في كتابي الثقات والمجروحين ، فكان الحل المتقدم خير معين لي للبحث عن القرائن ، وقد رجعت لذلك أيضاً إلى كتب علوم الحديث بصفة عامة .

٣- سكوت ابن حبان عن أغلب رواة البحث عند ذكره لهم في الثقات ، فقليلاً ما يتحدث عن جوانب التوثيق في الراوي مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد درجة قبول الراوي عنده ، ولمعالجة ذلك رجعت إلى شروطه في مقدمة كتابه الثقات ، بالإضافة إلى ما وجدته مبثوثاً في ثنايا كتابيه (الثقات والمجروحين) .

٤- اختلاف وجهات نظر علماء الجرح والتعديل في الراوي ، مما يجعل الباحث يحتار في ترجيح القول الصحيح ، خصوصاً عند ظهور التكافؤ في توثيق الراوي وجرحه،وقد استعنت على ذلك بالمقارنة بين أقوالهم وبالرجوع إلى القواعد التي وضعوها ، والتي منها أن الراوي المعدل لا يقبل فيه الجرح ما لم يكن مفسراً ، وأن الجرح المفسر مقدم على التعديل وغيرها .

٥- اختلاف أحكام إمام من أئمة الجرح والتعديل في الراوي الواحد ، فتارة يوثقه ، وتارة يضعفه ، ولحل ذلك فقد حاولت الجمع بين أقواله المختلفة بحمل التوثيق في جانب ، والتجريح في جانب آخر ، كتوثيق الراوي لدينه ، وتضعيفه لحفظه ، أو العكس ، أو ظهور تأخر أحد القولين عن الآخر ، أو غير ذلك .

٦- بالإضافة إلى ما تقدم إن هذا الموضوع لم يتطرق إليه أحد ولم يبحث بصورة شاملة فيما أعلم .

الدراسات السابقة :

لم أجد من أفرد هذا الموضـوع بصفة شاملة سوى ما كتبه الباحث عداب الحمش في رسالة الماجستير المقدمة إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة بعنوان : الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل ، فقد تطرق للرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابيه الثقات والمجروحين ، مقتصراً على ذكرهم دون أن يتعرض إلى المشكل المتقدم ، ودون أن يدرس أسباب تعارض الأحكام ، كما أنه لم يذكر نماذج من مرويات هؤلاء ، فرسالته كانت تهتم بمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل على وجه العموم ، والرواة الذين ذكرهم في كتابيه الثقات والمجروحين ، وضع لهم ملحقاً في آخر الرسالة .

وبسؤال المختصين من أهل العلم ومراجعة دليل الرسائل الجامعية ١٤١٥هـ بمركز الملك فيصل الإسلامي تبين لي أن الموضوع الذي أنوي بحثه لم يسبق أن سجل كرسالة علمية في جامعات المملكة العربية السعودية .

أهمية الموضوع :

١- تكمن أهمية الموضوع في الإجابة على الأسئلة المتقدمة ، وفي إبراز الضوابط التي قد يرفع بفضلها التعارض ، أو يكمل البحث العلمي جانباً من النقص في أحكام هذا العالم الفذ .

٢- لقد قبل بعض المحدثين رواية الذين وثقوا من أئمة وجرحوا من آخرين، وحل إشكال التعارض في أحكام ابن حبان يعلل عمل هؤلاء المحدثين .

٣- إن دراسة ظاهرة التعارض في أحكام ابن حبان تفتح باب البحث لدراسة نفس الظاهرة عند غيره من الأئمة .

٤- إن أقوال ابن حبان انتشرت في أغلب كتب المتأخرين ، فدراسة هذه الظاهرة عنده تيسر فهم ما نقله عنه المتأخرون .

٥- إن أهمية هذا الموضوع تتضاعف إذا أضيف إلى ما تقدم ما يلي :

أ) إن من أهداف هذا البحث الجمع بين علمين ، أحدهما نظري ، والآخر تطبيقي ، وذلك من خلال دراسة نماذج من مرويات الرواة الذين تعارضت فيهم أحكام ابن حبان.

ب) لم يتطرق البحث الجامعي بالمملكة العربية السعودية إلى هذا الموضوع إلا بصورة عرضية ، كما بينت ذلك في الفقرة السابقة .

أسباب اختيار الموضوع :

أهمية الموضوع كما تقدم ، إضافة إلى أسباب أخرى كانت مشجعة لي على اختياره ، ومن هذه الأسباب :

١- مكانة النقد والموضوعية في علم الجرح والتعديل .

٢- مكانة ابن حبان العلمية عند علماء الجرح والتعديل ، وقيمة أحكامه ، ويبرز ذلك في الناقلين عنه ، وفي المستدركين عليه ، كالذهبي في ميزان الاعتدال[1]، وابن حجر في تهذيب التهذيب [2] ولسان الميزان .

٣- إبراز ضوابط إمام من أئمة الجرح والتعديل ، ودراسة ما نتج عنها من أحكام نظرية ، مع بيان أثرها على المرويات ، وذلك بتتبع نماذج من مرويات الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابيه الثقات والمجروحين .

---

(١) قول الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤٩) في ترجمة عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء:وهم ابن حبان في قوله : عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء ، لأنه قد ترجمه في الثقات بقوله : عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة .

(٢) مثل قول ابن حجر في عبد الله بن بحير أبي وائل القاص الصنعاني : وثقه ابن معين ، واضطرب فيه كلام ابن حبان ، تهذيب التهذيب (١٥٣/٥).

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس :

المقدمة : اشتملت كما تقدم على :

١- مشكل البحث ، والحاجة إلى حله .

٢- بيان المصادر ونقدها .

٣- وصف الصعوبات ، وبيان طرق حلها .

٤- بيان عناوين أبواب الرسالة وفصولها .

التمهيد : وفيه :

١- التعريف بابن حبان وكتابيه الثقات والمجروحين باختصار لسبب سبق دراسات متخصصة في ذلك .

ويتطرق التعريف إلى بيان اسم ابن حبان، ونسبه وكنيته ، ومولده ونشأته ، وطلبه للعلم ، ورحلته فيه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وثناء العلماء عليه ، وجهوده في خدمة الحديث وعلومه ، وعقيدته ، ووفاته ، ومنهجه في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) . مع دراسة أيهما أسبق في التأليف .

٢- الإشارة إلى نماذج من تعارض أحكام ابن حبان في الراوي الواحد .

الباب الأول : التعارض وعلاقته بضوابط ابن حبان ، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : توثيق الراوي في روايته عن شيوخ ، وتجريحه في آخرين.

الفصل الثاني : توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة ، وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر .

الفصل الثالث : توثيق الراوي لدينه ، وتضعيفه لحفظه .

الفصل الرابع : توثيق الراوي لضبطه ، وتجريحه لبدعته .

الباب الثاني:التعارض الناتج عن الالتباس والتراجع،وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : تعدد الأسماء والراوي واحد .

الفصل الثاني : الالتباس في الاسم .

الفصل الثالث : تحديد مصدر الخطأ في المرويات .

الفصل الرابع : التراجع عن توثيق الراوي .

الخاتمة : لبيان أهم نتائج البحث .

الفهارس :

١- فهرس الآيات .

٢- فهرس الأحاديث .

٣- فهرس الآثار .

٤- فهرس الرواة الذين تمت دراستهم .

٥- فهرس الأعلام .

٦- فهرس المصطلحات .

٧- فهرس الأماكن والبلدان .

٨- فهرس المراجع والمصادر

٩- فهرس الموضوعات .

ملحوظة : سوف أُضمّن كل فصل من هذه الفصول الأمرين التاليين :

أ) الجانب النظري ، ويتمثل في إظهار التعارض ودراسة الضابط.

ب) الجانب التطبيقي ويتمثل في دراسة نماذج من أحاديث الرواة الذين يشملهم الضابط .

وا لله ولي التوفيق ,,,,,

كلمة شكر :

يطيب لي في نهاية هذا البحث أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى فضيلة المشرف على الرسالة أستاذي الفاضل : د/ محسن بن محمد عبد الناظر الذي كان له أكبر الأثر في توجيهي وتشجيعي على البحث وتخطي الصعوبات التي كانت تواجهني كأي باحث، ولم يزل طوال هذه المدة أخاً حنوناً ، ومعلماً رفيقاً ، أسأل ا لله أن يجزيه عني خير الجزاء ، وأن يبارك في علمه ووقته ، كما أشكر جميع مشايخي وزملائي الذين استفدت من آرائهم وسابقتهم ، وأبدوا لي ملاحظاتهم على البحث ، وأسأل ا لله أن يجعل ما قدموه في ميزان حسناتهم ، كما أسأله سبحانه أن يكتب لهذا العمل القبول ، وأن ينفع به .

كما أشكر لجنة المناقشة المكونة من الأستاذين الكريمين د/

ود/ على تفضلهما بمناقشة الرسالة ، وإبداء الملاحظات والتصويبات ، وشكري متواصل لجامعة الملك سعود ممثلة بكلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية ، وكلية الدراسات العليا لإتاحتهم الفرصة لي لإكمال دراستي العليا .

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُون . وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِين وَالْحَمْدُ لله ربِّ الْعَالَمِين ﴾[الصافات: ١٨٠-١٨٢].

التمهيـــــــــــد

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : ترجمة ابن حبان

المبحث الثاني : التعريف بكتابه الثقات

المبحث الثالث : التعريف بكتابه المجروحين

المبحث الرابع : التعريف بكتابه الصحيح

المبحث الخامس : الإشارة إلى نماذج من تعارض أحكام ابن حبان في الراوي الواحد .

المبحث الأول : ترجمة ابن حبان

١- اسمه ونسبه وكنيته :

هو الإمام العالم الفاضل المحقق الحافظ، شيخ خُراسان أبو حاتم ، محمدُ بن حِبّان ابن أحمد بن حبَّان بن مُعاذ بن مرة التميمي البُسْتي السِّجِسْتَاني ، والتميمي نسبة إلى تميم ، جدّ القبيلة العربية المشهورة ، والبُسْتي نسبة إلى مدينة بُسْت إحدى أعمال سِجِسْتان ، تقع على الضفة اليسرى للنهر الكبير هِيلْمند ، إلى الجنوب من الموقع الذي يتصل بنهر أرْغَنْداب ، وكانت مدينة بُسْت قد دخلت في حوزة المسلمين سنة ثلاث وأربعين للهجرة على يد عبد الرحمن بن سمرة رضي ا لله عنه.

أما كنيته فقد كان يكنى بأبي حاتِم ، ولم تختلف كتب التراجم فيما بينها على تكنيته بهذه الكنية .

مولده ونشأته :

أجمعت كتب التاريخ والتراجم على أن ابن حبان بُستي المولد والنشأة ، إلا أنها لم تحدد سنة ولادته ، وقد ذكر الذهبي[1] أن أبا حاتم توفي في شوال سنة أربع

---

* مصادر ترجمته :

وهي كثيرةٌ جداً أذكر بعضها :

١-الأنساب للسمعاني (١١/٣٤٨-٣٤٩)

٢-البداية والنهاية لابن كثير (١١/٢٧٦).

٣-سير أعلام النبلاء للذهبي (١/٤١٨).

٤-شذرات الذهب لابن العماد (٣/١٦).

٥-طبقات الشافعية للسبكي (٣/١٣١).

٦-الكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/٥٦٦).

٧- لسان الميزان لابن حجر (٥/١١٢).

٨- معجم البلدان لياقوت الحموي (١/٤١٥-٤١٩).

٩- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي(٣/٣٩٢).

١٠- الوافي بالوفيات للصفدي (٢/٣١٧).

وممن استوفى ترجمة ابن حبان الباحث عداب الحمش في رسالته الماجستير : الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل (١/١٣٠-١٩٠).

(١) تذكرة الحفاظ (٣/٩٢٢) .

وخمسين وثلاثمائة ،وهو في عشر الثمانين ، وقال: ولد سنة بضع وسبعين ومائتين[1]، فإذا كان قد قارب الثمانين سنة (٣٥٤هـ) فقد تكون ولادته بين سنة (٢٧٥-٢٧٩هـ) ، وقد كانت أسرة ابن حبان على درجة من الغنى بما وفرت عليه مؤونة الكدح والسعي إلى الرزق ، ومكنته من الطلب المبكر ،والرحلة الواسعة بين أرجاء العالم الإسلامي المترامي الأطراف، طلباً للعلم والتماساً له من صدور الرجال .

طلبه للعلم :

قال الإمام الذهبي : طلبَ العلم على رأس الثلاث مائة [2] أ.هـ، وهو يشير إلى أنه طلبه بنفسه ، وأن عمره آنذاك ينيف على العشرين عاماً ، فلئن تأخر قليلاً في الطلب إلا أنه قد شمر عن ساق الجد ما أطاق، عُدته في ذلك همة عالية قربت إليه المسافات البعيدة ، وأدنت إليه البلاد النائية ، فرحل إلى شيوخ وقته في بلادهم ، وقصد أجلة علماء زمانه في مدنهم وقراهم .

رحلته فيه :

بدأ ابن حبان رحمه ا لله الرحلة في طلب العلم بعد أن حصل علم شيوخ بلده ، وكان من أكثر العلماء وأوسعهم رحلة في طلب العلم [3].

فقد بلغ مجموع البلدان التي ارتحل إليها ابن حبان خمسة وثمانين بلداً ، حدث فيها عن خمسمائة شيخ وبضعة عشر شيخاً، وبهذا يمكن القول بأنه لم يترك حاضرة من حواضر العلم المعروفة في القرن الرابع الهجري إلا حدث عن شيخ أو شيوخ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩٣/١٦).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٥٠٦/٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٠٦/٣).

من علمائهاأو روادها، ومن بين تلك البلاد التي رحل إليها ابن حبان تستر ، وجُرْجَان ، والـرَّي ، وسَمَرْقَند، ومَرْو ، ونَسَا ، ونَيْسَابور ، وهَرَاةُ ، وبَغْدادُ ، والُموصِلُ ، وواسِطُ ، والبصْرةُ ، وحَرَّانُ ، والرِّقَّةُ ، وطرسُوسُ ، ودِمشْقُ ، وأَنْطاكْيةُ ، وعَسْقَلانُ، والقاهِرَةُ ، والإسْكَنْدَرِيّة ، إضافة إلى بلاد الحِجَازِ ، وأخيراً وبعد هذه الرحلة الطويلة في طلب العلم ، والتي بلغت أربعين سنة من عمره عاد ابن حبان إلى مسقط رأسه بُسْت ، وحط رحله فيها ، وأقام بها داراً ومدرسة ، ورحل إليه المحدثون من كل جهة لسماع مروياته ، وبقي كذلك حتى وافاه الأجل المحتوم[1].

شيوخه :

إن الحديث عن شيوخ ابن حبان يحتاج إلى بحث علمي متخصص ، لأنهم من الكثرة بحيث يشكلون عملاً علمياً ضخماً يخدم علم رجال الحديث في فترة حرجة من الزمن ، حيث إن كثيراً من التواريخ قد فقدت كتاريخ نيسابور ، وتاريخ بخارى ، وتاريخ سمرقند[2] ، وغيرها.

وقد بلغ عدد شيوخ ابن حبان الذين تلقى عنهم ما يقرب من ألفي شيخ ، كما صرح بذلك ابن حبان نفسه حيث قال : لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من الشاش إلى الاسكندرية[3].

وسأذكر أبرز شيوخه الذين أكثر الأخذ عنهم.

١- الإمام الحافظ أبو يعلى المَوْصِلي ، أحمد بن علي بن المثنى ، محدث المَوْصِل، أحد الثقات الأثبات ، انتهى إليه علو الإسناد ، وازدحم عليه أصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠٣/١٦).

(٢) منهج ابن حبان في الجرح والتعديل لعداب الحمش (١٥٨/١).

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير علاء الدين الفارسي (١٥٢/١).

الحديث ، وأجمعوا على ثقته ودينه ، عاش سبعاً وتسعين سنة ، توفي سنة سبع وثلاثمائة[1] .

٢- الإمام الحافظ الحسن بن سفيان الشيباني ، روى عن أحمد بن حنبل وقتيبة ابن سعيد ، ويحيى بن معين، وهو من أقران أبي يعلى ، كان ممن رحل وصنف وحدث مع صحة الديانة والصلابة في السنة ، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة[2] .

٣- الإمام المحدث أبو خليفة الفضل بن الحباب بن محمد بن شعيب الجمحي البصري ، كان حسن المعرفة ، سمع من القعنبي وأبي الوليد الطيالسي ، وسليمان ابن حرب ، وعلي بن المديني ، كان ثقة مأموناً ، صادقاً أديباً ، فصيحاً ، وهو أكبر شيخ لقيه ابن حبان ، توفي سنة خمس وثلاثمائة[3] .

٤- إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، عني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار ممن يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من ابن راهويه ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع ، وخلق سواهم، وحدث عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين ، كان إماماً ثبتاً ، معدوم النظير ، لازمه ابن حبان وأكثر عنه وأثنى عليه بما لم يثن على غيره ، توفي ابن خزيمة رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاثمائة [4].

٥- الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي مولاهم ، الخراساني النيسابوري ، كان على جانب عظيم من التقى والورع والعلم ، سمع من قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد بن منيع ،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧٤/١٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٧/١٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤-٣٨٢).

وهناد بن السري ، وخلق سواهم ، توفي سنة ٣١٣هـ[١].

٦- الإمام الحافظ الكبير الجوال ، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الأصل الإسفراييني صاحب المسند الصحيح الذي خرجه على صحيح مسلم ، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب ، كان من علماء الحديث وأثباتهم، سمع من يونس ابن عبد الأعلى ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وأحمد بن سعيد الدارمي، وكانت وفاته سنة ست عشرة وثلاثمائة[٢] .

فهؤلاء هم الذين أكثر عنهم ابن حبان في كتبه ، ولا شك أن هؤلاء الحفاظ وغيرهم من شيوخه كان لهم الأثر الكبير في شخصية ابن حبان العلمية والتربوية ، وكثرة هؤلاء الأعلام الحفاظ ، وتعدد تخصصاتهم مكن ابن حبان من اتساع الأفق، وتنوع المعارف ، والتقدم في العلم الشيء الكثير.

تلاميذه :

وهم جم غفير ، فقد رحل إليه كثير من المحدثين وقرأوا عليه مصنفاته ، وسمعوا مروياته ، وكان من تلاميذه الذين ذاع صيتهم فيما بعد :

١- الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، من بحور العلم وأئمة الدنيا في الحفظ والفهم والورع ، سمع من البغوي وابن أبي داود ، وابن صاعد ، وخلائق لا يحصون كثرة ، صنف في الحديث والعلل والفقه والقراءات ، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة [٣].

٢- الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري ، حدث عن خلف بن محمد الخيام، وسهل بن عثمان السلمي ، ومحمد

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٨٨-٣٩٨) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/٤١٧) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/٤٤٩-٤٦١).

ابن جعفر بن أسلم ، كان حافظاً ثقة مصنفاً ، توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[1].

٣- الإمام الحافظ الجوال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن أبي زكريا ، يحيى بن منده الأصبهاني العبدي ، سمع من أبي حامد بن بلال ، ومحمد ابن الحسين القطان ، وأبي العباس الأصم ، قال عنه الذهبي (رحمه الله تعالى) بعد أن سرد أسماء المدن التي رحل إليها ، والعلماء الذين أخذ عنهم ، قال: وسمع من خلق سواهم بمدائن كثيرة ، ولم أجد أحداً كان أوسع رحلة منه ، ولا أكثر حديثاً منه ، مع الحفظ والثقة ، فبلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبعمائة شيخ[2].

٤- الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع الملقب بالحاكم صاحب المستدرك، طلب الحديث في الصغر ، واستملى من ابن حبان وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، روى عن أبيه ومحمد بن علي ابن عمر المذكر ، وأبي العباس الأصم ، وأبي علي الحافظ ، وحدث عنه الدارقطني والبيهقي ، وأبو القاسم القشيري ، وخلق سواهم .

صنف من الكتب ما يقارب ألف جزء حديثي من تخريج الصحيحين ، والعلل، والتراجم ، والأبواب ، والشيوخ، وغيرها ، توفي رحمه الله في شهر صفر سنة خمس وأربعمائة[3] .

ولا شك أن تتلمذ هؤلاء الحفاظ الكبار على ابن حبان يدل على سعة اطلاعه، وغزارة علمه ، ومعرفته بشتى العلوم والمعارف وكتبه شاهدة على ذلك[4] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٨/١٧) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٠٤/١٧).

(٤) وممن ترجم لتلاميذ ابن حبان بتوسع معجم البلدان لياقوت الحموي (٤١٦/١) ، سير أعلام النبلاء (٩٤/١٦).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

حظي ابن حبان رحمه ا لله تعالى بمكانة مرموقة في الأوساط العلمية ، ولم يتبوأ هذه المنزلة إلا لما كان عليه من عظيم الرحلة في طلب العلم ،وكثرة الشيوخ والأحاديث التي تلقاها عنهم ، وكان له أيضاً إسهام كبير في نشر العلم بشتى وسائله ، تدريساً، وتصنيفاً ، وتفقيهاً للناس ، وإفتاءً ، وقضاءً بينهم ، فكل هذا جعل ابن حبان جديراً بكل ما قيل فيه من ثناء العلماء عليه وتوثيقه والذب عنه ، وقد وصفه تلميذه الحاكم بقوله : " كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال ، صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه"[١].

وقال أبو سعد الإدريسي : " كان ابن حبان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم ، صنف المسند الصحيح ، والتاريخ ، وكتاب الضعفاء ، وفقه الناس بسمرقند"[٢].

وقال الخطيب : " كان قد سافر الكثير ، وصنف كتباً واسعة ، وكان ثقة ثبتاً فاضلاً ، فهماً"[٣].

وقال ياقوت الحموي : " كان ابن حبان مكثراً في الحديث والرحلة والشيوخ عالماً بالمتون والأسانيد"[٤].

وقال الحافظ ابن كثير : " محمد بن حبان صاحب الأنواع والتقاسيم ، وأحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين"[٥].

فهذه نماذج يسيرة من ثناء العلماء عليه ، وقد ترجمت لابن حبان مصنفات

---

(١) سير أعلام النبلاء(٩٤/١٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩٤/١٦) ، ولسان الميزان (١١٤/٥) .

(٣) الجامع للخطيب (٣٦١/٢-٣٦٣).

(٤) معجم البلدان لياقوت الحموي (٤١٥/١).

(٥) البداية والنهاية لابن كثير (٢٥٩/١١).

كثيرة ، فلو سردت أقوالهم لكتبت صفحات عديدة من هذا البحث .

جهوده في خدمة الحديث وعلومه :

خلف ابن حبان رحمه الله تعالى تراثاً علمياً ضخماً يدل على سعة علمه ، وعلو همته ، لكن لم يكتب البقاء لهذا التراث العلمي كما أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي، حيث نقل عن مسعود بن ناصر قوله : وهذه التواليف – أي مؤلفات ابن حبان – إنما يوجد منها النزر اليسير ، وكان قد وقف كتبه في دار ، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمن ضعف أمد السلطان واستيلاء المفسدين"[1].

وقال الحاكم : أقام بنيسابور وبنى الخانقاه ، وصارت الرحلة إليه ، وقُرئ عليه جملة من مصنفاته ، وبنى مدرسة لأصحابه ، ومسكناً للغرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث والمتفقهة منهم ، ولهم جرايات يستنفقونها ، وأوقف داره وفيها خزانة كتبه ، وجعلها في يدي وصي سلمها إليه ليبذلها لمن يريد نسخ شيء منها في الصفة من غير أن يخرجه منها"[2].

والناظر في ترجمة ابن حبان يجد أنه قد بذل جهوداً ضخمة في خدمة الحديث وعلومه ، وغيرها من العلوم ، فقد صنف في الحديث وعلله ، وأوهامه ، ورجاله ، وفي التاريخ ، والسير ، وفي الفقه وأصوله ، وفي العقيدة ، وفي التربية واللغة والأدب ، وغيرها من العلوم .

قال ياقوت الحموي وهو الرجل المحقق يشهد بذلك :" ومن تأمل تصانيفه تأمُّلَ منصف ، علم أن الرجل كان بحراً في العلوم ، وأخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/٩٥) .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٩٢١) ، معجم البلدان (١/٤١٥) .

(٣) معجم البلدان (١/٤١٥) .

ولكن لم يصل إلينا من مؤلفاته إلا القليل جداً ، وكان ياقوت الحموي قد نقل عن الخطيب البغدادي أنه يتحسر على ضياع كتبه ، وينعى على أهل البلاد جهلهم وبلادتهم ، فيقول : " ومثل هذه الكتب كان يجب أن يكثر بها النسخ ، فيتنافس فيها أهل العلم ، ويكتبوها ويجلدوها إحرازاً لها ، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل العلم بتلك البلاد بمحل العلم وفضله ،وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه ، وعدم بصيرتهم به"(١).

ومع أن كتب ابن حبان قد ضاع أغلبها فقد وصلنا بعضها أذكر منها :

١- **الثقات** : وهو في تراجم الرواة الذين وثقهم ابن حبان حسب شروطه ، ورتبه على الطبقات ، فبدأ بذكر النبي ﷺ ومولده، وبعثته، وهجرته إلى أن توفاه الله تعالى، ثم ذكر الخلفاء الراشدين ...الخ.

وسيأتي بيان تفصيل عن هذا الكتاب في موضعه(٢).

٢- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين :

وهو في الرواة الذين جرحهم ابن حبان حسب شروطه ، وجاءت أسماؤهم مرتبة على حروف المعجم ، وقد ابتدأ هذا الكتاب بذكر أنواع الجرح ، وسيأتي بيان تفصيل عن هذا الكتاب في موضعه(٣).

٣- **التقاسيم والأنواع** : وهو من أهم كتبه التي وصلت إلينا ، ولما كان هذا الكتاب من المصادر المهمة التي عدت إليها في هذا البحث فإنه سيكون هناك تعريف بالكتاب بشيء من التفصيل فيما بعد .

---

(١) معجم البلدان (١/٤٩٦).

(٢) انظر ص ٣٠

(٣) انظر ص٤٧

٤- كتاب مشاهير علماء الأمصار : وهو كتاب مختصر ذكر فيه مشاهير علماء الأمصار ، وأعلام فقهاء الأقطار دون الضعفاء والمتروكين ، والأمصار التي اقتصر على ذكر أعلامها هي : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ، وبغداد، وواسط ، وخراسان ، والشام ، ومصر ، واليمن ، ويضم (١٦٠٢) من التراجم، وقد رتبه على الطبقات ابتداءً بالصحابة رضي ا لله عنهم، ثم التابعين ، ثم أتباع التابعين ، وقد طبع الكتاب في القاهرة سنة (١٩٥٩م) باعتناء المستشرق فلاديشهمر[١].

٤- كتاب روضة العقلاء ونزهة الفضلاء : وهو كتاب يبحث في الأدب ومكارم الأخلاق ، وقد طبع مرات عديدة ،إحداها في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة (١٩٤٩م) ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد عبدالرزاق حمزة ، ومحمد حامد الفقي .

(١ مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٣/١).

عقيدته :

الكلام على عقيدة ابن حبان بحاجة إلى بحث علمي متخصص[1] ، وحسبي أن أشير هنا إشارة سريعة إلى بعض الجوانب من عقيدته :

١- وافق ابن حبان أهل السنة والجماعة في أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، وذلك باستدلاله بالكتاب والسنة[2].

٢- يذهب ابن حبان في الإيمان مذهب أهل الحديث ، فالإيمان عنده قول باللسان ، وعمل بالأركان ، وتصديق بالقلب[3] ، وهو يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي .

يرى ابن حبان أن النبوة اصطفاء واجتباء من ا لله وحده ، وما نقل عنه من قوله إن النبوة علم وعمل، فقد اعتذر عنه الذهبي بقوله : لم يُرد ابن حبان حصر المبتدأ في الخبر ، ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : الحج عرفة[4].

ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف حاجاً ، بل بقي عليه فروض وواجبات،وإنما ذكر مهم الحج ، وكذا هذا ذكر مهم النبوة ، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل ، فلا يكون أحد نبياً إلا بوجودهما ، وليس كل من برز فيهما نبياً، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها

---

(١) وقد قام بذلك الباحث عبد العزيز المبدل في رسالة الماجستير بعنوان : (عقيدة ابن حبان) ، كما كتب أيضاً الباحث عداب الحمش في رسالته (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) عن هذا الموضوع)(١/٢٣٥) فما بعد .

(٢) الثقات (١/٥) فما بعد .

(٣) الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان (١/٣٨٨).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣/٢٣٦) في كتاب الحج باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٧: ٥٧) ، وإسناده صحيح .

يتولد العلم اللدني والعمل الصالح ، وأما الفيلسوف فيقول : النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، وهذا كفر لا يريده أبو حاتم أصلاً[1].

وحصل لابن حبان بسبب هذه الكلمة بلاء عظيم ، حيث فهمها بعض المعاصرين له على غير وجهها فاتهم بالزندقة ، وكُتب إلى الخليفة بذلك فأمر بقتله، غير أن الله حفظه، فله الحمد والشكر .

٤- ويرى أن الكبائر لا تخرج صاحبها من الإيمان[2] ، وإن سلبته اسمه ، ولا يختلف موقف ابن حبان في مسألة خلق القرآن عن موقف أكثر المحدثين تشدداً ، فالقرآن عنده كلام الله تعالى ليس بمخلوق ، وقائل ذلك كافر ، فقد قال في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:"كان حافظاً متقناً ورعاً فقيهاً، لازماً للورع الخفي ، مواظباً على العبادة الدائمة ، به أعان الله عز وجل أمة محمد ﷺ ، وذلك أنه ثبت في المحنة ، وبذل نفسه لله عز وجل حتى ضرب بالسياط للقتل ، فعصمه الله عن الكفر وجعله علماً يقتدى به"[3].

وقد أثبت رؤية الله تعالى في الآخرة ، وأبطل قول المعتزلة في ذلك ، فقال : "الأخبار في الرؤية يدفعها من ليس العلم صناعته، وغير مستحيل أن الله جل وعلا يمكن المؤمنين المختارين من عباده من النظر إليه ، جعلنا الله منهم بفضله ، حتى يكون ذلك فرقاً بين الكفار والمؤمنين "[4].

٥- واتفقت آراء ابن حبان في السمعيات مع ما قرره أهل السنة والجماعة من الإيمان بعذاب القبر ونعيمه ، والحوض ، والشفاعة، والصراط دون تأويل لها أو

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩٦/١٦).

(٢) الإحسان (٤١٤/١).

(٣) الثقات (١٨/٨) .

(٤) الإحسان (٤٧٧/١٦).

صرف لها عن ظاهرها [1].

٦- سلك ابن حبان رحمه الله في أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم مسلك أهل السنة والجماعة ، فأفضلهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم بقية العشرة، ثم المهاجرون ، ثم الأنصار ، وهم عنده جميعاً من الثقات العدول ، تقبل أخبارهم من غير بحث في أحوالهم[2].

وفاته :

وبعد حياة جهاد متواصل ، قضى جُلها في الأسفار ، وملأ ساعاتها بالطلب والسماع والإملاء والاستملاء ، وعمر أيامها بالتأليف ، والتصنيف ، وتعرض فيها لمحن وأحداث ، شاء الله أن يرجع إلى مسقط رأسه بست ، ليمضي فيها بقية عمره، فوافاه أجله ، وهو بين أهله وأصحابه وطلابه ، وذلك ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شوال سنة ٣٥٤هـ ، ودفن بعد صلاة الجمعة في الصفة التي ابتناها قرب داره في مدينة بُسْت [3] ، رحم الله ابن حبان رحمة واسعة ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً .

---

(١) الإحسان (٣٧٨/٧ فما بعد) (٣٧١/١٤ فما بعد) (٣٨٤/١٦) (١٤/٣٦٠-٣٦١).

(٢) الإحسان (١٦/٢٣٦-٢٤٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/١٠٢).

المبحث الثاني : التعريف بكتابه (الثقات)

منهجه في الكتاب :

هذا الكتاب أملى فيه ابن حبان أسامي أكثر المحدثين، ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين ، وقد بدأه بمقدمة حث فيها على لزوم سنن المصطفى ﷺ ، والحث على نشر العلم ، وما يستحب من حفظ تواريخ المحدثين ، ثم ذكر مولد النبي ﷺ وبعثته ، وهجرته ،وغزواته، وغير ذلك مما يتعلق بسيرته الشريفة ﷺ إلى أن توفاه الله تعالى ، ثم سيرة الخلفاء الراشدين وما تم في خلافتهم من الجهاد والفتوحات ، وغير ذلك من أخبارهم، وما وقع في خلافة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من الفتن إلى أن قتل رحمه الله ، ثم ذكر من جاء بعدهم من الخلفاء والملوك إلى ولاية المطيع ابن المقتدر بعد الخمس وثلاثين وثلاثمائة ، ثم ذكر أسامي حملة العلم الصحابة فمن بعدهم ، وقد طبع الكتاب بتمامه في تسعة أجزاء في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، فصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٧٣م والتاسع سنة ١٩٨٣م (١) .

سبب تأليف الكتاب :

ذكر ابن حبان سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال : فلما رأيت معرفة السنن من أعظم أركان الدين ، وأن حفظها يجب على أكثر المسلمين ، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح ،ولا صحة إلى إخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة(ثقات)(٢) المحدثين وكيفية ما كانوا عليه من الحالات (٣) .

ترتيب الكتاب :

رتب كتابه هذا على الطبقات ، فذكر الصحابة الذين رووا الأخبار عن النبي ﷺ ورتبهم على حروف المعجم ، ثم التابعين كذلك ، ثم أتباع التابعين ، ثم تبع

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٢/١) .

(٢) الأصل : ضعفاء .

(٣) الثقات (٣/١).

أتباع التابعين على تفصيل في ذلك ختم به الكتاب أ.هـ.

وهذا الترتيب له فوائد كثيرة ، فيه يعرف رواة كل عصر مجتمعين وما يلحق بذلك من معرفة رواياتهم وأخبارهم .

منهجه في الكتاب :

لم يبين ابن حبان منهجه في كتابه ، وإنما أشار إشارات يسيرة إلى بعض ما يتعلق بتوثيق الرواة ، وشروط قبول مروياتهم ، ولعله اكتفى بالكتابين اللذين خصصهما لهذا الموضوع ، وهما كتاب الفصل بين النقلة ، وكتاب شرائط الأخبار ، وسيأتي الكلام عليهما .

أما ما ذكره عن توثيق الرواة فقد قال : " ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم " إلى أن قال : " فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال : إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره ، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته ، والخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة ، أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ، فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر ، لأنه لا يدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وُقف عليه وعُرف الخبر به ، فما لم يقل المدلس في خبره وإن كان ثقة سمعت أو حدثني فلا يجوز الاحتجاج بخبره"(١).

فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات في كتاب شرائط

---

(١) الثقات (١/١١-١٢).

الأخبار فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب ، وإنما أذكر في هـذا الكتـاب الشيخ بعد الشيخ ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم ، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب (الفصل بين النقلة) أدخلته في هذا الكتاب ، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب (الفصل بين النقلة) لم أذكره في هذا الكتاب ، لكني أدخلته في كتاب (الضعفاء بالعلل) [1] لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره[2] فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره ، لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل ، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده ، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم، جعلنا الله ممن أسبل عليه جلابيب الستر في الدنيا ، واتصل ذلك بالعفو عن جناياته في العقبى إنه الفعال لما يريد[3] أ.هـ.

ثم إن ابن حبان بين أنه وإن كان الراوي صدوقاً محتجاً به ، فإن هذا لا يعني قبول جميع مروياته ، بل هناك أجناس من أحاديث الثقات لا يحتج بها ، ذكر ذلك مفصلاً في مقدمة كتابه (المجروحين) وسيأتي ذكرها عند الكلام عليه [4].

---

(١) يعني كتابه معرفة المجروحين .

(٢) الثقات (١/١٣).

(٣) الثقات (١/١٣).

(٤) ص: ٣٥

مميزات الكتاب :

يُعد هذا الكتاب من المراجع الهامة في ذكر أسماء الرجال وتعديلهم ، وله في ذلك مزايا كثيرة منها :

١- أنه ابتدأ كتابه بذكر المصطفى صلى ا لله عليه وسلم ومولده ، وبعثته وهجرته وغزواته إلى أن قبضه ا لله تعالى إلى جنته ، وكذلك سيرة الخلفاء الراشدين من بعده .

٢- دفاعه عن بعض الرواة من الأئمة وغيرهم الذين تكلم فيهم بعض أئمة الجرح والتعديل .

٣- يُعد هذا الكتاب من أهم المراجع عند علماء الجرح والتعديل الذين جاءوا من بعد ابن حبان كالمزي والذهبي وابن حجر، حيث اعتمدوا نقل كلامه كثيراً في كتبه .

٤- التفصيل في أحوال الرواة المختلف فيهم مع بيان الحالات التي ترد فيها مروياتهم .

٥- انفراده بتوثيق رجال لا نجد هم ترجمة في كتب الجرح والتعديل الأخرى .

٦- أنه يذكر بعض الأحاديث مع بيان عللها أحياناً .

٧- الاقتصار في الترجمة على ما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه غالباً .

٨- ذكره لبعض الفوائد التاريخية والفقهية والعقدية .

فقد ذكر بيعة أبي بكر الصديق رضي ا لله عنه [١] وأشار إلى بداية التاريخ الهجري ، وأن الذي ابتدأه عمر رضي ا لله عنه [٢].

ومنها ما ذكره من أن أول جمعة جمعت بالمدينة جمعها أسعد بن زرارة رضي ا لله

---

(١) الثقات (١٥٦/٢) .

(٢) الثقات (٢٠٦/٢).

عنه ، وهم أربعون رجلاً في روضة يقال لها " نقيع الخضمات " من حرة بني بياضة[1].

وذكر في ترجمة الإمام أحمد ما يفهم منه أن القول بخلق القرآن كفر[2].

الملاحظات التي وجهت إلى الكتاب :

١- توثيقه للمجاهيل ، وله في ذلك منهجٌ يحتاج إلى تفصيل ليس مجاله هنا[3].

٢- عدم ذكره الأدلة التي استند إليها في توثيق الرواة المختلف فيهم ، وإنما أفرد ذلك في كتاب مستقل سماه (الفصل بين النقلة) [4] ، وكان الأولى أن يذكره في مقدمة هذا الكتاب .

٣- إعادته لبعض الرواة في كتابه (المجروحين) بعد ذكره لهم في (الثقات) من غير أن يبين سبب ذلك غالباً .

---

(١) الثقات (٩٨/١)

(٢) الثقات (١٨/٨-١٩)

(٣) لمعرفة ذلك انظر : التنكيل للمعلمي (٤٩٩/١).

(٤) سيأتي مزيد تفصيل لهذا الكتاب في آخر التمهيد ص: ٤٧

المبحث الثالث : التعريف بكتابه المجروحين .

ابتدأ ابن حبان كتابه بمقدمة حث فيها على حفظ السنن ونشرها ، وحذر من الكذب على رسول الله ﷺ وبين أنه لا يمكن الذب عنه إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والمتروكين منهم والوضاعين ، ثم ذكر الدليل على وجوب جرح الضعفاء ورد قول من توهم غير ذلك من رعاع الناس ، ثم ذكر عشرين نوعاً من أنواع جرح الضعفاء والأجناس التي ترد ، والأجناس التي لا يجوز الاحتجاج بها من أحاديث الثقات ، ثم ذكر أسامي المجروحين من الرواة ، وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد ، وصدر في ثلاثة أجزاء عن دار الوعي بحلب.

سبب تأليف الكتاب :

بين ابن حبان سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال : فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى ، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار ، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار ، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح ، ولا استخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات وكيفية ما كانوا عليه من الحالات[1].

إلى أن قال : وإني أذكر ضعفاء المحدثين ، وأضداد العدول من الماضين ، ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح ، وصح عندنا فيهم الجرح [2].

ترتيب الكتاب :

رتب كتابه على حروف المعجم خلافاً لصنيعه في (الثقات) وإن كانت هذه الطريقة أسهل ، فإن طريقة الطبقات أحسن وأفيد ، ولعله أراد بذلك التنويع في تأليفه وتسهيل ذلك على طالبه .

---

(١) الأصل من الخلاف والتصويب من الثقات (٣/١).

(٢) المجروحين (٤/١) بتصرف .

منهجه في الكتاب :

لم يتوسع ابن حبان في بيان المنهج الذي سار عليه في هذا الكتاب اكتفاء بما ذكره في كتابه الفصل بين النقلة [1]، وإنما عد أنواع جرح الضعفاء ، وقسمهم إلى عشرين نوعاً نذكرها هنا باختصار :

النوع الأول : الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ، كانوا يتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم ليوقعوا الشك في قلوبهم ، فيسمع الثقات منهم ما يروون ، ويؤدونها إلى من بعدهم ، فوقعت في أيدي الناس حتى تداولوها بينهم .

النوع الثاني : من كان يضع الحديث على الشيوخ والثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل ، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها متوهماً أن ذلك الفعل مما يُؤجر عليه .

النوع الثالث: من كان يضع الحديث على الثقات وضعاً استحلالاً وجرأةً على رسول الله ﷺ .

النوع الرابع: من كان يضع الحديث عند الحوادث يحدث للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك صناعة له .

النوع الخامس: من غلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الخلط والتمييز ، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف ، وقلب الأسانيد .

النوع السادس: جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سُئلوا، وحدثوا كيف شاءوا ، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز فاستحقوا الترك .

النوع السابع : من كان يُجيب عن كل شيء يُسأل عنه سواء كان ذلك من

---

(١) سيأتي مزيد تفصيل له ص: ٤٧.

حديثه أو من غير حديثه ، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن ، فإذا قيل له هذا من حديثك حدث به من غير أن يحفظ .

النوع الثامن : من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته ولا أغبر فيها قدمه .

النوع التاسع: من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح ، فالكتب في نفسها صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن ولا رآهم .

النوع العاشر : من كان يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد كخبر مشهور عن صالح يجعله عن نافع ونحو هذا .

النوع الحادي عشر : جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم ، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها ، فلما احتيج إليهم ظفروا عليها وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم .

النوع الثاني عشر:من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت،فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها .

النوع الثالث عشر : من كثر خطؤه وفحش وكاد أن يغلب صوابه فاستحق الترك ، وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته .

النوع الرابع عشر : من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كان يضع له الحديث ويقرأ عليه، ويقول له : هذا من حديثك فيحدث به ، فالشيخ في نفسه ثقة ، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره لما خالط أخباره الصحيحة الأخبار الموضوعة .

النوع الرابع عشر : من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه ، وجعل يحدث به آنفاً من الرجوع عما خرج منه .

النوع الخامس عشر : من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم ، ثم تبين له وعلم فلم يرجع .

النوع السادس عشر : من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه

وهو لا يعلم ، ثم تبين له وعلم فلم يرجع .

النوع السابع عشر : من كان معلناً بالفسق والسفه ، وإن كان صدوقاً في روايته لأن الفاسق لا يكون عدلاً ، والعدل لا يكون مجروحاً .

النوع الثامن عشر : من كان يُدلّس عمن لم يره .

النوع التاسع عشر : المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماماً يُقتدى به.

النوع العشرون : القُصّاص والسُّؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات ، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب ، فوقع في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم أ.هـ .

ومما يلحق بما تقدم الأجناس الستة من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها ، وإن كان الكتاب الأول بها أشبه إلا أني أذكرها كما ذكرها ابن حبان حيث قال : " ومن أحاديث الثقات أجناس لا يُحتج بها ، قد سبرت رواياتهم، وخبرت أسبابها ، فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس:

الجنس الأول : وهو الذي كثر في المحدثين ، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير ، إما في الكتابة حيث كتب ، ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر ، واحتيج إليه ، مثل تصحيف اسم يشبه اسماً ، ومثل رفع مرسل ، أو إيقاف مسند ، أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا ، فلما رأى أئمتنا مثل يحيى ابن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وبعدهما أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين، ومن كان من أقرانهم ، من أهل هذه الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم الجرح وضعفوهم في الأخبار .

وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم ، بل الذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا ، فأما ما وافقوا الثقات

في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم ، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره : لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد .

الجنس الثاني : أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين ، ويُكنونهم حتى لا يُعرفوا ، فربما أشبه كنية كذاب ثقة فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه ، وليس ذلك الحديث من حديثه ، ومن أعلمهم بمثل هذا من هذه الأمة الثوري ، كان يحدث عن الكلبي ، ويقول حدثنا أبو النضر ، فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبي عروبة ، أو جرير بن حازم ، ومثل الوليد ابن مسلم إذا قال : حدثنا أبو عمرو فيتوهم أنه أراد به الأوزاعي ، وإنما أراد به عبد الرحمن بن يزيد ، وقد سمعا جميعاً عن الزهري ، ومثل بقية إذا قال : حدثنا الزبيدي عن نافع ، فيتوهم أنه أراد به محمد بن الوليد الزبيدي ، وإنما أراد زرعة ابن عمرو الزبيدي، وما يشبه هذا ، فلا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يدرى من هو ، وإن كان دونه ثقة ، لأنه يحتمل أن يكون كذاباً كنى عن ذكره.

الجنس الثالث: الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار ، مثل قتادة ويحيى بن أبي كثير ، والأعمش ، وأبي إسحاق ، وابن جريج ، وابن إسحاق، والثوري ، ومن أشبههم ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين ، وأهل الورع في الدين ، كانوا يكتبون عن الكل ، ويروون عمن سمعوا منه ، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم ، فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة حدثني أو سمعت فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

الجنس الرابع : الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه ، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره ، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة ، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يُشيرون إليها ، وما رأيت على أديم

الأرض من كان يحسن صناعة السنن كأنها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة رحمة الله عليه فقط .

فإذا لم يكن الثقة الحافظ فقيهاً ، وحدث من حفظه ، فربما قلب المتن ، وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه ، ويقلب إلى شيء ليس منه ، وهو لا يعلم ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته ، إلا أن يحدث من كتاب ، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار .

الجنس الخامس : الفقيه إذا حدث من حفظه ، وهو ثقة في روايته لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره ، لأنه إذا حدث من حفظه ، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد ، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه ، وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون : قال رسول الله ﷺ ، فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً ، فإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف ، وأوقف المرسل وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه ، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب ، أو يوافق الثقات في الأسانيد ، وإنما احترزنا من هذين الجنسين لأنا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات .

الجنس السادس : أقوام من المتأخرين قد ظهروا يسوقون الأخبار ، فإذا كان بين الثقتين ضعيف ، واحتمل أن يكون الثقتان رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر ، فإذا سمع المستمع خبر أسامٍ رُواتُهُ ثقات[1]

---

(١) هكذا الأصل ، والمعنى أن الخبر رواته كلهم ثقات .

اعتمد عليه ، وتوهم أنه صحيح كبقية بن الوليد قد رأى عبيد ا لله بن عمر ، ومالك بن أنس ، وسمع منهما ، ثم سمع عن أقوام ضعفاء عنهم فيروي الرواة عنه أخباره ، ويسقطون الضعفاء من بينهم ، حتى يتصل الخبر في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم .

وإنما ذكرنا هذه الأجناس الست من الثقات في نفي الاحتجاج بأخبارهم في هذه المواضع ، وإن كان غير هذا الكتاب به أشبه ، وإن لم يطل الكلام فيه لئلا يغتر بعض من لم ينعم النظر في صناعة الأخبار ، ولا تفقه في صحيح الآثار ، فيحتج على من لم يكن العلم صناعته بخبر من هذه الضروب الستة أ.هـ [1].

مميزات الكتاب :

١- ذكره في مقدمة الكتاب الأدلة على وجوب بيان حال الرواة الضعفاء ، والرد على من كره ذلك .

٢- تقسيمه المجروحين ، وأنهم عشرون نوعاً ذكرها مفصلة .

٣-بيانه أن من أحاديث الثقات ما لا يجوز الاحتجاج به ، وحصر ذلك في ستة أجناس .

٤- أن جرحه للرواة لا يكون إلا مفسراً ومفصلاً غالباً .

٥- اعتماده على من سبقه من الأئمة ، فقد قال : وإنا نملي أسامي من ضعف من المحدثين وتكلم فيه الأئمة المرضيون[2].

٦- ذكره لاسم الراوي كاملاً ونسبه وكنيته وكل ما يدفع الاشتباه فيه .

٧- ذكره بعض أحاديث الراوي التي يُستدل بها على وهمه ، فهو بذلك يُعد مرجعاً للأحاديث الضعيفة والموضوعة .

---

(١) المجروحين (٩٠/ فما بعد).

(٢) المجروحين (٩٤/١)

٨- يُعدّ هذا الكتاب ديواناً هاماً لأسامي الضعفاء والمتروكين من الرواة .

الملاحظات التي وجهت إلى الكتاب :

١- التشدد في جرح بعض الرواة الذين وُثّقوا .

٢- التناقض في إعادة ذكر بعض الرواة الذين ذكروا في الثقات .

٣- عدم ذكره لمنهجه بتفصيل ، وإنما أحال لبعض كتبه الأخرى .

المبحث الرابع : التعريف بكتابه الصحيح .

هذا الكتاب سماه ابن حبان (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها) ، وقد جمع فيه من الأحاديث الصحيحة حسب شرطه ما يقارب خمسمائة وسبعة آلاف حديث انتقى رجال أسانيدها من كتابه الثقات ، ولخص ما تضمنته من الفقه في أبوابها ، وجمع ما بين ظاهرة التعارض منها ، وقصد بذلك تقريب الصحيح من الحديث ، وتيسير حفظه على الناس ، وصرفهم عن ما سوى ذلك من الموضوعات والمقلوبات فجزاه ا لله عن المسلمين خير الجزاء . وقد طبع الجزء الأول منه قديماً بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ونشرته المكتبة السلفية[1].

ذكر ابن حبان أن الذي دعاه إلى تأليفه ما رآه من كثرة طرق الأخبار ، وقلة معرفة الناس بالصحيح منها ، واشتغالهم عنها بكتب الموضوعات ، وحفظ الخطأ والمقلوبات ، وهم مع ذلك معتمدون على ما في الكتب دون حفظها وتحصيلها في صدورهم ، فدفعه ذلك إلى جمع الأسانيد الصحيحة ، ووضعها في أيدي الناس لصرفهم عن الأخبار والأسانيد الموضوعة ، ثم حملهم على حفظها بحيلة اخترعها في طريقة ترتيب هذه الأخبار .

ترتيب الكتاب :

وقد نحا ابن حبان في ترتيب كتابه هذا طريقة غريبة ، أنتجتها عقليته المتميزة بالقدرة على التصنيف والإبداع ، دعاه إلى ذلك أنه أراد أن يحمل الناس على حفظ السنن ، فلذلك قسم السنن إلى أقسام ، كل قسم يشتمل على أنواع ، وكل نوع يشتمل على أحاديث ، قصده في ذلك أن يحذو ترتيب القرآن ، إذ

---

(١) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٣٤).

القرآن مؤلف من أجزاء ، وكل جزء منها يشتمل على سور ، وكل سورة تشتمل على آيات ، فكما أن الرجل يصعب عليه معرفة موضع آية من القرآن إلا إذا حفظه ، بحيث صارت الآي كلها نصب عينيه ، فكذلك يصعب عليه الوقوف على حديث في كتابه إذا لم يقصد قصده الحفظ له .

وأما الأقسام فهي خمسة، قال عنها: أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية.

١- الأوامر التي أمر ا لله عباده بها .

٢- النواهي التي نهى ا لله عباده عنها .

٣- إخباره عما احتيج إلى معرفتها .

٤- الإباحات التي أُبيح ارتكابها .

٥- أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها .

ولما كانت الحاجة ماسة إلى هذا الصحيح فقد احتال الأئمة في تقريبه وفتح أبوابه ، فقام الأمير علاء الدين الفارسي بترتيب أحاديثه على الأبواب الفقهية لكي يسهل على الباحثين الاستفادة منه،وسماه " الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"[1].

منهجه في الكتاب :

أوضح ابن حبان منهجه في كتابه ، حيث بين سبب تأليفه ، وطريقة ترتيبه ، وشروطه، فأما شروطه في الكتاب فقد قال : " وأما شرطنا في نقله ما أودعناه

---

(١) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٨-٥٠) ، الطبعة الأولى منه بتحقيق شعيب الأرناؤوط سنة ١٤٠٨هـ .

كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .

الثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

الثالث : العقل بما يحدث من الحديث .

الرابع : العلم بما يحيل من معاني ما يروي .

الخامس : المتعري خبره عن التدليس ، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه ، وبنينا الكتاب على روايته ، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به .

والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله ، لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال ، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل ، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها ، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله .

وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث ، لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث ، وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معاً .

والعقل بما يحدث من الحديث : هو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها ، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً أو يرفع مرسلاً أو يصحّف اسماً .

والعلم بما يحيل من معاني ما يروي : هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبراً ، أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر .

والمتعري خبره عن التدليس: هو أن كون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس، فيرويه عن مثله سماعاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول ا الله ﷺ [1].

وبين في موضع آخر أنه لا يذكر في كتابه هذا من الأحاديث إلا ما اتصل سنده ولم يثبت جرح في ناقليه ، وهذه شروط قوية تجعل هذا الكتاب في مصاف الكتب الصحيحة لولا أنه أدخل الحديث الحسن في جملة الحديث الصحيح ، ورجح في توثيق بعض الرواة ما ليس راجحاً بناء على قواعد اعتمدها في ذلك خالفه فيها أكثر الأئمة فنسب إليه التساهل بسبب ذلك، وهذا -وا لله أعلم- هو الذي أخر كتابه الصحيح عن الكتب الصحاح ، بالإضافة إلى تأخر زمنه ونزول إسناده عنها، وقد اعتمد تصحيحه جماعة من الأئمة ، وكان محل عناية كثير من العلماء رغم وعورة مسالكه، وتشابه دروبه، بسبب هندسته العجيبة التي بناه عليها مؤلفه ، وتجلى ذلك في مدارسته وقراءته على الشيوخ ، وترجمة رجاله ، وتخريج فوائده ، والنقل عنه ، والعزو إليه، والإفادة من فقهه للنصوص ، وتعليقاته عليها ،وغير ذلك مما أودعه مؤلفه من فوائد الفوائد وجواهر النوادر [2].

مميزات الكتاب :

لهذا الكتاب مميزات كثيرة أشير إلى بعضها :

١- أن ابن حبان اشترط الصحة في هذا الكتاب .

٢- أنه وفى بشروطه التي اشترطها في الكتاب .

٣- الفوائد الفقهية التي اشتملت عليها عناوين الأحاديث والتعليقات .

٤- أنه جمع في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الأحاديث بلغت خمسمائة وسبعة آلاف حديث تقريباً .

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٣٥-٤٤).

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٤-٤٨).

٥- أن عدداً غير قليل من أحاديثه على شرط الصحيحين أو أحدهما كما بين ذلك الشيخ شعيب في مقدمة الإحسان[١].

الملاحظات التي وُجهت للكتاب :

١- الترتيب العجيب الذي وضعه عليه مؤلفه مما صعب الوصول إلى المطلوب منه ، وإن كانت هذه تُعد من مميزاته حسب ما قصد إليه مؤلفه من حمل الناس على حفظه ، لكن الهمم قصرت عما أراد .

٢- نسبة التساهل إليه في تصحيح الأحاديث ، وقد اعترض بعض أهل العلم على ذلك [٢].

٣- إخراجه لأحاديث بعض الرواة الذين ضعفهم في كتابه (المجروحين) مثل زياد بن المنذر ، وإسحاق بن يحيى بن طلحة وغيرهم .

الترتيب الزمني لتأليف ابن حبان كتبه السابق ذكرها :

ألف ابن حبان خمسة كتب يرتبط بعضها ببعض ، وصل إلينا منها ثلاثة ، واثنان منها من كتبه المفقودة ، فألف التاريخ الكبير وجمع فيه الأسانيد والطرق والحكايات ما يصعب معها حفظه ، ولما كان هذا الكتاب مشتملاً على رواة اختلف الأئمة في توثيقهم وتجريحهم ألف كتاباً للفصل في حال هؤلاء ، وضمنه الدلائل التي يترجح بها القول الصحيح من الأقوال المختلفة ، ويُسمى هذا الكتاب الفصل بين النقلة ، وهو من كتبه المفقودة ، ولو وُجد هذا الكتاب لحل إشكالات كثيرة فيما يتعلق بمنهج ابن حبان وقواعده في كتبه ، ثُم إنه اختصر من تاريخه الكبير كتابيه(الثقات والمجروحين)،وبناهما على هذا الكتاب(الفصل بين النقلة) قال في كتابه الصحيح:وقد احتججنا في كتابنا بجماعة قد قدح فيهم بعض أئمتنا، فمن أحب الوقوف على تفصيل أسمائهم فلينظر في الكتاب المختصر من تاريخ الثقات

---

(١) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٠) .

(٢) انظر : مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٢).

يجد فيها الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها أ.هـ[1].

ثم إنه لما وجد في كتاب التاريخ المتقدم ذكره أحاديث لبعض الثقات لا يحتج بها ألف كتاباً سماه شرائط الأخبار للبحث في أحوال الرواة ومروياتهم والشرائط التي ينبغي توفرها في كل منهما ، وهو من كتبه المفقودة ، ومن الأدلة على تقدم هذين الكتابين عن كتابيه (الثقات والمجروحين) قوله بعد أن ذكر الخصال الخمس التي يُرد حديث الراوي بها وإن كان ثقة :

(فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات في كتاب شرائط الأخبار ، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب ، وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ، ووثقه بعضهم ، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب الفصل بين النقلة ، أدخلته في هذا الكتاب لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ، ومن صح عندي أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب الفصل بين النقلة ، لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره أ.هـ. [2].

أما ما يتعلق بكتابيه (الثقات) و(المجروحين) وأيهما أسبق في التأليف فقد قال في مقدمة كتابه(الثقات) : "إني أملي في ذكر من حمل عنه العلم كتابين ، كتاباً أذكر فيه الثقات من المحدثين ، وكتاباً أبين فيه الضعفاء والمتروكين ، وأبدأ منهما بالثقات[3]".

وقال في نهاية كتابه (الثقات) : "وإنما نملي بعد هذا كتاب الضعفاء جعلنا الله ممن تكلف الجهد في حفظ السنن ونشرها،وتمييز صحيحها من سقيمها والتفقه فيها"[4].

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٦٦/١).

(٢) الثقات (١٣/١) .

(٣) الثقات (٤/١) .

(٤) الثقات (٢٩٧/٩).

أما ما يتعلق بكتابه الصحيح فقد ألفه بعد هذه الكتب لأنه مبني عليها في اختيار رجاله ، وانتقاء أحاديثه ، فقد قال في ترجمة إسماعيل بن عياش : " لم نذكره في كتابنا هذا في هذا الموضع احتجاجاً منا به ، واعتمادنا في هذا الخبر على منصور بن أبي مزاحم لأنه سمعه من فليح وإسماعيل قد ذكرنا السبب في تركه في كتاب (المجروحين)" [1].

وقال أيضاً وهو يتحدث عن الرواة في كتابه الصحيح : " فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به ، وقبلنا ما رواه ، وأدخلناه في كتابنا هذا ، ومن صح عندنا أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتج به وأدخلناه في كتاب (المجروحين) من المحدثين بأحد أسباب الجرح ، لأن الجرح في المجروحين على عشرين نوعاً ذكرناها بفصولها في أول كتاب (المجروحين) ، بما أرجو الغنية للمتأمل إذا تأملها فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب[2].

(١) الإحسان (١٢/٢١٣) .

(٢) الإحسان (١/١٥٥) .

المبحث الخامس : الإشارة إلى نماذج من تعارض أحكام ابن حبان في الراوي الواحد :

١- قال في(الثقات) في ترجمة أفلح بن سعيد القبائي المدني : "من أهل قباء يروي عن عبيد الله بن نافع ، روى عنه زيد بن الحباب"[١].

وقال في (المجروحين) : " أفلح بن سعيد شيخ من أهل قباء ، كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات الملزوقات ، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه"[٢].

٢- وترجم لحبان بن علي أبي علي العنزي الكوفي ، فقال في (الثقات) : " من أهل الكوفة أخو مندل بن علي ، يروي عن الأعمش ، والكوفيين ، روى عنه أبو شيبة وأهل العراق ، مات سنة إحدى وسبعين ومائة ، كان يتشيع[٣].

وقال في (المجروحين) : " حبان بن علي العنزي ، كنيته أبو علي ، من أهل الكوفة ، يروي عن الناس ، روى عنه الكوفيون ، والبغداديون ، فاحش الخطأ فيما يروي ، يجب التوقف في أمره [٤].

٣- وترجم لزائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال في (الثقات) : "زائدة مولى عثمان بن عفان يروي عن سعد بن أبي وقاص ، روى عنه أبوالزناد"[٥]. وقال في (المجروحين): " زائدة مولى عثمان رضي الله عنه ، يروي عن سعد بن أبي وقاص ، روى عنه أبو الزناد ، منكر الحديث جداً ، لا يُحتج به

---

(١) الثقات (١٣٤/٨).

(٢) المجروحين (١٧٦/١).

(٣) المجروحين (٢٤٠/٦).

(٤) المجروحين (٢٦١/١).

(٥) الثقات (٢٦٥/٤).

إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد ، وقد قيل إنه والد هشام زياد بن أبي المقدام وليس كذلك، هذا زائدة وذاك زياد جميعاً مدنيان"[1].

٤- وقال في ترجمة راشد بن معبد الواسطي الثقفي في (الثقات) : " راشد بن معبد يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه الحسن بن حبيب أبو نعيم [2].

وقال في المجروحين : " راشد بن معبد الواسطي شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى عنه زيد بن حبان عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها ، يشهد من ليس العلم صناعته أنها موضوعة يكثر ذكرها[3].

٥- وقال في ترجمة خيثمة بن أبي خيثمة في (الثقات) : " خيثمة بن أبي خيثمة البصري يروي عن أنس ، روى عنه بشير بن سليمان والأعمش ومنصور" [4].

وقال في المجروحين : " خيثمة بن أبي خيثمة شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلته لا يتميز كيفية سببه في النقل لأن رواية جابر الجعفي مما يلزق به من الوهن ، فهو كجابر ملزق أيضاً فمن ها هنا اشتبه أمره ووجب تركه[5] أ.هـ.

٦- وقال في ترجمة زياد بن المنذر في (الثقات) : " زياد بن المنذر يروي عن نافع بن الحارث عن أبي بردة ، روى عنه يونس بن بكير" [6].

وقال في ا(المجروحين) : " زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي يروي عن الأعمش وعطية، روى عنه مروان بن معاوية ، كان رافضياً يضع الحديث في مثالب

---

(١) المجروحين (٣٠٣/١) .

(٢) الثقات (٢٣٤/٤).

(٣) المجروحين (٢٩٤/١) .

(٤) الثقات (٢١٤/٤) .

(٥) المجروحين (٢٨٣/١) .

(٦) الثقات (٣٢٦/٦) .

أصحاب النبي ﷺ ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه" [1] أ.هـ.

فهذه النصوص المتقدمة ظاهرها التعارض في توثيق الراوي وتجريحه ، ولكن عند التأمل والدراسة لأقوال ابن حبان ومقارنتها بأقوال الأئمة الآخرين ، ربما تبين غير ذلك ، وهذا الذي من أجله أعد هذا البحث كما يأتي بيانه في الأبواب التالية إن شاء الله .

---

(١) المجروحين (٣٠٢/١) .

الباب الأول

التعارض وعلاقته بضوابط ابن حبان

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول: توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين .

الفصل الثاني : توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة ، وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر .

الفصل الثالث : توثيق الراوي لدينه وتضعيفه لحفظه .

الفصل الرابع : توثيق الراوي لضبطه ، وتجريحه لبدعته .

الفصل الأول

توثيق الراوي في روايته عن شيوخ
وتجريحه في آخرين

لا تخفىأهمية علم الرجال في الحفاظ على السنة النبوية وحمايتها من أن يدخل فيها ما ليس منها، فهو الميزان الذي تُعرضُ عليه أحوال الناقلين لأحاديث رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم، وبه يميز الصادق من الكاذب، و الثقة من الضعيف، والضابط من غير الضابط.

ولهذا قال الإمام علي بن المديني (التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم)[1].

فهذا ابن عباس رضي ا لله عنه جاءه بشير العدوي فجعل يحدث ويقول قال رسول ا لله ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال :ياابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول ا لله ﷺ ولا تسمع .فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول ا لله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[2].

من أجل ذلك نشط المحدثون في التنقيب عن أحوال الرواةوالتعرف عليهم عن كثب، وعمدوا إلى أحاديث الرواة فقارنوها بمرويات غيرهم ليتبين لهم مقدار ضبطهم وإتقانهم ، فاستطاعوا بذلك أن يميزوا بين الرواة من حيث قبول مروياتهم وردها.

فطائفة من الرواة داخلون عندهم في حيز القبول، وطائفة ثانية كان الرد نصيبهم، وهناك طائفة ثالثة جمعت بين القبول والرد، فيقبل منهم ما ينقلونه في حال ويُرد في أخرى.

وقد ذكر ابن رجب في شرح العلل فصلاً لهذا القسم،وقسمه إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

---

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ص ٣٢٠ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ١٣٠ .

الأول من ضَعُف حديثه في بعض الأوقات دون بعض وهم المختلطون (١).
الثاني من ضَعُف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض(٢).
الثالث : قوم ثقات في أنفسهم ، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف(٣).
وقد ذكر ابن رجب أمثلة كثيرة لكل نوع من هذه الأنواع .
والذي يهمنا في هذا الفصل هو النوع الثالث .

ومن هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم أهل العلم – حماد بن سلمة البصري ، قال يعقوب بن شيبة : حماد بن سلمة ثقة ، في حديثه اضطراب كثير شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم مُتقن لحديثهم مقدم فيهم به على غيره ، منهم ثابت البناني ، وعمار بن أبي عمار وغيرهم ، وقال أحمد بن حنبل : حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد ، وأصح حديثاً ، وقال أيضاً : حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل ، سمع منه قديماً ، يُخالف الناس في حديثه ، يعني في حديث حميد(٤) .

وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم فمنهم قيس بن سعد ، قال أحمد: ضاعت كتبه عنه ، فكان يحدث من حفظه فيخطئ ، وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ، ورواياته عن زياد الأعلم(٥).

وقال مسلم في كتاب التمييز : والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة ، وحماد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة،وأيوب،وداود بن أبي هند،والجريري، ويحيى بن سعيد،

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٠٨-٣٢٨).
(٢) شرح علل الترمذي (٣٢٩-٣٣٦).
(٣) شرح علل الترمذي (٣٣٦-٣٥٧).
(٤) تهذيب التهذيب (١٥/٣).
(٥) شرح علل الترمذي ص٣٣٨.

وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يُخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع[1]. أ.هـ .

ومنهم أيضاً جعفر بن برقان الجزري– قال عبد ا لله بن أحمد :سألت أبي عن جعفر بن برقان قال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس. ثم قال :في حديث الزهري يخطئ وقال ابن معين : جعفر بن برقان ثقة فيما يروي عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري ، وهو في غير الزهري أصح حديثاً[2].

وقال ابن عدي : هو ضعيف في الزهري خاصه وكان أمياً، ويقيم روايته عن غير الزهري وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره[3] أ.هـ .

والنماذج في هذا كثيرة ، وهي تشير إشارة قوية على أن توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتضعيفه في آخرين كان معروفاً لديهم، فقد يظهر للباحث أن هناك تعارضا بين أقوال الناقد في الراوي الواحد، ولكن عند التأمل في كلامه يمكن الجمع بإحدى الصور التي يزول بها التعارض ، ومنها توثيقه في روايته عن بعض الشيوخ وتضعيفه في روايته عن البعض الآخر .

وممن أشار إلى أهمية هذا الضابط الحافظ تقي الدين أبو الفتح القشيري المعروف بابن دقيق العيد، وتبعه في ذلك الحافظ بدر الدين محمد الزركشي في نكته على ابن الصلاح ، حيث عدّه في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح، ونقل عن ابن دقيق العيد قوله : وهذا النوع ينبغي أن يُعقد له بابٌ ، أو يفرد له تصنيف ويُعد في

---

(١) التمييز ص٢١٨

(٢) شرح علل الترمذي (٣٤٢ – ٣٤٣).

(٣) الكامل لابن عدي (١٤١/٢) بتصرف .

علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فُعل ذلك[1] .

فهل يمكن تطبيق هذا الضابط على بعض الرواة الذين وثقهم ابن حبان في كتابه (الثقات) ثم جرحهم في كتابه (المجروحين)؟

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٨٦ – ٨٧) من النسخة المطبوعة على الآلة الكاتبة بتحقيق الباحث زين العابدين فريج، وقد حقق قسماً منه وحصل على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية المدينة النبوية، نقلاً عن رسالة ماجستير للطالب / صالح بن حامد الرفاعي مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بعنوان : الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص٧٠٦.

نماذج من هؤلاء الرواة :

١ – سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد السلمي الواسطي مولى عبد الله بن حازم السلمي ويقال مولى عبد الرحمن بن سمره القرشي.

قال في الثقات : سفيان بن حسين بن حسن السلمي من أهل واسط يروي عن عطاء وطاوس والزهري ، وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يُجانب، وهو ثقة في غير حديث الزهري ، مات في ولاية هارون، يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين[1] أ.هـ .

وقال في المجروحين : سفيان بن حسين ، من أهل واسط ، كنيته أبو محمد ، يروي عن الزهري وأبي بشر ، روى عنه يزيد بن هارون وعباد بن العوام يروي عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه ، فكان يأتي بها على الوهم ، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره[2] أ.هـ.

مصادر ترجمته :

١–تاريخ البخاري الكبير للبخاري (٨٩/٤)
٢–تاريخ الدارمي عن ابن معين،د. أحمد سيف(رقم ١٩)
٣–تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٤٩/٩)
٤–تقريب التهذيب لابن حجر ص٢٤٤
٥–تهذيب التهذيب لابن حجر (٤ / ١٠٨)
٦–تهذيب الكمال للمزي (١٤٠/١١)
٧–الثقات للعجلي ص١٨٩ .
٨–الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ترجمه ٩٧٤)
٩–سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٠٢/٧)
١٠–شرح علل الترمذي لابن رجب ص٢٦٦–٣٥٣
١١–الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/٢)
١٢–الطبقات الكبرى لابن سعد (٣١٢/٧)
١٣–الكاشف للذهبي (٤٤٨/١)
١٤–الكامل في الضعفاء لابن عدي (٤١٤/٣)
١٥–المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (٤١٩/١) (٩٥/٢، ٢٠١)
١٦–المغني في الضعفاء للذهبي(٢٦٨/١)
١٧–ميزان الاعتدال للذهبي (١٦٥/٢)

(١) الثقات (٤٠٤/٦) .
(٢) المجروحين (٣٥٤/١).

فقول ابن حبان : وهو ثقة ، درجة عالية من التوثيق ، لا يقل ذلك عن غيره من العلماء إن لم يكن أرفع من كثير منهم كما سبقت الإشارة إليه [١] خاصة فيمن عرفهم وسبر مروياتهم ، كسفيان بن حسين هذا، فإنه شيخ شيخه ، وقد أخرج له في صحيحه ، وقد انتقى رجال صحيحه باستثناء ما لا يسلم منه أحد ، وذلك لأن ابن حبان يعتبر من أهل السبر والاعتبار والتحري والتوقي ، يصدر ذلك منه عن عقيدة قوية وخلق فاضل .

قال في ترجمة عمران بن مسلم الآتي ذكره : ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح ، وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر [٢] أ.هـ.

ومما يدل على صحته ما ذهب إليه ابن حبان أن أغلب أئمة الجرح والتعديل على ذلك، وقد نقل الاتفاق على هذا الحافظ ابن حجر كما سيأتي [٣].

وكونه استثنى رواياته عن الزهري أمر طبعي نجده حتى في الرجال الكبار ، فهذا هشيم بن بشير على ثقته وجلالة قدره فإن روايته عن الزهري فيها لين كما بين ذلك الحافظ ابن حجر في هدي الساري ، وما أشار إليه ابن حبان هنا من عدم قبوله لروايته عن الزهري صرح به في المجروحين حيث قال : يروي عن الزهري المقلوبات ... فالقلب يكون في الإسناد كإبدال راو براو أو تقديم وتأخير كمرة بن كعب ، أو كعب بن مرة ، وقد يقع ذلك عمداً إما بقصد الإغراب ، أو لقصد الامتحان ، ويكون ذلك في المتن كحديث "رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله "، فهذا مما انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو " حتى لا

---

(١) ص٤١، ٤٢

(٢) انظر : ص١٣٧ .

(٣) ص٦٤ .

(٤) هدي الساري ص٤٤٩.

تعلم شماله ما تنفق يمينه " كما في الصحيحين[1].

فقول ابن حبان : يروي عن الزهري المقلوبات جرح مفسر ، إلا أنه خاص بحال معين ، وذلك في روايته عن الزهري غير ملازم له في جميع الرواة ، ولا يستحق بهذا أن يذكر مع الضعفاء كما حكم ابن حبان نفسه بذلك حيث قال : يجب أن يُمحى اسمه من كتاب (المجروحين) ، ولو قال قائل : لماذا بقي اسمه في كتاب (المجروحين) مع أنه قال : يجب أن يُمحى منه ؟قيل له : إنه لم يستطع حذفه من الكتاب لانتشاره بين أيدي الناس ، فأضاف هذه العبارة في إحدى نسخ كتاب (الثقات) أو غير ذلك من الاحتمالات .

هذه هي أقوال ابن حبان في هذا الراوي ، فما أقوال غيره من علماء الجرح والتعديل ؟ وهل هي موافقة له أو مخالفة ؟ وهل هناك شيوخ آخرون يضعف عنهم غير الزهري ؟

قال أحمد بن عبد ا لله العجلي : ثقة [2] ، وقال الذهبي : صدوق مشهور[3].

قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : لين الحديث[4]، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سفيان بن حسين صالح الحديث يُكتب حديثه ولا يُحتج به[5][6] هو نحو محمد بن إسحاق ، وهو أحب إلي من سليمان بن كثير ، وقال

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٦٤) ، نزهة النظر لابن حجر بتحقيق : علي حسن عبد الحميد ص١٢٦ .

(٢) الثقات ص١٨٩ .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/١٦٥) .

(٤) تاريخ بغداد (٩/١٥١).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٩٧٤).

(٦) أي أنه لا يترك حديثه ، ولكن لا يحتج به بمفرده ، فحديثه يصلح للمتابعات والشواهد ، شفاء العليل (١/١٧١).

أبو داود عن أحمد : هو أحب إليّ من صالح بن أبي الأخضر[١].

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى : ثقة في غير الزهري لا يُدفع، وحديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم[٢].

وقال أبو أحمد بن عدي : ولسفيان أحاديث عن الزهري وغيره وهو في غير الزهري صالح الحديث[٣]،كما قال ابن معين، ومن الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد[٤]، وقال عباس الدروي عن يحيى بن معين: ليس به بأس، وليس من كبار أصحاب[٥] الزهري[٦].

وقال أبو بكر المروذي عن أحمد بن حنبل : ليس بذاك في حديثه عن الزهري[٧]، وقال يعقوب بن شيبة : صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف[٨]. وقال عثمان بن أبي شيبة :كان ثقة[٩] ولكن كان مضطرباً في الحديث قليلاً[١٠]،وقال

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/١٠٨).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٩٧٤) .

(٣) هذه المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١/١٤٦).

(٤) الكامل (٣/٤١٤).

(٥) هذه المرتبة الأولى من مراتب التجريح، وهذا معناه أن أهل الطبقة الثانية لو اختلفوا في حديث الزهري فيعتبر كلامهم بكلام أهل الطبقة الأولى ، فمن وافق الطبقة الأولى فالقول قوله، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١/ ١٥٨).

(٦) تهذيب الكمال (١١/١٤٠).

(٧) تاريخ بغداد (٩/١٥٠).

(٨) تاريخ بغداد (٩/١٥١).

(٩)تاريخ بغداد (٩/١٥٠).

(١٠) المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون رواتها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه . أ.هـ، مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٤ .

محمد بن سعد : ثقة يخطئ في حديثه كثيراً[1].

وقال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري[2][3]، وقال الحافظ في التقريب ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد من السابعة[4].

فنلاحظ أن هناك اختلافاً في الأحكام على هذا الراوي عند بعض النقاد ، وتطابقاً في وجهة النظر عند البعض الآخر ، فهناك ثلاثة مواقف :

الأول: الموافقون لابن حبان ، ويرون قبول مرويات سفيان بن حسين عن غير الزهري ، مثل ابن عدي ، وابن معين في رواية عنه والنسائي وغيرهم .

الثاني : المضعفون لأحاديثه عن الزهري وغيره ، وهؤلاء يذهبون إلى أن أحاديثه لا تصلح إلا للمتابعات والشواهد ، مثل ابن أبي حاتم وعبد الرحمن ابن خراش .

الثالث : المعدلون لهذا الراوي ، فهم يقيدون أحاديثه مطلقاً من غير تفصيل ، مثل العجلي ، ويستدلون على ذلك بتخريج مسلم له في صحيحه ، وقد نقد بعضهم الموقف الثالث ، قال ابن القيم وهو يرد على ذلك : وأما استدلال بعضهم[5] على توثيقه بأن مسلماً أخرج له في صحيحه ، فليس الأمر كذلك ، وإنما روى له مسلم في مقدمة كتابه[6]، ولم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة ولا يشك أهل الحديث في ذلك، وأما قولهم بأن البخاري استشهد له في

---

(١) الطبقات (٣١٢/٧) .

(٢) ولا بأس به عند النسائي تعني ثقة، مباحث في علم الجرح والتعديل ص٣٧ .

(٣) تهذيب الكمال (١٤١/١١).

(٤) ص٢٤٤ .

(٥) يقصد بذلك الإمامين أبو الفرج بن الجوزي ومحمد بن عبد الواحد المقدسي .

(٦) روى آثاراً في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ص١١ .

الصحيح فلا يدل على أنه حجه عنده؛ لأن الشواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لايحتمل في الأصول[1] أ.هـ .

وقال ابن القيم وهو يتحدث عن الراوي سفيان بن حسين الذي قال بتوثيقه كثير من أهل العلم إلا في روايته عن الزهري: (ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه ، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه، وهذه غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، بل يظن قاصر العلم أنها هي فيعارض قول من جرحه بقول من عدله، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها ، وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ ، وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر ، وهذا كإسماعيل بن عياش ، فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقين وغير أهل بلده، ومثل هذا تضعيف قبيصة في سفيان الثوري ، واحتج به غيره كما فعل أبوعبد الرحمن النسائي ، وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه ، وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له ، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة ، وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق ، وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به، لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ، ولم يكن من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك والليث ، ومعمر ، وعقيل ، ويونس ، وشعيب .

فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم للزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له ، وليس مثلهم في الحفظ والإتقان ، ولم يكن حجة عندهم ، هذا إذا لم يخالفوه ، فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه ، ووصل ما قطعوه ، وأسند ما أرسلوه،

---

(١) الفروسية لابن قيم الجوزية ص٤٥ بتصرف .

هذا مما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في إلحاق الغلط به أولى ، وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر ، ويقولون إن كان ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها ، فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه ، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس ، وانفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع ، والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه ، فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه [١]. أ.هـ .

ثم قال في موضع آخر : ومن الغلط أن يرى الرجل قد تُكلم في بعض حديثه ، وضعف في شيخ أو في حديث ، فنجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وُجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلط ، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً ، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات [٢]أ.هـ .

وقد قسم الحافظ ابن رجب الحنبلي أصحاب الزهري إلى خمس طبقات وذكر سفيان بن حسين في الطبقة الثالثة .

فقال : الطبقة الثالثة قوم لازموا الزهري وصحبوه وورووا عنه ، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة

---

(١) الفروسية ص٤٤.

(٢) الفروسية ص٤٥.

ابن صالح، ونحوهم ، وهؤلاء لم يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة[1] .

وهذا يدل على أن أصحاب الطبقة الأولى والثانية تقدم رواياتهم على أصحاب الطبقة الثالثة في حال التعارض أو الاختلاف ، وقد تقدم في كلام ابن القيم ما يفيد ذلك[2] .

ونلحظ أن هناك صلة بين كلام ابن القيم السابق على هذا الضابط العام: توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين، وبين ضابط ابن حبان الذي اعتمده في قبول مرويات سفيان بن حسين ، فابن القيم قد أيد رأي ابن حبان وغيره في توثيق سفيان بن حسين إلا في روايته عن الزهري ، وذكر الأدلة على ذلك .

ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من مروياته .

نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال (الرِّجْل جُبار)[3] قال أبو داود : الدابة تضرب برجلها وهو راكب.

---

(١) شرح علل الترمذي ص٢٣٠.

(٢) انظر ص٧٣.

(٣) سنن أبي داود (١٩٦/٤) في كتاب الديات ، باب في الدابة تنفح برجلها(٣٣: ٢٩) حديث رقم (٤٥٩٢).

هذا حديث ضعيف يرويه سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد أخرجه ابن عدي في الكامل[1] والدارقطني في سننه[2] كلاهما من طريق سفيان بن حسين عن الزهري به .

قال الإمام الشافعي وأما ما يروى عن النبي ﷺ من (الرِّجْل جُبار) فهو غلط وا لله أعلم لأن الحفاظ لم يحفظوا كهذا[3]. وقال ابن عدي[4] لم يأت به عن الزهري غير سفيان بن حسين فيما علمت . وكذا قال الطبراني[5] وابن عبد البر وزاد هو عندهم في ما ينفرد به لا تقوم به حجة[6] .

وقال الدارقطني لم يتابع سفيان بن حسين على قوله (الرجل جُبَار) وهو وهم، لأن الثقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه ولم يذكروا ذلك[7] أ.هـ .

وأصل الحديث الذي أشار إليه البيهقي[8] ورد بلفظ العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس أخرجه البخاري [9]، ومسلم[10] كلاهما من طريق الليث عن الزهري به .

---

(١) الكامل (٣/٤١٥) .

(٢) سنن الدارقطني (٣/١٥٢) ومعنى الرجل جبار أي ما تتلفه الدابة برجلها حين يكون صاحبها راكباً عليها ، والجبار الهدر ، انظر : سنن أبي داود (٤/١٩٦) والنهاية لابن الأثير (١/٢٣٦).

(٣) السنن الكبرى (٨/٣٤٣) .

(٤) الكامل (٣/٤١٥).

(٥) المعجم الصغير للطبراني (٢/٣٩).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٧/٢٥).

(٧) السنن (٣/١٥٢) .

(٨) سيأتي في كلامه ص٦٨.

(٩) صحيح البخاري (٤/٢٧٦) كتاب الديات ، باب المعدن جبار والبئر جبار (٨٧: ٢٨) برقم (٦٩١٢٠)

(١٠) صحيح مسلم (٣/١٣٣٤) كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (٢٩:١١) رقم (١٧١٠).

وقال البيهقي هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد رواه مالك بن أنس والليث بن سعد وابن جريح ومعمر وعقيل وسفيان بن عتبة وغيرهم عن الزهري، ولم يذكر أحد منهم فيه الرجل[1]. وقال الحافظ ابن حجر اتفق الحفاظ على تغليط سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري (الرِجْل جُبَار) بكسر الراء وسكون الجيم ،وما ذاك إلا أن الزهري مكثر من الحديث والأصحاب، فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعُدّ منكراً[2].

الحديث الثاني :

أخرجه أبو داود من طريق مسدد ثنا حصين بن نمير ثنا سفيان بن حسين (ح) وحدثنا علي بن مسلم ثنا عباد بن العوام أخبرنا سفيان بن حسين المعنى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى ا لله عليه وسلم قال "من أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن أن يسبق فهو قمار"[3].

هذا حديث ضعيف ، وهو من رواية سفيان بن حسين عن الزهري ، وأخرجه ابن ماجة[4]، والبيهقي[5]،وأحمد[6]، والبغوي في شرح السنة[7] من طرق عن

---

(١) السنن الكبرى (٣٤٣/٨)

(٢) فتح الباري (٢٥٦/١٢) وعد منكراً لأن سفيان بن حسين ضعيف في الزهري وقد تفرد بهذه الزيادة وقال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٦٧٥/٢) : وأما إذا تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض ولا متابع له ولا شاهد فهذا أحد مسمي المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

(٣) سنن أبي داود (٣٠/٣) ضعيف في كتاب الجهاد باب في المحلل(٩: ٦٩) حديث رقم٢٥٧٩ .

(٤) سنن ابن ماجة (٩٦٠/٢) .في كتاب الجهاد باب السبق والرهان(٢٤: ٤٤) .

(٥) السنن الكبرى (٢٠/١٠).

(٦) مسند الإمام أحمد (٥٠٥/٢) .

(٧) شرح السنة (٣٩٦/١٠) .

سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به ،وتابعه سعيد بن بشير عن الزهري به ، وأخرجه أبو داود[1] ، والطبراني في المعجم الصغير[2]، من طريق الوليد بن المسلم ثنا سعيد بن بشير به ، وقال : لم يروه عن قتادة إلا سعيد ، ولا عنه إلا الوليد .

قال الحافظ ابن حجر : ورواه أبو داود عن محمود بن خالد عن الوليد لكنه أبدل قتادة بالزهري، ورواه أبو داود والحاكم والبيهقي وسفيان هذا ضعيف في الزهري ، وقد رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم، قاله أبو داود، قال:وهذا أصح عندنا ..."،وقال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله [3] أ.هـ.

قال ابن القيم: وأعله أبو عمر بن عبد البر في التمهيد وقال: هذا حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب، ثم أعلّه بكلام أبي داود، وقال بعض الحفاظ :بعيداً أن يكون الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له المختصين به، الذين يحفظون حديثه حفظاً وهم أعلم الناس بحديثه ،وعليهم مداره ،وكلهم يروونه عنه دائما من قول سعيد نفسه، وتتوفر هممهم ودواعيهم على ترك رفعه إلى النبي صلى ا لله عليه وسلم وهم الطبقة العليا من أصحابه المقدمون على كل من عداهم ممن روى عن الزهري ، ثم ينفرد برفعه من لا يدانيهم ولا يقاديهم في الاختصاص به ولا في الملازمة له ،ولا في الحفظ والإتقان، وهو معدود عندهم في الطبقة السادسة

---

(١) سنن أبي داود رقم (٢٥٨٠) .

(٢) المعجم الصغير (٢٨٥/١) .

(٣) تلخيص الحبير لابن حجر (١٦٣/٤) .

من أصحاب الزهري على ما قال أبو عبد الرحمن النسائي ، وهو سفيان بن حسين فمن له ذوق في علم الحديث لا يشك ولا يتوقف أنه من كلام سعيد بن المسيب لا من كلام رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ،ولا يتأتى له الحكم برفع الحديث إلى النبي صلى ا لله عليه وسلم بل إما أن يرويه ويسكت عليه أو ينبه عليه.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: رفع هذا الحديث إلى النبي صلى ا لله عليه وسلم خطأ، إنما هو من كلام سعيد بن المسيب، قال: وهذا مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي صلى ا لله عليه وسلم وإنما هو من كلام سعيد ابن المسيب نفسه،وهكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب الزهري عنه عن سعيد ابن المسيب مثل الليث بن سعد وعقيل ويونس ومالك بن أنس، وذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه، ورفعه سفيان بن حسين الواسطي وهو ضعيف لا يحتج بمجرد روايته عن الزهري لغلطه في ذلك[1] أ.هـ .

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني:ويتلخص من ذلك أن الحديث علته تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه،فالأول ثقة في غير الزهري باتفاقهم كما في التقريب،وهذا من روايته عنه فهو ضعيف وذلك مما جزم به الحافظ في التلخيص، والآخر ضعيف مطلقاً، ومع ضعف هذين فقد خالفهما الثقات الأثبات ،فرووا عن الزهري عن سعيد بن المسيب من قوله وهو الصواب وا لله أعلم[2] أ.هـ.

الحديث الثالث :

بعد أن خرج الإمام البخاري حديث ابن عباس رضي ا لله عنه من طريق يحيى حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد ا لله بن عبدا لله أن ابن عباس كان

---

(١) الفروسية ص٣٦ .

(٢) إرواء الغليل (٥/٣٤١).

يحدث أن رجلاً أتى رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم فقال: إني رأيت الليلة في المنام ... وساق الحديث [1].

قال البخاري:وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيدا لله عن ابن عباس عن النبي (صَلى ا لله عَلَيْه وسَلّم)، وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري ، كان أبو هريرة يحدث عن النبي (صَلى ا لله عَلَيْه وسَلّم) وكان مسعر لا يسنده حتى كان بعد .

وتخريج البخاري لمتابعة سفيان هذه يدعم كلام ابن القيم من أن الشواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول ، فالبخاري أخرج لسفيان بن حسين عن الزهري ، مع أن روايته عنه فيها ضعف ، والسبب في ذلك أن ما خرجه البخاري عنه كان لمتابعة رواية يونس عن ابن شهاب ، ثم إن رواة آخرين تابعوه في هذا الحديث كسليمان بن كثير وابن أخي الزهري .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر قال (نهى رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) عن الثنيا إلا أن تعلم) والثنيا هي أن يستثني من البيع شيئاً مجهولاً، وقيل غير ذلك[2].
قال أبو حاتم : سفيان بن حسين في غير الزهري ثبت فإنما اختلط عليه صحيفة الزهري فكان يهم [1].

هذا حديث صحيح يرويه سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد ، وأصله في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق عبيدا لله بن عمر القواريري ومحمد بن عبيد الغبري

---

(١) صحيح البخاري (٤/٣٠٠) كتاب التعبير ، باب رؤيا الليل (٩١: ١١).

(٢) صحيح ابن حبان (١١/٣٤٥) في كتاب البيوع باب ذكر الزجر عن استثناء البائع الشئ المجهول من الشئ المبيع في نفس العقد رقم (٤٩٧١).

واللفظ لعبيد الله قالا : حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة ، والمخابرة ، قال أحدهما بيع السنين هي المعاومة، وعن الثنيا ورخص في العرايا)[1] وأخرجه الترمذي من حديث عباد عن سفيان بمثل إسناده عن جابر قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثنيا إلا أن تعلم) وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس ابن عبيد عن عطاء عن جابر[2]، وأخرجه أيضاً من حديث عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر بلفظ :نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة، ورخص في العرايا. وقال : حسن صحيح[3] فكأنه يشير إلى زيادة الثنيا غريبة من حديث يونس بن عبيد تفرد بها عن سفيان بن حسين. بيد أن الإمام مسلم كما تقدم خرج لفظ (الثنيا) من حديث أيوب عن أبي الزبير، وخرج النسائي حديث سفيان بن حسين عن يونس بمثل لفظ الترمذي، كما خرج حديث أيوب بمثل لفظ مسلم، فدل على أن حديث سفيان صحيح متابع، وهذا يحقق لدينا أن سفيان حفظ[4].

وتخريج ابن حبان حديث سفيان هذا في صحيحه يدعم ما ذهب إليه في (الثقات) وفي (المجروحين) من أن أحاديثه عن غير الزهري مقبولة،كما يؤكد تأخر صحيحه عن كتابيه (الثقات) و(المجروحين) من حيث زمن التأليف كما تقدم تفصيله[5].

---

(١) صحيح مسلم (٣/١١٧٥) في كتاب البيوع ، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين (٢١: ١٦) .

(٢) سنن الترمذي (٣/٥٨٥) كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن الثنيا (١٢: ٥٥) .

(٣) سنن الترمذي (٣/٦٠٥).

(٤) منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (٣/١١٤٥).

(٥) انظر ص: ٤٩.

وعندما ذكر ابن حبان هذا الراوي في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) كان هذا مثار تساؤل من بعض العلماء كابن حجر[1].

ولكن عند التأمل في كلامه نجد أنه رغم قوله يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين وتقدم الكلام على هذا هنا[2] إلا أنه ليس ثمة تعارض بين ذكره لهذا الراوي في كلا الكتابين، فحكماه يحكمهما ضابط قبله النقاد ، ويتمثل في التمييز بين روايات الراوي الواحد، ومن أسس هذا التمييز علاقة المجرَّح والمعدَّل بروايات شيوخه.

فابن حبان وثق سفيان بن حسين في غير روايته عن الزهري فذكره في الثقات، وضعف روايته عنه فذكره في (المجروحين) وقد نص على ذلك[3].

الراجح في حال الراوي :

بعد استقراء أقوال العلماء واستعراض نماذج من أحاديثه يتبين أن هذا الراوي قد روى عن شيوخ ضعفاء وشيوخ ثقات .فقد روى عن الحكم بن عيينة أبومحمد الكندي الكوفي[4] وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام[5] ويونس بن عبيد[6]

---

(١) فقد قال في تهذيب التهذيب (٤/١٠٨)، وذكر ابن حبان سفيان بن حسين في الثقات، وقال : وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يُجانب، وهو ثقة في غير الزهري، مات في ولاية هارون، وقال في الضعفاء : يروي عن الزهري المقلوبات، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه .

(٢) انظر : (ص).

(٣) انظر : (ص).

(٤) الحكم بن عيينة الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها وله نيف وستون سنة (ع)، تقريب التهذيب ص١٧٥ .

(٥) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ثقة ربما دلس مات سنة خمس وأربعين وله سبع وثمانون سنة (ع)، التقريب ص٥٧٣ .

(٦) يونس بن عبيد ثقة فاضل ورع من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين (ع)، التقريب ص٦١٣ .

وعبيد الله بن عمر[1] وغيرهم ، وهؤلاء كلهم ثقات ، وروايته مقبولة عنهم ، وروى عن علي بن زيد بن جدعان[2] وداود الوراق[3] وغيرهم، وهؤلاء ضعفاء وروايته عنهم غير مقبولة، لا لضعفه وإنما لضعف هؤلاء الشيوخ، فالحمل في هذه الأحاديث عليهم، وروى عن شيخه المشهور محمد بن شهاب الزهري وروايته عنه فيها تخاليط فإنه لم يسمع منه إلا في موسم الحج فلم يتمكن من حفظ أحاديثه وضبطها فحدث بها على التوهم، فمن ثم وقعت المناكير في حديثه عن الزهري كما أشار إلى ذلك ابن معين، وهذا يوافق الضابط الذي اعتمده ابن حبان في حكمه له في كتابه (الثقات) وحكمه عليه في كتابه (المجروحين).

---

(١) عبيد الله بن عمر بن حفص العمري أبو عثمان ثقة ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة عن الزهري عن عروة عنه، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين (ع)، التقريب ص٣٧٣ .

(٢) علي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جده، ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين ،وقيل قبلها من السابعة (س)، التقريب ص٤٠١ .

(٦) داود الوراق أبو سليمان البصري مقبول من السادسة وقيل إنه داود بن أبي هند ولم يصح (س)، التقريب ص٢٠٠ .

٢- فضيل بن مرزوق الكوفي* :

قال في (الثقات):فضيل بن مرزوق الرؤاسي كنيته أبو عبد الرحمن من أهل الكوفة يروي عن أبي إسحاق وعطية، روى عنه عبد ا لله بن المبارك كان ممن يخطئ[1] أ.هـ.

وقال في (المجروحين) : فضيل بن مرزوق من أهل الكوفة يروي عن عطية وذويه ، روى عنه العراقيون منكر الحديث جداً ،كان ممن يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره، والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطيه ويبرأ فضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها على حسب ما ذكرنا من هذا الجنس في كتاب شرائط الأخبار[2] ،وأرجو أن يكون فيما ذكرت ما يُستدل به على ماوراءه إن شاء ا لله، سمعت الحنبلي[3] يقول: سمعت أحمد بن زهير[4] يقول : سئل يحيى بن معين عن فضيل بن مرزوق فقال: ضعيف[5] أ.هـ .

---

(١) الثقات (٣١٦/٧).

(٢) سبق الكلام عن هذا الكتاب ص:٤٨.

(٣) لم أعرف مراده بالحنبلي .

(٤) هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ، قال الذهبي : صاحب التاريخ الكبير ، والكثير الفائدة ، وقال الخطيب : كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس ، وقال ابن قانع : مات في شهر جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين ، سير أعلام النبلاء (٤٩٢/١).

(٥) المجروحين (٢٠٩/٢).

*** مصادر ترجمته :**

١-تاريخ الدارمي ترجمة(٦٩٨)
٢-ترتيب علل الترمذي الكبير(٩٧١/٢)
٣-تقريب التهذيب ص (٤٥٨)
٤-تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨)
٥-تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٣)
٦-الثقات ص(٣٨٤)
٧-الجرح والتعديل (٤٢/٧)
٨-سير أعلام النبلاء (٣٤٢/٧)
٩-الكاشف (١٢٥/٢)
١٠-الكامل (١٩/٦)
١١-لسان الميزان (٣٣٧/٧)
١٢- المعرفة والتاريخ (١٣٣/٣)
١٣- المغني في الضعفاء (٥١٥/١)
١٤- الميزان (٣٦٢/٣)

فقوله : كان ممن يخطئ تقيد توثيقه مع وجود بعض الخطأ في حديثه ، ووصفه بالخطأ هنا قد يكون أفضل من سكوته مطلقاً ، لأن ذلك يدل على أنه اطلع على مروياته وسبرها حتى عرف مواضع الخطأ فيها ، كما أن هذه العبارة تدل على أنه لم يغلب عليه الخطأ ، ومثل هذا عند ابن حبان لا يستحق الترك، يوضح ذلك في مقدمة صحيحه ، وهو يتحدث عن الراوي حماد بن سلمة ، فيقول [1] : (فإن قال :كان ممن يخطئ، يُقال وهل في الدنيا أحد بعد رسول ا لله ﷺ يعرى عن الخطأ ؟ ولو جاز ترك حديث من أخطأ لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

فإن قال : حماد قد كثر خطؤه يقال: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى لا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب على صوابه ، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما اخطأ فيه، مثل شريك[2] ,هشيم[3] و أبي بكر بن عياش[4] وأضرابهم ، ولكن يخطئون فيكثرون فروى عنهم واحتج بهم في كتابه ، وحماد[5] واحد منهم[6] أ.هـ.

---

(١) (١/١٥٣-١٥٤) وأخرج عنه في صحيحه، حديث رقم ١٤، ٢٢، ٥٠، ٥٤، ٨٣ وغيرها من عشرات الأحاديث .

(٢) شريك بن عبد ا لله النجعي الكوفي صدوق يخطئ كثيراً تغير منذ ولي القضاء وكان عادلاً فاضلاً عابدا (م ٤)، تقريب التهذيب ص(٢٦٦).

(٣) هشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة (ع)، التقريب ص(٥٧٤) .

(٤) إسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة، التقريب ص(١٠٩) .

(٥) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين (حت م٤)، التقريب ص(١٧٨).

(٦) الإحسان (١/١٥٢) بتصرف ، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على هذا الكلام : لم يذكر ابن حبان فاعل " روى" و"احتج" والظاهر أنه يعرض بالبخاري رحمه ا لله لأنه أضرب عن رواية حماد فيما يحتج به،وقال الحافظ في التهذيب (٣/١٣،١٤) : وقد عرض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديث حماد=

إن هذا القول السابق يوضح مفهوم الخطأ عند ابن حبان ، وهو مفهوم لا يخرج المخطئ من الذين يقبل حديثهم ، ويمكن أن يذكروا مع الثقات ، ولكن إذا نظرنا إلى ما قاله فيه في (المجروحين) فإن هذا الحكم يصبح مشكوكاً فيه ،حيث ذكر أن هذا الراوي منكر الحديث جداً مع رده لما تفرد به ما لم يتابع عليه .

فقوله:"منكر الحديث جداً " جرح شديد يتنافى مع ما سبق تقريره في التعليق على كلامه في (الثقات) ، وهذا الجرح قد تناوله العلماء وهم يبينون هذا الحديث المنكر ، وإن كان المجال لا يسمح هنا بتعداد أقوالهم ، ولكن نذكر منها النتيجة التي قد تكون النهاية التي وصل إليها أغلبهم ، والمتمثلة في حكم الإمام مسلم على أن من كانت هذه صفته لا يقبل حديثه ، حيث قال في مقدمة صحيحه : وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا عن حديثهم ، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايتُهُ روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله[1] أ.هـ.

وقال الإمام النووي:(وهذا الذي ذكره رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدثين،يعني به المنكر المردود فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وليس هذا بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً[2]) أ.هـ.

وزيادة في إيضاح ما ذكره الإمام مسلم ، يقول الحافظ ابن حجر :

وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشايخه

= ابن سلمة حيث يقول : لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبدا لله بن دينار أ.هـ.

(١) صحيح مسلم (٧/١) بتصرف .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٥٧/١).

دون بعض بشيء ولا متابع له ، ولا شـاهد ، فهـذا أحـد قسـمي المنكـر ، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني [1] أ.هـ.

ولفظ منكر الحديث يطلقه ابن حبان إما طعناً في عدالة الراوي أو ضبطه، وقـد علل ابن حبان سبب إطلاق هذ العبارة على بعض الرواة بأن ذلـك إما لجهـالتهم، فقال في ترجمة إبراهيم بن محمد التيمي : "مـن أهـل المدينـة ، منكـر الحديـث ، ولا أعلم له راوياً إلا موسى بن عبيدة الربذي ، وموسى ليس بشيء في الحديث"[2]، أو لروايتهم عن المجاهيل، فقال في ترجمة الخليل بن مرة : " شيخ يروي عن جماعـة مـن البصريين والمدنيين ، روى عنه الليث بن سعد ، منكر الحديـث عـن المشـاهير كثـير الرواية عن المجاهيل "[3] ،أو لسرقة الحديث، فقال في ترجمة محمـد بـن سـليمان بـن هشام الخراز ابن بنت مطر الوراق : يروي عن أبي معاوية ووكيع وأهـل العـراق ، روى عنه الناس ، منكر الحديـث بـين الثقـات ، كأنـه يسـرق الحديـث ، يعمـد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها عن شـيوخهم ، لا يجـوز الاحتجـاج بـه بحال[4] . أو الرواية عمن لم يره الراوي، فقال في ترجمة سلمة بـن محمـد بـن عمـار ابن ياسر : كنيته أبو عبيدة منكر الحديث ، يروي عن جده عمار بن ياسر ولم يره، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات لإرساله الخـبر ، فكيـف إذا انفـرد[5]. أو روايـة الموضوعات، فقال في ترجمة وافد بن سلامة : يروي عن يزيد الرقاشي ، روى عنه ابن وهب ، وهو الذي يروي عن ابن عجـلان ، ويقـول : وافـد بـن سـلامة منكـر الحديث على قلة روايته ، يأتي بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء ، فلا يتهيأ إلـزاق

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/٦٧٥).

(٢) المجروحين (١/١٠٨) .

(٣) المجروحين (١/٢٨٢) .

(٤) المجروحين (٢/٣٠٤) .

(٥) المجروحين (١/٣٣٣).

القدح به دونهم،بل التنكب عن روايته عن الاحتجاج أولى[1]،أو يكون الراوي داعية إلى بدعته ، فقال في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق أبي إسرائيل الملائي العيسي: من أهل الكوفة،وقد قيل إنه مولى سعد بن حذيفة،ولد بعد الجماجم بسنة،وكانت الجماجم[2] سنة ثلاث وثمانين، كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ، تركه ابن مهدي وحمل عليه أبو داود الطيالسي حملاً شديداً،ومع ذلك منكر الحديث أ.هـ[3] ، وهذه العلل كلها تقدح في العدالة .

كما أطلق هذه العبارة على من وصفه بالتفرد، فقال في ترجمة حماد بن الجعد من أهل البصرة : يروي عن قتادة ، روى عنه هدبة بن خالد ، منكر الحديث ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه[4] ، أو المخالفة، فقال في ترجمة عبد السلام بن أبي الجنوب : شيخ يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأهل الحجاز ، روى عنه أهل البصرة ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في الروايات[5] ، أو كثرة الخطأ، فقال في ترجمة أغلب بن تميم بن النعمان السعدي من أهل البصرة : كنيته أبو حفص يروي عن سليمان التيمي ، روى عنه يزيد بن هارون ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه[6] ،

---

(١) المجروحين (٣/٨٥).

(٢) الجماجم : موقعة حصلت بين عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث ومعه القراء ، تقابل فيها مع الحجاج بن يوسف والي العراق لعبد الملك بن مروان ، وانهزم فيها عبد الرحمن الأشعث ، تاريخ الأمم والملوك للطبري (٦٢٩/١).

(٣) المجروحين (١/١٢٤).

(٤) المجروحين (١/٢٥٢).

(٥) المجروحين (٢/١٥٠).

(٦) المجروحين (١/١٧٥).

أو قلب الأسانيد ورفع المراسيل، فقال في ترجمة حرام بن عثمان السلمي الأنصاري : من أهل المدينة يروي عن ابني جابر بن عبد الله ، وكان غالياً في التشيع منكر الحديث فيما يرويه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل [1] ، أو سوء الحفظ، فقال في ترجمة الوضاح بن يحيى النهشلي الأنباري أبي يحيى : سكن الكوفة، يروي عن العراقيين ، روى عنه أهل بغداد ، منكر الحديث، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات التي كأنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لسوء حفظه ، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير أ.هـ . [2]أو غير ذلك.

وعلى ذلك فمنكر الحديث عنده إما أن تكون نكارة حديثة آتية من جهة ضبطه، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه من الطعون، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع[3].

وقوله : يروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره ، فهذا الاشتباه ناتج عن وجود روايات مقبولة لهذا الراوي ، وأخرى مردودة، لكن ابن حبان صرح بما يزيل هذا الاشتباه ، فأبان أن مرد ذلك يعود إلى أن هذا الراوي يروي عن شيوخ ثقات ، وعن شيوخ مجرحين ، ثم لخص رأيه في ذلك بأن مروياته المردودة ، والتي يرويها عن شيوخ ضعفاء إن ذلك يلزق بهم لا به ، إلا أنه احتاط في قبول ما تفرد به ، فلا يؤخذ إلا على وجه الاستشهاد والاعتبار .

هذه هي أقوال ابن حبان في هذا الراوي ، فما موقف علماء الجرح والتعديل من فضيل بن مرزوق،وهل اتفقوا على ضابط ابن حبان المشار إليه أم لا؟

---

(١) المجروحين (١/٢٦٩).

(٢) المجروحين (٣/٨٥) .

(٣) انظر : رسالة عداب الحمش، منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (٣/١٢٢٥) بتصرف .

قال فيه سفيان بن عيينة: ثقة، وقال معاذ بن معاذ : سألت الثوري عنه فقال : ثقة[1] ، وقال البخاري[2] : مقارب الحديث[3] ، وقال يعقوب بن سفيان : ثقة[4] ، وقال الحسين بن الحسن المروزي : سمعت الهيثم بن جميل يقول : جاء فضيل ابن مرزوق وكان من أئمة الهدى زهداً وفضلاً ، وقال ابن عدي[5] : ولفضيل أحاديث حسان أرجو أنه لا بأس به[6] ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث صدوق يهم كثيراً ، يكتب حديثه ، قلت يحتج به ، قال[7] : لا[8] ، وقال النسائي : ضعيف[9].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .

(٢) ترتيب علل الترمذي الكبير (٩٧١/٢).

(٣) المرتبة الرابعة من مراتب التعديل ومقارب بفتح الراء وبكسرها فهو لفظ تعديل، فإن كان بكسرها فهو مقارب لحديث الثقات. وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل(١٤٢/١).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٣٣/٣).

(٥) الكامل (١٩/٦).

(٦) المرتبة الرابعة من مراتب التعديل وقد ذكر الشيخ المعلمي في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني ص٣٥، أنه رأى ابن عدي يطلق هذا اللفظ في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده أرجو أنه لا يتعمد الكذب.

(٧) الجرح والتعديل (٧/ترجمة ٤٢٣) .

(٨) أي لا يحتج بحديثه بمفرده ولكن حديثه يصلح للمتابعات والشواهد – شفاء العليل (١٤٧/١).

(٩) سير أعلام النبلاء (٣٢٤/٧).

وقال أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً[1][2] ، وقال أيضاً : لا يكاد يحدث عن غير عطية[3] ، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين : ثقة[4] ، وقال عبدالخالق بن منصور عن يحيى بن معين : صالح الحديث ولكنه شديد التشيع[5] ، وقال غيره عن يحيى : لا بأس به[6][7].وقال أحمد بن أبي خيثمة عن ابن معين:ضعيف[8]، وقال ابن شاهين في الثقات : اختلف قول ابن معين فيه[9] ، ونقل ابن حجر عن ابن شاهين قوله في كتابه الضعفاء : قال أحمد بن صالح : حديث فضيل عن عطية عن أبي سعيد : ا لله الذي خلقكم من ضعف ليس له عندي أصل ، ولا هو بصحيح[10][11]،

(١) الجرح والتعديل (٧ / ترجمة ٤٢٣) .

(٢) يستعمل هذا اللفظ بمعنى أن هذا الراوي ثقة ، وبمعنى لا بأس به، وأحياناً في الشواهد والمتابعات بحسب القرائن، والذي يظهر هنا أنه بمعنى ثقة، فقد جاء في الجرح والتعديل ١٦٣/٢ ترجمة إسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير قال عبد ا لله بن أحمد سألت أبي عن إسماعيل بن جعفر، فقال لا أعلم إلا خيراً، قلت ثقة، قال: نعم. انظر شفاء العليل في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص (١/٣٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/٣٠٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ترجمة ٤٢٣) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٣) .

(٦) تاريخ الدارمي (ترجمة ٦٩٨).

(٧) في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل وجاء في مقدمة لسان الميزان قال ابن أبي خيثمة لابن معين : إنك تقول :فلان ليس به بأس،وفلان ضعيف!! قال : إذا قلت ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه (١٣/١).ويظهر أن ابن معين إذا قال في الراوي لا بأس به أو ليس به باس ثم جاءت عنه أقوال أخرى بقوله ثقة، أو كان المترجم له وثقه غير ابن معين ففي مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم ثقة، أما إذا قال في أحد الرواة : ليس به بأس، وجاء في أقوال أخرى عنه تضعيفه، أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال إن قول ابن معين لا بأس به في هذه الحالة يصير ثقة، وإنما تكون أقل، (شفاء العليل في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) (٢٨٤/١).

(٨) ميزان الاعتدال (٣٦٢/٣).

(٩) الثقات ص١٥٥ رقم (٥٠٧).

(١٠) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .

(١١) الحديث رواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات (٣٢/٤) (٣٩٧٩) من حديث عبد ا لله ابن=

وقال ابن رشدين : لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالتضعيف ، عطية أم فضيل بن مرزوق[1] .

وقال الحاكم : فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح عيب على مسلم إخراجه في الصحيح[2] . وقال الذهبي في الكاشف : ثقة[3] ، وقال في السير : ما ذكره في الضعفاء البخاري ولا العقيلي ولا الدولابي ، وحديثه في عداد الحسن إن شاء ا لله ، وهوشيعي وإنما يروي له مسلم في المتابعات ، وقيل : كان يأتي عن عطية ببلايا[4] ، وقال في المغني[5] : وثقه غير واحد ، وضعفه النسائي وابن معين ، وقال في الميزان[6] : كان معروفاً بالتشيع من غير سب ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهم ، ورمي بالتشيع من غير سب[7] .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء نجد أن منهم من وثقه مطلقاً كابن عيينة والثوري والعجلي ويعقوب بن سفيان ، وابن معين في رواية عنه ، ومنهم من ضعفه مطلقاً كابن معين في رواية عنه ، والدارمي والنسائي ، ومنهم من جعله في المرتبة الوسطى بين الثقة والضعيف كالبخاري والذهبي وابن حجر،وهؤلاء يوافقون ابن

= جابر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ورواه أبو داود (٣٢/٤)(٣٩٧٨) من حديث فضيل ابن مرزوق عن عطية بن سعد العوفي قال قرأت على عبد ا لله بن عمر (ا لله الذي خلقكم من ضعف)،وقال من ضُعف قرأتها على رسول ا لله (صَلى ا لله عَلَيْه وسَلّم) كما قرأتها عليّ فاخذ عليّ كما أخذت عليك. وسنده ضعيف وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في الروض النضير.

(١) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨).

(٣) الكاشف (١٢٥/٢)٠

(٤) أي موضوعات وأكاذيب ٠

(٥) المغني في الضعفاء (٣٢٤/٧)٠

(٦) ميزان الاعتدال (٣٦٢/٣)٠

(٧) التقريب ص ٤٥٨ .

حبان من غير التفصيل الذي ذكره في الراوي ، ولعله بعد دراسة نماذج من أحاديثه مع ما سبق من أقوال أئمة الجرح والتعديل يتبين الراجح في أمره إن شاء ا لله .

نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن سعيد بن يزيد التستري عن الفضل ابن الموفق عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال رسول ا لله ﷺ: (من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً[1] ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً،خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. أقبل ا لله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك)[2].

وأخرجه أحمد[3] وابن السني[4] من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به ، وفي سنده عطية العوفي وهو صدوق يخطئ كثيراً ومدلس وقد عنعن[5] وهذا الحديث ضعيف ، ضعفه البوصيري والمنذري وغيرهما من الأئمة[6] لأنه من رواية فضيل عن عطية ، والحمل في ذلك على عطية أولى ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من رد روايات فضيل إذا كانت من طريق عطية .

---

(١) الأشر هو البطر ، وقيل أشد البطر ، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥١/١).

(٢) سنن ابن ماجة (٢٥٦/١) في كتاب المساجد والجماعات باب المشي إلى الصلاة(١٤/٤) رقم (٧٧٨).

(٣) مسند الإمام أحمد (٢١١/٣) .

(٤) عمل اليوم والليلة لابن السني رقم (٨٥).

(٥) التقريب ص٣٩٣ رقم (٤٦١٦).

(٦) نقل ذلك الشيخ ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٨/١) بعد تضعيفه للحديث .

الحديث الثاني :

أخرجه الترمذي من طريق علي بن المنذر الكوفي، حدثنا محمد بن فضيل عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول ا لله ﷺ "إن أحب الناس إلى ا لله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمامٌ عادل، وأبغض الناس إلى ا لله وأبعدهم منه مجلساً إمام جائر ".

قال: وفي الباب عن عبد ا لله بن أبي أوفى – قال أبو عيسى حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[1] .

وأخرجه أحمد من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول ا لله ﷺ فذكره[2] ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[3]، من طريق محمد بن جحادة عن عطية به مختصراً بلفظ : (أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمامٌ جائر).

فهذا الحديث من رواية فضيل عن عطية ، والحمل فيه على عطية ، وهو كما سبق ضعيف مدلس ، وفضيل هنا تابعه محمد بن جحادة عند الطبراني في المعجم الأوسط ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من رد روايات فضيل عن عطية ، وضعف الحديث من العلماء المعاصرين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة [4].

---

(١) (٣/٦١٧) في كتاب الأحكام باب ما جاء في الإمام العادل(١٣: ٤) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٣/٢٢).

(٣) المعجم الأوسط (١٥٩١-٢٤٧٧).

(٤) السلسلة الضعيفة (٣/رقم ١١٥٦).

الحديث الثالث :

أخرجه مسلم في صحيحه من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا يحيى ابن آدم، حدثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال نزلت هذه الأية ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصلاةِ العَصْرِ﴾فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطى﴾(١) فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إذن صلاة العصر فقال البراء قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله أعلم .

قال مسلم ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن شقيق ابن عقبة عن البراء بن عازب قال قرأناها مع النبي ﷺ زماناً بمثل حديث فضيل ابن مرزوق(٢).

فهذا حديث صحيح لإخراج مسلم له ، وهو من رواية فضيل عن شقيق بن عقبة، وشقيق هذا ثقة كما في التقريب، وقد تابع فضيلَ الأسود بن قيس كما ذكر ذلك مسلم ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من الاحتجاج برواية فضيل إذا روى عن ثقة ولم ينفرد .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن علي المثنى قال: حدثنا أبوخيثمة قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا فضيل بن مرزوق قال :حدثنا أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "ما قال عبد قط إذا هم أو حَزِن: اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك،

---

(١) البقرة آية رقم ٢٣٨ .

(٢) صحيح مسلم (٤٣٨/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاه رقم (٥) باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر رقم (٣٦).

ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمُك عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني وذهاب همي، إلا أذهب ا لله همه وحزنه وأبدله مكانه فرحاً"، قال: فقيل: يا رسول ا لله ألا نتعلمها فقال:" بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها[1] أ.هـ.

وأخرجه أحمد[2] والحاكم[3] من طريق فضيل بن مرزوق به.

هذا حديث صحيح ، صححه ابن حبان والحاكم وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، نقل ذلك عنهما الألباني[4].

وكذلك صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ، والحديث تفرد به فضيل بن مرزوق ، وهذا يخالف ما قرره ابن حبان من عدم الاحتجاج به إذا انفرد ، وتصحيح هذا الحديث مع تفرد فضيل به يوافق قول من وثقه مطلقاً من غير شرط المتابعة ، وقد تقدم ذكرهم .

أو يقال إن ابن حبان اطلع له على شواهد تقويه ، فقد أخرج له ابن السني شاهداً من حديث أبي موسى رضي ا لله عنه[5].

---

(١)صحيح ابن حبان(٣/٢٥٣)في كتاب الرقاق باب ذكر الأمرلمن أصابه حزن أن يسأل ذهابه عنه وإبداله فرحاً(٧: ٩)حديث رقم(٩٧٢)،ورجاله رجال الصحيح،وأبو خيثمة هو زهير بن حرب، وأبوسلمة الجهني هو موسى بن عبد ا لله ويقال ابن عبد الرحمن ويقال في كنيته أبو عبد ا لله ، وهو ثقة من رجال مسلم

(٢) مسند الإمام أحمد (١/٣٩١، ٤٥٢).

(٣) مستدرك الحاكم (١/٦٩٠).

(٤) السلسلة الصحيحة (١/رقم ١٩٩).

(٣) عمل اليوم والليلة ص١٠٤حديث رقم(٣٤١) من طريق أبي عروبة حدثنا عمرو بن هشام حدثنا خالد بن يزيد عن جعفر بن برقان عن فياض عن عبد ا لله بن زيد عن أبي موسى فذكر الحديث .

الحديث الخامس :

أخرجه مسلم من طريق أبي كريب محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة حدثنا فضيل بن مرزوق حدثني عدي بن ثابت[1] عن أبي حازم عن أبي هريره قال قال رسول الله ﷺ : " أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال : ﴿ يأأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم﴾[2]، وقال: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾[3] ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يارب يارب، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام، فأنّى يُستجاب لذلك[4] ".

هذا حديث صحيح لإخراج مسلم له ، وهو مما تفرد به فضيل بن مرزوق عن عدي بن ثابت ، وعدي ثقة كما في التقريب ، وهذا يخالف ما قرره ابن حبان من عدم الاحتجاج بما انفرد به فضيل ، ويوافق قول من وثقه مطلقاً ، لا سيما أن مسلماً أخرج حديثه هنا في الأصول ، وهذا يقوي ما ذهبوا إليه .

الراجح في حال الراوي :

وبعد دراسة أقوال ابن حبان ، واستعراض أقوال الأئمة الآخرين ، ونماذج من أحاديث هذا الراوي يتبين دقة ابن حبان في إصدار الأحكام على الرواة ، حيث قسم رواياته إلى ثلاثة أقسام :

١-رد رواياته التي تفرد بها عن عطية ، مع أن الحمل فيها على عطية ، وهذا يفهم من كلام أحمد بن صالح والذهبي والأئمة الذين ردوا أحاديثه التي تفرد بها عن عطية.

---

(١) عدي بن ثابت ثقة رمي بالتشيع من الرابعة (ع)، التقريب ص٣٨٨ .

(٢) المؤمنون : ٥١

(٣) البقرة : ١٧٢ .

(٤) صحيح مسلم(٢/٧٠٣)كتاب الزكاة، باب:قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها(١٢: ١٩).

٢- الاحتجاج برواياته التي يوافق فيها الثقات ، ويفهم هذا من كلام الأئمة سفيان بن عيينة ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم .

٣- عدم الاحتجاج برواياته التي تفرد بها ، ولم أجد مثالاً صالحاً لهذا القسم، بل إن هذا يخالف قول من وثقوه مطلقاً كابن عيينة والثوري ، ويعقوب بن سفيان، والنماذج السابقة من أحاديثه تؤيد ما ذهبوا إليه .

٣- عمر بن إبراهيم العبدي البصري* :

قال في الثقات : عمر بن إبراهيم العبدي ، يروي عن قتادة، روى عنه ابنه الخليل بن عمر بن إبراهيم يخطئ ويخالف[١] أ.هـ.

وقال في المجروحين : عمر بن إبراهيم العبدي ، من أهل البصرة يروي عن قتادة، روى عنه ابنه الخليل بن عمر، وشاذ بن الفياض، كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا [٢]أ.هـ.

وقوله: يخطئ سبق الكلام عن ذلك في ترجمة فضيل بن مرزوق ،وخلاصته أن الراوي تقبل مروياته ما لم يغلب خطؤه على صوابه ، أما قوله: يخالف فيعني بذلك مخالفة رواياته لروايات الثقات ، وهذه اللفظة لها دلالتها عند ابن حبان ، يظهر ذلك بعد عرض شيء من أقواله ، فقد قال في ترجمة إبراهيم بن عمر ابن سفينة : يخالف الثقات ، ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال "[٣] ، وقال في ترجمة أسباط أبي اليسع البصري : يروي عن شعبة ، كان يخالف الثقات في الروايات ، ويروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر

---

(١) الثقات (٨/٤٤٦) .

(٢) المجروحين(٢/ ٨٩).

* مصادر ترجمته :

١-تاريخ البخاري الكبير(٦/١٤١)

٢-ترتيب علل الترمذي (٢/٩٧٠)

٣-تقريب التهذيب ص (٤١٠)

٤-تهذيب الكمال (٢١/٢٦٩)

٥- تهذيب التهذيب (٧/٤٢٥)

٦-الجرح والتعديل (٦/٩)

٧-الدارمي/ تاريخه عن ابن معين (رقم ٤١).

٨-ديوان الضعفاء (١/١٨٢)

٩-شرح علل الترمذي(ص٥٣٤)

١٠-الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/١٤٦)

١١-الكامل (٥/٤٢)

١٢-لسان الميزان (٧/١٣١٦).

١٣-المغني في الضعفاء (١/٤٦٢).

١٤-ميزان الاعتدال (٣/١٧٨) .

(٣) المجروحين (١/١١١) .

ليس شعبة الحجاج [1] ، وقال في ترجمة مصدع أبي يحيى المعرقب الأنصاري : يخالف الأثبات في الروايات، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات، مما يوجب ترك ما انفرد منها ، والاعتبار بما وافقهم فيها[2]. وقال في ترجمة قرثع الضبي الكوفي : روى أحاديث يسيرة خالف فيها الأثبات ، لم تظهر عدالته فيسلك به مسلك العدول حتى يحتج بما انفرد ، ولكنه عندي يستحق مجانبة ما انفرد به من الروايات لمخالفته الأثبات[3] أ.هـ . فيظهر من التراجم السابقة أن أحكامه على الرواة الذين أطلق عليهم لفظ يخالف يتفاوت بين الاعتبار والترك بحسب حال الراوي .

وقوله عن هذا الراوي في كتاب المجروحين :كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد. فإنه قد ذكر في أنواع جرح الضعفاء في مقدمة كتابه المجروحين عشرين نوعاً، ثم ذكر أجناساً من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها فقال في الجنس الأول :وهو الذي كثر في المحدثين: فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير ، إما في الكتابة حيث كتب ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم،ومثل رفع موسل،أو إيقاف مسند،أو إدخال حديث في حديث،أو ما يشبه هذا ، فلما رأى أئمتنا مثل يحيى بن سعيد القطان،وعبدالرحمن بن مهدي،وبعدهما أحمد بن حنبل،ويحيى بن معين، ومن كان من أقرانهما من أهل هذه الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم الجرح وضعفوهم في الأخبار، وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. أ.هـ[4].

وقال أيضاً وهو يتحدث عن الفرق بين المخالفة والموافقة والتفرد.

---

(١) المجروحين (١/١٨١).

(٢) المجروحين (٣/٣٩).

(٣) المجروحين (٢/٢١١).

(٣) المجروحين (١/٩٠).

ومتى تقبل مفاريد الراوي ومتى ترد في ترجمة يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي (كان كثير الخطأ لا يُدفع عن السماع ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ممن كان يهم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير فهو عندي :

١- فيما انفرد به ساقط الاحتجاج.

٢- وفيما لم يُخالف الثقات مُعتبر به.

٣- وفيما وافق الثقات مُحتج به.

ولا يتوهم متوهم أن ما لم يخالف الأثبات هو ما وافق الثقات، لأن ما يخالف الأثبات هو ماروى من الروايات التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ ، وإن أتى بزياده اسم في الإسناد أو إسقاط مثله مما هو محتمل في الإسناد.

٤- وأما ما وافق الثقات فهو ما يروى عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات، فأتى بالشيء على حسب ما أتوا به عن شيخه.

٥- وما انفرد من الروايات فهو زيادة الألفاظ التي يرويها عن الثقات أو إتيان أصل بطريق صحيح، فهذا غير مقبول منه، لما ذكرنا من سوء حفظه وكثرة خطئه، وأنه ليس بالمحل الذي تقبل مفاريده، وإنما تقبل المفاريد إذا كان رُواتُها عدولاً فليس[1] يعقلون ما يحدثون، عالمون بما يحيلون من معاني الأخبار وألفاظها.

فأما الثقة الصدوق إذا لم يكن يعلم ما يحيل من معاني الأخبار، وحدث من حفظه ثم انفرد بألفاظ عن الثقات لم يستحق قبولها منه لأنه ليس يعقل ذلك، ولعله أحاله متوهماً أنه جائز، فمن أجل ما ذكرنا لم تُقبل الزياده في الأخبار إلا عمن سمينا من العدول على الشرط الذي وصفنا[2] أ.هـ.

---

(١) هكذا في الأصل ، والظاهر أنها مقحمة على النص إذ لا يستقيم الكلام بها .

(٢) المجروحين (٣/١٢٧/١٢٨).

وأما قوله : فأما ما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك باساً، فهو قد أطلق لفظ الاعتبار في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) فقال في تفسيره : " وإني أمثل للاعتبار مثالاً يستدرك به ما وراءه ، وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب ، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من أقرانه .

١- فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه ، أو رجل واحد منهم وحده ، فإن وجد أصحابه قد رووه عُلم أن هذا قد حدث به حماد ، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق بذلك الراوي دونه .

٢- فمن صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه يجب أن يتوقف فيه ولا يلزق به الوهن ، بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب، فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه .

٣- وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذٍ ، هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ، فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل .

٤- وإن لم يوجد ما قلنا نظر هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة ، فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل .

٥- ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع لا شك فيه ، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه ، هذا هو حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات [١] أ.هـ .

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن عمر الواقفي : يعتبر حديثه من غير احتجاج به[٢]. وقال في ترجمة عبد الواحد بن عبيد : شيخ يروي عن يزيد الرقاشي ، روى

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ((١/١٥٥).

(٢) المجروحين (٣/٢٨٥-٢٨٦) .

عنه أبو معاوية الضرير ، منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاحتجاج بروايته ، ولا الاعتبار بما يرويه لغلبة المناكير في حديثه على قلة روايته[1] .

والخلاصة أن هذه النصوص تفيد أن الاعتبار درجة أقل من الاحتجاج ، وأنه من أطلق عليه لفظ : يعتبر به ، أو يعتبر بحديثه ، فإن معنى ذلك أن حديثه يصلح للمتابعات والشواهد .

هذه أقوال ابن حبان فما أقوال الأئمة الآخرين؟ وهل يوافقونه في هذا الضابط الذي أشار إليه في قبول مرويات هذا الراوي؟.

قال البخاري : صدوق[2] ، وقال في موضع آخر: مقارب الحديث،وقال عثمان الدارمي عن يحيى: ثقة[3] وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: صالح[4] [5] ، وقال علي بن مسلم الطوسي وأحمد بن إبراهيم الدورقي عن عبد الصمد بن عبد الوارث:حدثنا عمر بن إبراهيم وكان ثقة فوق الثقة[6].وقال أبوأحمد بن عدي بعد ما ذكر له بعض الأحاديث التي انتقدت عليه :ولعمر بن إبراهيم غير ما ذكرت من الأحاديث ،وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه[7].وقال البرقاني عن الدار قطني لين يترك. وقال أبو بكر البزار: ليس بالحافظ[8]. وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به[9] قال حرب بن إسماعيل

---

(١) المجروحين (١٥٣/٢)

(٢) ترتيب علل الترمذي الكبير (١/ ٥٠٥) .

(٣) ترتيب علل الترمذي الكبير (٩٧٠/٢).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ الترجمة ٥٠٩).

(٥) تقدم شرح هذا المصطلح في هامش رقم٣ ص٦٢.

(٦) الكامل لابن عدي (٤٢/٥).

(٧) أي يكتب حديثه للمتابعات والشواهد .

(٨) تهذيب التهذيب (٤٢٥/٧).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ الترجمة ٥٠٩).

قلت لأحمد بن حنبل: عمر بن إبراهيم تعرفه؟ قال : نعم لا أعلـم إلا خيراً[1][2] وقال يعقوب بن شيبة: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن عمر بن إبراهيم فقال: عبدالصمد أخرج إلينا كتاباً في لوح، قال: وكان عبد الصمد يحمده، قال أحمد وهو يروي عن قتادة أحاديث مناكير[3] تخالف[4]. وقال:وقد روى عباد بن العوام عنه حديثا منكراً، يعني حديث الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ " لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم[5] "، قال الذهبي في الميزان : صدوق حسن الحديث له غلط يسير[6]. قال ابن حجر في التقريب:صدوق في حديثه عن قتاده ضعف من السابعة[7].

فهذا الراوي وثقه أئمة ، وضعفه آخرون ، وفصل في حاله بعضهم ، ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من مروياته .

---

(١) تقدم شرح هذا المصطلح في هامش رقم٢ ص٨٢.

(٢) الجرح والتعديل (٦/ الترجمة ٥٠٩).

(٣) قال الحافظ في مقدمه الفتح في ترجمه يزيد بن خصيفه بعد حكايته عن أحمد أنه قال منكر الحديث: قلت هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وابن خصيفه احتج به مالك والأئمة كلهم – أ.هـ (ص٤٥٣).

وقال أيضا في ترجمة محمد بن ابراهم التيمي بعد ذكر قول أحمد فيه : يروي أحاديث مناكير قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك،وقد احتج به الجماعة، وقال في موضع منه : أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة – أ.هـ، هدي الساري ص٤٣٧ .

(٤) الضعفاء الكبير (١٤٦/٣)۰

(٥) سيأتي تخريجه.

(٦) ميزان الاعتدال (١٧٨/٣).

(٧) التقريب ص٤١٠ .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه النسائي في سننه من طريق محمد بن المثنى، قال حدثنا الخليل بن عمر ابن إبراهيم قال حدثني أبي قال حدثني قتادة عن الحسن عن أبي بكرة قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا التقى المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار "[1] .

فهذا الحديث من رواية عمر بن إبراهيم عن قتادة ، وهي متكلم فيها ، وفيه أيضاً عنعنة قتادة والحسن البصري وهما مدلسان ، لكن أصل الحديث في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري[2] ومسلم[3] كلاهما من طريق الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار " واللفظ لمسلم .

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق عبد الصمد، ثنا عمر بن إبراهيم، ثنا قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال : " لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم أن يسقط على بعيره وقد أضله بأرض فلاة "، وقد حدث بذلك شهر عن أبي هريرة[4] .

---

(١) (٧ /١٢٥) حديث رقم (٤١٢١) في كتاب تحريم الدم باب تحريم القتل (٣٧: ٢٩).

(٢) صحيح البخاري (٣١٧/٤) حديث رقم (٧٠٨٣) في كتاب الفتن باب : إذا التقى المسلمان بسيفيهما (١٠/٩٢) .

(٣) صحيح مسلم، (٢٢١٤/٤) حديث رقم (٢٢٨٨) كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما (٥٢: ٤).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢١٣/٣).

الحديث سنده ضعيف ، فيه قتادة والحسن وهما مدلسان، وقد عنعنا ، لكن الحديث أصله في الصحيحين ، أخرجه البخاري[1] ومسلم[2] كلاهما من طريق حيان عن همام حدثنا قتادة عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول ا لله ﷺ : (ا لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة) واللفظ للبخاري ، وقد صرح قتادة هنا بالتحديث فزال الإشكال .

فهذا الحديث من رواية عمر بن إبراهيم عن قتادة، وهي متكلم فيها كما تقدم، لكن عمر توبع، فقد تابعه همام وهدبة في البخاري.

الحديث الثالث :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق عبد الصمد، ثنا عمر بن إبراهيم ،ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : (من وجد متاعه عند مفلس فهو أحق به)[3].

ورواه ابن عدي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم به [4]. فقد خالف عمر شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وجرير بن حازم وهمام وأبان بن يزيد وحماد بن سلمة ، فرواه عن قتادة عن النضر ابن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة .

وهذا الحديث رواه مسلم[5] من طريق شعبه وسعيد بن أبي عروبة وهشام

---

(١) صحيح البخاري (١٥٤/٤) كتاب الدعوات ، باب التوبة (٨٠: ٣).

(٢) صحيح مسلم (٢١٠٤/٤) في كتاب التوبة، باب : الحض على التوبة والفرح بها (٤٩: ١) .

(٣) مسند الإمام أحمد (١٠/٥) .

(٤) الكامل (٤٣/٥).

(٥) صحيح مسلم (١١٩٣/٣) في كتاب المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه (٢٢: ٥) .

الدستوائي كلهم عن قتادة وأحمد[1] في المسند من طريق همام وحماد بن سلمة وشعبة وأبان بن يزيد وسعيد بن أبي عروبة كلهم عن قتادة به.

وروى موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : (من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ، ويتبع البيع من باعه) .

وهذا الحديث ضعيف رواه أحمد [2] ، وأبو داود [3] ، والنسائي [4]، من طريق موسى بن السائب عن قتادة به ، وفيه عنعنة قتادة والحسن البصري ، وهما مدلسان ، قال محمد بن يحيى الذهلي : هما حديثان عندي من حديث قتادة، فلعل عمر سمع من قتادة فاختلط عليه، فأما هذا الحديث يعني حديث المفلس فإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة... والحديث الآخر فهو ما روى موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ هذا في السرقة وذاك في التفليس[5].

الحديث الرابع :

أخرجه الدارمي في سننه من طريق عباد بن العوام عن عمرو بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس عن النبي ﷺ قال : (لا تزال أمتي بخير ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم"[6].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣٤٧/٢).

(٣) مسند الإمام أحمد (١٣/٥).

(٣) سنن أبي داود (٣/رقم ٣٥٣١) .

(٤) سنن النسائي (٣١٣/٧) وقد ضعف الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة (٥/رقم ٢٠٦١) .

(٥) تحفة الأشراف للحافظ المزي (٧١/٤).

(٦) سنن الدارمي (٢٩٧/١) .

ورواه ابن ماجة عن محمد بن يحيى عن إبراهيم بن موسى به ، ثم قال ابن ماجة: سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد ، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى العوام بن عباد بن العوام فأخرج إلينا أصل أبيه فإذا الحديث فيه [1] وقد أنكره الإمام أحمد على عمر بن إبراهيم فقال وقد روى عنه عباد ابن العوام حديثاً منكراً رواه إنسان من أهل الري عنه[2].

قال العقيلي: وهذا الحديث حدثناه محمد بن أيوب وجعفر بن محمد الزعفراني قالا حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء قال حدثنا عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة ... به[3].

ثم قال العقيلي:وله غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء،فأما (لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب)فقد روي بإسناد غير هذ أصلح من هذا[4].

وقال ابن عدي :وهذا لا أعلم رواه عن قتادة بهذا الإسناد غير عمر بن إبراهيم[5].

---

(١) سنن ابن ماجة (١/٢٢٥) في كتاب الصلاة ، باب وقت صلاة المغرب (٢: ٧) رقم (٦٨٩).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/١٤٦).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/١٤٧).

(٤)مروي من حديث أبي أيوب الأنصاري ومن حديث السائب بن يزيد فأما حديث أبي أيوب فرواه أحمد (٤/١٤٧)، (٥/٤١٧) وأبو داود(١/١١٢) في كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب (٢: ٦)والحاكم (١/٣٠٤) ومن طريقه البيهقي(١/٣٧٠) وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وانظر: نصب الراية (١/٢٤٦) وذكره الألباني في صحيح الجامع (٧٢٨٥) وقال صحيح، وفي إرواء العليل (٤/٣٣)سنده جيد.وأما حديث السائب بن يزيد فرواه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٤٩) والطبراني في الكبير (٧/١٥٤) رقم(٦٦٧١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٣١٠) بعد إن عزاه لأحمد والطبراني رجاله موثقون .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٤٣).

الحديث الخامس :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق عبد الصمد ثنا عمر بن إبراهيم ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : (لما حملت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد فقال لها الشيطان :سميه عبد الحارث فإنه يعيش ،فسموه عبدالحارث فعاش ،وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره)[١].

ورواه الترمذي[٢] والحاكم[٣] ،كلاهما من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم به ، ورواه ابن عدي من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم .

قال ابن عدي: وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم[٤].

وقد ضعف ابن كثير هذا الحديث في تفسيره وتوسع في الكلام عليه ،ورجح أنه موقوف على الصحابي، قال: ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب[٥].

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر ابن إبراهيم عن قتادة ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه[٦].

وقال الحاكم :هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وهذا من تساهل الحاكم،والغريب أن الذهبي وافقه، فالحديث بالإضافة إلى تفرد عمر بن إبراهيم وعنعنه قتادة والحسن البصري وهما مدلسان هو أيضا من رواية الحسن البصري عن سمرة وفي سماعه منه خلاف مشهور[٧].

---

(١) مسند الإمام أحمد (١١/٥) .

(٢) سنن الترمذي (٢٦٨/٥) في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الأعراف (٤٨ : ٨) .

(٣) مستدرك الحاكم (٥٤٥/٢).

(٤) الكامل (٤٣/٥).

(٥) تفسير ابن كثير (٢٧٤/٢-٢٧٥) تفسير الآية رقم (١٩٠) من سورة الأعراف.

(٦) سنن الترمذي (٢٦٨/٥).

(٧) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص٥٨ .

الراجح في حال الراوي :

ولما تقدم فالذي يترجح التفصيل في حال هذا الراوي ، فيرد من رواياته ما تفرد به عن قتادة ، وهذا الذي ذهب إليه أغلب العلماء كأحمد بن حنبل والعقيلي وابن عدي وابن حجر وغيرهم ، وهو ما استقر عليه ابن حبان في كتابه (المجروحين) ، وأما ما كان من رواياته عن غير قتادة فأكثر العلماء على قبولها ، وأن حديثه من قبيل الحسن ، كما قال الذهبي ، وهذا التفصيل هو نتيجة الجمع بين أقوال ابن حبان في الكتابين ، وفي تلخيص ذلك يقول ابن حجر : صدوق إلا في روايته عن قتادة فإن فيها ضعفاً .

وعلى هذا فلا تعارض في إيراد ابن حبان له في كلا الكتابين إذا استحضرنا الضابط السابق ذكره في بداية الفصل ، وهوتوثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين .

الفصل الثاني

توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر

كان الحديث في الفصل الماضي ينصب على الضابط الذي استخدمه ابن حبان في توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتضعيفه في آخرين.

وأثبت البحث العلمي أنه كان يستخدمه في بعض الرواة الذين ذكرهم في كتابيه الثقات والمجروحين ، وأن هذا الضابط كان معروفا لدى علماء الجرح والتعديل ولا إشكال فيه.

ويأتي هذا الفصل استكمالاً لبقية الضوابط التي اعتمدها ابن حبان في توثيق الراوي ، وآثارها في حل قضية التعارض ، وله علاقة بالفصل المتقدم إلا أنه على العكس منه. فالأول يتعلق بالشيوخ وهذا يتعلق بالتلاميذ.

وأكتفي في هذه المقدمة بالإشارة إلى بعض أقوال العلماء في هذا الضابط ، وإلا فما يقال في ضابط توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين. يقال أيضا في توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة ، وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سهل بن معاذ الجهني: لا بأس به إلا في روايات زبان بن فائد عنه[1] أ.هـ . ومعنى ذلك أنه يحسن حديث سهل بن معاذ الجهني إذا روى عنه من تلاميذه غير زبان بن فائد لأنه كان يخلط في حديثه[2].

ومنه قول ابن عدي في ترجمة زياد بن عبدا لله النميري البصري بعد ما ساق له عدة أحاديث : ولزياد بن النميري غير ما ذكرت من الحديث عن أنس ، والذي ذكرت من الحديث يرويه عنه فيه طعن ، والبلاء منهم لا منه،وعندي إذا روى عن

(١) التقريب ص ٢٠٨ وتأتي ترجمته في الفصل ص٢٥٦.

(٢) زبان بن فائد قال عبدا لله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أحاديثه مناكير، وقال أبوبكر بن أبي خيثمه عن يحيى بن معين :شيخ ضعيف، تهذيب الكمال (٢٨١/٩) وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته ص ٢١٣.

زياد النميري ثقة فلا بأس بحديثه[1]، وقال الذهبي : صويلح ابتلي برواة ضعفاء[2] ، ومعنى ذلك أنهم يقبلون مروياته إذا روى عنه رواة ثقات ويردون منها ما رواه عنه رواة ضعفاء .

ومنه قول ابن عدي في ترجمة القاسم بن غصن بعد ما ذكر له بعض أحاديثه: حدثنا قتيبة عن أحمد الواسطي عن القاسم بن غصن عن مسعر أحاديث مستقيمة ، وأما إذا روى عن القاسم بن غصن محمد الرملي فإنه يأتي عن مشايخه بمناكير)[3]أ.هـ.

فابن عدي يحسن حديثه إذا كان من رواية تلميذه أحمد الواسطي، ويضعف حديثه إذا كان من رواية محمد الرملي.

وقال أيضاً في ترجمة الوليد بن القاسم الهمداني الكوفي بعد ما ذكر نماذج من أحاديثه : وهذه الأحاديث التي أمليتها غير محفوظة وليس البلاء من الوليد، البلاء من عمر بن موسى فإنه في عداد من يضع الحديث ، وهو شيخه ، ثم قال : وللوليد غير ماذكرت من الحديث إذا روى عن ثقة ويروي عنه ثقة فلا بأس بحديثه[4] أ.هـ

ومعنى ذلك أنه إذا حدث عنه ضعيف فإنه لاتقبل مروياته[5].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال(٢/١٨٦).

(٢) ديوان الضعفاء (١/٣٠٨).

(٣)الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٣٦).

القاسم بن غصن، قال أحمد بن حنبل : حدث بأحاديث مناكير، وقال أبوحاتم: ضعيف وقال أبوداود :سئل عنه وكيع فقال لا بأس به، لسان الميزان (٤/٤٦٤).

(٤)الكامل (٧/٨٣-٨٤).

(٥)محمد بن عبدالعزيز الرملي قال أبوزرعة: ليس بقوي، وقال أبوحاتم أدركته ولم يفض إلي السماع منه، كان عنده غرائب ولم يكن عندهم بالمحمود . وهو إلى الضعف ما هو ، تهذيب الكمال (٢٦/١٢).

فهذه الأقوال وغيرها تشير إشارة قوية إلى أن ضابط توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة ، وتضعيفه إذا روى عنه البعض الآخر كان معروفاً لدى علماء الجرح والتعديل ولا إشكال فيه.

فهل كان ابن حبان يوثق الرواة ويجرحهم حسب هذه القاعدة؟ وما هي مرويات هؤلاء الرواة في كتب أصول الرواية وما درجتها من الصحة، وهل أخرج لهم البخاري ومسلم؟

ولا يمكن أن تكون الإجابة عن هذه الأسئلة موضوعية إلا بعد تحليل أقوال ابن حبان وهو يوثق بعض الرواة في (الثقات) ثم يجرحهم في (المجروحين)، لأن الذين رووا عنهم كانوا من الضعفاء، واستقراء ما قاله أئمة الجرح والتعديل ودراسة نماذج من أحاديثهم حتى يتوصل الباحث إلى إجابة علمية تساعد في حل قضية التعارض.

١- علي بن موسى الرضا العلوي الهاشمي :

قال في (الثقات) : هو علي بن موسى بن جعفر الهاشمي أبوالحسن من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده[١] وشيعته ،وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رويت عنه وبين[٢] بواطيل إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته، لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب، ومات علي بطوس[٣]. أ.هـ مختصراً.

وقال في (المجروحين): علي بن موسى الرضا يروي عن أبيه العجائب ، روى عنه أبو الصلت وغيره كأنه كان يهم ويخطئ ، روى عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي (رضي ا لله عنه) أن رسول ا لله ﷺ قال: (السبت لنا والأحد لشيعتنا والإثنين لبني أمية والثلاثاء لشيعتهم والأربعاء لبني العباس والخميس لشيعتهم والجمعه للناس جميعاً وليس فيه سفر)[٤] أ.هـ .

---

(١) قال الزبير بن بكار : ولد موسى بن جعفر بن محمد علياً ، وإبراهيم ، وعياشاً ، والقاسم، وإسماعيل ، وجعفراً ، وهارون ، وحسناً ، وأحمد ، ومحمداً ، وعبيد ا لله ، وحمزة ، وزيداً ، وعبد ا لله ، وإسحاق ، وحسيناً ، والفضل ، وسليمان ، وحكيمة ، وفاطمة ، وأم البهاء ، وعباسة ، وقسيمة ، وأم فروة ، وأسماء ، ورقية ، وكلثم ، وأم جعفر ، ولبابة ، وزينب ، وخديجة ، وعلية ، وأمينة ، وحسنة ، وبريهة ، وأم سلمة ، وعائشة ، وفاطمة ، وميمونة ، وأم كلثوم ، بني موسى بن جعفر لأمهات أولاد .

(٢) هكذا في الأصل .

(٣) الثقات (٤٥٦/٨).

(٤) المجروحين (١٠٦/٢).

* مصادر ترجمته :

١. تقريب التهذيب ص٤٠٥.
٢. تهذيب التهذيب (٣٨٩/٧)
٣. تهذيب الكمال (١٥٣/٢)
٤. ديوان الضعفاء (١٧٦/١)
٥. سير أعلام النبلاء (٣٩٢/٩)
٦ . الكاشف (٤٨/٢)
٧. الكامل (٣٣١/٥)
٨. لسان الميزان (٣١٣/٧).
٩. المغني (٤٥٦/١)
١٠. الميزان (١٥٨/٣)

فما جاء في كتاب (الثقات) يبين أن أحاديث علي بن موسى يجب الاعتبار بها إذا رواها عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت ، فهذا الحكم يفيد أن هذا الراوي ثقة في نفسه مقبول الحديث ، ولكن الذين أفسدوا أحاديثه هم أولاده(١) .

ولكنه أطلق في (المجروحين) وبين أن هذا الراوي وهو من الأئمة عند الشيعة روى عن أبيه موسى الرضا العجائب وأنه كان يهم ويخطئ ، ويجدر بالباحث أن يتوقف عند قوله : يروي العجائب ، وقوله: كأنه يهم ويخطئ ، فقد أطلق ابن حبان المصطلح الأول في كتابه (المجروحين) على عددٍ من الرواة منهم فقال :

١- سهل أبوجرير مولى المغيرة يروي عن الزهري العجائب وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به بحال(٢) أ.هـ.

٢- ظبيان بن محمد الكلبي الحمصي: يروي عن أبيه العجائب لا يحل الاحتجاج به(٣) أ.هـ.

٣- عبدالسلام بن صالح الهروي : يروي العجائب في فضائل علي وأهل بيته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد(٤) أ.هـ .

فيتضح مما تقدم أن ابن حبان رد روايات من قال فيه هذا المصطلح (يروي العجائب) وقد تنوع رده ، فهو رد مؤكد بالنسبة إلى الأول ، ورد مطلق بالنسبة إلى الثاني ، ورد مقيد بالانفراد بالنسبة إلى الثالث .

أما بالنسبة إلى علي بن موسى الرضا فقد قيد ابن حبان روايته العجائب بأنها منحصرة في الأحاديث التي يرويها عن أبيه بسلسلة كل رجالها أئمة عند الشيعة الإثني عشرية ، أما مضمون الحديث فهو في تمييز هذه الفرقة عن غيرها .

---

(١) انظر ص: ١٠٦.

(٢) المجروحين (١/٣٤٤).

(٣) المجروحين (١/٣٨١).

(٤) المجروحين (٢ /١٥١).

فهل يفيد كلامه أن هذا الراوي لا يأتي بالعجائب إلا عن أبيه وأجداده ، وفي الأحاديث التي فيها دعوة لأصول فرقته ؟

أما قوله :كأنه يهم ويخطئ فهو واضح في أنه لم يجزم بخطئه ووهمه ، إنما خرج ذلك مخرج الظن للأحاديث التي رويت من طريقه ، وهكذا يتضح أن ابن حبان رتب مرويات علي بن موسى في كتابه (الثقات) ضمن الأحاديث الصالحة للاعتبار مشترطاً ألا تكون من مرويات أولاده وشيعته وأبي الصلت عنه ، فهؤلاء قد أفسدوا حديثه ، أما في كتابه (المجروحين) فقد جرح هذا الراوي برواية العجائب ، فما موقف علماء الجرح والتعديل ؟

قال الذهبي: كان علي الرضى كبير الشأن أهلاً للخلافة، ولكن كذبت عليه وفيه الرافضة وأطروه بما لا يجوز، وادّعوا فيه العصمة، وغلت فيه وقد جعل الله لكل شئ قدراً، وهو بريءٌ من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه[1].

وقال أيضاً : إنما الشأن في ثبوت السند إليه ، وإلا فالرجل قد كُذب عليه ، ووضع عليه نسخة سائرة ، كما كُذب على جده جعفر الصادق .

فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين ، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة ، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ، ولداود ابن سليمان القزويني عنه نسخة[2].

وقال ابن حجر : صدوق ، والخلل ممن روى عنه من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاثين ومائتين ولم يكمل الخمسين[3] .

وقال السمعاني:والخلل في رواياته من رواته فإنه ما روى عنه إلا متروك،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٩٢/٩) .

(٢) الميزان (١٥٨/٣).

(٣) تقريب التهذيب ص٤٠٥ .

والمشهور من روايته الصحيفة وراويها عنه مطعون فيه وكان الرضى من أهل العلم والفضل مع شرف النسب[1].

وقال ابن عدي في ترجمة أبي الصلت : له أحاديث مناكير في فضل علي وفاطمة والحسن والحسين وهو متهم في هذه الأحاديث[2] .

قال ابن طاهر:يأتي عن أبيه بعجائب[3]،وقال النباتي وهو يتحدث عن أحاديث علي بن موسى: حديث الأيام منكر[4] ، وحديث البنفسج[5] منكر ، وحديث الرمانة[6] أنكر، وحديث الحناء[7] أدهى وأطم، وحق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر[8].

وبعد استعراض أقوال العلماء نجد أن أغلب علماء الجرح لا يذهبون إلى رد أحاديثه مطلقاً ، ولا يتهمونه بالكذب ، وإنما يرون أن مصدر البلاء في الأحاديث المنكرة التي تروى عنه هم أولاده والمتشيعون له ولآبائه ، وخاصة أبا الصلت الذي روى عنه الأحاديث التي استشهد بها المجرحون ، فالذهبي والسمعاني وابن حجر

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/٣٨٩).

(٢) الكامل (٥/٣٣٤).

(٣) الميزان (٣/١٥٨).

(٤) سيأتي ذكره في النماذج من أحاديثه.

(٥) حديث البنفسج وهو من رواية أبي الصلت وستأتي ترجمته، وذكره ابن حبان في كتابه المجروحين في ترجمة علي بن موسى ولفظه أن النبي صلى ا لله عليه وسلم قال: (ادهنوا بالبنفسج، بارد في الصيف حار في الشتاء) أ.هـ

(٦) حديث الرمانة أن النبي صلى ا لله عليه وسلم قال : (من أكل رمانة حتى يشمها أنار ا لله قلبه أربعين ليله).

(٧) حديث الحناء أن النبي صلى ا لله عليه وسلم قال: (الحناء بعد النوره أمان من الجذام والبرص).وكلا الحديثين الرمانة والحناء من رواية أبي الصلت أيضا.

(٨) تهذيب التهذيب (٧/٣٨٩).

يتفقون مع ابن حبان عندما قبل مروياته في كتاب (الثقات) إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت ، إلا أن بعض النقاد رأى أن علي بن موسى هو مصدر الأحاديث المنكرة التي رواها عنه أشياعه وأتباعه ، فقد نقل ابن طاهر كلام ابن حبان في (المجروحين) من أن هذا الراوي يأتي عن أبيه بعجائب ، وسكت ، وقال النباتي: حق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر ، فهم يوافقون ابن حبان في رأيه الأخير في كتابه (المجروحين) عن هذا الراوي ، إلا أن الاتفاق بين الجميع هو أن لهذا الراوي أحاديث مناكير ، فهل رويت عنه أحاديث مقبولة تناسب ما قاله فيه ابن حبان في (الثقات) وغيره من أئمة الجرح والتعديل؟

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن ماجه من طريق سهل بن أبي سهل ومحمد بن إسماعيل قالا :حدثنا عبدالسلام بن صالح أبوالصلت الهروي ، حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول ا لله ﷺ :الإيمان معرفة بالقلب ، وقول باللسان، وعمل بالأركان.

قال أبوالصلت :لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ [١].

هذا حديث موضوع ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[٢] وقال: هذا حديث موضوع لم يقله رسول ا لله ﷺ . وقال الدار قطني : المتهم بوضع هذا الحديث أبوالصلت الهروي.وقال أبوحاتم الرازي: لم يكن عندي بصدوق. وضرب أبوزرعة على حديثه أ.هـ. وقال محمد بن طاهر كذاب[٣]. وقال ابن عدي في الكامل :

(١) سنن ابن ماجة ص٢٦ في المقدمة ، باب الإيمان رقم٩ .

(٢) الموضوعات (١/ ١٢٩) .

(٣) تهذيب التهذيب(٦/٣٢٢).

عبدالسلام بن صالح يروي عن علي بن موسى حديث الإيمان معرفة بالقلب وهم متهم في تلك الأحاديث[1].

وهذا الحديث من رواية عبدالسلام بن صالح أبي الصلت الهروي عن علي ابن موسى، وهو كما سبق يروي عنه البواطيل ، وهذا يوافق الضابط الذي اعتمده ابن حبان في كتابه الثقات في عدم قبول مروياته التي يرويها عنه أبوالصلت، كما أن العلماء نصوا على أن هذا الحديث موضوع كما سبق.

الحديث الثاني :

أخرجه ابن حبان في كتابه المجروحين في ترجمة علي بن موسى عن أبيه موسى ابن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسن بن علي ، عن أبيه علي (رضي ا لله عنه) قال : قال رسول ا لله ﷺ : (السبت لنا ، والأحد لشيعتنا، والإثنين لبني أمية، والثلاثاء لشيعتهم، والأربعاء لبني العباس ، والخميس لشيعتهم، والجمعة للناس جميعاً وليس فيه سفر)[2]أ.هـ.

فهذا حديث منكر لأنه من رواية أبي الصلت عن علي بن موسى ، والحمل فيه على أبي الصلت كما تقدم .

الحديث الثالث :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق شيخه علي بن موسى قال أنا عبدا لله ابن المبارك قال: أنا عمر بن أبي وهب الخزاعي قال: حدثني موسى بن ثروان عن طلحة بن عبيد ا لله عن عائشه رضي ا لله عنها قالت: كان رسول ا لله ﷺ إذا

---

(١) الكامل (٣٣٢/٥) .

(٢) المجروحين (١٠٦/٢-١٠٧) ولم أجد بعد البحث من خرجه .

توضأ خلل لحيته بالماء[1].

هذا حديث صحيح له شواهد من حديث عثمان وغيره [2].

وهو من رواية علي بن موسى عن عبد الله بن المبارك عن عمر بن أبي وهب ، والسند إلى علي بن موسى في غاية الصحة ، فإنه من رواية الإمام أحمد بن حنبل عنه، وقد توبع علي بن موسى على هذا الحديث ، فقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق زيد بن الحباب ، قال أخبرني عمر بن أبي وهب النضري به[3] .

الراجح في حال الراوي :

ولما تقدم فالذي يترجح في حال هذا الراوي هو ما ذهب إليه ابن حبان في (الثقات) ووافقه عليه بعض أهل العلم ، كالذهبي وابن حجر وغيرهما من أن هذا الرجل كان صدوقاً عاقلاً شريفاً جليلاً في قومه ، وأن الرافضة قد كذبوا عليه وأطروه بما لا يجوز ، ونسبوا إليه تلك النسخ الموضوعة ، وهو بريء منها ، وفي تلخيص هذا يقول ابن حجر : صدوق ، والخلل ممن روى عنه أ.هـ .

فإذا ثبت السند إليه صح إن شاء الله ، ومع ذلك لم أجد له حديثاً مقبولاً سوى حديث التخليل المتقدم ، وما يفهم من كلام ابن حبان في (المجروحين) من تليينه، وذلك بالإشارة إلى روايته العجائب ، فقد قيده بالرواية عن أبيه كما تقدم، وبهذا يتبين صحة ما تقرر في أول هذا الفصل من قبول رواية الثقة إذا روى عنه بعض التلاميذ، وردها إذا روى عنه البعض الآخر .

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢٣٤/٦).

(٢) حديث عثمان أخرجه الترمذي(٤٦/١) في كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحيه (١ :٢٣) رقم (٣١)وقال هذا حديث حسن صحيح ،وابن ماجة(١٤٨/١) في كتاب الطهارة،باب ما جاء في تخليل اللحية(١: ٥٠)، والحاكم(٢٤٩/١).وقال البخاري : أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم،نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦٩/٥).

(٣) مسند الإمام أحمد (٢٣٤/٦).

٢- عبدالواحد بن قيس الشـامي*:

قال في (الثقات): عبد الواحد بن قيس الشامي يروي عن عروة بن الزبير، روى عنه الأوزاعي وثور بن يزيد ، وهو الذي يروي عن أبـي هريـرة ولم يـره، ولا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضعفاء عنه[1] أ.هـ.

وقال في المجروحين:عبدالواحد بن قيس شيخ يروي عن نافع، روى عنـه الأوزاعي والحسن بن ذكوان، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلا يجوز الاحتجـاج بمـا خالف الثقات،فإن اعتبر معتبر بحديثه الذي لم يخالف الأثبات فيه فحسن[2] أ.هـ.

---

(١) الثقات (١٢٣/٧).

(١) المجروحين (١٥٣/٢).

*** مصادر ترجمته :**

١. أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٦٣٥/٢)ترجمة رقم (٢٠١)

٢. تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢٧٣،٣٤٦).

٣. تاريخ الدارمي ، ترجمة ص٤٧١ .

٤. تقريب التهذيب ص٣٦٧

٥. تهذيب التهذيب (٤٤٠/٦) .

٦. تهذيب الكمال (٤٧٠/١٨).

٧. الثقات ص٣١٤ .

٨. الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٢٠١).

٩. الضعفاء الصغير ، ترجمة (٢٢٩).

١٠. الضعفاء الكبير (٥٦/٣) .

١١. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٥٦/٢).

١٢. الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص١٧٢ .

١٣. الكاشف(٦٧٣/١).

١٤. الكامل (٢٩٧/٥).

١٥. المغني في الضعفاء (٤١١/١).

١٦. ميزان الاعتدال (٢/ترجمة ٥٢٨٨).

فما ذكره ابن حبان في (الثقات) يفيد أن عبد الواحد قد روى أحاديث عن أبي هريرة ، وهذه لا تصلح لا للاعتبار ولا لغيره ، فهي مردودة ، وذلك أن صاحبها رواها عمن لم يره ، وإلى جانب أحاديثه المروية عن أبي هريرة فإن لهذا الراوي أحاديث يرويها عنه الضعفاء ، وهي كالأولى من حيث الرد ، فإذا كان علة رد أحاديثه من النوع الأول هو (الانقطاع - الإغفال) الموجود في سلسلة الإسناد ، والذي تسبب فيه هو فإن علة رد أحاديث النوع الثاني هي ضعف الرواة عنه .

أما ما ذكره عنه في (المجروحين) فيفيد أن عبد الواحد يتفرد بالمناكير عن المشاهير ، وأن مروياته قد يكون فيها مخالفة للثقات ، فلا يجوز قبول هذا النوع من المرويات ، أما ما لم تكن فيه مخالفة للثقات فيستحسن أن يعتبر به ، فهل يوجد تطابق بين أقوال ابن حبان في هذا الراوي ؟

للإجابة على هذا التساؤل يجدر بالباحث أن يقف عند الملاحظات الآتية قبل الرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي ، وقبل دراسة مجموعة أحاديثه .

الملاحظة الأولى : ما ذهب إليه ابن حبان من أن مرويات هذا الراوي لا تصلح لا للاعتبار ولا لغيره ، واضح السبب ولا يعارض ما قاله فيه في كتاب (المجروحين).

الملاحظة الثانية : قوله : يروي المناكير عن المشاهير يحتاج إلى تحديد مصطلح المناكير ، وهل تفيد دائماً رد أحاديث صاحبها مطلقاً.

استخدم ابن حبان هذا اللفظ في مواضع عديدة في كتابه (المجروحين) ، والرواة الذين أطلق عليهم هذا اللفظ تتفاوت درجاتهم في الحفظ والفهم ، فبعضهم لا يحتج به بالكلية ، وآخرون يصلح حديثهم للاعتبار ، قال في ترجمة أيوب بن فرقد الكوفي : يروي المناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمدها ،

لا يجوز الاحتجاج بروايته[1] .

٢- وقال في ترجمة ثابت بن زيد بن ثابت: يروي المناكير عن المشاهير ، كان الغالب على حديثه الوهم لا يحتج به إذا انفرد[2].

٣- وقال في ترجمة الحسن بن علي الهاشمي : يروي المناكير عن المشاهير ، فلا يحتج به إلا فيما وافق الثقات[3].

٤- وقال في ترجمة عباد بن راشد التميمي : يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك فبطل الاحتجاج به[4].

الملاحظة الثالثة : لقد أكد ابن حبان أن عبد الواحد يروي المناكير ، وهذا جرح بدون شك ، ولكنه قيد بعد ذلك رد الاحتجاج بمروياته بما خالف (الثقات)، وهذا يفيد أن بعض مروياته صالحة للاعتبار على أقل تقدير .

الملاحظة الرابعة : إذا جمعنا بين ما جاء في كتاب (الثقات) من أن روايات عبدالواحد التي لا يعتد بها هي التي يرويها عن أبي هريرة ، والتي يرويها عنه الضعفاء، وما جاء في الملاحظة الثالثة تأكد لدينا أن لهذا الراوي روايات مردودة ، وأخرى صالحة للاعتبار ، وأن رد الأولى قد يكون بسبب (الانقطاع أو الإغفال) الذي تسبب هو فيه ، وقد يكون بسبب الرواة عنه ، فهل تدعم أقوال المجرحين والمعدلين، ومرويات عبد الواحد بن قيس التي خرجها علماء الرواية هذا الاستنتاج؟

---

(١) المجروحين (١/١٦٩).

(٢) المجروحين (١/٢٠٦) .

(٣) المجروحين (١/٢٣٤).

(٤) المجروحين (٢/١٦٣).

قال العجلي : ثقة شامي[1]،وقال أبوأحمد بن عدي: قد حدث الأوزاعي عن عبدالواحد هذا بغير حديث وأرجو أنه لا بأس به[2][3] ،لأن في رواية الأوزاعي عنه استقامة وذكره أبوزرعة الدمشقي في نفر ثقات[4].

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد ذُكر عنده عبدالواحد بن قيس الذي روى عنه الأوزاعي فقال: كان شبه لا شيء، قلت ليحيى: كيف كان ؟ قال: كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب[5].

وقال محمد الأصفهاني عن أبي حاتم : يكتب حديثه وليس بالقوي[6].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه :لا يعجبني حديثه[7]وقال النسائي: ضعيف،وقال في موضع آخر : ليس بالقوي[8]وقال الحاكم:أبوأحمد منكر الحديث[9]، وذكره الدار قطني في كتاب الضعفاء والمتروكين[10]،وذكره البخاري في كتاب الضعفاء الصغير وقال :قال يحيى القطان: كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب[11] وذكره أبوزرعة الرازي في كتاب أسامي الضعفاء[12]

---

(١) الثقات ص٣١٤ .

(٢) الكامل (٥/٢٩٧).

(٣) تقدم تفسير هذا المصطلح هامش رقم٦ ص٨١.

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص٢٧٣ .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٢٠) .

(٦) تهذيب الكمال (١٨/٤٧٠).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٢٠).

(٨) الضعفاء والمتروكين ترجمة (٣٧٢).

(٩) تهذيب التهذيب (٦/٤٤٠) .

(١٠) الضعفاء والمتروكين ص١٧٢.

(١١) الضعفاء الصغير للبخاري ص١٥٤ .

(١٢) أسامي الضعفاء ص٦٣٥ .

والعقيلي في الضعفاء الكبير[1]. قال صالح البغدادي : يروي عن أبي هريرة ولم يسمع منه شيئاً[2] ، قال الذهبي في الكاشف: منكر الحديث وهو والد عمر(ق)[3].

قال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين : عبد الواحد بن قيس ثقة[4]. ، وقال الغلابي عن يحيى بن معين : لم يكن بذاك ولا قريب [5].

قال ابن حجر في التقريب :صدوق له أوهام ومراسيل من الخامسة[6].

وبعد استعراض أقوال العلماء نجد أن منهم من وثقه مطلقاً ، كأبي زرعة الدمشقي ، والعجلي ، وابن معين في رواية الدارمي عنه ، ومنهم من جرحه مطلقاً كأبي زرعة الرازي والنسائي والحاكم والدارقطني والذهبي ، وتوسط بعضهم في أمره كابن عدي ، وابن حجر ، وأشار يحيى القطان إلى جرحه بشيء من التفصيل ، فقال : الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب[7]،ذكر ذلك البخاري ، وأقره، ولعل الباحث يستخلص من مجموع أقوال هؤلاء الأئمة التفصيل الذي ذهب إليه ابن حبان في هذا الراوي ، ولكن هذا لا يمكن الجزم به إلا بعد دراسة نماذج من أحاديثه .

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/٥١).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٤٤٠)

(٣) الكاشف (١/٦٧٣).

(٤) تاريخ الدارمي ، ترجمة رقم ٤٧١ .

(٥) تهذيب الكمال (١٨/٤٧).

(٦) تقريب التهذيب ص٣٦٧ .

(٧) الحسن بن ذكوان ، ذكره ابن حبان في الثقات وكان يحيى القطان يحدث عنه وقال عمرو بن الفلاس ما رأيت عبدالرحمن بن مهدي حدث عنه قط، وضعفه يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ،وتكلم فيه النسائي وغيره ووصفه ابن صاعد وابن عدي بالتدليس ، فقد كان يسقط شيخه عمرو بن خالد وهو متروك ورمي أيضا بالقدر، وقال يحيى بن معين عنه: صاحب أوابد، منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل :أحاديثه أباطيل. تهذيب التهذيب (٢/٢٧٦/٢٧٧).

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبدا لله بن محمد بن سلم قال حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني عبدالواحد بن قيس قال: حدثني عروة بن الزبير قال حدثني كرز الخزاعي قال: قال أعرابي: يارسول ا لله هل لهذا الإسلام من منتهى؟ قال نعم من يرد ا لله به خيرًا من عرب أو عجم أدخله ا لله عليهم،قال : ثم ماذا يا رسول ا لله ؟ قال: ثم تقع فتن كالظلم، قال: كلا وا لله يارسول ا لله، قال رسول ا لله ﷺ :"بلى والذي نفسي بيده لتعودن فيها أساود صُباً[1] يضرب بعضكم رقاب بعض فخير الناس يومئذ مؤمن معتزل في شعب من الشعاب يتقي ا لله ويذر الناس من شره." [2] .

هذا حديث صحيح صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وهو من رواية الأوزاعي عن عبد الواحد ، والأوزاعي إمام ، وقد تابع عبد الواحد الإمام محمد ابن شهاب الزهري عند أحمد [3] ، والحاكم [4] . وهذا يوافق ما قرره ابن حبان ووافقه جمع من الأئمة من قبول رواية عبد الواحد إذا روى عنه الثقات ، ومما يدل

---

(١) قال البغوي في شرح السنة (١٥/٣٠)قوله أساود أي حيات، قال أبوعبيد الأسود العظيم من الحيات وفيه سواد ، قال شمر هو أخبث الحيات، وربما عارض الرفقة وتبع الصوت .وقيل في تفسيره يعني جماعات وهي جمع سواد من الناس أي جماعة ثم أسودة ثم أساود، وقوله : صُبا قيل: جمع صاب مثل غاز وغزى، وقيل هو صُباء على وزن فعال جمع صابي، وصبا إذا مال من دين إلى دين، وقيل: هي الحية السوداء إذا أرادت أن تنهش ارتفعت ثم انصبت.

(٢) صحيح ابن حبان (١٣/٢٨٧) في كتاب الرهن باب ما جاء في الفتن (٤٨: ١) حديث رقم (٥٩٥٦).

(٣) مسند الإمام أحمد (٣/٤٧٧) من طريق الزهري عن عروة بن الزبير به .

(٤) مستدرك الحاكم (١/٨٩) من طريق الزهري عن عروة بن الزبير به .

على ثبوت ابن حبان على ما قرره في حال هذا الراوي إخراجه لحديثه هذا في صحيحه .

الحديث الثاني :

أخرجه ابن ماجة من طريق هشام بن عمار،حدثنا عبد الحميد بن حبيب،حدثنا الأوزاعي، حدثنا عبدالواحد بن قيس،حدثني نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها[١].

وأخرجه الدارقطني [٢] والبيهقي في السنن الكبرى[٣] من طريق الأوزاعي عن عبدالواحد بن قيس به . قال ابن حجر في التخليص : (وعبد الواحد مختلف فيه ، واختلف فيه عن الأوزاعي فقال عبد الحميد بن أبي العشرين هكذا، وخالفه أبوالمغيرة فرواه عن الأوزاعي بهذا السند موقوفاً ، وقال الدارقطني : وهو الصواب).

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: وروى هذا الحديث الوليد عن الأوزاعي عن عبدالواحد عن يزيد الرقاشي وقتادة كان النبي ﷺ مرسلاً،وهو أشبه بالصواب)[٤]أ.هـ.

وهذا الحديث من رواية الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر : وهذا الإسناد ظاهره الصحة لأن الأوزاعي إمام ، والإسناد متصل ، لكن الحديث معلول بمن دون الأوزاعي ، فقد اختلف عليه فيه ، فرواه عبد الحميد عنه متصلاً مرفوعاً ، وعبد الحميد قال فيه النسائي : ليس بقوي ، وقال أبو حاتم: كان كاتب ديوان ، ولم يكن صاحب حديث ، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس،وقال البخاري:ربما يخالف في حديثه،وقال الحاكم عن الدارقطني:ثقة [٥] ،

---

(١) سنن ابن ماجة (١٤٩/١) في كتاب الطهارة وسننها ، باب : ما جاء في تخليل اللحية(١: ٥٠)

(٢) سنن الدارقطني (١٠٦/١-١٠٧) .

(٣) السنن الكبرى (٥٥/١) .

(٤) تلخيص الحبير (١٥٢/١).

(٥) تهذيب التهذيب (١١٣/٦).

وخالفه في ذلك أبو المغيرة عبد القدوس بن حجاج وهو ثقة من رجال الجماعة، فرواه عن الأوزاعي بنفس الإسناد موقوفاً على ابن عمر ، وتابعه على وقفه الوليد بن مزيد عند البيهقي ، فتبين بهذا أن الذين وقفوه أوثق وأكثر ، ولذا صوب وقفه ، وأخرجه البيهقي من طريق أبي المغيرة قال : حدثني الأوزاعي قال : حدثني عبد الواحد بن قيس عن يزيد الرقاشي عن النبي ﷺ مرسلاً ، وقال ابن أبي حاتم : روى هذا الحديث الوليد عن الأوزاعي عن عبد الواحد عن يزيد الرقاشي وقتادة كان النبي ﷺ مرسلاً ، وهو أشبه بالصواب " .

فيتضح بهذا أن الحديث يدور بين علتين ، وهما الوقف والإرسال ، فالحديث ضعيف مرفوعاً ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من عدم الاعتبار بمراسيل عبدالواحد ومقاطيعه .

الراجح في حال الراوي :

ولما تقدم فالذي يظهر أنه صدوق إذا صح الإسناد إليه ، وأن الضعف في حديثه إنما جاء من قبل تلاميذه الضعفاء ، أو تلاميذ تلاميذه إما بإسناد الأحاديث المنكرة إليه ، أو الغلط عليه ، فيرفعون ما وقف ، ويصلون ما أرسل ، وفي تلخيص هذا يقول الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام ومراسيل .

٣- عمران بن مسلم القصير أبوبكر المنقري البصري :

قال في (الثقات): عمران بن مسلم القصير المنقُري من أهل البصرة، كنيته أبوبكر ، يروي عن أبي رجاء العطاردي وعطاء، روى عنه شعبة والبصريون، وهو الذي روى عنه يحيى بن سليم إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير وكذلك في رواية سويد بن عبدالعزيز عنه[١] أ.هـ .

وقال في (المجروحين) :عمران بن مسلم القصير المنقُري كنيته أبوبكر من أهل البصرة ،يروي عن عبدا لله بن دينار والحسن، روى عنه البصريون والقُربى[٢]، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات ،وأما ما رواه عنه القُربى مثل سويد بن عبدالعزيز ويحيى بن سليم وذويهما ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري

---

(١) الثقات (٧/٢٤٢) .

(٢) لم أعرف مراده بالقربى .

* مصادر ترجمته :

١-التاريخ الكبير (٦/ترجمة ٢٨٤٠).

٢-التقريب ص٤٣٠ .

٣-تهذيب التهذيب (٨/١٣٧).

٤-تهذيب الكمال (٢٢/٣٥٢).

٥-الجرح والتعديل (٦/١٦٩١).

٦-سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ترجمة رقم ٣٢٤ .

٧-سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٥).

٨-الكاشف (٢/٩٥).

٩-الكامل (٥/٩٢).

١٠-لسان الميزان (٧/٣٢٢).

١١-المعرفة والتاريخ (٢/١٢٦).

١٢-المغني في الضعفاء (١/٤٨٠).

١٣-ميزان الاعتدال (٣/٢٤٢) .

أكان يُدخل عليه فيُجيب أم تغير حتى حُمل عنه هذه المناكير،على أن يحيى ابن سليم وسويد بن عبدالعزيز جميعاً يكثران الوهم والخطأ عليه ، ولا يجوز أن يُحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما رُوي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية ، والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أن له مدخلاً في العدالة في جملة المتقنين ، وهو ممن أستخير ا لله فيه[1] أ.هـ

فما ذكره ابن حبان في هذا الراوي يفيد حالة من الحالات التي قد تعترض المجرح والمعدل، فابن حبان قد ثبت عنده وهو يترجم لعمران بن مسلم في الثقات أن هذا الراوي ثقة في نفسه ، إلا أن مروياته يعمل بها تارة وتترك أخرى ، يعمل بها إذا روى عنه شعبة والبصريون ، وتترك إذا ما روى عنه بعض الرواة كيحيى بن سليم وسويد ابن عبد العزيز .

ويحيى بن سليم القرشي الطائفي أبو محمد ، وقيل أبو زكريا قال عنه أحمد ابن حنبل: أتيته فكتبت عنه شيئاً فرأيته يخلط الأحاديث فتركته وفيه شيء ، وقال يعقوب ابن سفيان :سني رجل صالح ، وكتابه لا بأس به ، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً فتعرف وتنكر[2] ، وقال في التقريب : صدوق سيء الحفظ[3].

وسويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي قال عبد ا لله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن سويد بن عبدالعزيز فقال : متروك الحديث ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء[4].

وقال في التقريب : لين الحديث [5].

وما حكم ابن حبان به من توثيق في كتابه (الثقات) أكده في المجروحين ، لأن الإنصاف يقتضي الاحتجاج بما رواه عنه الثقات ، غير أن دائرة التوقف في مروياته

---

(١) المجروحين (١٢٣/٢).

(٢) تهذيب الكمال (٣٦٨/٣١) .

(٣) تقريب التهذيب ص٥٩١.

(٤) تهذيب الكمال (٢٦٠/١٢).

(٥) تقريب التهذيب ص٢٦٠.

لبعض الرواة عنه اتسعت لتشمل جميع الرواة غير المتقنين عنه ، بدلاً من تقييد ذلك برواة مخصوصين ، ولعل السبب في ذلك هو عدم معرفة السبب الذي جعل يحيى ابن سليم وسويد بن عبد العزيز يرويان عنه المناكير ، ومع هذا التفصيل والتحقيق من هذا الإمام ، فإنه يسلك طريقة سار عليها بعض الأئمة ، وهي استخارة الله تعالى فيما يصدره من أحكام ، وهذا دليل على أهمية هذا العلم عنده ، هذا من جانب ، ودليل على ورعه وتقواه وشدة تحريه في إصدار الأحكام من جانب آخر ، يتبين ذلك إذا ما عرفنا حرص النبي ﷺ على تعليم أمته الاستخارة ، فقد ثبت في السنة من حديث جابر رضي الله عنه : (كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها)[1].

قال ابن الأثير : الاستخارة في الأمور طلب الخيرة فيها ، واستعلام ما عند الله فيها[2] ، وقد يكون حصل بها لابن حبان راحة نفسية ، ولكن هذا لا يمنع من دراسة أقوال غير ابن حبان في هذا الراوي ، ثم دراسة بعض أحاديثه لفهم ما قيل في هذا الراوي ، ولبلوغ بعض النتائج .

وقال أبو حاتم : سمعت أبا زياد يقول : سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده عمران بن مسلم فقال : كان مستقيم الحديث[3] ، وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وعباس الدوري عن يحيى بن معين وأبي داود : ثقة[4]. وقال إبراهيم ابن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن خالد بن رباح فقال : بصري ليس به بأس ، يحدث عن عمران أبو بكر فقال : هذا عمران القصير ليس بشيء[5].

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٨/٤) في كتاب الدعوات ، باب الدعاء عند الاستخارة (٨٠: ٤٨)حديث رقم (٦٣٨٢) .

(٢) جامع الأصول (٢٥١/٦) والنهاية في غريب الحديث والأثر (٩١/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٦٩).

(٤) تاريخ الدوري (٤٣٩/٢).

(٥) تهذيب التهذيب (١٣٩/٨).

وقال يعقوب بن سفيان، حدثونا عن عمران بن مسلم القصير وهو ثقة[1].

وقال النسائي ليس به بأس[2]،وقال أبوأحمد بن عدي حسن الحديث وإنما ذكرته لأنه يروي أشياء لا يرويها غيره وينفرد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يكتب حديثه[3].وقال الذهبي: عمران بن مسلم أبوبكر صاحب الحسن ثقة تناكد العقيلي وأورده[4] .

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما وهم،وقيل هو الذي روى عن عبدا لله بن دينار،وقيل: بل هو غيره وهو مكي من السادسة [5].

إلا أن هناك بعض الأئمه النقاد أمثال البخاري وابن أبي حاتم يضعفون حديث عمران القصير، وهذا التضعيف ناتج عن التفريق بين عمران وبين رجل آخر، فقد فرق البخاري في التاريخ الكبير[6] بين عمران بن مسلم الذي يروي عن عبدا لله ابن دينار وقال عنه: منكر الحديث، وبين عمران بن مسلم القصير أبي بكر البصري[7]الذي سمع أبا رجاء وعطاء وكناه يحيى بن سعيد وحماد بن مسعدة، وقال أحمد :هو المنقري سمع منه شعبة. وكذلك نجد أن ابن أبي حاتم قد تبع البخاري في هذا التفريق فقال:سمعت أبي يقول في عمران بن مسلم الذي يروي عن عبدا لله ابن دينار: هو منكر الحديث وهو شبه المجهول[8] وقد أشار إلى هذا التفريق ابن

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/١٢٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/٣٥٢).

(٣) الكامل (٥/٩٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٢٤٣).

(٥) تقريب التهذيب ص٤٣٠ .

(٦) التاريخ الكبير (٦/ برقم ٢٨٤٢).

(٧) التاريخ الكبير (٦/ ٢٨٤٠).

(٨) الجرح والتعديل (٨/٣٠٥).

حجر في تهذيب التهذيب[1] وقال فرق بينهما أيضا ابن أبي خيثمة ويعقوب ابن سفيان وابن عدي والعقيلي ، وأنكر ذلك الدار قطني في العلل في ترجمة عبدا لله ابن دينار عن ابن عمر، وقال: هو هو بغير شك، وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم سألت أبي عن عمران القصير فقال: لا بأس به، ثم قال سألت أبي عن عمران الذي روى عن أنس قال: خدمت النبي ﷺ عشراً ، روى عنه جعفر بن برقان فقال: يرون أنه عمران القصير ولم يسمع من أنس أ.هـ .

وقد أشار ابن حجر كما تقدم إلى مسألة التفريق بين عمران بن مسلم القصير المنقري الذي يروي عن أبي رجاء وعطاء ، وبين عمران بن مسلم الذي يروي عن عبدا لله بن دينار وروى عنه يحيى بن سليم ، ولكنه لم يرجح أياً من القولين، بل اكتفى بقوله: قيل هو وقيل غيره.

أما الذهبي فلم يفرق بينهما في الكاشف[2] ، ولكنه في المغني فرق بينهما ، وزاد من ذلك أنه اعتبرهم ثلاثة بدلاً من اثنين فقال :

١- عمران بن مسلم عنه عبدا لله بن دينار قال البخاري منكر الحديث.

٢- عمران القصير عن أنس وعنه جعفر بن برقان مقل لا يكاد يعرف.

٣- عمران بن مسلم القصير صاحب الحسن فثقة لكنه قدري[3].

وبعد استعراض أقوال العلماء نجد أن أغلبهم على توثيقه ، غير ابن عدي بعد أن ذكر أنه حسن الحديث أشار إلى نحو مما ذكره ابن حبان من تفرده بأشياء لا يرويها غيره ويتفرد عنه قوم بتلك الأحاديث.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٧/٨).

(٢) الكاشف (٩٥/٢).

(٣) المغني في الضعفاء (١٣٨/٢) ترجمة (٤٦١٨ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٠) .

وما نقل من تضعيف هذا الراوي لبعض العلماء فإنما ذلك للاشتباه بينه وبين راو آخر بنفس الاسم .

ومما تقدم يظهر أن ابن حبان إنما أراد راوياً واحداً وهو عمران بن مسلم القصير المنقري المكنى بأبي بكر، بدليل أنه ذكره باسمه كاملا وكنيته في الثقات والمجروحين.

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه الترمذي في سننه من طريق هناد وقتيبة قالا حدثنا حاتم بن إسماعيل عن عمران بن مسلم القصير عن سعيد بن سلمان عن يزيد بن نعامة الضبي قال : قال رسول الله ﷺ :(إذا آخى الرجل الرجل فليسأله عن اسمه واسم أبيه وممن هو فإنه أوصل للمودة)[1] .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ولا نعرف ليزيد بن نعامة سماعاً من النبي ﷺ ، ويُروى عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا ، ولا يصح إسناده[2] أ.هـ .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات[3]، وأبو نعيم في الحلية[4]، من طريق عمران به.

وهذا الحديث من رواية حاتم بن إسماعيل عن عمران بن مسلم وحاتم وثقه ابن معين والذهبي[5] ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهم[6]، فهو مقبول

---

(١)سنن الترمذي (٤/٥٩٩)حديث رقم(٢٣٩٢)كتاب الزهد، باب:ما جاء في الحب في الله (٣٧: ٥٣).

(٢) حديث ابن عمر أخرجه البيهقي رقم (٩٠٢٣) وقال : تفرد به مسلمة بن علي الخشني عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ومسلمة قال عنه الذهبي في الميزان : متروك (٤/١٠٩).

(٣) الطبقات (٦/٦٥) .

(٤) الحلية لأبي نعيم (٦/١٨١).

(٥) تهذيب الكمال (٥/١٩).

(٦) تقريب التهذيب ص١٤٤.

الرواية عن عمران ، وضابط ابن حبان السابق ينطبق عليه ، إلا أن في الحديث عللا أخرى .

الحديث الثاني :

أخرجه البخاري من طريق مسدد، حدثنا يحيى عن عمران أبي بكر ،حدثنا أبورجاء عن عمران بن حصين رضي ا لله عنهما قال: أنزلت آية المتعة في كتاب ا لله ففعلناها مع رسول ا لله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء[1] أ.هـ .

وأخرجه مسلم[2]، من طريق بشر بن المفضل عن عمران القصير به نحوه ، وقد روياه جميعاً[3] من طرق عن مطرف بن عبدا لله الشخير عن عمران بن حصين نحوه، فهذا الحديث رواه عن عمران ثقتان أحدهما يحيى بن سعيد أحد الأئمة المشهورين والثاني بشر بن المفضل .

فما ذكره ابن حبان من الاحتجاج برواية عمران إذا روى عنه الثقات ، هو ما اعتمده صاحبا الصحيح هنا على أنهما أخرجا له متابعاً كما تقدم .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أبي يعلى قال : حدثنا شيبان ابن فروخ قال : حدثنا مهدي بن ميمون قال: حدثنا عمران بن مسلم عن قيس ابن

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٢٠٠) في كتاب التفسير رقم (٦٥) باب : فمن تمتع بالعمرة إلى الحج رقم (٣٣) .

(٢) صحيح مسلم (٢/ ٩١٢) في كتاب الحج ، باب جواز التمتع (١٥: ٣٣) .

(٣) صحيح البخاري (١/ ٤٨٥) كتاب الحج ، باب التمتع على عهد رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم (٢٥: ٣٦).

سعد عن طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه كان إذا قام من الليل كبر ثم قال : (اللهم لك الحمد ، أنت قيام السموات والأرض، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض، ومن فيهن ، أنت حق ، وقولك حق ، ووعدك حق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت، وإليك حاكمت، وإليك المصير، اللهم اغفر لي ما قدمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت)[1].

فهذا الحديث من رواية عمران عن مهدي بن ميمون وهو ثقة من رجال الصحيحين ، وقد روى الحديث مسلم[2] من طريقه عن عمران ، وقد أخرجه أيضاً هو والبخاري[3] من طرق متعددة عن طاووس عن ابن عباس .

وإخراج ابن حبان لهذا الراوي في صحيحه يدل على تطبيقه لما قرره من الاحتجاج بهذا الراوي إذا روى عنه المتقنون كما هو الحال هنا .

الحديث الرابع :

أخرجه البخاري من طريق مسدد حدثنا يحيى عن عمران أبي بكر قال :حدثني عطاء بن أبي رباح قال :قال لي ابن عباس : ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت:بلى،قال: هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ فقالت:إني أصرع وإني أتكشف فادع الله لي، قال :إن شئت صبرت ولك الجنة،وإن شئت دعوت الله أن يعافيك،

---

(١) صحيح ابن حبان (٦/٣٣٤) حديث رقم (٢٥٩٩) كتاب الصلاة ، فصل في قيام الليل ، ذكر البيان بأن المصطفى (صَلى الله عَلَيْه وسَلّم) كان يدعو بما وصفنا بعد افتتاحه في صلاة الليل في عقب التكبير قبل ابتداء القراءة لا قبل افتتاح الصلاة (٩: ٢٣) .

(٢) مسلم (١/٥٣٢) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه . (٦: ٢٦).

(٣) البخاري (١/٣٤٩) في كتاب التهجد ، باب التهجد بالليل (١٩: ١).

فقالت: أصبر ، فقالت إني أتكشف فادع الله لي أن لا أتكشف فدعا لها .

حدثنا محمد أخبرنا مخلد عن ابن جريج أخبرني عطاء أنه رأى أم زفر تلك المرأة الطويلة السوداء على ستر الكعبه[1] .

وأخرجه مسلم[2] من طريق عبد الله القواريري عن يحيى بن سعيد ، وبشر ابن المفضل قال : حدثنا عمران أبو بكر به فذكر الحديث .

والتعليق على هذا الحديث كالذي قبله .

الحديث الخامس :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق عبدا لله بن محمد بن سلم قال حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا سويد بن عبدالعزيز قال حدثنا عمران القصير عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال:رأيت رسول الله ﷺ يصلي على بعيره حيثما توجه به.

قال الشيخ وهذا[3] لا أعلم يرويه عن عمران غير سويد[4] أ.هـ .

هذا الحديث إسناده ضعيف فيه سويد بن عبدالعزيز وقد سبق الكلام عليه ، لكن الحديث أصله عند البخاري من طريق همام عن أنس بن سيرين بمعناه[5]. وللحديث شواهد عند البخاري[6] من حديث جابر وابن عمر وعامر بن ربيعة ولفظه : رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به .

---

(١) صحيح البخاري (٤/٢٥) في كتاب المرضى باب: فضل من يصرع من الريح (٧٥: ٦) .

(٢) مسلم (٤/١٩٩٤) في كتاب البر والصلة والآداب، باب: ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها (٤٥ : ١٤).

(٣) المراد به ابن عدي .

(٤) الكامل (٥/٩٢).

(٥) صحيح البخاري (١/٣٤٤) كتاب الصلاة ، باب صلاة التطوع على الحمار (١٨: ٧).

(٦) صحيح البخاري(١/٣٤٣)كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به (١٨: ٧).

الراجح في حال الراوي :

ولما تقدم فالذي يظهر أن هذا الراوي ثقة ، لأن أغلب العلماء على توثيقه ، وإخراج صاحبي الصحيح له مما يقوي ذلك .

وما أشار إليه ابن حبان وابن عدي من تفرد بعض الرواة عنه بأحاديث منكرة لم أعثر في مروياته ما يدعم ذلك ، فهو في ذلك كغيره من الثقات .

وعدم التمكن من العثور على هذه المرويات لا يمنع وجودها ، ومعرفة هؤلاء الحفاظ لها، على أن الاشتباه بين هذا الراوي وبين راو آخر قد يكون له علاقة بهذا كما سبق الكلام عن ذلك .

الفصل الثالث

توثيق الراوي لدينه وتضعيفه لحفظه

كان الحديث في الفصلين السابقين عن توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين، وتوثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر. ولا زال الكلام عن توثيق الراوي وتجريحه ، ولكن في هذا الفصل سيكون الحديث عن الراوي مجرداً عن القرائن الخارجية التي تؤثر في قبول حديثه أو رده .

فمن المتفق عليه بين علماء الجرح والتعديل أن الراوي لا يكون ثقة مقبول الرواية إلا بتوفر شرطين هما : العدالة والضبط ، فمن لم يكن عدلاً لم تقبل روايته وإن كان ضابطاً ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ..﴾ [١] ومن لم يكن ضابطاً لم تقبل روايته وإن كان عدلاً ، قال ﷺ : (نضّر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع ، فرُبَّ مُبَلَّغَ أوعى من سامع [٢].

ومن الواضح أن ابن حبان لم تكن تخفى عليه هذه القاعدة المتفق عليها بين العلماء، بيد أني وجدت رواة ذكرهم في الثقات ثم أعادهم في المجروحين ، وقد توفر فيهم الشرط الأول ، وهو العدالة ، ولم يتوفر الشرط الثاني ، وهو الضبط ، وكان كلامه عنهم في المجروحين منصباً على الشرط الثاني ، وهو الضبط ، فتلمست عذراً يكون سبباً لوضعه هؤلاء الرواة في كتابه الثقات ، فلم يكن هناك سوى الشرط الأول وهو العدالة . ومن ثم كان تحرير هذا الفصل توثيق الراوي في دينه وتضعيفه لحفظه ليكون حلاً للتعارض الناتج عن ذكره لهذا الراوي في كتابيه (الثقات والمجروحين).

فالذي يقطع به أن ابن حبان لم يضع الراوي في كتابه الثقات إلا وقد توفرت فيه شروط الاحتجاج ، كما بين ذلك في مقدمة كتابه ، فإذا ظهر له فيما بعد عدم توفر الشروط ، أو رأى الحاجة إلى التفصيل في حال الراوي ، استدرك ذلك بإعادة ذكره في كتابه (المجروحين) فإنما هو دليل على تحريه وإنصافه رحمه الله .

وقبل أن أذكر كلام العلماء الدال على أن الراوي لا يكون ثقة مقبول الرواية إلا بتوفر الشرطين السابقين أذكر بإيجاز تعريفاً لهما :

---

(١) سورة الحجرات ، آية رقم ٦ .

(٢) سنن الترمذي (٣٤/٥) رقم(٢٦٥٧) في كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٤٢: ٧) وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

فالعدل كما عرفه الشافعي بقوله : لا أعلم أحداً أعطى طاعة ا لله حتى لم يخلطها بمعصية ا لله إلا يحيى بن زكريا عليهما السلام ، ولا عصى ا لله فلم يخلطها بطاعة ، فإن كان الأغلب الطاعة فهذا المعدل ، وإن كان الأغلب المعصية فهو المجرح[1].

وقال ابن حجر : المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى ، والمروءة ، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[2]. وتبعه في ذلك السخاوي[3].

أما الضبط فهو إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به[4] .

فقد ينطبق في الراوي شرط العدالة الدينية ، ولا يتوفر فيه الشرط الثاني ، وهو شرط الضبط ، فما الحكم حين ذاك ؟ وما موقف النقاد من هذا ؟

قال الإمام مالك رحمه ا لله: لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك ، لا يؤخذ من سفيه معلن السفه وإن كان أروى الناس ، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول ا لله ﷺ ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث ، قال إبراهيم بن المنذر : فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد ا لله السياري فقال : ما أدري ما هذا ، ولكني سمعت مالك بن أنس يقول : لقد أدركت في هذا البلد-يعني المدينة – مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ، ما سمعت من أحد منهم حديثاً قط. قيل له: ولِمَ يا أبا عبد ا لله ؟ قال : لم يكونوا يعرفون ما يحدثون[5].

وقد تضمن قول الإمام مالك الأوصاف التي يشترط توفرها فيمن تقبل روايته ،

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (١٣٧-١٣٨) .

(٢) نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص٢٩ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/٣٦٩).

(٤) تدريب الراوي للسيوطي ص٢٦٩.

(٥) مقدمة الضعفاء الكبير (١/١٤-١٥).

فمنها العدالة الدينية ، والضبط ، فأما شرط العدالة الدينية فإنه يشمل في عبارة الإمام مالك الأمور التالية : لا تأخذ من سفيه معلن السفه ، وإن كان أروى الناس ، والسفه من خوارق العدالة ، إذ هو خفة وطيش وجهل[1] تتنافى مع المروءة والعدالة الدينية، ولا تأخذ من كذاب ، والكذب فسق يخرج صاحبه عن حد العدالة الدينية ، ولا من صاحب هوى ، أي بدعة وذلك لما يخشى عليه من خلل الضبط بسبب هواه ، فتحصل من كلام الإمام مالك اشتراط العدالة الدينية في الراوي لتؤخذ : ١- انتفاء السفه . ٢- الكذب في حديث الناس . ٣- دعوته إلى بدعته .

أما اشتراط الضبط فجاء في كلام الإمام مالك لما قال : ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث ، وهذا يدل على أنه يتحرى الضبط في الراوي ، والعقل بما يحدث من الحديث .

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي أسامة قال : إن الرجل يكون صالحاً ويكون كذابا، يعني يحدث بما لا يحفظ[2]، وروى عمرو الناقد سمعت وكيعا وذُكر له حديثاً يرويه وهب بن إسماعيل فقال : ذاك رجل صالح وللحديث رجال[3]. ويروى عن أبي عبد الله بن مندة أنه قال : إذا رأيت في حديث حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه[4].

وقال الجوزجاني:سمعت أبا قدامة يقول :سمعت يحيى بن سعيد يقول رب رجل صالح لو لم يحدث كان خيراً ، إنما هو أمانة وتأدية للأمانة في الذهب والفضة أيسر منه في الحديث[5] وروى مسلم من طريق محمد بن يحيى القطان عن أبيه قال لن ترى الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[6].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٦/٢).

(٢) الجرح والتعديل (ج١/ قسم ٣٣/١).

(٣) شرح علل الترمذي ص٨٦ .

(٤) شرح علل الترمذي ص٨٧ .

(٥) أحوال الرجال ص٣٧ .

(٦) مقدمة كتابه الصحيح ص١٧ .

وقد شرح الإمام مسلم هذه العبارة بقوله :يجري الكذب على ألسنتهم ولا يتعمدون الكذب.وقد يكون ذلك نتيجة انشغالهم بالعبادة والزهد كما سيمر في النماذج القادمة من هؤلاء الرواة.

وقد عد ابن حبان في كتابه المجروحين من أنواع الجرح في الضعفاء عشرين نوعاً، منها النوع الخامس، فقال: ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الخلط والتمييز فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف وقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس جعله عن النبي ﷺ وما أشبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به، كأبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي وذويهما[1].

وعد النوع الثامن ، ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن صناعته ولا أغبر فيها قدمه[2].وقال أيضاً :والعقل بما يحدث من الحديث هو أن يعقل من اللغه بمقدار ما لا يزل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفا، أو يرفع مرسلا أو يصحف اسماً[3].

وقال السخاوي بعد نقله كلام ابن حبان : فهذا كناية عن اليقظة[4].

وقال يعقوب بن شيبة في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي : ضعيف الحديث ، وهو ثقة رجل صالح ، وكان من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، فيعقوب بن شيبة يوثقه لصلاحه في دينه ، ويضعفه لحفظه[5].

فهذه النصوص وغيرها عن أئمة الجرح والتعديل تدل دلاله قوية على أن مصطلح توثيق الراوي لدينه وتضعيفه في حفظه كان معروفاً لديهم[6].

---

(١) المجروحين (٦٧/١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤٠/١).

(٤) فتح المغيث (٢/٢).

(٥) تاريخ بغداد (٢١٧/١٠).

(٦) انظر مقدمة صحيح مسلم (١٧) وشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ص ١٠٢، ومقدمة كتاب المجروحين لابن حبان ص ٦٧.

١- عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي* :

قال في (الثقات):عطاء بن مسلم الخفاف من أهل حلب، يروي عن الأعمش وأهل الكوفه،روى عنه أهل الشام والعراق، توفي في شهر رمضان سنة تسعين ومائه[١].

وقال في (المجروحين):عطاء بن مسلم الخفاف،كنيته أبو مخلد من أهل حلب يروي عن الأعمش والثوري ، روى عنه العراقيون وأهل الشام،كان شيخا صالحا دفن كُتبه ثم جعل يحدث، فكان يأتي بالشئ على التوهم فيخطئ كثيراً ،فكثر المناكير في أخباره وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات[٢] أ.هـ .

---

(١) الثقات (٢٥٥/٧).

(٢)المجروحين (١٣١/٢).

* مصادر ترجمته :

١-التاريخ الكبير (٦/ ترجمه ٣٠٣٣)

٢-تاريخ بغداد (٢٩٤/١٢).

٣-تقريب التهذيب ص ٣٩٢.

٤-تهذيب التهذيب (٢١٢/٧).

٥-تهذيب الكمال(١٠٦/٢٠) .

٦-الجرح والتعديل (٦/ترجمة١٨٥٩).

٧-ديوان الضعفاء (١٥٧/١).

٨-الضعفاء الكبير(٤٠٥/٣).

٩-الضعفاء لابن الجوزي(١٧٨/٢).

١٠-الكاشف (٢٣/٢)

١١-الكامل (٣٦٧/٥).

١٢-لسان الميزان (٣٠٥/٧).

١٣-المغني في الضعفاء (١/ ٤٣٥)

١٤-ميزان الاعتدال (٧٦/٣).

قوله : كان يخطئ كثيراً تقدم الكلام على هذا اللفظ ، وخلاصته أن المخطئ في حديثه لا يترك حديثه حتى يكون الخطأ هو الغالب على حديثه .

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) وسكت عنه ، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً ومبيناً أن هذا الراوي قد توفرت فيه بعض الصفات التي تدعو إلى توثيقه ، وأخرى توجب تجريحه ، فذكر أنه كان شيخاً صالحاً ، وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء ، ورواة الحديث وإن كان يشترط فيهم الصلاح إلا أن وصف بعض العلماء لراو ما بالصلاح والعبادة يدل على أنه قد بلغ في ذلك مبلغاً عظيماً ، وقد حمله ذلك على الاجتهاد في دفن كتبه ، وهذا العمل وإن لم يكن صحيحاً عند جماهير العلماء إلا أنه قد وقع اجتهاداً من بعض الصالحين ، ومنهم هذا الراوي الذي معنا .

ثم إن هذا الراوي لما دفن كتبه لم يترك الرواية ، بل جعل يحدث من حفظه ، ولم يكن قد ضبط تلك المرويات فكثر الخطأ في حديثه ، وكثرت المناكير في أخباره ، فلأجل هذا كان حكم ابن حبان عليه ترك مروياته كلها ، إلا ما وافق فيه الثقات ، حيث دلت تلك الموافقة على أنه حفظ ذلك المروي ، ولابن حبان في الحكم على الذين يخطئون في حديثهم قاعدة قوية ، وهي : أن الراوي إذا لم يكثر خطؤه فإن الأصل قبول روايته إلا ما تبين فيه الخطأ ، فيجتنب ، وعلى العكس من ذلك ، فمن غلب عليه الوهم والخطأ لم تقبل روايته إلا ما تبين أنه لم يخطئ فيه ، يعرف ذلك بموافقته لغيره من الثقات .

قال في ترجمة أبي هلال الراسبي : والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد به من الأخبار التي خالف فيها الثقات ، والاحتجاج بما وافق الثقات ، وقبول ما انفرد به من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير ، لأن الشيخ إذا عرف بالصدق والسماع ولم يتبين منه الوهم ، ولم يفحش ذلك منه ، لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين إلا بعد أن يكون وهمه فاحشاً ، وغالباً ، فإذا كان كذلك استحق الترك ، فأما من كان يخطئ في الشيء اليسير فهو عدل ، وهذا مما لا ينفك عنه البشر ، إلا أن الحكم في مثل هذا إذا علم خطؤه تجنبه ، واتبع ما لم يخطئ فيه، وقد فصلناهم في الكتاب على أجناس ثلاثة ، فمنهم من لا يحتج بما انفرد من

حديثه، ويقبل غير ذلك من روايته ، ومنهم من يحتج بما وافق الثقات فقط من روايته ، ومنهم من يقبل ما لم يخالف الأثبات ، ويحتج بما وافق الثقات .

هذه هي أقوال ابن حبان في هذا الراوي ، فما هي أقوال غيره من العلماء ؟

قال علي بن خشرم : سمعت الفضل بن موسى ووكيعاً يقولان: عطاء بن مسلم ثقة[1]، وقال أبو بكر المروذي عن أحمد بن حنبل مضطرب الحديث[2]، وقال البخاري عطاء بن مسلم الحلبي أبو مخلد عن واصل الأحدب،ويقال أيضاً عطاء بن مسلم القاص الصنعاني ولا أعرفه[3]، وقال أبو زرعة: كان من أهل الكوفة دفن كتبه ثم روى من حفظه فوهم فيه ، وكان رجلاً صالحاً[4]، وقال أبو حاتم كان شيخاً صالحاً يشبه يوسف بن أسباط ، وكان دفن كتبه فلا يثبت حديثه وليس بقوي فلا يثبت حديثه[5]، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به[6]، وقال الطبراني: تفرد بأحاديث[7]، وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما ينكر عليه[8]، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ضعيف روى حديث خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ " اغد عالماً "[9] وليس هو بشيء[10]، وقال إسحاق بن منصور حدثنا أبو داود قال قدم عليهم عطاء بن مسلم الخفاف ببغداد ففرط أصحابنا فيه وكان ثقة[11]، وقال ابن أبي

---

(١) الكامل (٥/٣٦٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٢٩٤).

(٣) التاريخ الكبير (٦/ترجمة ٣٠٣٣).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٨٥٩).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٨٥٩).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/٤٠٥).

(٧) تهذيب التهذيب (٧/٢١٢).

(٨) الكامل (٥/٣٦٧).

(٩) سيأتي تخريجه ص: ١٤١.

(١٠) تهذيب التهذيب (٧/٢١٢).

(١١) تاريخ بغداد (١٢/٢٩٥).

داود : حديثه لين[1]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال معاوية عن صالح عن يحيى بن معين : ليس به بأس وأحاديثه منكرات[3]، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يخطئ كثيراً من الثامنة[4]،

ومما تقدم يتبين أن أغلب العلماء على ما كان عليه ابن حبان من أن هذا الراوي كان رجلاً عابداً صالحاً ، ولكنه حدث من حفظه بعد دفن كتبه فوهم في ذلك كثيراً ، ومن أطلق عليه التوثيق يمكن حمل كلامه على أنه أراد بذلك أنه كان عدلاً صدوقاً ، أو أنهم لم يسمعوا منه إلا ما ضبطه من حديثه .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن ماجة من طريق هشام بن عمار، حدثنا عطاء بن مسلم الخفاف، حدثنا الأعمش عن مجاهد عن سراقة بن جعشم قال: " قلت: يارسول ا لله العمل فيما جف به القلم وجرت به المقادير أم في أمر مستقبل؟ قال: بل فيما جف به القلم وجرت به المقادير وكل ميسر لما خلق له"[5].

هذا الحديث متنه صحيح وإسناده معلول ، فأما صحة المتن فإن مسلماً أخرجه في صحيحه ، وأما إسناده فإن مجاهداً لم يسمع من سراقة بن جعشم ، فقد توفي سراقة سنة ٢٤هـ ، ومجاهد ولد سنة ٢١هـ [6] ، وأيضاً الحديث هنا من رواية سراقة ، والصحيح كما في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر ، ولفظه : "حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير ح ، وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن

---

(١) تهذيب التهذيب (٢١٢/٧).

(٢) تاريخ الدارمي ترجمة (٥٣٨).

(٣) الضعفاء الكبير (٤٠٥/٣).

(٤) التقريب ص٣٩٢.

(٥) سنن ابن ماجة – المقدمة (٣٥/١).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٣/١٠).

جابر قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم قال : يا رسول ا لله ! بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن ، فيما العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ؟ أم فيما يستقبل ؟ قال : لا بل فيما جفت به الأقلام . قال : ففيم العمل ؟ قال زهير ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه فسألت : ما قال ؟ فقال : اعملوا فكل ميسر "[1].

وهذا الحديث دليل على ما قرره ابن حبان وغيره من أن عطاء كان يحدث من حفظه على التوهم ، فليس في إسناده من يتهم بذلك سواه .

الحديث الثاني

أخرجه ابن عدي في الكامل[2] من طريق عبدان والفضل بن عبد ا لله بن مخلد حدثنا المسيب بن واضح، حدثنا عطاء بن مسلم، حدثني أبو عمرو الأشجعي عن سالم ابن أبي الجعد عن قيس بن أبي حازم عن حذيفة قال: بتُّ عند رسول ا لله ﷺ فرأيت عنده شخصاً،فقال لي: يا أبا حذيفة هل رأيت؟ قلت:نعم يارسول ا لله، قال: هذا ملك لم يهبط منذ بعثت، أتاني الليلة يبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة" .

هذا الحديث في إسناده المسيب بن واضح ، وهو سيء الحفظ[3] ، لكن له طريق أخرى أخرجها الترمذي[4]، وأحمد[5] ، والطبراني[6] ، من طريق إسرائيل عن ميسرة النهدي عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة به نحوه ، وزاد الترمذي وأحمد : وأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل ، وهذه متابعة قوية ، وبها يصح الحديث ، وله شواهد

---

(١) صحيح مسلم (٤/٢٠٤٠) في كتاب القدر ، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٤٦ : ١).

(٢) الكامل (٥/ ٣٦٨)

(٣) قال الدارقطني : ضعيف ، ميزان الاعتدال (٤/١١٦).

(٤) سنن الترمذي (٥/٦٦٠) في كتاب المناقب ، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام (٥٠ : ٣١).

(٥) مسند الإمام أحمد (٥/٣٩١) .

(٦) معجم الطبراني (٣/٣٧).

كثيرة من حديث أبي سعيد الخدري وعلي وعمر وابن مسعود وغيرهم[1]، وهذا الحديث يدل على ما قرره ابن حبان من قبول روايات عطاء إذا وافقه الثقات .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق يحيى بن صاعد، حدثنا الحسن بن حماد الحضرمي ،حدثنا عطاء بن مسلم الخفاف عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس أن قتيلاً قُتل على عهد رسول الله ﷺ لا يُدرى من قتله، فقال النبي ﷺ :(يُقتل قتيل وأنا فيكم لا يُدرى من قتله ، لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في قتل مؤمن لعذبهم الله إلا أن يشاء ذلك)[2] .

وأخرجه البيهقي من طريقه ، وإسناده ضعيف لتفرد عطاء به[3] ..

الحديث الرابع :

أخرجه البزار من طريق محمد بن عبد الرحيم، حدثنا عبيد بن جناد، حدثنا عطاء بن مسلم عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامسة فتهلك".

قال البزار: لا نعلمه يُروى من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكرة وعطاء ليس به بأس ولم يُتابع عليه[4] .

وقال البيهقي : هذا الحديث انفرد به عطاء ، وإنما يروي عن ابن مسعود وأبي الدرداء موقوفاً [5] ، وهذان الحديثان السابقان تفرد عطاء في الحديث الأول ، ورفع الثاني، وهذا دليل على عدم ضبطه ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان ، وعليه جماهير

---

(١) ذكرها جميعاً الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٤٤٢) رقم (٧٩٧).

(٢) الكامل (٥/٣٦٨) .

(٣) السنن الكبرى (٨/٢٢) .

(٤) مسند البزار (٩/ ٩٤) رقم (٣٦٢٦).

(٥) شعب الإيمان (٢/٢٦٦).

النقاد من رد رواياته إذا لم يتابع عليها.

الراجح في حال الراوي:

وبعد استعراض أقوال العلماء وتتبع نماذج من أحاديث هذا الراوي يتبين أن هذا الراوي ضعيف من قبل حفظه ، وإن كان عابداً صالحاً عدلاً في دينه ، فيرد من روايته ما تفرد به، ويقبل منها ما وافق الثقات ، وهذا ما قرره ابن حبان ، وعليه جمهور العلماء .

٢- سلم بن زرير أبو بشر العطاردي البصري :

قال في **(الثقات)** : سلم بن زرير العطاردي، يروي عن أبي رجاء العطاردي، روى عنه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي[١].

وقال في **(المجروحين)**: سلم بن زرير أبو بشر العطاردي شيخ من أهل البصرة يروي عن أبي رجاء العطاردي روى عنه البصريون، لم يكن الحديث صناعته،وكان الغالب عليه الصلاح، يخطئ خطأً فاحشاً لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات[٢] أ.هـ .

هذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) وسكت عنه ، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فأخبر أنه من العباد الصالحين ، وأن الحديث لم يكن من صناعته . وهذا اللفظ الذي أطلقه ابن حبان عليه شرحه في مقدمة كتابه (المجروحين) في النوع الثامن من أنواع جرح الضعفاء ، فقال : ومن الرواة من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم لم يكن من صناعته ولا أغبر فيها قدمه"[٣] أ.هـ .

وأخبر أنه يخطئ خطأً فاحشاً فلا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات ، وتقدم

---

(١) الثقات (٤٢١/٦).

(٢) المجروحين (٣٤٠/١).

(٣) المجروحين (٧٠/١).

*** مصادر ترجمته :**

١. إكمال مغلطاي (١١٤/٢).
٢. تقريب التهذيب (ص ٢٤٥).
٣. تهذيب التهذيب (١٣٠/٤)
٤. تهذيب الكمال (٢٢٣/١١)
٥. ثقات العجلي ص١٩٦ ترجمة (٥٨٣).
٦. الجرح والتعديل (٤/ ترجمة ١١٤٢)
٧. ديوان الضعفاء (٣٤٠/١)
٨. الضعفاء والمتروكين للنسائي (ترجمه ٢٤٨)
٩. الكاشف (٤٥٠/١)
١٠. الكامل (٣٢٧/٣)
١١. المغني في الضعفاء (٢٧٣/١)
١٢. ميزان الاعتدال (١٨٤/٢)

الكلام على هذه الألفاظ في الراوي الذي قبله .

والذي يظهر أنه ذكره في (الثقات) لتوفر الشروط المطلوبة فيه ، وخاصة فيما يتعلق بالعدالة الدينية ، ولا يعارض هذا ذكره في (المجروحين) ، فإنه مع تأكيده لما قاله في (الثقات) إنما نبه على أن هذا الراوي مقبول الرواية محتج به فيما وافق الثقات ، لأن ذلك يدل على سلامة تلك المرويات من وقوع الخطأ فيها .

أما أقوال العلماء الآخرين في هذا الراوي فهي مختلفة بين التوثيق والتجريح.

قال العجلي في عداد الشيوخ: ثقة[١]، وقال أبو زرعة: صدوق[٢]،وقال أبو حاتم: ثقة ما به بأس[٣]، وقال الذهبي : ثقة مشهور خرج له البخاري في الأصول ، ومرة في الشواهد ، وليس هو بالمكثر ، له ثمانية عشر حديثاً [٤]، ونقل ابن الجنيد عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد يضعفه[٥] ، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين ضعيف ، وقال النسائي :ليس بالقوي [٦] ، وقال أبوداود: ليس بذاك[٧]،ونقل مغلطاي عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري أنه قال: فيمن عيب إخراجه على الشيخين، قال:أخرج له محمد في الأصول،ومسلم في الشواهد[٨]،وقال ابن عدي : وله أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريين المقلين الذين يعز حديثهم ،وليس هي مقدار ماله من الحديث أن يعتبر حديثه ضعيف هو أو صدوق[٩][١٠]، قال ابن حجر في التقريب:وثقه أبو حاتم،.وقال النسائي ليس بالقوي[١١] .

---

(١) الثقات ص١٩٦ ترجمة (٥٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ترجمة ١١٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ترجمة ١١٤٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/١٨٤-١٨٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/١٣٠).

(٦) الضعفاء والمتروكين للنسائي ، ترجمة (٢٤٨) .

(٧) سؤالات الآجري (٣/ الترجمة ٣٠٣).

(٨) إكمال مغلطاي (٢/١٤).

(٩) الكامل (٣/٣٢٧).

(١٠) هكذا في الأصل ، والعبارة فيها غموض ، ولعله يريد أن هذا الراوي ليس له أحاديث كثيرة تكفي لاعتبار حاله من خلالها .

(١١) التقريب ص٢٤٥ .

بعد تتبع أقوال العلماء نجد الاختلاف في الأحكام على هذا الراوي ،كما نلحظ تطابقاً في وجهات النظر عند البعض الآخر، فابن معين والنسائي والحاكم يوافقون ابن حبان في تضعيف هذا الراوي ، بل يرى بعضهم أنه فيمن عيب إخراجه على الشيخين. بينما نجد علماء آخرين كأبي حاتم وأبي زرعة والذهبي وغيرهم يرون توثيقه وقبول مروياته ، ويستدل بعضهم بإخراج البخاري له في الأصول، ومسلم في الشواهد، ونرى ابن حجر لم يرجح كعادته وإنما نقل في التقريب توثيق أبي حاتم وتضعيف النسائي وسكت .

نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه النسائي من طريق محمد بن معمر قال حدثنا حبان قال حدثنا سلم ابن زرير قال: حدثنا عبد الرحمن بن طرفة عن جده عرفجة بن أسعد أنه أصيب أنفه يوم الكُلاب[1] في الجاهلية فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه،فأمره النبيﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب،أخبرنا قتيبة قال حدثنا يزيد بن زريع عن أبي الأشهب قال حدثني عبد الرحمن بن طرفة عن عرفجة ابن أسعد بن كريب قال: وكان جده قال :حدثني أنه رأى جده قال أصيب أنفه يوم الكُلاب في الجاهلية قال: فاتخذ أنفاً من فضة فأنتن عليه، فأمره النبي ﷺ أن يتخذه من ذهب) [2]أ.هـ .

هذا الحديث لم ينفرد به سلم بن زرير ، فقد تابعه أبو الأشهب في الطريق الآخر ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث عبدالرحمن بن طرفة[3]أ.هـ . وعبد الرحمن وثقه العجلي[4] ، وابن حبان[5] ، وهذا يدل على ما قرره ابن حبان من قبول روايات سلم إذا وافق الثقات .

---

(١) اسم ماء معروف من أيام العرب بين البصرة والكوفة ، النهاية في غريب الحديث (١٩٦/٤).

(٢) سنن النسائي (١٦٣/٨) في كتاب الزينة باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب (٤٨ : ٤١).

(٣) سنن الترمذي (٢٤٠/٤) في كتاب اللباس ، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب (٢٥: ٣١) وقال : وقد روى غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب ، وفي هذا الحديث حجة لهم ، وقد حسن الحديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تحقيقه لسنن الترمذي (١٨٤٢/٢).

(٤) ثقات العجلي ص٢٩٣ .

(٥) الثقات لابن حبان (٩٢/٥).

الحديث الثاني :

أخرجه البخاري من طريق الوليد، حدثنا سلم بن زرير، حدثنا أبو رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال :(اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها من النساء). تابعه أيوب وعوف – وقال صخر وحماد بن نجيح عن أبي رجاء عن ابن عباس[1] أ.هـ .

الحديث الثالث :

أخرجه البخاري[2] من طريق الوليد، حدثنا سلم بن زرير سمعت أبا رجاء قال: حدثنا عمران بن حصين أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فأدلجوا ليلتهم حتى إذا كان وجه الصبح عرسوا... فذكر الحديث بطوله.

فهذان الحديثان الأول والثاني لم ينفرد بهما سلم بن زرير ، ولذا أخرج له البخاري في صحيحه ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من الاحتجاج بأحاديث سلم بن زرير التي يوافق فيها الثقات .

الحديث الرابع :

أخرجه البخاري من طريق أبي الوليد، حدثنا سلم بن زرير سمعت أبا رجاء، سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ لابن صائد:(قد خبأت لك خبيئاً

---

(١) صحيح البخاري (١٨٢/٤) في كتاب الرقاق ، باب فضل الفقر (٨١: ١٦)، وفي (٣٨٨/٣) كتاب النكاح ، باب كفران العشير (٦٧: ٨٧) .

(٢) صحيح البخاري (٥٢٠/٢)في كتاب المناقب بباب علامات النبوه في الإسلام (٦١ : ٢٥) ومسلم(٤١٧/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب : قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها (٥ : ٥٥) .

فما هو ؟ قال الدخ قال اخسأ)[1] أ.هـ .

وأخرجه أيضا من طريق أبي اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم ابن عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب فذكر الحديث أ.هـ .

قال ابن حجر في مقدمة الفتح : ولم يخرج له في الأصول غير هذا الحديث الواحد ، مع أن لهذا الحديث شواهد كثيرة[2]، أ.هـ .

فالذي يفهم من كلام الحافظ ابن حجر دفاعاً عن البخاري أنه إنما أخرج له هذا الحديث لكثرة شواهده[3].

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي صدوق ، وهو من الثقات يقرب، فقد احتج به البخاري في صحيحه .

(١)صحيح البخاري (١٢٣/٤) في كتاب الأدب باب قول الرجل اخسأ (٧٨ : ٩٧) ومسلم(٢٢٤٤/٤) في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر ابن صياد (٥٢ : ١٩) .

(٢) هدي الساري ص٤٠٧ .

(٣) ومنها حديث عمر عند البخاري .

الفصل الرابع

توثيق الراوي لضبطه وتجريحه لبدعته

كانت نتائج الفصول المتقدمة مؤكدة أن التعارض الذي يوجد في أحكام ابن حبان على الراوي الواحد ، وهو يذكره في كتابيه (الثقات والمجروحين) يمكن حله عن طريق الوقوف على ضوابط اتبعها ابن حبان ، وتتصل بروايته عن بعض الشيوخ ورواية بعض التلاميذ عنه ، كما تتصل بالعلاقة بين العدالة والضبط وتوفر الأولى وضعف الثاني .

وبما أن العدالة صفة متعددة الجوانب ، فقد ينعدم بعضها ويتحقق البعض الآخر ، وقد تصاب بجروح تختلف من حيث القوة والكثرة ، ويتحقق مع ذلك الضبط ، فهل كانت بعض أحكام ابن حبان مسلطة على جانب من جوانب العدالة تجريحاً ، ومقرة بالضبط تعديلاً ؟ فهل جرح بعضهم لبدعته ووثقه لضبطه مثلاً ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال يجدر بالباحث أن يُذكّر بتعريف البدعة عند المحدثين ، وبحكم رواية المبتدع .

البدعة لغة : قال ابن فارس : (بدع)أصلان أحدهما ابتداء الشيء، وصنعه لا عن مثال.

والثاني : الانقطاع والكلال ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ قُل ما كُنْتُ بدعاً منَ الرُّسُل ﴾[1] أي ما كنت أول الرسل ... ومن الثاني قولهم : أبدعت الراحلة إذا كلت وعطبت ، فيقال : الإبداع لا يكون إلا بظلع ، ومن بعض ذلك اشتقت البدعة)[2] .

وقال الفيومي : أبدع الله الخلق إبداعاً خلقهم على غير مثال ، وأبدعت الشيء وابتدعته : استخرجته وأحدثته ، ومنه قيل للحالة المخالفة : بدعة ، وهي اسم من الابتداع كالرفع من الارتفاع ، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين، أو زيادة ، لكن قد يكون بعضها غير مكروه ، فيسمى بدعة مباحة ، وهو

---

(١) سورة الأحقاف ، آية رقم ٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢٠٩/١) [بدع] .

ما شهد لجنسه أصل في الشرع ، أو اقتضته مصلحة يندفع بها مفسدة كاحتجاب الخليفة عن أخلاط الناس)[1] .

واصطلاحاً : عرفها الحافظ ابن رجب بقوله : البدعة ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه ، وأما ما كان له أصل يدل عليه فليس ببدعة شرعاً ، وإن كان بدعة لغة[2].

وعرفها الشاطبي بقوله : هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى[3].

ومسألة الرواية عن أهل البدع مسألة خلافية بين علماء الجرح والتعديل .

وقد قسم العلماء البدعة إلى قسمين : بدعة مكفرة ، والثانية : مفسقة ، وقد اشترطوا في المكفرة أن يكون التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة[4] بأن ينكر المبتدع أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، فهذا ترد روايته بالإجماع، أما من لم ينكر هذه الضرورات الشرعية ، وانضم إليه الورع والتقوى فتقبل روايته عند بعض العلماء مثل يحيى بن سعيد ، وعلي بن المديني ، والشافعي ، والذهبي وغيرهم [5].

لأنه لو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

وأما المسفه كبدع الخوارج والروافض غير الغلاة ، وغيرهم من الطوائف ، ففيه تفصيل بين أن يكون داعية لبدعته ، أو غير داعية ، فالداعية ترد روايته ، وهذا المذهب هو الذي عليه طائفة من أهل العلم منهم ابن مهدي ، وأحمد بن

---

(١) المصباح المنير (٤٤/١) .

(٢) جامع العلوم والحكم ص٢٥٢ .

(٣) الاعتصام للشاطبي (٣٠/١).

(٤) هدي الساري (١٤٤/٢) .

(٥) شرح علل الترمذي ص٦٤ .

حنبل ، ويحيى بن معين .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً ، فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية ، فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل ، وإلا فلا .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً ، هل تقبل مطلقاً أو ترد مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه ، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته[1].

هذه هي أقوال العلماء في الرواية عن أهل البدع ، فما موقف ابن حبان ؟ وهل يرى الرواية عنهم أم لا ؟

قال في كتابه (المجروحين) في النوع التاسع عشر من أنواع جرح الضعفاء :

" ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته ، حتى صار إماماً يقتدى به في بدعته ، ويرجع إليه في ضلالته كغيلان ، وعمرو بن عبيد ، وجابر الجعفي "[2] أ.هـ .

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٣٨٤ ، ٣٨٥ بتصرف .

(٢) المجروحين (١/٨١ ، ٨٢) بتصرف .

وقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي الجرشي من أهل البصرة : " كنيته أبو سليمان ، وكان من الثقات المتقنين في الروايات ، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه ، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ، ولهذه العلة تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها ، وإن كانوا ثقات ، واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم كانتحالهم سواء ، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربه ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا "[1] أ.هـ .

وقال في مقدمة صحيحه : " وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والرفض وما أشبهها ، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله عز وجل ، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا ، فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه ، وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للاتباع لمذهبه طريقاً ، وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى وقوله ، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم ، والاحتجاج بالرواة الثقات على حسب ما وصفناه "[2].

هذه بعض النماذج العلمية التي تدل على ما سبق أن قرره في أحوال المبتدعة من الرواة ، دعاة كانوا أو غير دعاة .

---

(١) الثقات (٦/٣٥-٣٦).

(٢) الثقات (٨/٢٢٨).

قال في ترجمة خلف بن أيوب البلخي : " كان مرجئاً غالياً فيه ، استحب مجانبة حديثه لتعصبه في الإرجاء ، وبغضه من ينتحل السنن ، وقمعه إياهم جهده"[1]، ولم يخرج عنه في صحيحه .

وقال في ترجمة شداد بن حكيم البلخي : " كان مرجئاً وكان مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات ، غير أني أحب مجانبة حديثه لتعصبه في الإرجاء وبغضه من انتحل السنن أو طلبها" . ولم يخرج عنه في صحيحه شيئاً أيضاً[2].

فهذه النصوص صريحة في أنه يرى استحباب ترك الرواية عن الراوي المبتدع الداعي إلى بدعته ، وإن كان صدوقاً مستقيم الحديث ، وعلى العكس من ذلك فمن كان مستقيم الحديث ولم يكن داعية إلى بدعته ، لم يكن عنده صواباً ترك حديثه .

قال في ترجمة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : " كان حريزي المذهب ، يعني ناصبياً ، ولم يكن بداعية إليه ، كان صلباً في السنة حافظاً للحديث ، إلا أنه مع صلابته ربما كان يتعدى طوره[3]. وقد خرج عنه أحاديث عديدة في صحيحه لأنه لم يكن داعية[4].

وقال في ترجمة داود بن الحصين : كان يذهب مذهب الشراه ، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه [5].

فأما المبتدع غير الداعية إذا روى ما يؤيد بدعته فإنه يرى عدم الاحتجاج به في ذلك خاصة ، قال في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني : " كان غالياً في التشيع ، لا

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٦٠/١).

(٢) الثقات (٣١٠/٨).

(٣) الثقات (٨١/٨) .

(٤) حديث رقم (٢٧٧) ورقم (٦٤٠)، ورقم (١٠٩٤) وغيرها .

(٥) الثقات (٢٨٤/٦).

يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي"[1] .

إلا أن ابن حبان قد يخالف هذه القاعدة التي يسير عليها أحياناً ، فقال في ترجمة زياد بن المنذر أبي الحارث الثقفي : " كان رافضياً يضع الحديث في مثالب الصحابة ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه " وذكره في الثقات ثم أخرج عنه في صحيحه حديثين اثنين .

الأول:حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه قال:سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ألا إن الكذب يسود الوجه،والنميمة عذاب القبر)وهو من رواية زياد بن المنذر، وقد تفرد به عن نافع بن الحارث عن أبي برزة [2].قال الهيثمي في مجمع الزوائد:رواه أبو يعلى والطبراني ، وفيه زياد بن المنذر وهو كذاب[3]. وقال المنذري [4]:" وزياد هذا هو أبو الجارود الكوفي الأعمى تنسب إليه الجارودية[5] من الروافض

(١) المجروحين (١/٢٠٧) ، ولمزيد من التفاصيل انظر : هدي الساري ص٣٨٥، شرح النووي بصحيح مسلم (١/٦٠) شرح علل الترمذي (١/٣٥٦،٣٥٨) تدريب الراوي (١/٢٨٩) ، الإضافة دراسات حديثية ص٦٣ ، ٧٥ ، منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (٢/٨٣٢،٨٣٣)، مقدمة لسان الميزان (١/ ٩ ، ١٠، ١١) وغيرها .

(٢) صحيح ابن حبان (١٣/٤٤) حديث رقم (٥٧٣٢).

(٣) مجمع الزوائد (٧/٢).

(٤) الترغيب والترهيب (٣/٤٨٣) .

(٥) وهم فرقة من فرق الزيدية ، وهم أتباع المعروف بأبي الجارود ، وهو زياد بن أبي زياد ، وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم ، وزعموا أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي ، وقالوا أيضاً إن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد علي، ثم أخوه الحسين كان إماماً بعد الحسن، وافترقت الجارودية في هذا الترتيب إلى فرقتين ، فرقة قالت : إن علياً نص على إمامة ابنه الحسن ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده، ثم صارت الإمامية بعد الحسن والحسين شورى في ولدي الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه وكان عالماً وعارفاً فهو الإمام، وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي نص على إمامة الحسن بعد علي ، وإمامة الحسين بعد الحسن " الفرق بين الفرق (٣٩-٤٠).

ونافع هو أبو داود الأعمى أيضاً ، وكلاهما متروك متهم بالوضع .

الثاني : حديث أبي برزة الأسلمي أن النبي ﷺ قال : (يبعث يوم القيامة قوم من قبورهم تتأجج أفواههم ناراً" ، فقيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : ألم تر أن الله يقول : ﴿ إِنَّ الذينَ يأكُلُون أمْوَالَ اليَتَامَى ظُلْماً إِنَّما يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم ناراً ﴾[1] . وعلةالحديث أيضاً زياد بن المنذر .

وقال في ترجمة هارون بن سعد العجلي : " كان غالياً في الرفض ، وهو رأس الزيدية ،كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي ، وكان داعية إلى مذهبه ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به بحال "[2] أ.هـ .

وذكره في الثقات وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً من طريق شريح ابن يونس حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن بن صالح عن هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد،وغلظ جلده مسيرة ثلاث[3]). ورواه مسلم من طريق حميد بن عبدالرحمن به مثله[4].

فهذه النصوص المتقدمة لا تدل على عدم صحة القاعدة التي سار عليها ابن حبان والعلماء قبله وبعده ، فالخروج عن القاعدة أحياناً أمر معتاد ، وقد يكون لابن حبان مبررات في ذلك ، إما لضوابط علمية ، أو لاشتباه في اسم الراوي أو لغير ذلك من الأسباب .

---

(١) صحيح ابن حبان (١٢/٣٧٧) حديث رقم (٥٥٦٦).

(٢) المجروحين (٣/٩٤).

(٣)صحيح ابن حبان (١٦/٥٢٣) حديث رقم (٧٤٨٧).

(٤) صحيح مسلم (٤/٢١٨٩) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٥١ : ١٣).

١-علي بن هاشم البريد الكوفي مولاهم أبو الحسن .

قال في (**الثقات**) : علي بن هاشم بن البريد العامري البزار ، من أهل الكوفة، كنيته أبو الحسن ، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد ، روى عنه أهل الكوفة ، مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وكان يتشيع[١].

وقال في (**المجروحين**) : يروي عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، من أهل الكوفة ، روى عنه أهلها ، كان غالياً في التشيع ، ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب في الأسانيد. أخبرنا مكحول قال سمعت جعفر بن أبان يقول : سمعت ابن نمير يقول: علي بن هاشم كان مفرطاً في التشيع، منكر الحديث [٢].

أ.هـ .

---

(١) الثقات (٢١٣/٧) .

(٢) المجروحين (١١٠/٢) .

*** مصادر ترجمته :**

١-أحوال الرجال (الترجمة ٨٨-٨٩) .

٢-تاريخ البخاري الكبير (٦/ترجمة ٢٤٦٥)

٣-تاريخ بغداد (١١٦/١٢، ١١٧) .

٤-تقريب التهذيب ص٤٠٦ .

٥-تهذيب التهذيب (٣٩٢/٧) .

٦-تهذيب الكمال (١٦٦/٢١) .

٧-الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١١٣٧)

٨-سير أعلام النبلاء (٣٠٣/٨) .

٩-الضعفاء الكبير (٢٥٥/٣) .

١٠-طبقات ابن سعد (٣٩٢/٦).

١١-الكاشف (٢/ترجمة ٤٠٣٦) .

١٢-الكامل (٥/ ١٨٣) .

١٣-المغني في الضعفاء (٢/ترجمة ٤٣٥٣) .

١٤-ميزان الاعتدال (١٦٠/٣) .

فهذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) ، واقتصر على ذكر أحد شيوخه الكبار، وهو إسماعيل بن أبي خالد[1]، وأخبر أنه يروي عن أهل الكوفة، وهم مشهورون بالتشيع لعلي بن أبي طالب، ثم نص على بدعته التي اشتهر بها وهي التشيع ، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً في حاله ، فذكر أنه يروي عن شيخ آخر وهو الأعمش[2] أحد الأئمة الكبار ، وطعن فيه بثلاثة أمور :

١- التشيع ، وأخبر أنه كان غالياً في التشيع[3] ولم ينص على أنه كان داعية

---

(١) إسماعيل بن أبي خالد : هو الإمام الكبير أبو عبدا لله البجلي الأحمسي مولاهم الكوفي ، واسم أبيه هرمز ، روى البخاري عن علي قال : له نحو ثلاثمائة حديث ، وروى ابن المبارك عن سفيان : الحفاظ ثلاثة : إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الملك بن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وقال القطان : كان سفيان به معجباً ، قال عبدا لله بن أحمد : قال أبي : أصح الناس حديثاً عن الشعبي ابن أبي خالد ، يشرب العلم شرباً ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، وكان رجلاً صالحاً ، سمع خمسة من أصحاب النبي صلى ا لله عليه وسلم وكان طحاناً ، قال الذهبي : أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به ولم ينبز بتشيع ولا بدعة و لله الحمد ، ويقع لنا من عواليه جملة ، وحديثه من أعلى ما يكون في صحيح البخاري ، انظر : سير أعلام النبلاء (١٧٦/٦-١٧٧) ، وتهذيب الكمال (٦٩/٣).

(٢) هو سليمان بن مهران الإمام شيخ المقرئين والمحدثين ، أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي ، قال أحمد ابن عبدا لله العجلي : ثقة ثبت وكان محدث الكوفة ، وكان فيه تشيع ، قال الحافظ ابن حجر : ثقة حافظ عارف بالقراءات ، لكنه يدلس ، انظر سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦) والتقريب ص٢٥٤ .

(٣) الشيعة هم الذين تابعوا علياً رضي ا لله عنه على الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إما جلياً وإما خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده ، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة ، وينصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول والتبري فعلاً وعقداً ، إلا في حال التقية ، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك ، ولهم في تعدية الإمام كلام ، وخلاف كثير ، وعند كل تعدية وتوقف مقالة ومذهب ، وخبط، وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية ، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه أ.هـ . الملل والنحل للشهرستاني ص٦٣ . =

حتى يترك حديثه بالكلية ، والغلاة من الشيعة يشير إليهم ابن حبان بقوله : كان غالياً في التشيع، كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ ، وأما غير الغلاة فيشير إليهم بقوله : كان شيعياً أو كان يتشيع ، أو غير ذلك من العبارات .

٢- يروي المناكير عن المشاهير ، وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ ، وخلاصته أن من أطلق عليهم هذا اللفظ على درجات : منهم من لا يحتج به إذا انفرد ، ويحتج به إذا وافق الثقات . ومنهم من ترك حديثه بالكلية .

٣- قلب الأسانيد ، وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ، وقد أطلقه على عدد من الرواة، وكانت درجاتهم متفاوتة بين الاعتبار والترك .

فقال في ترجمة حفص بن عمر العدني : يعرف بفرخ ، يروي عن مالك ابن أنس ، كان ممن يقلب الأسانيد قلباً، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[١].

وقال في ترجمة عاصم بن هلال أبي النضر البارقي : إمام مسجد السختياني يروي عن أيوب وغاضرة بن عروة ، روى عنه أهل البصرة ، كان ممن يقلب الأسانيد توهماً لا تعمداً حتى بطل الاحتجاج به[٢].

وقال في ترجمة عبد الحميد بن سليمان أخي فليح بن سليمان:كنيته أبو عمر الخزاعي، من أهل المدينة،يروي عن مالك وسليمان بن بلال،كان ممن يخطئ ويقلب الأسانيد، فلما كثر ذلك فيما روى بطل الاحتجاج بما حدث صحيحاً لغلبة ما ذكرنا على روايته[٣].

= وفيهم الغلاة وغير الغلاة ، قال الحافظ ابن حجر : التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا ، لا سيما إن كان غير داعية ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي ، وإلا فشيعي ، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض وهو التشيع في عرف المتأخرين فغال في الرفض ، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو ، ولا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة . هدي الساري ص٤٥٩ ، تهذيب التهذيب (٩٤/١).

(١) المجروحين (٢٥٧/١).

(٢) المجروحين (١٢٩/٢).

(٣) المجروحين (١٤١/٢).

إلا أن ابن حبان لم يترك الحديث عن علي بن هاشم بالكلية ، فلم يقل : سقط الاحتجاج به ، أو استحق الترك ، أو غيرها من العبارات التي تشعر بترك حديثه ، ويظهر من كلام ابن حبان في الكتابين أنه ذكره في الثقات لضبطه ، بدليل أنه نص على تشيعه ، فهو على علم بهذا التشيع ، كما نص على ذلك يحيى بن معين وأبوداود وغيرهم من العلماء كما سيأتي ، وجرحه في (المجروحين) عملاً بقول من جرحه ، وإظهاراً لضعف العدالة الدينية عنده ، إلا أنه لم يكتف بذلك ، فأضاف إليها أيضاً طعنه في ضبطه ، فقال : ممن يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد.

ويبدو في أقواله التعارض ، ويسعى البحث إلى حل هذا التعارض ، وذلك بالاستعانة بأقوال العلماء وبعض الأعلام الذين رووا عن هذا الراوي ، وكيف ؟ بالإضافة إلى نماذج من مروياته .

قال أبوبكر بن أبي خيثمة ، وأحمد بن سعد بن أبي مريم ، ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة عن يحيى بن معين: ثقة[1]، قال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل[2]: ليس به بأس[3]، وقال أبو الحسن بن البراء وأبو بكر الباغندي عن علي ابن المديني : كان صدوقاً ، وكان يتشيع[4]، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة[5]، وقال أبو زرعة: صدوق[6]، وقال النسائي: ليس به بأس[7]، وقال اللالكائي: له

---

(١) تاريخ بغداد(١٢/١١٧).

(٢) تاريخ بغداد(١٢/١١٧).

(٣) وهذا المصطلح قد يطلق ويراد به التوثيق كما في ترجمة جعفر بن ميسرة العضلي ، فقد قال عنه الإمام أحمد : ليس به بأس ثقة، تهذيب التهذيب (٢/٤١٩، ٤٢٠) وكما في ترجمة قبيصة بن عقبة السوائي ، قال عنه الإمام أحمد : كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به ، تهذيب التهذيب (٨/٣٤٨) ، وانظر الرفع والتكميل ص٢٢٢،٢٢٣ .

(٤) تاريخ بغداد (١٢/١١٧) .

(٥) تاريخ بغداد (١٢/١١٧) .

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١١٣٧).

(٧) تاريخ بغداد (١٢/١١٨) .

في مسلم[1] حديثان[2].ووثقه العجلي[3]، وذكره ابن شاهين في الثقات[4] وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان هو وأبوه غالين في مذهبهما[5]، وقال جعفر ابن أبان : سمعت ابن نمير يقول: علي بن هاشم مفرط في التشيع منكر الحديث[6] ، وذكره العقيلي في الضعفاء[7]،وضعفه الدارقطني[8] .

قال البخاري:كان هو وأبوه غالين في مذهبهما[9] ، وقال أبو حاتم:كان يتشيع وكتب حديثه[10] ، وقال أبو داود : ثبت ولكن يتشيع[11]، وقال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عنه فقال : سئل عنه عيسى بن موسى فقال : أهل بيت تشيع وليس ثم كذب[12]،وقال ابن عدي : حدث عنه جماعة من الأئمة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة ، وهو إن شاء ا الله صدوق في روايته[13]، وقال الذهبي في المغني : صدوق شيعي جلد[14]، وقال في الميزان :

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٩٢/٧) .

(٢) سيأتي تخريجهما ص١٦٢،١٦٣.

(٣) ثقاته ص٣٥١ ترجمة ١٢٠١ .

(٤) ثقاته الترجمة ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٧٦٨ .

(٥) أحوال الرجال ، الترجمة ٨٨، ٨٩ .

(٦) ميزان الاعتدال (١٦٠/٣) .

(٧) الضعفاء الكبير (٢٥٥/٣).

(٨) تهذيب التهذيب (٣٩٣/٧).

(٩) ميزان الاعتدال (١٦٠/٣) .

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١١٣٧).

(١١) ميزان الاعتدال (١٦٠/٣ ترجمة ٥٩٦٠).

(١٢) سؤالاته (٤٧/٥).

(١٣) الكامل (١٨٣/٥).

(١٤) المغني في الضعفاء (٢/ ترجمة ٤٣٥٣).

ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه ، فإنه يتجنب الرافضة كثيراً كأنه يخاف من تدينهم بالتقية ، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق ، مات قديماً سنة إحدى وثمانين ومائة ، فلعله أقدم مشيخة الإمام أحمد وفاة[1]، وقال ابن حجر : صدوق يتشيع[2].

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء نجد أن هناك اختلافاً بينهم في الحكم على هذا الراوي ، فبينما نجد أن يحيى بن معين وغيره يوثقونه نرى أن الآخرين أمثال الدارقطني والعقيلي وغيرهم يجرحونه ، ويشيرون إلى غلو في تشيعه ، وبعضهم يتوسط في أمره مثل الذهبي وابن حجر ، والذي يظهر حمل كلام من وثقه مطلقاً على صرف النظر عن انتحاله لبدعة التشيع .

أما من جرحه فظاهر كلامهم أنهم قصدوا بدعة التشيع ، ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من مروياته .

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي، حدثنا يحيى بن معين ، حدثنا علي بن هاشم ووكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا مات صاحبكم فدعوه)[3].

هذا الحديث من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ويرويه عنه أربعة رواة هم : علي بن هاشم ، ووكيع ، وسفيان الثوري ، وعبدالله بن عثمان .

أما طريق علي بن هاشم فأخرجه ابن حبان كما سبق[4].

---

(١) ميزان الاعتدال (١٦٠/٣) .

(٢) التقريب ص٤٠٦ .

(٣)الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(٣٠١٨/٧)كتاب الجنائز رقم"١٠" باب فضل الموت وما يتعلق به .

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٠١٨/٧).

وأما طريق وكيع فأخرجه أيضاً ابن حبان كما سبق ، وأبوداود[1] من طريق زهير بن حرب عنه.

وأما طريق سفيان فأخرجه ابن حبان[2] من طريق محمد بن يوسف عن سفيان به .

وأخرجه الترمذي [3] من طريق محمد بن يحيى عن محمد بن يوسف عن سفيان به ، وزاد : (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي).

وأما طريق عبدا لله بن عثمان فأخرجه الطيالسي[4] عن هشام به .

فهؤلاء ثلاثة ، وكيع ، وسفيان، وعبدا لله بن عثمان ، تابعوا علي بن هاشم على إسناده ومتنه، سوى ما زاده سفيان عنهم جميعاً برواية الترمذي المتقدمة ، ولا يضر تفرد سفيان بها ، لأنه إمام متقن ، فالحديث صحيح بزيادته ، وقول الترمذي: روي هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً أيضاً لا يضر ، لاتفاق أربعة على وصله .

الحديث الثاني :

حديث عائشة رضي ا لله عنها في تحريم الرضاعة .

بعد أن خرج الإمام مسلم حديث عائشة رضي ا لله عنها من طريق أبي كريب حدثنا أبو أسامة "ح" وحدثني أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي حدثنا علي ابن هاشم بن البريد جميعاً عن هشام بن عروة عن عبدا لله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول ا لله ﷺ : (يحرم من الرضاعة ما يحرم من

---

(١) سنن أبي داود (٤/٢٧٥) في كتاب الأدب، باب الأدب في النهي عن سب الموتى (٣٥: ٥٠) .

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٠١٨/٧).

(٣) سنن الترمذي (٥/ رقم ٣٨٩٥) في كتاب المناقب ، باب فضل أزواج النبي صلى ا لله عليه وسلم.(٥٠: ٦٤)

(٤) مسند الطيالسي (رقم ١٤٤٦).

الولادة).

قال : وحدثنيه إسحاق بن منصـور ، أخبرنـا عبدالرزاق، أخبرنـا ابـن جريـج، أخبرني عبدا لله بن أبي بكر بهذا الإسناد مثل حديث هشام بن عروة"[1] .

فهذا الحديث أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة وعلي بن هاشم ، كلاهما عن هشام بن عروة عن عبدا لله بن أبي بكر ، وهذه متابعـة تامـة ، فإن أبـا أسـامة هـو حماد بن أسامة القرشي ، ثقة ثبت ، وروى له الجماعة[2].

وله عنده عن عبدا لله بن أبي بكر طريق أخرى ، وقال : حدثـني إسـحاق ابـن منصور ، أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج عنه به مثل حديث هشام[3].

ولحديث عائشة هذا سـوى مـا تقـدم طـرق كثيرة أخـرج بعضهـا البخـاري ، وأخرج مسلم البعض الآخر بمعنى ما في حديث عائشة هذا[4].

الحديث الثالث :

حديث استئذان أبي موسى الأشـعري أنـه جـاء إلى عمـر بـن الخطـاب فقـال : السلام عليكم .. فذكر قصة الاستئذان (الحديث) .

بعد أن خرج الإمام مسلم حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان من طريق حسين بن حرين أبي عمار ، حدثنا الفضل بن موسى ، أخبرنا طلحة بـن يحيـى عـن أبي بردة قال : وحدثناه عبدا لله بن عمر بن محمد بن أبان حدثنـا علـي بـن هاشـم عن طلحة بن يحيى بهذا الإسناد ، غير أنه قال : فقال : يا أبـا المنـذر ، إنـي سمعت هذا من رسول ا لله ﷺ فقال : (نعم فلا تكن يابن الخطاب عذاباً علـى أصحـاب

---

(١) صحيح مسلم (١٠٦٨/٢) كتاب الرضاع ، باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (١٧: ١).

(٢) التقريب ص١٧٧ ترجمة رقم ١٤٨٧ .

(٣) صحيح مسلم (١٠٦٨/٢).

(٤) صحيح البخاري (٣٦٢/٣) ، صحيح مسلم (١٠٦٨/٢).

رسول الله ﷺ) ولم يذكر من قول عمر سبحان الله وما بعده"[1].

فهذا الحديث أخرجه مسلم من طريق علي بن هاشم عن طلحة بن يحيى ، ولم ينفرد به علي بن هاشم ، بل تابعه عليه الفضل بن موسى ، وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة . كما في الطريق الأولى[2] .

وللحديث شواهد منها حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري[3] ومسلم[4] .

وإخراج مسلم لهذين الحديثين من طريق علي بن هاشم فيه دلالة على توثيق مسلم له في روايته ، ومن جهة أخرى إنهم كانوا يخرجون حديث المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، وهذا ما يدل عليه تصرف ابن حبان في الحكم على هذا الراوي في كتابيه، وإخراجه لحديثه في صحيحه .

الحديث الرابع :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق شريح بن يونس، حدثنا علي بن هاشم يعني البريد عن محمد بن عبيدا لله بن أبي رافع عن عمر بن علي بن حسين عن أبيه عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ خير نساءه الدنيا والآخرة ولم يخيرهن الطلاق"[5].

الحديث إسناده ضعيف جداً ، محمد بن عبد الله بن أبي رافع قال البخاري : منكر الحديث، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه غيرهما أيضاً [6]، قال الشيخ

---

(١) صحيح مسلم (٣/١٦٩٦-١٦٩٧) كتاب الآداب ، باب الاستئذان (٣٨: ٧).

(٢) التقريب ص٤٤٧ .

(٣) صحيح البخاري (٤/١٣٩) كتاب الاستئذان ، التسليم والاستئذان ثلاثاً (٧٩: ١١٣).

(٤) صحيح مسلم (٣/١٦٩٤-١٦٩٥) كتاب الآداب ، باب الاستئذان (٣٨: ٧) .

(٥) مسند الإمام أحمد (١/ رقم ٥٨٨) طبعة دار إحياء التراث العربي .

(٦) التاريخ الكبير (١/١٧١) .

أحمد شاكر في تعليقه على المسند: والحديث منقطع أيضاً ، فعمر بن علي بن حسين ثقة ، وأبوه زين العابدين لم يدرك جده علي بن أبي طالب ، فروايته عنه مرسلة ، ثم إن الحديث خطأ يخالف الأحاديث الصحاح أن رسول ا لله ﷺ خير أزواجه الطلاق فاخترن ا لله ورسوله رضي ا لله عنهن[1] أ.هـ .

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي ثقة ، فقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ، وهو تلميذه وأعرف الناس به ، وما رماه به ابن حبان وابن عدي من التفرد بالروايات المنكرة ، يحتمل أن يكون ذلك لروايات مخصوصة، على أني لم أجد شيئاً من ذلك.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢/٣٠) بتحقيق أحمد شاكر .

٢- عبدالله بن شريك العامري :

قال في (**الثقات**) : عبدا لله بن شريك العامري يروي عن ابن عمر عداده في أهل الكوفة ، روى عنه الثوري وشريك[١].

وقال في (**المجروحين**) : عبدا لله بن شريك العامري ، يروي عن أهل الكوفة، روى عنه أهلها، كان غالياً في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به، وقد كان مع ذلك مختارياً[٢]"[٣].

---

(١) الثقات (٢٢/٥) .

(٢) المجروحين (٢٦/٢).

* مصادر ترجمته :

١-أحوال الرجال للجوزجاني (الترجمة ٢٥).

٢-إكمال مغلطاي (٢٧٩/٢).

٣-تقريب التهذيب ص٣٠٧ .

٤-تهذيب التهذيب (٢٥٣/٥) .

٥-تهذيب الكمال (٨٩/١٥).

٦-الثقات لابن شاهين(ترجمة ٦٧٧، ٦٧٩) .

٧-الجرح والتعديل (٥/ترجمة ٣٧٥) .

٨-سؤالات البرقاني (الترجمة ٢٥١).

٩-الضعفاء الكبير (٢٦٦/٢) .

١٠-الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٣٦٥).

١١-الكاشف (٥٦١/٢).

١٢-الكامل (١٧٤/٤).

١٣-المعرفة والتاريخ (٩٨/٣) .

١٤-المغني في الضعفاء (٣٤٢/١) .

١٥-الميزان (٤٣٩/٢).

(٣) قوله " كان مختارياً " نسبة إلى فرقة المختارية أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي ، كان خارجياً ثم صار زبيرياً ثم صار شيعياً وكيسانياً قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين علي ، وقيل لا بل بعد الحسن والحسين رضي ا لله عنهما، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعاته، ويذكر =

فهذا الرواي ذكره ابن حبان في (الثقات) وسكت عنه ، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أنه كان غالياً في التشيع، وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ[1] وقال عنه : يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، فهو إما أن يكون متعمداً ، وعندها يكون وضاعاً كذاباً ، أو يكون واهماً خطاء ، وعندها يكون منكر الحديث .

فقال في ترجمة إبراهيم الواسطي : يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، إن لم يكن بالمتعمد لها فهو من المدلس عن الكذابين، لأني رأيته روى عن مالك أشياء موضوعة وذكر له بعضها[2].

وقال في ترجمة الحسن بن علي الرقي: يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه[3].

= علوماً مزخرفة بترهاته ينوطها به، ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما مّس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ويجتمع الناس عليه، وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين ، أحدهما : انتسابه إلى محمد بن الحنفية علماً ودعوة . والثاني : قيامه بثأر الحسين بن علي رضي الله عنهما واشتغاله ليلاً ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين ، وقد تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية ، ثم تكهن بعد ذلك وسجع كأسجاع الكهنة ، وحُكي أيضاً أنه ادعى نزول الوحي عليه ، ثم إن المختار خدعته السبئية الغلاة من الرافضة ، فقالوا له أنت حجة هذا الزمان ، وحملوه على دعوى النبوة فادعاها عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل عليه ، وسجع بعد ذلك ، ومن مذهبه أنه يجوز البداء على الله تعالى ، والبداء له معان : البداء في العلم ، وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، وقد قيل إن محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على الناس أنه من دعاته ورجاله ، وتبرأ من الضلالات التي ابتدعها المختار من التأويلات الفاسدة ، والمخاريق المموهة، وقتل المختار في حربه مع مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ . تاريخ الطبري (٤٧٦/٣) الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني ص٦٢،٦٣، الفرق بين الفرق ص٥٣-٥٨ .

(١) ص: ١٥٨ .

(٢) المجروحين (١١٥/١،١١٦) .

(٣) المجروحين (٢٣٩/١).

وقال في ترجمة حسان بن سياه أبي سهل البصري منكر الحديث جداً ، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لما ظهر من خطئه في روايته على ظهور الصلاح منه[1].

وقوله : يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات يعني أن لكل محدث ثقة تلامذة رووا عنه حديثه، والأصل أن تتقارب ألفاظهم وأحاديثهم ، وتتشابه من حيث الأسانيد ، ومن حيث المتون ، فإذا جاء راو ونسب إلى هذا المحدث شيئاً من الحديث وادعى أنه سمعه منه ، أو أن شيخه سمعه منه فإن هذا الحديث يعرض على أحاديث الثقات الذين جمعوا حديث هذا المحدث ، وعنوا به ، فإذا وافق حديثه أحاديثهم أو أشبهها قبل حديثه ، وإذا تفرد أو خالف نظر ، فإن خالف وهو ثقة مأمون كان حديثه شاذاً ، وإذا خالف أو تفرد وهو ضعيف أو مستور كان حديثه منكراً[2].

ثم ذكر ابن حبان أن ترك الرواية عن هذا الراوي أولى من الاحتجاج بروايته للأسباب التي تقدم ذكرها، ثم وصفه بعد ذلك إضافة إلى ما سبق بأنه كان مختارياً، أي من أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي ، وقد سبق التعريف بهذه الفرقة .

ويظهر في أقواله التعارض ، فهو قد ذكره في (الثقات) وهذا توثيق بلا شك ، ثم أعاده في (المجروحين) واتهمه بالغلو في التشيع ، وبرواية أحاديث عن الثقات ليست من أحاديثهم ، ثم إضافة إلى ذلك كان من فرقة المختارية .

وسيسعى البحث إلى حل التعارض ، وذلك بالاستعانة بأقوال العلماء ، مع نماذج من أحاديث هذا الراوي .

وقوله : كان غالياً في التشيع ، استخدم ابن حبان عدة ألفاظ للتعبير عن الغلو

---

(١) المجروحين (١/٢٦٧).

(٢) منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (٣/١٢٥١، ١٢٥٢).

في التشيع بشكل يتناسب مع الراوي الذي يصفه بالغلو ، فتارة يقول في راو : كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ [1]، وأخرى :كان كثير الوهم مع غلو في تشيعه ، أو كان غالياً في التشيع[2] ، أو كان سبئياً[3] يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، أو كان يؤمن بالرجعة[4]، أو كان سحابياً يزعم أن علياً في السحاب ، ونحو ذلك من العبارات التي تشعر بالغلو في هذه البدعة .

ثم بين ابن حبان بعد ذلك رأيه في هذا الراوي على طريقة الموازنة بين ما يدعو إلى توثيقه وتجريحه،مرجحاً عدم الاحتجاج بمروياته لا على سبيل القطع،وإنما على سبيل الأولى والأحوط ، وكأنه يشير بذلك إلى السبب الذي جعله يذكره في كلا الكتابين ، وأنه بعد توثيقه في كتابه (الثقات) بالسكوت عنه،عاد فذكره في (المجروحين) ، وكان جل ذلك هو انتحاله لهذه البدعة مع الغلو فيها، وعليه فقد يقال : إنه وثقه لضبطه وجرحه لبدعته " . فهل تدعم أقوال أئمة الجرح والتعديل هذا الاستنتاج الذي أشير إليه؟ لعل الجواب عن ذلك يكون بعد عرض ما تيسر من أقوالهم .

---

(١) المجروحين (١/ ٢٠٤) .

(٢) المجروحين (١/٢٤٦).

(٣) السبئية هم أصحاب عبدا لله بن سبأ ، الذي قال لعلي رضي ا لله عنه : أنت أنت ، يعني أنت الإله ، فنفاه إلى المدائن ، وزعموا أنه كان يهودياً فأسلم ، وكان في اليهودية من يقول في يوشع بن نون وصي موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي ا لله عنه ، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي ا لله عنه ، ومنه تشعبت أصناف الغلاة ، وزعم أن علياً حي لم يمت ، ففيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولي عليه ، وهو الذي يجيء في السحاب والرعد صوته والبرق تبسمه، وأنه سينزل إلى الأرض فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، وإنما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال علي رضي ا لله عنه ، واجتمعت عليه جماعة ، وهم أول فرقة قالت بالتوقف والغيبة والرجعة ، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي ا لله عنه ، قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة ، وإن كانوا على خلاف مراده ، هذا عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد في الحرم ، ورفعت القصة إليه : ماذا أقول في يدا لله فقأت عيناً في حرم ا لله ؟ فأطلق عمر اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك . الملل والنحل ص٧٤،٧٥ .

(٤) المجروحين (٢/٢٥٣).

قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبي زرعة : ثقة[1]، وقال يعقوب بن سفيان : ثقة ، وهو من كبراء أهل الكوفة ، يميل إلى التشيع[2]، وقال الدارقطني : لا بأس به[3]، وقال ابن حجر في التقريب صدوق يتشيع ، أفرط الجوزجاني فكذبه[4]. وقال إبراهيم بن عرعرة عن سفيان بن عيينة : كان مختارياً ، وكان لا يحدث عنه[5]، وقال : وكان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عنه[6]، وقال ابن أبي حاتم : وذلك لمذهبه ، فإنه كان مختارياً على ما حكاه ابن عيينة عنه[7]، وقال الجوزجاني: كذاب[8]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي[9]، وقال ابن عدي : سمعت ابن حماد يقول : قال السعدي: عبدا لله بن شريك مختاري كذاب، وقول السعدي مختاري ، أي هو من أصحاب مختار بن أبي عبيد ، وليس له من الحديث إلا الشيء اليسير[10] ، وقال أبو الفتح الأزدي من أصحاب المختار: لا يكتب حديثه[11]، وقال الذهبي : عبدا لله بن شريك العامري كان من أوائل أمره من أصحاب المختار، ولكنه تاب[12]، وقال

---

(١) الجرح والتعديل (الترجمة ٣٧٥) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٩٨).

(٣) سؤالات البرقاني ، الترجمة (٢٥١).

(٤) التقريب ص٣٠٧.

(٥) الجرح والتعديل (٥/الترجمة ٣٧٥).

(٦) الجرح والتعديل (٥/الترجمة ٣٧٥).

(٧) الجرح والتعديل (٥/الترجمة ٣٧٥).

(٨) أحوال الرجال (الترجمة ٢٥).

(٩) الجرح والتعديل (٥/الترجمة ٣٧٥).

(١٠) الكامل (٤/١٧٤) .

(١١) إكمال مغلطاي (٢/٢٧٩). نقلاً عن حاشية تهذيب الكمال للدكتور بشار عواد (١٥/٨٩).

(١٢) الميزان (٢/٤٣٩).

النسائي : ليس بالقوي مختاري[1]، وقال في موضع آخر : ليس به بأس[2].

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء نجد أنهم على ثلاثة أحوال ، منهم من وثقه، ومنهم من جرحه، ومنهم من تردد في أمره ، والذي يظهر حمل كلام من وثقه مطلقاً على صرف النظر عن انتحاله لبدعة التشيع مع غلو فيها ، أو أنهم علموا ما لم يعلمه غيرهم من توبته من هذه البدعة .

وأما من جرحه فظاهر كلامهم يدل على أنهم قصدوا بدعة التشيع، وأما من تردد في أمره مثل النسائي ، فلعل تجريحهم إنما كان لشيء خاص بعينه وهو الغلو في التشيع، وكونه من أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي مع عدم علمهم بتوبته .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة هدبة بن خالد القيسي : قرأت بخط الذهبي : قواه النسائي ، وضعفه أخرى ، قال ابن حجر : لعله ضعفه في شيء خاص[3].

وعقب عليه الشيخ التهانوي بقوله : وإذا اختلف قول الناقد في رجل فضعفه مرة وقواه أخرى فالذي يدل عليه صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل ، ويحمل الجرح على شيء بعينه"[4].

ولعل هذا هو السبب في تعارض أحكام ابن حبان ، حيث ذكره في كلا الكتابين كما سبقت الإشارة إليه، وقد يقال إنه ألحقه في كتابه (الثقات) بعدما ذكره في كتابه (المجروحين) بعد علمه بتوبته ورجوعه عن بدعته ، وهذا الاحتمال وإن كان يحل التعارض حلاً جذرياً إلا أنه ينتقض بأمرين :

أولهما: ما سبق تقريره من أن كتاب (المجروحين) تم تأليفه بعد (الثقات).

وثانيهما: أن ابن حبان لم يعلم بتوبته إلا بعد تجريحه في (المجروحين) وهذا يبعد أن يفوت على هذا الإمام الجهبذ الحافظ .

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ترجمة رقم ٣٦٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/٨٨).

(٣) هدي الساري ص٤٤٧ .

(٤) قواعد في علوم الحديث ص٢٦٥ .

نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق حجاج، حدثني قطر عن عبدا لله بن شريك عن عبدا لله الرقيم الكتاني ، قال : خرجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعد ابن مالك بها فقال : (أمر رسول ا لله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد ، وترك باب علي رضي ا لله عنه)[1].

هذا الحديث روي عن عددٍ من الصحابة ، ابن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن أرقم،وسعد بن أبي وقاص، وكلها لا تخلو من ضعف، فأما حديث عبدا لله بن عمر فقد رواه الإمام أحمد في مسنده[2]، وفي إسناده هشام بن سعد قال عنه ابن معين : ليس بشيء[3] ، وأما حديث ابن عباس فقد رواه أبو نعيم في الحلية[4]، وفي إسناده يحيى بن عبدالحميد الحماني .

قال الحافظ ابن حجر : حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث[5] ، وأما حديث زيد بن أرقم فقد رواه النسائي في سننه[6]، وفي إسناده ميمون مولى عبدالرحمن بن سمرة ، قال ابن حجر : ضعيف [7].

وأما حديث سعد بن أبي وقاص ، فقد رواه النسائي في سننه[8]، وفي إسناده

---

(١) مسند الإمام أحمد (١/١٥١٤) طبعة مؤسسة الرسالة .

(٢) ذكر ذلك الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٨١ وعزاه إلى مسند الإمام أحمد، وبعد البحث لم أعثر على هذا الطريق .

(٣) تهذيب التهذيب (١١/٤٠).

(٤) الحلية لأبي نعيم (٤/ ١٥٣)

(٥) التقريب ص٥٩٣.

(٦) سنن النسائي الكبرى (٥/١١٨) .

(٧) التقريب ص٥٥٦.

(٨) السنن الكبرى (٥/١١٩) .

والحارث بن مالك ، قال ابن حجر : مجهول[1].

قال يحيى بن معين : هذه الأحاديث من وضع الرافضة قابلوا به حديث أبي بكر في الصحيح[2]، وقال ابن الجوزي : طرقه كلها باطلة لا يصح منها شيء[3].

قال ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد : قول ابن الجوزي في هذا الحديث : باطل ، وأنه موضوع، دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين ، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة لمجرد التوهم ، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من يقدر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك ، لأن فوق كل ذي علم عليم.

قال : وهذا الحديث من هذا الباب هو حديث مشهور ، له طرق متعددة ، كل طريق منها على انفراده لا يقصر عن رتبة الحسن ، ومجموعها مما يقطع بصحته، على طريقة كثير من أهل الحديث .

وأما كونه معارضاً لما في الصحيحين فغير مسلم ، ليس بينهما معارضة ، ثم ذكر الجمع بين الروايات [4].

قال الشوكاني معلقاً على كلام ابن حجر : " وما ذكره من قوله : ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع كلام غير صحيح ، فإنه إذا تعذر الجمع لا يحل لأحد أن يحكم بوضع الموضوع ، بل غاية ما يلزم تقديم الراجح عليه، وذلك لا يستلزم كونه موضوعاً بلا خلاف. وقد جمع أهل العلم بين هذا الحديث وحديث أنه ﷺ أمر بسد الخوخ في المسجد إلا خوخة أبي بكر الثابت في الصحيح، بأن سد الخوخ غير سد الأبواب، وبالجملة فالحديث

---

(١) التقريب ص١٤٧ .

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٨١ .

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣٦٣/١) .

(٤) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد ص١٧، ٢٢ .

ثابت لا يحل لمسلم أن يحكم ببطلانه، وله طرق كثيرة جداً ، وقد أوردها صاحب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[1]، وقد صحح حديث زيد بن أرقم في المستدرك ، وكذلك الضياء في المختارة، وإعلاله بميمون غير صحيح ، فقد وثقه غير واحد ، وصحح له الترمذي . وأما حديث ابن عمر فقد رواه أحمد في المسند بإسناد رجاله ثقات ، وليس فيه هشام بن سعد، والكلام على رد ما قاله ابن الجوزي يطول ، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله تعالى [2] أ.هـ .

وبمثل هذه الطرق الكثيرة يصح الحديث ، غير أنه معارض بما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد أنه قال ﷺ : (لا يبقين في المسجد باب إلا سُد إلا باب أبي بكر)[3].

وقد حاول بعض العلماء الجمع بين الحديثين كما تقدم ، غير أن التكلف فيه ظاهر، وحينئذ فالترجيح أولى ، وما في الصحيح أرجح .

الحديث الثاني :

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير من طريق بشر بن موسى، حدثنا الحميدي ، حدثنا سفيان ، عن عبدا لله بن شريك قال : قال حسين بن علي رضي ا لله عنه : (نبعث نحن وشيعتنا كهاتين ، وأشار بالسبابة والوسطى)[4].

هذا الخبر لم أجد من خرجه غير العقيلي،وهو موقوف على حسين بن علي،وقد

---

(١) المقصود به السيوطي .

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٨٠، ٣٨٣.

(٣) صحيح البخاري (٧/٣) في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل أبي بكر بعد النبي صلى ا لله عليه وسلم (٤١٦٢).

(٤) الضعفاء الكبير (٢٦٦٢/٢).

ذكره الذهبي في ترجمة عبدا لله بن شريك من الميزان ، وكأنه يشير بذلك إلى استنكاره عليه[1].

الحديث الثالث :

أخرجه أحمد في مسنده من طريق إسحاق بن يوسف عن شريك عن عبدا لله ابن شريك العامري قال : سمعت عبدا لله بن عمر ، وعبدا لله بن عباس ، وعبدا لله بن الزبير، سئلوا عن العمرة قبل الحج في المتعة ، فقال : (نعم سنة رسول ا لله ﷺ، تقدم فتطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم تحل ، وإن كان ذلك قبل عرفة بيوم، ثم تهل بالحج ، فتكون قد جمعت عمرة وحجة،أو جمع ا لله لك عمرة وحجة)[2].

هذا الحديث في سنده شريك بن عبدا لله النخعي ، وهو مختلف فيه ، وهو من رجال مسلم ، قال ابن حجر في التقريب : صدوق يخطئ كثيراً [3]، وإسحاق بن يوسف من رجال الشيخين ، وعبدا لله بن شريك اختلف فيه أهل العلم ، وأورد الحديث الهيثمي في المجمع.

وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ، وعبدا لله بن شريك : وثقه أبو زرعة وابن حبان ، وضعفه أحمد وغيره[4] .

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند : وهذا سهو وانتقال نظر من الحافظ الهيثمي ، فإن عبدا لله وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم والنسائي : ليس بقوي ، وهذا الحديث لم يذكر في مسند عبدا لله بن الزبير، ولكن فيه حديث آخر : أنه كان ينكر التمتع ، وأن ابن عباس رد عليه بأن يسأل أمه

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٤٣٩).

(٢) مسند الإمام أحمد (٩/٨٦) تحقيق : الشيخ أحمد شاكر .

(٣) التقريب ص٢٦٦.

(٤) مجمع الزوائد (٣/٢٣٦).

أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وأنه سألها فقالت : وا لله صدق ابن عباس، لقد حلوا وأحللنا ، وأصابوا النساء، فالظاهر أن ابن الزبير بعد أن سمع هذا من أمه صار يفتي به ويرويه مرفوعاً ، ويكون من مراسيل الصحابة ، وهي متصلة صحيحة عند أهـل العلم[1] أ.هـ .

لكن الحديث له شواهد في الصحيحين من حديث ابن عمـر وجابر وغيرهمـا.
أما حديث ابن عمر فقد أخرجه البخاري[2] ومسلم[3] من طريـق مـالك عـن نـافع عن ابن عمر عن حفصة رضي ا لله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت : يا رسـول ا لله ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : (إني لبدت رأســي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر) واللفظ للبخاري .

أما حديث جابر فقد أخرجه البخاري[4] من طريق عطاء ، ومسلم[5] من طريق مجاهد ، كلاهما عن جابر رضي ا لله عنه قال : (قدمنـا مـع رسـول ا لله ﷺ ونحـن نقول : لبيك بالحج ، فأمرنا رسول ا لله ﷺ أن نجعلها عمرة).

---

(١) مسند الإمام أحمد ، تحقيق أحمد شاكر (٨٦/٩).

(٢) صحيح البخاري (٤٨٣/١) في كتاب الحج ، باب التمتع والقران والإفراد بالحج ، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي (٢٥: ٣٤) .

(٣) صحيح مسلم (٩٠٢/٢) في كتاب الحج ، بـاب بيـان أن القـارن لا يتحلـل إلا في وقـت تحلـل الحـاج المفرد (١٥: ٢٥).

(٤) صحيح البخاري (٤٨٤/١) كتاب الحج ، باب التمتع والقران والإفراد بـالحج ، وفسـخ الحـج لمـن لم يكن معه هدي (٢٥: ٣٤) .

(٣) صحيح مسلم (٨٨٦/٢) في كتاب الحج ، باب في المتعة بالحج والعمرة (١٥: ١٨).

الحديث الرابع :

أخرجه أحمد في مسنده من طريق بهز ،ثنا محمد بن طلحة بن مصرف عن عبدا الله بن شريك العامري عن عبدالرحمن بن عدي الكندي عن الأشعث بن قيس قال : قال رسول ا الله ﷺ : (إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)[1].

هذا الحديث من رواية عبدا الله بن شريك عن عبدالرحمن الكندي ، وعبدالرحمن قال عنه الحافظ في التقريب : مجهول[2]، لكن الحديث له شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي[3]، وأبي داود[4]، أخرجاه من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي ا الله عنه بلفظ : (من لا يشكر الناس لا يشكر ا الله) ، وقال الترمذي:هذا حديث حسن صحيح ، وصححه ابن حبان[5].

فهذا الحديث والذي قبله من رواية عبدا الله بن شريك ، وقد وافق فيها، روايات الثقات كما هو ظاهر في الشواهد السابقة ، كما أنهما ليس مما يؤيد بدعته . وهذا يوافق قول من رأى من العلماء قبول رواياته التي يوافق فيها الثقات ما لم تكن مؤيدة لبدعته ، على أن لقائل أن يقول : إن إخراج العلماء لرواياته الصحيحة مع ثبوتها عند غيره مما يدل على أنه تراجع عن بدعة التشيع الغالي فيها واتباعه للمختار بن أبي عبيد الثقفي كما سبقت الإشارة إليه.

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا مقبول الرواية فيما لم يؤيد بدعته لاحتمال كونها رويت عنه قبل توبته، وهذا القول تجتمع به أقوال العلماء ، وفي تلخيص هذا يقول الحافظ ابن حجر : صدوق يتشيع ، أفرط الجوزجاني فكذبه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥: ٢١٢) طبعة دار إحياء التراث العربي .

(٢) التقريب ص٣٤٦ .

(٣)سنن الترمذي (٣٣٩/٤) في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (٢٨: ٣٥).

(٤) سنن أبي داود (٢٥٥/٤) في كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف (٣٥: ١٢) .

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٩٩/٨) .

٣- ثعلبة بن يزيد الحماني :

قال في **(الثقات)** : " ثعلبة بن يزيد الحماني الكوفي ، يروي عن علي ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت[1].

وقال في **(المجروحين)** : ثعلبة بن يزيد الحماني ، من أهل الكوفة ، يروي عن علي ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت ، كان غالياً في التشيع ، لا يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي[2] أ.هـ .

فهذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) وسكت عنه ، ثم أعاده في (المجروحين) مبيناً ما يجب ذكره عن هذا الراوي ، حيث لم يذكر ذلك في ثقاته ، وهو غلوه في التشيع ، فاتضح بهذا السبب الذي لأجله أعاد ابن حبان ذكره في

---

(١) الثقات (٩٨/٤).

(٢) المجروحين (٢٠٧/١).

* مصادر ترجمته :

١-التاريخ الكبير (١٧٤/٢).

٢-تقريب التهذيب ص١٣٤ .

٣-تهذيب التهذيب (٢٦/٢).

٤-تهذيب الكمال (٣٩٩/٤).

٥-تهذيب الكمال (٣٩٩/٤).

٦-الجرح والتعديل (٤٦٣/١).

٧-ديوان الضعفاء (١٣٩/١).

٨-الضعفاء الكبير (١٧٨/١).

٩-طبقات ابن سعد (٢٧٣/٦).

١٠-الكامل (١٠٩/٢).

١١-المغني في الضعفاء (١٢٣/١).

١٢-ميزان الاعتدال (٣٧١/١) .

(المجروحين) ، وهو التنبيه على غلوه في هذه البدعة . والدليل على ذلك من كلامه نفسه ، حيث نص على ذلك صراحة ، وهو أن ما يتفرد به من الروايات ، عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لا يحتج به . وبهذا يتبين أن ما يقبل من رواياته هو الأكثر والأغلب ، فإضافة إلى قبول ما رواه عن غير علي رضي الله عنه فإن رواياته عنه إنما يرد منها ما تفرد به ، فأما ما توبع عليه فهو مما يحتج به ، كما هو ظاهر كلامه رحمه الله .

هذا ما قاله ابن حبان في هذا الراوي ، فما أقوال الأئمة الآخرين ؟ وهل يوافقونه في ضابطه الذي أشار إليه ؟

روى له النسائي في مسند علي ، وقال : ثقة [(١)]، وقال ابن عدي، ولثعلبة عن علي غير هذا[(٢)]، ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه[(٣)]، وقال ابن حجر : صدوق شيعي من الثالثة[(٤)]. وقال البخاري : سمع علياً روى عنه حبيب بن أبي ثابت يعد في الكوفيين فيه نظر[(٥)][(٦)].

(١) تهذيب الكمال (٣٩٩/٤).

(٢) يقصد بذلك حديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وسيأتي تخريجه ص: ١٨١.

(٣) الكامل (١٠٩/٢) .

(٤) التقريب ص١٣٤ .

(٥) التاريخ الكبير (١٧٤/٢).

(٦) قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله الواسطي (٣٤/٢) : قال البخاري : فيه نظر ، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً ، وكذلك قال العراقي في شرح الألفية :إن قولهم فلان فيه نظر ، وسكتوا عنه يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ص١٧٦ ، وقال مصطفى إسماعيل في كتابه شفاء الغليل ص٣١٣ ، واعترض حبيب الرحمن الأعظمي على ذلك بقوله : لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هذا ، ثم أرى أئمة الشأن لا يعبأون بذلك ، فيوثقون من قال فيه البخاري فيه نظر ، أو يدخلونه في الصحيح ، وإليك أمثلته ، ثم ذكر أحد عشر مثالاً لا ينازع في أكثرها ، لأن مخالفة الأئمة إن ثبت ما قال لا يلزم منها ما قال ، فلكل إمام مصطلح، وليس منهم أحد إلا توبع أو انفرد أو خولف فيما يقوله،وأيضاً فإن الذهبي رحمه الله لم يدع إطلاق ذلك، بل قيده بالأغلب . نعم هناك حالات=

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[1] ، وقال الذهبي : صاحب شرطة علي شيعي غال[2]، وذكره في ديوان الضعفاء ، وقال: شيعي جلد[3].

ومن خلال هذا العرض لأقوال علماء الجرح والتعديل نجد أن هناك اختلافاً شديداً في هذا الراوي ، فبينما نجد أن النسائي يوثقه ، وابن عدي يحسن أمره ، نرى أن البخاري يجرحه تجريحاً شديداً ، والذهبي يذكره في ديوان الضعفاء مشيراً إلى غلوه في تشيعه ، وقد يقال إن النسائي تساهل في توثيقه ، فإنه وإن كان من المتشددين في الجرح والتعديل إلا أنه كان يتشيع، وأما البخاري فإنه ذكر الحديث الذي رواه ثعلبة عنه ، وقال لا يُتابع عليه، فيحتمل أنه أراد بذلك هذا الحديث وغيره مما تفرد به عن علي ، ولو صح هذا فإنه يكون مؤيداً لما ذهب إليه ابن حبان كما سبقت الإشارة إليه .

وقد سلك الحافظ طريقة وسطاً تجتمع به الأقوال المختلفة ، فقال : صدوق يتشيع .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن إسماعيل حدثنا قبيصة ، حدثنا كامل أبو العلاء ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ثعلبة بن يزيد الحماني ، عن علي

= يقول فيها البخاري هذا اللفظ ، ولا يعني الجرح الشديد ، بل يعني حديثاً بعينه من جملة حديث الراوي، لا كل حديثه ، وقد يقول ذلك طعناً في إسناد هذا الراوي عن شيخه ، أو طعناً في سماع بعض رجال السند من بعضهم" أ.هـ .

(١) الضعفاء والمتروكين (١/رقم ٦١٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٣٧١).

(٣) ديوان الضعفاء (١/ترجمة ٦٩٩).

(عهد إليّ النبي ﷺ أن هذه الأمة ستغدر بي)[1].

هذا الحديث في إسناده كامل أبو العلاء ، وهو صدوق يخطئ كثيراً ، كما قال ذلك الحافظ في التقريب[2] ، لكنه متابع ، فقد تابعه أجلح بن عبدا لله بن حجية ، قال الحافظ في التقريب : صدوق شيعي[3].

وأخرجه البزار عن حبيب بن أبي ثابت عنه به نحوه . وقال البزار عقبه : وقد رواه قطر بن خليفة وغيره عن حبيب عن ثعلبة عن علي[4] ، وحبيب بن أبي ثابت ثقة من رجال الجماعة[5]، لكنه مدلس ، وهو معروف بالرواية عن ثعلبة ، وبهذا يتبين أن علة هذا الحديث هو ثعلبة بن يزيد ، وإلى ذلك أشار الإمام البخاري بقوله :ولا يتابع عليه[6].

وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من عدم الاحتجاج بروايات ثعلبة بن يزيد التي ينفرد بها عن علي رضي ا لله عنه .

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن حبيب عن ثعلبة عن علي رضي ا لله عنه قال : قال رسول ا لله ﷺ : (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[7].

وهذا الحديث من رواية ثعلبة عن علي رضي ا لله عنه ، ولم ينفرد به ، فقد

---

(١) الضعفاء الكبير (١٧٩/١).

(٢) التقريب ص٤٠٩.

(٣) التقريب ص٩٦ .

(٤) مسند البزار (٢٠٣/٣) .

(٥) التقريب ص١٠٠ .

(٦) التاريخ الكبير (١٧٤/٢).

(٧) مسند الإمام أحمد (٧٨/١).

تابعه عبدا لله بن حبيب، وهو ثقة ثبت روى له الجماعة[1].

أخرجه أحمد ثنا عبدا لله ، ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، ثنا أبو عوانة عن عبدالأعلى عنه به[2].

وتابعه ربعي بن حراش ، وهو ثقة عابد[3].

أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن وكيع ، حدثنا أبي ، عن شريك ، عن منصور ، عن ربعي بن حراش عنه به[4].

والحديث له شواهد في الصحيحين[5]، وغيرهما .

وقد نص كثير من العلماء على أنه متواتر ، وبه يمثل علماء الحديث للمتواتر اللفظي ، وهذا يؤيد ما قرره ابن حبان من أن الروايات التي لا يحتج بها من حديث هذا الراوي إنما هو مما تفرد به عن علي .

الحديث الثالث :

أخرجه البزار في مسنده من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري ، ومحمد بن أحمد بن الجنيد ، حدثنا أبو الخوار ، حدثنا عمار بن زريق، عن الأعمش ، عن حبيب ابن أبي ثابت ، عن ثعلبة بن يزيد الحماني ، قال : قال علي : (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه للحيته من رأسه ، فما يحبس أشقاها) فقال

---

(١) تقريب التهذيب ص٢٩٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد (١/١٣٠) .

(٣) تقريب التهذيب ص٢٠٥ .

(٤) سنن الترمذي (٥/٦٣٤) في كتاب المناقب ، باب مناقب علي رضي ا لله عنه (٥٠: ٢٠) .

(٥) صحيح البخاري (١ /٥٥) في كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي صلى ا لله عليه وسلم (٣: ٣٨)وصحيح مسلم في المقدمة(١/١٠) باب تغليظ الكذب على رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم (٤: ٢).

عبدا لله بن سبيع : وا لله يا أمير المؤمنين لو أن رجلاً فعل ذلك أبرنا عترته[1] قال : أنشدك با لله أن تقتل بي غير قاتلي ، قالوا : يا أمير المؤمنين ! ألا تستخلف علينا ؟ قال : لا ولكني أترككم كما ترككم رسول ا لله ﷺ ، قال : فماذا تقول لربك إذا أتيته وقد تركتنا هملاً ؟ قال : أقول له[2]: استخلفتني فيهم ما بدا لك ، ثم قبضتني وتركتك فيهم)[3].

وهذا الحديث من رواية ثعلبة عن علي ، ولم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سنان الدؤلي ، عند الطبراني في المعجم الكبير[4].

أخرجه من طريق يحيى بن عثمان بن صالح ، ومطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبدا لله بن صالح ، حدثني الليث بن سعد، حدثني خالد بن يزيد ، عن سعيد ابن أبي هلال عن زيد بن أسلم أن أبا سنان الدؤلي حدثه أنه عاد علياً رضي ا لله عنه في شكوى اشتكاها فذكر الحديث .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : وهذا إسناد حسن[5] أ.هـ . وهو كما قال غير أن عبدا لله بن صالح كاتب الليث ، قال عنه الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ كثيراً ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [6] ، وهذه متابعة جيدة .

---

(١) أبرنا عترته أي أهلكناه ، وهو من أبرت الكلب إذا أطعمته الأبرة بالخبز، وقال ابن الأثير : هكذا أخرجه الحافظ أبو موسى الأصفهاني في حرف الهمزة، وعاد فأخرجه في حرف الباء من البوار ، أي الهلاك ، وعترة الرجل أقرباؤه من ولد غيره ، وقيل رهطه وعشيرته الأدنون ، غريب الحديث (١٤/١).

(٢) الأصل لهم ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) مسند البزار (٩٣/٣) .

(٤) المعجم الكبير (١٠٦/١) حديث رقم (١٧٣).

(٥) مجمع الزوائد (١٣٧/٩).

(٦) التقريب ص٣٠٨ .

وأخرجه أيضاً أحمد[1] وأبو يعلى[2] من طريق الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن عبدا لله بن سبيع به ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد[3]، وقال : رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح غير عبدا لله بن سبيع ، وهو ثقة أ.هـ .

وعبدا لله بن سبيع قال عنه الحافظ في التقريب : مقبول[4].

الراجح في حال الراوي :

يظهر مما تقدم أن هذا الراوي صدوق ، إلا ما كان من رواياته عن علي فلا يقبل منها إلا ما توبع عليه ، لاحتمال وقوع الخطأ فيها بسبب تشيعه .

---

(١) مسند الإمام أحمد (١٣٠/١) .

(٢) مسند أبي يعلى (٤٤٣/١) .

(٣) مجمع الزوائد (١٣٧/٩) .

(٤) التقريب ص٣٠٥.

الباب الثاني

التعارض الناتج عن اشتباه أو تراجع

الفصل الأول : الالتباس في الاسم .

الفصل الثاني : تعدد الأسماء والراوي واحد .

الفصل الثالث : تحديد مصدر الخطأ في المرويات .

الفصل الرابع : التراجع عن توثيق الراوي .

إن الباحث في كتابي ابن حبان (الثقات) و(المجروحين) تواجهه مشكلة تعتبر في غاية الصعوبة ، سببها إفراده الثقات في كتاب مستقل ، والمجروحين كذلك . يتضح ذلك من خلال وجود رواة كثيرين اجتمع فيهم جانب التوثيق إلى جانب التجريح، وهؤلاء على قسمين :

القسم الأول : الرواة الذين يمكن ترجيح أحد الجانبين فيهم ، وسواء أصاب ابن حبان أم أخطأ، فإنه قد أبان عن وجهة نظره بترجيح ما يراه راجحاً . وعلى الباحث حينئذ تأمل الأدلة المؤيدة لما ذهب إليه أو عكسه .

القسم الثاني : الرواة الذين اجتمع فيهم جانب التوثيق إلى جانب التجريح ، وثبت فيهم هذا وهذا ، كأن يكون الراوي ثقة إلا في بعض الشيوخ ، أو يكون ثقة إلا إذا روى عنه بعض التلاميذ، ونحو ذلك . ويتمثل هذا الإشكال في أن هذا الصنف من الرواة يصعب وضعهم في أي من المصنف المفرد للثقات ، أو المفرد للمجروحين إلا بوضع قواعد تبين حال هؤلاء الرواة ، وهذا ما لم نجده في كتابي ابن حبان ، بل نجد أنه اتخذ طريقة ربما تكون في نظره أفضل من هذه ، وهي إفراد هؤلاء الرواة في كتاب مستقل ، مع ذكر الضوابط التي تحكم أحوال هؤلاء الرواة، وذلك في كتابه (الفصل بين النقلة) وهو من كتبه المفقودة ، وسبقت الإشارة إليه، وقد كان هذا الإشكال المتقدم ذكره هو السبب الغالب على تعارض أحكام ابن حبان في بعض الرواة ، والمتمثل في ذكره لهم في كتابه(الثقات) ثم إعادتهم بعد ذلك في كتابه (المجروحين) .

ولقد كانت فصول الباب الأول دالة على أن التعارض يمكن حله عن طريق وضعهم تحت بعض الضوابط التي أخذ بها كثير من العلماء وهم يعدلون الرواة ، أو يجرحونهم، أو وهم يميزون بين حالات يمر بها الراوي طيلة حياته، فإن الدارس لأقوال ابن حبان في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) يقف على أحكام متعارضة ، ولا تدخل تحت هذه الضوابط . فهل يستطيع الباحث أن يجد أدلة تثبت أن هذا النوع من التعارض ناتج عن الاشتباه في أسماء بعض الرواة أو مروياتهم ، أو لأمور أخرى؟

الفصل الأول

الالتباس في الاسم

من الرواة الذين تعارضت فيهم أحكام ابن حبان رواة اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، وغير ذلك من أحوالهم، فوقع الاشتباه فيهم عند أئمة الجرح والتعديل، ومنهم العالم الناقد محمد بن حبان البستي رحمه الله في كتابيه اللذين أفردهما لرواة الأخبار ثقاتهم ومجروحيهم . وقد واجه العلماء صعوبات كثيرة في التفريق بين هؤلاء الرواة ، ووضعوا بعض الحلول التي يمكن من خلالها تحديد شخصية الراوي وتمييزه عن غيره من بعض الوجوه .

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث : ذكر النوع السابع والأربعين : التشابه بين الرواة في الأسماء ، وهذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة ، وبلدانهم ، وأساميهم ، وكناهم ، وصناعتهم ، وقوم يروي عنهم إمام واحد وتشتبه كناهم وأساميهم لأنها واحدة ، وقوم تتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة ، وهي سبعة أجناس قل من يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة ، فإنها أجناس متفقة في الخط ، مختلفة في المعاني . ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها .

وذكر أن الجنس السابع قوم تتفق أسماؤهم وأسامي آبائهم ، ثم الرواة عنهم من طبقة المحدثين، فيشتبه التمييز بينهم ، فكثير من الرواة تكون أسماؤهم متفقة تماماً مما يجعل الناقد يقع في الوهم، فيحمل أحدهما ما يستحقه الآخر، أو ينسب إلى أحدهما ما قيل في في غيره ممن يتفق معه في الاسم ، أو يظنهما واحداً وهما اثنان ، وفي بعض الأحيان يتفق الراويان في أشياء عديدة مما يجعل من الصعوبة التفريق بينهما إلا على المحققين والمدققين [1].

وقال السخاوي وهو يتحدث عن النوع الثاني من أنواع الاشتباه التي تقع في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم : وهو نوع جليل يعظم الانتفاع به .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٢٢١.

وفائدته ضبط الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصاً واحداً ، وإن للخطيب فيه الموضح لأوهام الجمع والتفريق ، وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفاً فيضعف ما هو صحيح ، ويصحح ما هو ضعيف، وقد زل فيه جماعة من الكبار ، كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم ، والمهم منه من يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر ، أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو الرواة [1].

وإيضاحاً لهذه المشكلة أقول : إن الباحث إذا وجد في إسناد خبر ما رجلاً قد ذكره في (الثقات) ثم ذكره في (المجروحين) فإن هذا الراوي يكون بين أمرين :

أحدهما : أن يكون الذي ذكره في (الثقات) هو نفسه الذي أعاده في (المجروحين) ، وحينئذ إما أن يكون ابن حبان رجع عن حكمه ، أو أراد التفصيل في حاله، وقد سبق بيان بعض الضوابط التي يمكن إدخال هذه الحالات فيها، وسيأتي فصل خاص بمن رجع عن حكمه فيهم .

ثانيهما : أن يكونا راويين مختلفين اتفقا في الاسم واسم الأب ، وبعض الجوانب الأخرى ، وهذا النوع هو الذي يسميه العلماء (المتفق والمفترق).

قال ابن الصلاح : " وزلق بسببه غير واحد من الأكابر ، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم"[2].

وهذا النوع من الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في الكتابين إما أن يكونوا في الواقع مفترقة أشخاصهم، وإن اتفقت أسماؤهم، أو يكونوا كذلك في ظن ابن حبان لا في الواقع ، ويكون هذا الظن هو السبب في تعارض أحكامه فيهم، بذكرهم في كلاالكتابين . وهؤلاء هم الذين سيتناولهم البحث بالدراسة في هذا الفصل .

---

(١) فتح المغيث (٣/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٧٩.

ولذلك فإن تحليل أقوال ابن حبان سيكون على مرحلتين :

الأولى : ذكر الفوارق الدالة على أنه ترجمهما باعتبارهما راويين مختلفين ، وذلك من خلال النظر في الأمور التالية :

١- الاختلاف في الاسم .

٢- الاختلاف في الحكم على الراوي .

٣- اختلاف الرواة والتلاميذ .

والثانية : ذكر الفوارق أو الأسباب التي حملت ابن حبان على اعتبارهما راويين مختلفين ، وذلك من خلال النظر في الأمور التالية :

١- بعض الفوارق في الاسم ، أو اسم الأب ، أو الكنية ، أو اللقب ، أو النسبة.

٢- الفوارق في الرواة الآخرين عنهم (أي تلاميذهم) ، والمبلغين لهم (أي شيوخهم).

٣- الفوارق التي جاءت من جهة اختلاف أقوال العلماء فيهم .

٤- الفوارق الناتجة عن تتبع مرويات هؤلاء الرواة ، ثم ذكر الأدلة من أقوال العلماء بعد ذلك .

وأخيراً ذكر النتائج التي تم التوصل إليها في حال الراوي .

١- عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري : من الطبقة السادسة* .

قال في (الثقات): عباد بن مسلم الفزاري ، يروي عن جبير بن أبي سليمان ابن جبير بن مطعم عن ابن عمر ، روى عنه وكيع[1].

وقال في (المجروحين) : عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري ، يروي عن أبي داود عن أبي الحمراء ، روى عنه أبو داود الطيالسي ، وأبو عاصم ، منكر الحديث على قلته، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتنكبه عن مسلك المتقين في الأخبار، وأحسبه الذي يروي عن الحسن الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم ، فإن كان كذلك فهو مولى لبني حصن كوفي يخطئ[2] أ.هـ.

سبق في مقدمة هذا الفصل [3] أن تحليل أقوال ابن حبان سيكون على مرحلتين، فأما المرحلة الأولى :

١- فإن هذا الراوي لم يكنه في (الثقات) ، وكناه في (المجروحين) بأبي يحيى .

---

* تحديد طبقة الراوي بناءً على ما في التقريب للحافظ ابن حجر .

(١) الثقات (١٦٠/٧).

(٢) المجروحين (١٧٣/٢).

* مصادر ترجمته :

١- تاريخ البخاري الكبير (٦/ترجمة ١٨١٧).

٢- تقريب التهذيب ص٤٤٠ .

٣- تهذيب التهذيب (١١٣/٥).

٤- تهذيب الكمال (١٩١/١٤).

٥- الجرح والتعديل (٦/ترجمة ٥٠٠).

٦- ديوان الضعفاء (١٧/١).

٧- الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٣).

٨- الكاشف (٥٣٣/١).

٩- المغني في الضعفاء (٣٢٧/١).

١٠ - ميزان الاعتدال (٣٧٦/٢).

(٣) ص١٩٠ .

٢- التعارض في حكمه ، فإنه ذكره في (الثقات) وسكت عنه، وهو لا يذكر فيه إلا من كان ثقة محتجاً به، ثم حكم عليه في (المجروحين) بأنه ساقط الرواية ، مطعون العدالة ، وهذان الحكمان لا يمكن اجتماعهما في راو واحد حتى على أقل الوجوه ، لما بينهما من التناقض الشديد كما هو ظاهر .

٣- إن الشيوخ والتلاميذ في إحدى الترجمتين غيرهم في الترجمة الأخرى، ومن خلال ما تقدم يمكن الجزم بأنه اعتبرهما اثنين ، وإن كان الاسم واحداً ، فيا ترى ما الذي حمله على ذلك؟

والجواب يتضح من خلال تتبع فقرات المرحلة الثانية[١].

فأما الأولى فإن البخاري سماه عبادة ، وكناه بأبي يحيى ، وأنه فزاري مولى لبني حصن، ونسبه إلى الكوفة .

ومن هذا يتبين أن ابن حبان لما قال في (المجروحين) : وأحسبه الذي يروي عن الحسن .. إلخ ، إنما أراد بذلك هذا الراوي .

أما ابن أبي حاتم فإنه وافق البخاري في تسميته عبادة ، وأنه فزاري ، لكنه نسبه إلى البصرة.

أما يعقوب بن سفيان الفسوي فقد وصفه بأنه كوفي يروي عن سفيان الثوري، وسماه عبادة بن مسلم الفزاري .

والخلاصة أن ابن حبان تفرد عمن سبقه بتسميته عباداً ، وقد خطأه الدارقطني، فقال : وهم ابن حبان في تسميته هو عبادة [٢].

وكذلك الذهبي، فإنه تابع الدارقطني على تخطئة ابن حبان،فقال في المغني: عباد ابن مسلم الفزاري،يروي عنه أبو عاصم، ضُعّف[٣]،والصواب عبادة وأنه ثقة.

---

(١) سبقت الإشارة إليها في مقدمة الفصل ص/ ١٩٠

(٢) ميزان الاعتدال (٣٧٦/٢).

(٣) المغني في الضعفاء (٣٢٧/١).

لكن في الديوان سماه عباداً [1]، وضعفه ، فهل كان يرى ما يراه ابن حبان أنهما اثنان ؟

غير أن ابن حبان لم يستدم به الوهم ، فقد استدرك ذلك في صحيحه فسماه عبادة ، وهذا هو الصواب باتفاق العلماء عليه .

وأما الثانية : فقد اتفق البخاري وابن أبي حاتم على أنه يروي عن الحسن وجبير بن أبي سليمان ، وعنه الثوري ووكيع وأبو نعيم .

ومن هنا يظهر أن هذا الراوي هو الذي قصده ابن حبان بالترجمة في (الثقات)، وأنه أيضاً الذي ذكره على الشك في (المجروحين) ، فإنه قال في (الثقات) : يروي عن جبير بن أبي سليمان ، وعنه وكيع . وفي (المجروحين) : يروي عن الحسن ، وعنه الثوري وأبو نعيم . ويتأيد هذا الاحتمال بأن حديثه الذي أخرجه في الصحيح أخرجه من طريق وكيع عنه عن جبير بن أبي سليمان .

أما الترجمة الأصلية في (المجروحين)[2] فقد ذكر فيها أنه يروي عن أبي داود عن أبي الحمراء ، وعنه الطيالسي ، وأبو عاصم .

وباعتبار أن العلماء عند الاختصار إنما يذكرون من شيوخ الراوي وتلاميذه أشهرهم ، فإن هذا الراوي شخص آخر له شيوخه وتلاميذه الذين يختص بهم .

وأما الثالثة : فإن هذا الراوي ثقة ، فقد نقل إسحاق بن منصور توثيق يحيى ابن معين لهذا الراوي[3].وكذلك فعل النسائي[4].وقال وكيع:ثقة[5]. ونقل ابن

---

(١) ديوان الضعفاء (١٧/٢).

(٢) عبرت بالأصلية لأن فيآخرها ترجمةى للراوي على الشك بدأها بقوله : وأحسبه الذي يروي عن الحسن ... إلخ .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٦/ترجمة ٥٠٠) .

(٤) تهذيب الكمال (١٩١/١٤).

(٥) التاريخ الكبير (٦/ ترجمة ١٨١).

شاهين في كتابه الثقات أن ابن معين قال فيه : ثقة [1]. ووثقه ابن حجر مع الإشارة إلى اضطراب قول ابن حبان فيه [2].

وإلى جانب هؤلاء الذين صرحوا بأن هذا الراوي ثقة ، نجد علماء ذكروا فيه ألفاظاً تفيد في دلالتها على التوثيق .

قال فيه يعقوب بن سفيان : صالح الحديث[3] . وقال أبو حاتم : لا بأس به[4] ، ومع ذلك فإنه لم يسلم من التجريح ، فقد ذكره العقيلي في الضعفاء ، وذكر له حديثاً منكراً [5] .

وهذا مع ما تقدم وما سيأتي هو ما دفع ابن حبان أن يجعلهما راويين ، أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف .

وإلى هذا مال الذهبي ، فإنه وثقه في المغني بعد أن صوب تسميته عبادة ، وقال في ديوان الضعفاء : ضعيف.

وأما الرابعة : فإن النماذج الآتية من أحاديثه فيها المقبول والمردود ، فإلى النماذج :

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق حسن بن سفيان ، قال : حدثنا فياض ابن زهير قال : حدثنا وكيع عن عبادة بن مسلم الفزاري ، عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، قال : سمعت عبدا لله بن عمر يقول : لم يكن رسول ا لله ﷺ يدعو هؤلاء الدعوات حين يمسي ، وحين يصبح : (اللهم إني أسألك العفو والعافية ، في ديني ودنياي وأهلي ومالي ، اللهم استر عوراتي ، وآمن روعاتي)

---

(١) ثقات ابن شاهين (ترجمة ١٠٠٣).

(٢) التقريب ص٤٤٠ .

(٣) المعرفة والتاريخ (١٨٧/٣).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ٥٠٠).

(٥) الضعفاء الكبير (١٣٠/٣) .

اللهم احفظني من بين يدي ، ومن خلفي ، وعن يميني ، وعن شمالي ، ومن فوقي ، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي)[1].

فهذا الحديث من رواية عبادة بن مسلم عن جبير بن أبي سليمان ، ورجاله ثقات سوى فياض بن زهير ، ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) ، وقال : من أهل نسا، يروي عن وكيع بن الجراح، وجعفر بن عون، حدثنا عنه محمد بن أحمد ، وغيره من شيوخنا[2] أ.هـ.

وقد تابعه غير واحد بهذا الإسناد ، فقد أخرجه أبو داود عن يحيى بن مسلم[3]، وابن ماجة عن علي بن محمد الطنافسي[4]، والبخاري في الأدب المفرد عن محمد بن سلام [5]، ثلاثتهم عن وكيع به، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي[6]، ومحمد بن سلام [7]، وعلي بن محمد الطنافسي[8]، كلاهما ثقتان كما قال ذلك الحافظ ابن حجر .

ففي هذا الحديث أخرج ابن حبان لهذا الراوي في صحيحه من طريق وكيع عنه عن جبير بن أبي سليمان ، وهذا يدل على أن عبادة بن مسلم في هذا الحديث هو الذي ترجمه في (الثقات) ، بدليل أن شيخه فيه هو جبير بن أبي سليمان ، وهو الذي ذكره في (الثقات) أنه يروي عنه ، وكذلك تلميذه . ولوقال قائل : إن

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣/٢٤١) ، حديث رقم ٩٦١، كتاب الرقائق ، باب الأدعية وذكر ما يُستحب للمرء سؤال ربه جل وعلا العفو والعافية عند الصباح .

(٢) الثقات (٩/١١).

(٣) سنن أبي داود (رقم ٥٠٧٤) في كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا أصبح.(١١٠: ٣٥).

(٤) سنن ابن ماجة (٢/ ١٢٧٣) في كتاب الدعاء ، باب ما يدعو الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (٣٤: ١٤).

(٥) الأدب المفرد (٢/١٢٠٠) .

(٦) مستدرك الحاكم (١/٦٩٨) .

(٧) التقريب ص٤٨٢ .

(٨) التقريب ص٤٠٥.

تصحيفاً وقع في نسخة (الثقات) لم يبعد عن الصواب .

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق عبدا الله بن محمد بن نمير ، حدثنا عبادة ابن مسلم ، حدثنا يونس بن خباب ، عن سعيد بن أبي البحتري الطائي عن أبي كبشة الأنصاري ، قال : سمعت رسول ا لله ﷺ يقول : (ثلاث أقسم عليهن وأحدثكم حديثاً فاحفظوه، فأما الثلاث الذي أقسم عليهن فإنه ما نقص مال عبد صدقة ، ولا ظُلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده ا لله عز وجل بها عزاً ، ولا يفتح عبد باب مسألة إلا فتح ا لله له باب فقر .. فذكر الحديث بطوله).

هذا حديث صحيح رجاله ثقات سوى يونس بن خباب ، فقد قال عنه الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ [1].

وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسماعيل ، حدثنا أبو نعيم عن عبادة بن مسلم عن يونس بن خباب به ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح [2].

وأخرجه أحمد بإسناد آخر صحيح ، من طريق وكيع عن الأعمش عن سالم عن أبي كبشة الأنصاري ، فذكر الحديث[3].

فهذا الحديث من رواية عبادة بن مسلم عن يونس بن خباب ، ويونس ذكره البخاري ضمن الرواة الذين يروي عنهم عبادة بن مسلم .

---

(١) التقريب ص٦١٣ .

(٢) سنن الترمذي (٤/٥٦٢) في كتاب الزهد ، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر (٣٧: ١٧) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٤/٢٣٠) .

الحديث الثالث :

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير من طريق عبدا لله بن محمد المروزي قال : حدثنا الحسن الحلواني ، قال : حدثنا أبو عاصم عن عبادة أبي يحيى قال : سمعت أبا داود يحدث عن أبي الحمراء قال: حفظت رسول ا لله ﷺ سبعة أشهر أو ثمانية أشهر يأتي إلى باب علي وفاطمة والحسن ، فيقول : الصلاة يرحمكم ا لله ، إنما يريد ا لله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً)[1].

وأخرجه ابن جرير ، حدثنا وكيع، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا يونس بن أبي إسحاق ، أخبرني أبو داود به نحوه[2].

وأبو داود في الإسنادين هو نفيع بن الحارث، قال عنه الحافظ في التقريب : متروك ، وقد كذبه ابن معين [3] أ.هـ.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني ، وفيه داود الأعمى وهو كذاب[4] أ.هـ.

وهذا الحديث واهي الإسناد كما تقدم ، وهو من طريق عبادة ، ولعل هذا هو الذي حمل ابن حبان على اعتبار أن هناك راوياً آخر منكر الحديث، وأنه عنده ساقط الاحتجاج بما يرويه، وقد أخرج العقيلي هذا الحديث في ترجمة عبادة ، فكأنه يرى الحمل فيه عليه ، فقلده ابن حبان في ذلك . ولولا أن علة هذا الحديث ممن فوق عبادة لكان ما ذهب إليه ابن حبان صحيحاً ، وا لله أعلم .

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتبين أن هناك اختلافاً في اسم هذا الراوي ، ونسبته، ونسبه،

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/١٣٠) .

(٢) تفسير ابن جرير (١٠/٢٩٧).

(٣) التقريب ص٥٦٥.

(٤) مجمع الزوائد (٩/١٢١).

وشيوخه، وتلامذته، وأحكام العلماء عليه ، ورواياته ، وبعض هذا كفيل بإسقاط اللوم عن الإمام الحافظ ابن حبان حين اعتبرهما راويين اثنين، أحدهما ثقة، والآخر ضعيف ، غير أن الذي تطمئن إليه النفس أنه راو واحد ، وأن اسمه عبادة ابن مسلم الفزاري ، وأنه ثقة على ما ذهب إليه الأكثر من أهل العلم .

٢-عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي البصري:من الطبقة الثامنة .

قال في (الثقات) : عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي [١]، يروي عن أبيه، روى عنه عبدالواحد بن واصل[٢][٣].

وقال في (المجروحين): عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه، روى عن عبدالرحمن بن مهدي، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، وينفرد عن أبيه بأشياء كلها مقلوبات، يجب التنكب عن أخباره، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه فقال : ضعيف[٤] أ.هـ.

---

* مصادر ترجمته :

١- التاريخ الكبير (٥/٢٦٤).

٢- تقريب التهذيب ص٣٣٧.

٣- تهذيب التهذيب (٦/١٤٣).

٤- تهذيب الكمال (١٦/٥٤٤).

٥- الجرح والتعديل (٥/ ترجمة ١٠٢١).

٦- ديوان الضعفاء (٢/ترجمة ٢٤٢١).

٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ترجمة رقم (٤٤٢).

٨- الكاشف (١/٦٢٢).

٩- لسان الميزان (٧/٢٧٨).

١٠ - ميزان الاعتدال (٢/٥٤٩).

(١) بديل بن ميسرة العقيلي ، بض العين ، ابن ميسرة البصري ، ثقة من الخامسة ، مات سنة خمس وعشرين أو ثلاثين ، روى له مسلم والأربعة ، التقريب ص١٢٠ .

(٢) عبدالواحد بن واصل السدوسي ، مولاهم أبو عبيدة الحداد البصري ، نزيل بغداد، ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة ، من التاسعة ، مات سنة تسعين ومائة ، التقريب ص٣٦٧ .

(٣) الثقات (٨/٣٧١) .

(٤) المجروحين (٢/٥٢).

من غير شك أن ذكر ابن حبان لهذا الراوي في الكتابين يُعد تعارضاً ، لأنهما كتابان مختلفان خصص أحدهما للثقات والآخر للضعفاء ، والسبب في هذا التعارض هو أن ابن حبان كان يظن أنهما راويان مختلفان ، يتضح ذلك من خلال نقاط المرحلة الأولى التي ذكرت في المقدمة (1).

١- أنه سمى جده في (الثقات)ميسرة ، وفي (المجروحين) ورقاء ، ونسبه في (الثقات) إلى العقيلي ، ولم ينسبه في (المجروحين) .

٢- سكت عنه في (الثقات) ، وهذا توثيق له في الجملة ، وجرحه في الضعفاء جرحاً شديداً ، وحكم بأنه يجب التنكب عن أخباره ، ونقل عن ابن معين تضعيفه.

٣- ذكر في (الثقات) أنه يروي عن أبيه ، وعنه عبدالواحد بن واصل، أما في (المجروحين) فمع أنه ذكر أنه يروي عن أبيه ، إلا أن الراوي عنه عبدالرحمن بن مهدي .

فظهر مما تقدم أنه ليس هناك اتفاق بين الترجمتين إلا في اسمه واسم أبيه ، والراوي عن أبيه فقط .

وهذا يرجح أنه كان يعتبرهما راويين اثنين ، مع ملاحظة أن الأصل في الراوي أنه إذا ذكر في (الثقات) لا يُعاد ذكره في (المجروحين) إلا مع البيان .

المرحلة الثانية :

لم أجد في هذه المرحلة ما يدعم تفريق ابن حبان هذا الراوي إلا تقليده لابن معين حينما وثقه في رواية ابن أبي خيثمة ، بقوله : ليس به بأس ، وسماه عبدالرحمن ابن بديل بن ميسرة ، وقال فيه عند ابن شاهين في كتابه الثقات : عبدالرحمن بن بديل عن أبيه أن لله أهلين من الناس ، روى عنه ابن مهدي : ضعيف .

---

(1) انظر : ص١٩٠ .

ومع أن الأقوال المنقولة عن ابن معين ليست صريحة صراحة قوية في التفريق بين الراويين ، إلا أن ابن حبان اعتمد ذلك بدليل قوله في (المجروحين) : سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه فقال : ضعيف .

ومع ذلك فلو قيل بتخطئة ابن حبان فإن خطأه لم يكن ناتجاً عن اجتهاده الشخصي ، وإنما كان ذلك عن متابعته لإمام كبير في هذا الشأن .

بيان اتفاق العلماء على تسمية عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي :

قال البخاري في التاريخ الكبير : عبدالرحمن بن ميسرة العقيلي عن أبيه ، روى عنه عبدالواحد بن واصل البصري(1).

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي، روى عن أبيه ، روى عنه أبو عبيدة الحداد ، والمبارك أبو عبدالرحمن ، وأبو داود الطيالسي : سمعت أبي يقول ذلك .

وقال أيضاً : وقد روى عنه عبدالرحمن بن مهدي ، نا عبد الرحمن ، نا يونس ابن حبيب ، نا أبو داود ، نا عبدالرحمن بن بديل العقيلي البصري ، وكان ثقة صدوقاً عن أبيه (2) أ.هـ.

وقال المزي في تهذيب الكمال : عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي البصري (3). وقال الذهبي في الميزان في ترجمة هذا الراوي : ضعيف ، قاله يحيى بن معين ، وقد وهاه ابن حبان ووهم حيث يقول : عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء ، وقواه .

---

(1) التاريخ الكبير (٥/٢٦٤).

(2)الجرح والتعديل (٥/ترجمة ١٠٢١).

(3) تهذيب الكمال (١٦/٥٤٤).

غيرهما ، واحتج به النسائي[1].

وقال ابن حجر في التقريب : عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي البصري لا بأس به[2].

ومما يؤيد ما تقدم أن هذا الراوي يروي عن أبيه ، وقد سمي في جميع كتب الجرح والتعديل بديل بن ميسرة العقيلي ، فإذا أضيف هذا إلى ما تقدم لم يبق مجال للشك بأن هذا الراوي واحد قد التبس على ابن حبان اسمه ، فجعله اثنين ، وا لله أعلم . أما ما يتعلق بالحكم عليه فإن أقوال العلماء تكاد تكون متقاربة ، وليس فيها ما يدعم توهين ابن حبان هذا الراوي ، فقد وثقه الطيالسي وهو تلميذه، واحتج به النسائي مع تشدده، وروى عنه ابن مهدي مع تنقيته للرجال ، وتضعيف ابن معين له مقابل بتوثيقه له في رواية أخرى ، أما الذهبي فقد اضطرب فيه فوثقه في الكاشف[3] ، وضعفه في ديوان الضعفاء[4]، ومال ابن حجر إلى التوسط فيه كما تقدم .

نماذج من أحاديثه :

بعد البحث في كتب الرواية لم أجد لهذا الراوي من الأحاديث إلا حديثاً واحداً أخرجه ابن ماجة من طريق بكر بن خلف أبي بشر، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، حدثنا عبدالرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس بن مالك قال : قال رسول ا لله ﷺ : (إن لله أهلين من الناس) قالوا : يا رسول ا لله ، من هم ؟ قال : (أهل القرآن أهل ا لله وخاصته)[5].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥٤٩/٢).

(٢) تقريب التهذيب ص٣٣٧.

(٣) الكاشف (٦٢٢/١).

(٤) ديوان الضعفاء (٢/ ترجمة ٢٤٢١).

(٥) سنن ابن ماجة (٧٨/١ رقم ٢١٥).

وأخرجه أحمد[1] والحاكم[2] والخطيب[3] كلهم عن عبدالرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس بن مالك رضي الله عنه نحوه، وقال الحاكم بعد أن ساقه بإسناده من طريق عبدالرحمن عن أنس : قد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وهذا أمثلها ، وقال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح[4] وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة[5].

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتبين أنه وقع التباس في اسم هذا الراوي ، مما حدا بابن حبان على أن جعلهما اثنين ، أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف .

والصحيح أنه واحد ، وأنه صدوق الرواية ، وحديثه الواحد الذي وجدت صححه بعض الأئمة كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/١٢٧).

(٢) مستدرك الحاكم (١/٧٤٣).

(٣)تاريخ بغداد (٥/٣٥٧).

(٤) الزوائد (١/٧٢).

(٥) السلسلة الضعيفة (٤/٨٤،٨٥).

٣- هلال بن سويد القسملي البصري ، من الطبقة الخامسة :

قال في (**الثقات**) : هلال بن سويد الأحمري ، كنيته أبو المعلى ، روى عنه أنس بن مالك ، روى عنه مروان الفزاري [١].

وقال في (**المجروحين**): هلال بن أبي مالك الأعمى أبو ظلال القسملي ، من أهل البصرة ، واسم أبيه سويد الأزدي الأحمري ، وقد قيل: إنه هلال بن أبي هلال، يروي عن أنس بن مالك،روى عنه جعفر الضبعي،ومروان بن معاوية،كان شيخاً مغفلاً، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٢] أ.هـ.

إن الناظر في هاتين الترجمتين السابقتين قد يبدو له لأول وهلة أنهما راو واحد ذكره ابن حبان في (الثقات) ، ثم أعاده في (المجروحين) مثل ما أعاد غيره ،

---

(١) الثقات (٥/٥٠٥).

(٢) المجروحين (٣/٨٥).

* مصادر ترجمته :

١- تاريخ البخاري الكبير (٨/ ترجمة ٢٧٢٢).

٢- تقريب التهذيب ص٥٧٦.

٣- تهذيب التهذيب (١١/٨٤).

٤- تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٥٠-٣٥١).

٥- الجرح والتعديل (٩/ ترجمة رقم ٢٩١، ٢٨٦).

٦- الضعفاء الكبير (٤/٣٤٥، ٣٤٦).

٧- العلل الكبير ص٧٤.

٨- الكاشف (٢/٣٤٢).

٩- الكامل في الضعفاء (٧/١١٩)(٧/١٢٢).

١٠- لسان الميزان (٧/٤٢١).

١١- المعرفة والتاريخ (٢/٦٦١).

١٢- المغني في الضعفاء (١/٧١٤).

١٣- ميزان الاعتدال (٤/٣١٦).

ومصدر هذا اللبس أنه سماه في (الثقات) هلال بن سويد الأحمري ، فلما ترجم في (المجروحين) لهلال بن أبي مالك قال : واسم أبيه سويد الأزدي الأحمري .

وقد أكد هذا الاشتباه أنه ذكر أن كليهما يروي عن أنس بن مالك، وعنهما مروان بن معاوية ، وهذا الالتباس هو الذي أوجب إدخال هذا الراوي في هذا الفصل ، للسعي إلى إيضاحه ، وحل التعارض المتوهم عند ابن حبان بسبب هذا الالتباس ، فما هي أقوال العلماء في هذا الراوي ؟ وهل هو عندهم واحد أم اثنان؟

أما البخاري فإنه يفرق بين الراويين ، فقد ترجم للأول بقوله : هلال بن سويد أبو المعلى الأحمري ، سمع أنساً يقول : (أهديت لرسول الله ﷺ ثلاثة طوائر فأطعم خادمه طائراً)[1].

وترجم للثاني بقوله : هلال أبو ظلال القسملي الأعمى ابن أبي مالك ، يُعد في البصريين ، روى عنه مروان بن معاوية ، قال لنا عارم: حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، سمع أبا ظلال عن أنس عن النبي ﷺ قال: (قال الله تعالى : من أخذت كريمتيه لم يكن له ثواب دون الجنة) ، سمع من جعفر بن سليمان ، ويزيد بن هارون[2] أ.هـ.

قال الترمذي : سألت محمداً البخاري عن أبي ظلال عن أنس فقال : هو رجل قليل الحديث ، ليس له كبير شيء ، ورأيته حسن الرأي فيه[3].

وقال الترمذي أيضاً : سألت محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال فقال : هو مقارب الحديث واسمه هلال [4].

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ترجمة ٢٧٣٨) وسيأتي تخريجه ص٢٠٥.

(٢) التاريخ الكبير (٨/٢٧٢٢).

(٣) العلل الكبير للترمذي (٢/٩٦٢) .

(٤) سنن الترمذي (٢/٤٨٢) حديث رقم (٥٨٦) ، قال عبدالحق الإشبيلي في كتاب التهجد(ق/١/٦٥) في قول البخاري في أبي ظلال : مقارب الحديث: يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي : لا بأس به أ.هـ. إرواء الغليل (٢/١٠).

وقد تبعه على هذا التفريق ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، فقال في ترجمة الأول : هلال بن سويد الأحمري أبو المعلى بن هلال ، روى عن أنس بن مالك ، روى عنه مروان بن معاوية ، سمعت أبي يقول ذلك[1].

وقال في الآخر : هلال بن زيد أبو ظلال القسملي الأزدي، بصري ، سمع من أنس، وروى عنه مروان بن معاوية ويحيى المتوكل ، ويزيد بن هارون ، سمعت أبي يقول ذلك، حدثنا عبد الرحمن قال : قُرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى ابن معين أنه قال : أبو ظلال القسملي ليس بشيء ، حدثنا عبدالرحمن قال: سألت أبي عن أبي ظلال ، فقال : ضعيف الحديث [2].

أما العقيلي في الضعفاء الكبير فقد مال إلى التفريق بين الراويين ، فقال في ترجمة الأول: هلال بن سويد الأحمري، ولا يتابع إلا من طريق تقاربه، حدثنا آدم بن موسى قال : سمعت البخاري قال : هلال بن سويد الأحمري أبو المعلى (كوفي) لا يتابع عليه[3] ، وذكر له حديثاً واحداً .

ثم ترجم للآخر بقوله : هلال أبو ظلال القسملي عن أنس عنده مناكير ، حدثني آدم بن موسى قال : سمعت البخاري قال : هلال أبو ظلال القسملي عن أنس عنده مناكير .

وحدثنا محمد بن أحمد ، حدثنا معاوية بن صالح ، قال : سمعت يحيى قال: أبوظلال القسملي اسمه هلال بن كثير ليس بشيء، وذكر له أحاديث[4].

أما ابن عدي فقد فرق بين الراويين السابقين ، كما فرق غيره، فقال في ترجمة

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ترجمة ٢٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ترجمة ٢٨٦).

(٣) الضعفاء الكبير (٣٤٦/٤).

(٤) الضعفاء الكبير (٣٤٥/٤).

الأول : هلال بن سويد الأحمري ، ثم ساق إلى البخاري بسنده قول هلال بن سويد الأحمري سمع أنساً سمع منه مروان بن معاوية : (حرم رسول الله ﷺ البسر والتمر ولا يدخر شيئاً) [1] لا يتابع عليه .

ثم ذكر له حديثين اثنين ، وقال : وهذان الحديثان مما أنكر على هلال بن سويد هذا ، وهو أبو المعلى بن هلال [2].

ثم ترجم للآخر بقوله : هلال بن ميمون أبو ظلال القسملي ، وذكر له نماذج من أحاديثه ، وقال : ولأبي ظلال غير ما ذكرت ، وعامة ما يروي لا يتابعه الثقات عليه، وأظن أن هلال بن أبي هلال القسملي المذكور ههنا هو أبو ظلال القسملي، وهو هلال بن ميمون ، وقيل هلال بن سويد ، وأبو هلال لعله كنية ميمون أو سويد ، والله أعلم [3] أ.هـ.

فظهر من أقوال العلماء المتقدمة اتفاق جميعهم على أنهما راويان اثنان ، وهذا هو قول ابن حبان أيضاً ، غير أن الخطأ الذي وقع بسببه الالتباس جزمه في ترجمة أبي ظلال بتسمية أبيه سويد ونسبته أحمرياً .

فأما تسمية أبيه سويداً فإنما ذكر ذلك ابن عدي على الشك في جملة أسماء نسبت لأبيه كما تقدم ، أما الأحمري فقد تفرد ابن حبان بنسبة أبي ظلال إليه .

فالعلماء متفقون على أن الأحمري إنما هي نسبة هلال بن سويد أبي المعلى الكوفي ، الذي ترجم له في (الثقات) .

تنبيه : قول ابن حبان في ترجمة أبي ظلال ، وقد قيل إنه هلال بن أبي هلال، فإن كان ابن حبان يقصد القسملي، فقد تابعه على ذلك ابن عدي، حيث قال: وأظن هلال بن أبي هلال القسملي المذكور ههنا هو أبو ظلال القسملي[4] أ.هـ.

---

(١) سيأتي تخريجه ص٢٠٨

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٢/٧).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٩/٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٩/٧).

فإن لم يكن أراد ابن حبان القسملي فإن هناك راو آخر يقال له هلال بن أبي هلال ، ترجمة ابن حبان في (الثقات) ، وقال : يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه يحيى بن المتوكل .

وعدهما المزي في تهذيب الكمال راوياً واحداً ، كما يقتضي ذلك صنيعه في كتابه، وقد أبى ذلك ابن حجر فترجم للأخير بقوله : هلال بن أبي هلال ، بصري مجهول ، لم يرو عنه إلا يحيى المتوكل، من الخامسة ، من الخامسة ، ووهم من خلطه بالذي قبله [1]أ.هـ. يقصد بالذي قبله القسملي ، أما ما يتعلق بدرجة هذين الراويين الأحمري أبي المعلى المذكور في (الثقات) ، والقسملي أبي ظلال المذكور في (المجروحين) ، فقد سبقت أقوال العلماء في ذلك ، وسيأتي بيان الراجح فيهما بعد دراسة نماذج من مروياتهما إن شاء الله .

نماذج من أحاديث هلال بن سويد الأحمري :

الحديث الأول :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق البخاري ثنا إبراهيم بن موسى، عن مروان ، سمع هلالاً قال : روى هلال عن أنس : (حرم النبي ﷺ البسر والتمر ، وكان لا يدخر شيئاً)[2].

هذا الحديث من رواية هلال بن سويد عن أنس بن مالك، ورجاله ثقات سوى هلال بن سويد، لكن الحديث شطره الأول له شواهد في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري[3] ومسلم[4] كلاهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن عبدا لله

---

(١) التقريب ص٥٧٦ .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٢/٧).

(٣) صحيح البخاري (١٥/٤) كتاب الأشربة ، باب الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة (٧٤:١٠).

(٤) صحيح مسلم ، في كتاب الأشربة ، باب كراهية انتباذ التمر والزبيب مخلوطين (٣٦: ٥).

ابن أبي قتادة عن أبيه قال : (نهى النبي ﷺ عن خليط التمر والبسر، وعن خليط الزبيب والتمر ، وعن خليط الزهو والرطب، وقال : انتبذوا كل واحد على حدته)[1].

أما الشطر الثاني قوله : (وكان لا يدخر شيئاً) فقد أخرجه الترمذي[2]، والخطيب[3] في تاريخه، و ابن حبان في صحيحه[4]، كلهم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس به، وقال الترمذي : هذا حديث غريب ، وقد روي هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً أ.هـ.

وقال ابن عدي بعد أن روى هذه الأحاديث وأحاديث أخر : وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس ، كلها إفرادات لجعفر يرويها عن ثابت غيره ، ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة ، وهو حسن الحديث أ.هـ.

ورجال الحديث رجال الشيخين سوى جعفر بن سليمان، فهو من رجال مسلم، وقد وثقه أئمة مثل يحيى بن معين ، وحسن مروياته البزار وابن عدي، وطعن فيه أئمة آخرون مثل ابن المديني وغيره من جهة تشيعه وروايته أحاديث مناكير عن ثابت عن أنس، وقال فيه الحافظ في التقريب : صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع[5]، فعلى أقل تقدير يصلح حديثه للشواهد والمتابعات ، وقد صحح الشطر الثاني من الحديث الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان [6].

---

(١) على حدة ، يقال افعله على حدة أي : منفرداً ، جامع الأصول (١٣١/٥).

(٢) سنن الترمذي (٥٨٠/٤) في كتاب الزهد ، باب معيشة النبي صلى ا لله عليه وسلم وأهله (٣: ٣٨).

(٣) تاريخ بغداد (٩٨/٧).

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٧٠/١٤).

(٥) التقريب ص١٤٠، ترجمة (٩٤٢).

(٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٧٠/١٤).

الحديث الثاني :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق محمد بن خريم ، ثنا هشام ، ثنا مروان، ثنا هلال بن سويد، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : (كنا نأخذ سلافة الزبيب وسلافة التمر ، فننقعها فنشربها، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نجعل كل واحد منها على حدة ، ولم أخلط بينهما)[1].

هذا الحديث سنده ضعيف ، فيه هلال بن سويد وهشام بن عمار ، وهشام قال عنه الحافظ في التقريب : صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة[2].

إلا أن الحديث له شواهد في الصحيحين من حديث أبي قتادة وجابر[3] رضي الله عنهما، تقدم ذكر بعضها[4].

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن الحسن ، ثنا يحيى بن معين ، ثنا مروان بن معاوية، عن هلال بن سويد سمعت أنس بن مالك : (أن النبي ﷺ أهدى له ثلاثة طواير ، فأعطى خادمه طيراً ، فلما كان الغد أتاه ، فقال رسول الله ﷺ : ألم أنهك أن تخبئ شيئاً لغد، إن الله يأتيني برزقي كل غد)[5].

هذا الحديث من رواية هلال بن سويد عن أنس بن مالك ، ورجاله ثقات

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٢/٧).

(٢) التقريب ص٥٧٣.

(٤) صحيح البخاري (٥٩/١٠) في كتاب الأشربة ، باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً، وصحيح مسلم رقم (١٩٨٦) في كتاب الأشربة ، باب كراهية انتباذ التمر والزبيب .

(٤) انظر ص: ٢٠٨.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٢/٧).

سوى هلال بن سويد .

وأخرجه أحمد[1]وأبو يعلى في مسنده[2]، كلاهما من طريق هلال بن سويد أبي معلى عن أنس به.

قال المنذري : ورواه أبو يعلى والبيهقي ، ورواة أبي يعلى ثقات[3] أ.هـ.

قلت : في سند أبي يعلى هلال بن سويد ، فمدار الحديث عليه ، ويشهد له حديث أنس الأول المتقدم ذكره .

وهذه الأحاديث الثلاثة تدل على أن هلال بن سويد قد وافق الثقات في مروياته ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من توثيقه في كتابه (الثقات) .

الحديث الرابع :

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير من طريق محمد بن عبدوس، حدثنا محمد ابن حميد، قال : حدثنا تميم بن عبدالمؤمن ، قال : حدثنا هلال بن سويد ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : (لما سد رسول الله ﷺ أبواب المسجد أتته قريش فعاتبوه، فقالوا : سددت أبوابنا وتركت باب علي ، فقال : ما بأمري سددتها ولا بأمري فتحتها)[4].

هذا الحديث من رواية هلال بن سويد عن أنس بن مالك ، وفي سنده محمد بن حميد، قال عنه الحافظ في التقريب : حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه[5].

---

(١) مسند الإمام أحمد (١٩٨/٣).

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي رقم (٤٢٢٣).

(٣) الترغيب والترهيب (٧٠٤/١) حديث رقم (١٣٥٩).

(٤) الضعفاء الكبير (٣٤٦/٤-٣٤٧).

(٥) التقريب ص٤٧٥.

أما تميم بن عبدالمؤمن فقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[1]، ومحمد بن عبدوس قال عنه الذهبي: إمام حجة حافظ[2] أ.هـ.

ولا أدري البلاء في هذا الحديث من قبل الضعفاء قبل هلال أم منه ، لكن العقيلي ذكر هذا الحديث في ترجمة هلال بن سويد أبي المعلى الكوفي، وكأنه يرى الحمل فيه عليه، وهذا الحديث مخالف لحديث أبي بكر المخرج في صحيح البخاري أن النبي ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب أبي بكر[3]، وقد تقدم الكلام على طرق حديث سد الأبواب إلا باب علي[4].

نماذج من أحاديث هلال بن سويد أبي ظلال القسملي :

الحديث الأول :

حديث " فضل من ابتلي بفقد عينيه فصبر" ، بعد أن أخرج الإمام البخاري حديث أنس بن مالك ، من طريق عبدا لله بن يوسف أخبرنا الليث قال : حدثني ابن الهاد عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك ، قال : سمعت النبي ﷺ قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة) يريد: عينيه .

قال:تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس عن النبي ﷺ [5] أ.هـ.

ففي هذا الحديث أخرج البخاري لهذا الراوي متابعاً مع غيره ، فقد تابع هو وأشعث بن جابر عمراً مولى المطلب ، والشواهد والمتابعات كما سبق يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول .

---

(١) الجرح والتعديل (١٠/ ٤٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٣).

(٣) تقدم تخريجه ص١٧٤.

(٤) انظر ص: ١٧٢.

(٥) صحيح البخاري (٢٥/٤) في كتاب المرضى ، باب ما جاء في ذهاب البصر (٧٥: ٧) حديث رقم (٥٦٥٣).

الحديث الثاني :

أخرجه العقيلي في الضعفاء من طريق حباب بن صالح الواسطي بواسط، قال: حدثنا محمد بن حرب الواسطي،قال:حدثنا يحيى بن المتوكل،عن هلال بن أبي هلال،وهو أبو ظلال القسملي،عن أنس قال:قال رسول ا لله ﷺ:(عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية ا لله،وعين باتت تحرس في سبيل ا لله عز وجل)[1].

هذا الحديث من رواية أبي ظلال القسملي عن أنس، وفيه حباب الواسطي، قال عنه الدارقطني : شيخ لين[2]، وأبو ظلال القسملي ، لكن الحديث صحيح بشواهده، فقد أخرجه أحمد[3] والترمذي[4] من طريق شعيب بن زريق أبي شيبة عن عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس بمثله، وقال الترمذي : حديث حسن غريب، وفي الباب عن عثمان وأبي ريحانة ، وحديث ابن عباس لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن زريق [5] أ.هـ.

وشعيب بن زريق صدوق يخطئ، وعطاء الخراساني صدوق يهم كثيراً ، وباقي رجال السند كلهم بدرجة ثقة .

وهذا السند يصلح للشواهد، وله شاهد آخر من حديث أبي ريحانة عند أحمد[6] والنسائي[7] والدارمي [8] ، وصححه الحاكم بلفظ : (حرم على عينين أن تنالهما النار ، عين بكت من خشية ا لله ، وعين باتت تحرس الإسلام

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٤٦/٤).

(٢) لسان الميزان (١٦٥/٢).

(٣) مسند الإمام أحمد (٥٠٥/٢).

(٤) سنن الترمذي (١٧٥/٤) في فضائل الجهاد ، باب ما جاء في الحرس في سبيل ا لله (٢٣: ١٢).

(٥) سنن الترمذي (١٧٥/٤).

(٦) مسند الإمام أحمد (٥٠٥/٢) .

(٧) سنن النسائي (١٥/٦) في كتاب الجهاد ، باب ثواب عين سهرت في سبيل ا لله (١٣٤/٤،١٣٥).

(٨) سنن الدارمي (٦٧/٢).

وأهله) ، وفي الباب عن أنس عند أبي يعلى بلفظ : (عينان لا تمسهما النـار ، عين باتت ثكلى في سبيل ا لله ، وعين بكت من خشية ا لله)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجاله ثقات ، وعن معاوية بن حيدة عند الطبراني ، قال الهيثمي : وفيه أبو حبيب العنقري ، ويقال : القنوي ، لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات[1].

وصحح الحديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مشكاة المصابيح[2].

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق حسين بن عبدا لله بن يزيد ، حدثنا أيوب الوزان ، حدثنا مروان، حدثنا أبو ظلال ، حدثنا أنس بن مالك قال : (كان رجل يكتب بين يدي النبي ﷺ قد تعلم القرآن ، ثم إنه ارتد بعد إسلامه كافراً ، فلم يلبث أن مات ، فجاء أهل دعوته فدفنوه ، فأصبحوا وقد نبذت به الأرض، فأعادوه وقالوا : هذا محمد وأصحابه ، لأنه فارق دينهم ، وجعلوا يحرسونه فنبذت به الأرض فانطلقوا فراراً من عنده وتركوه ، فقال أنس : فلقد رأيت الكلاب تأكل لحمه ، وتفرق عظامه ، ما أحد يدنو ولا يقربه) [3] .

هذا الحديث من رواية هلال القسملي عن أنس بن مالك ، ورجاله ثقات سوى هلال أبي ظلال القسملي ، لكن الحديث أصله في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري[4] ، من طريق أبي معمر عن عبدالوارث عن عبدالعزيز عن أنس ، ومسلم[5]، من طريق محمد بن رافع عن أبي النضر عن سليمان بن المغيرة عن

---

(١) مجمع الزوائد (٥/٢٨٨).

(٢) مشكاة المصابيح (٢/ ١١٢٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١١٩).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٥٣٣) ، كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام (٦١: ٢٥) .

(٥) صحيح مسلم (٤/٢١٤٥) في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠).

ثابت عن أنس قال: (كان رجلاً نصرانياً فأسلم ، وقرأ البقرة وآل عمران ، فكان يكتب للنبي ﷺ فعاد نصرانياً ، فكان يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبت له، فأماته الله فدفنوه ، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم نبشوا عن صاحبنا فألقوه، فحفروا له فأعمقوا ، فأصبح وقد لفظته الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه خارج القبر ، فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبح قد لفظته الأرض، فعلموا أنه ليس من الناس فألقوه) واللفظ للبخاري .

ففي هذا الحديث توبع أبو ظلال ، فقد تابعه عبدالعزيز في صحيح البخاري، وثابت في صحيح مسلم .

وهذه الأحاديث السابقة تدل على أن هلالاً القسملي قد وافق الثقات في رواياته ، وقد يحمل قول ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به على أنه أراد ما تفرد به من الروايات .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن عقال ، وجعفر بن محمد الفريابي قالا : حدثنا أبو جعفر النفيلي ، حدثنا أبو الدهماء البصري شيخ صدق سمعته منذ نحواً من سبعين سنة عن أبي ظلال القسملي عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : (إن لله لوحاً من زبرجدة خضراء جعلت تحت العرش أني لا إله إلا الله أنا أرحم وأترحم خلقت بضعة عشر وثلاثمائة خلق)[1].

هذا الحديث من رواية هلال القسملي عن أنس بن مالك ، وهو مسلسل بالضعفاء ، فيه أبو الدهماء البصري ، قال عنه الحافظ ابن حجر : مقبول[2]،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٩/٧).

(٢)التقريب ص٦٣٨.

وأحمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن عقال ، قال عنه أبو عروبة : ليس بمؤتمن على دينه[1]، وهلال أبو ظلال فيه كلام، ولا أدر ي البلاء في هذا الحديث من الضعفاء قبل هلال أم منه ، لكن الإمام الذهبي ذكر هذا الحديث في ترجمة هلال بن سويد القسملي ، وكأنه يستنكره عليه[2].

وقد تفرد ابن عدي بإخراج هذا الحديث ، وقال عقب ذكره نماذج من أحاديث هذا الراوي : وعامة ما يروي لا يتابعه الثقات عليه .

الحديث الخامس :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق بهلول بن إسحاق بن بهلول ، حدثنا أبي عن يحيى المتوكل عن هلال بن أبي هلال القسملي ، عن أنس بن مالك ، قال: قال النبي ﷺ : (الخلق السوء يفسد الإيمان كما يفسد الصبر الطعام)[3].

هذا الحديث إسناده جيد ، فرجاله ما بين ثقة وصدوق، سوى هلال بن أبي هلال القسملي، قال عنه ابن عدي : عامة ما يروي لا يتابعه الثقات عليه ، وقد ورد الحديث عند ابن عدي[4]، والطبراني في الكبير[5] عن عيسى بن ميمون قال : سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن ابن عباس مرفوعاً : (الخلق الحسن يذيب الخطايا كما يذيب الماء الجليد ، والخلق السوء يفسد العمل كما يفسد الخل العسل) . وهذا إسناد ضعيف جداً ، فيه عيسى بن ميمون المدني الواسطي ، وهو متروك الحديث[6].

---

(١) لسان الميزان (١/٢١٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٣١٦).

(٣) الكامل في الضعفاء (٧/١٢٠).

(٤) الكامل في الضعفاء (٥/٢٤١) .

(٥) معجم الطبراني الكبير (٣/١٩٨).

(٦) الجرح والتعديل (٦/٢٨٧).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد[1] : رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه عيسى بن ميمون ، وهو ضعيف ، وضعف الحديث الأخير الشيخ ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة[2].

وهذين الحديثين السابقين مما تفرد بهما هلال أبو ظلال القسملي .

الراجح في حال الراويين :

أما الأول : هلال بن سويد الأحمري أبو المعلى ، فالذي يظهر أنه ضعيف ، فقد ضعفه البخاري إمام الجرح والتعديل، والعقيلي ، والحاكم، ولم أجد من وثقه سوى ابن حبان ، فيقبل من حديثه ما وافق فيه الثقات ، ويرد ما تفرد به .

أما الثاني : هلال بن سويد القسملي أبو ظلال فهو ضعيف أيضاً ، وهو قول أكثر العلماء ، وحديثه يصلح للمتابعات والشواهد، فقد أخرج له البخاري متابعة، فيقبل من حديثه ما وافق فيه الثقات ويرد من مروياته ما تفرد به .

---

(١) مجمع الزوائد (٨/٢٤).

(٢) السلسلة الضعيفة (١/٤٤٢).

الفصل الثاني

تعدد الأسماء والراوي واحد

تقدم في الفصل الماضي الكلام على التشابه في أسماء الرواة ، وكيف كان ذلك سبباً لتعارض أحكام العلماء على بعض الرواة ، منهم ابن حبان ، وقد ذُكر فيه نماذج من أولئك الرواة يتبين بها أسباب التشابه ومظاهره ، وكيف يمكن علاجه .

وإذا كانت أسباب الاشتباه في الفصل السابق عامة ، فإن هناك سبباً يستحق أن يفرد بالبحث، وهو المتمثل في تعدد أسماء الراوي الواحد ، وقد جعله بعضهم نوعاً من أنواع علوم الحديث .

قال ابن الصلاح : " النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة ، فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء ، أو النعوت لجماعة متفرقين ، وهو فن عويص ، والحاجة إليه حاقة ، وفيه إظهار تدليس المدلسين ، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم ، وقد صنف عبدالغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك"[1] أ.هـ.

وقد ألف في ذلك الخطيب البغدادي كتاباً حافلاً ، جمع فيه كثيراً من الرواة الذين ذكروا بأسماء أو نعوت متفرقة ، مبيناً ما وقع فيه بعض من سبقه من العلماء من الوهم والغلط بسبب ذلك ، وهذا الكتاب بحق يشهد على غزارة علمه وسعة حفظه ، ومعرفته بأحوال الرجال ، والمتتبع لكتابي (الثقات) و(المجروحين) لابن حبان يجد فيها بعض التراجم المشعرة بأن صاحبها قد وقع في مثل هذا الاشتباه .

ومن الرواة الذين تعددت أسماؤهم فاشتبه الأمر على ابن حبان فذكرهم على أنهم أكثر من راو :

---

(١) مقدمة علوم الحديث ص١٦١ .

١- عمران بن ظبيان الكوفي من الطبقة السابعة :

قال في (الثقات) عمران بن ظبيان كنيته أبو حفص ، مولى أسلم من أهل المدينة ، يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهل المدينة، وهو خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، مات سنة سبع وخمسين ومائة[١].

وقال في (المجروحين) عمران بن ظبيان من أهل الكوفة ، يروي عن حكيم ابن سعد ، روى عنه الثوري وابن عيينة ، كان ممن يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يُحتج بما انفرد به من الأخبار.[٢] أ.هـ

فالترجمة لهذا الراوي في الكتابين تشعر أن ابن حبان كان يرى أنهما اثنان ، فقد كنى عمران بن ظبيان الموثق بأبي حفص ، ولم يفعل ذلك بالنسبة إلى المجرَّح.

وبين أن الموثق هو مولى لأسلم ، وهو من المدينة ، وأهلها يروون عنه ، وذكر أنه خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، في حين ذكر أن المجرح من أهل الكوفة .

---

(١) الثقات (٢٣٩/٧).

(٢)المجروحين (١٢٣/٢).

*** مصادر ترجمته :**

١-تاريخ البخاري الكبير (٤٢٤/٦)

٢-تقريب التهذيب ص ٤٢٩

٣-تهذيب التهذيب (١٣٣/٨)

٤-تهذيب الكمال (٣٣٤/٢٢)

٥-الجرح والتعديل (٦/ ترجمة رقم ١٦٦٣)

٦-ديوان الضعفاء (١٩٩/٢)

٧-الضعفاء الكبير (٢٩٨/٣)

٨- الكاشف (٩٣/٢)

٩- الكامل (٩٤/٥)

١٠- لسان الميزان (٣٢٢/٧)

١١- المعرفة والتاريخ (١٩٠/٣)

١٢- المغني (٤٧٨/١)

١٣- الميزان (٢٣٨/٣)

وبين أن الموثق يروي عن جماعة من التابعين ، ولم يذكر واحداً منهم ، في حين أن المجرح يروي عن حكيم بن سعد ، وروى عنه الثوري وابن عيينة .

وذكر الأول في (الثقات) وسكت عنه ، وهو لا يذكر في (الثقات) إلا من كان ثقة محتجاً به ، ثم حكم على الآخر بأنه كان يخطئ ، وأنه لا يحتج بما انفرد به من الأخبار .

ومن خلال ما تقدم يمكن الجزم بأنه اعتبرهما راويين اثنين ، وإن كان الاسم واحداً .

فهل أوقعه تعدد الأسماء في الاشتباه؟ وهل كانت مصادره التي اعتمد عليها مسمية الراوي تارة بالاسم الأول ، وتارة بالاسم الثاني ، وموثقة هذا ومجرحة ذاك ؟

هل وقف ابن حبان على سلاسل إسناد مقبولة كان الراوي فيها بالاسم الأول ؟ وعلى سلاسل إسناد مردودة بالاسم الثاني ؟

وما أقوال علماء الجرح والتعديل ؟ وهل يفرقون بين الراويين ؟

قال البخاري: عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، روى عنه الثوري وابن عيينة في الكوفيين ،فيه نظر[1]، وقال يعقوب بن سفيان : عمـران بـن ظبيـان ثقـة مـن كـبراء أهل الكوفة ، وقال في موضع آخر : عمران ، وهو كوفي بـن ظبيـان لا بـأس بـه [2] ، وقال العقيلي : عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، وذكر له حديث : (اللهـم بـك أصول وبك أحول)[3] ، وقال ابن أبي حـاتم : عمـران بـن ظبيـان روى عـن أبـي تحيـا حكيم بن سـعد عـن أبـي عطيـة الوادعـي، روى عنـه الثوري وشـريك وابـن عيينـة ، وعبدالملك بن مسلم سمعت أبي يقول ذلك ، وسألته عنـه فقـال : يكتـب حديثـه [4] . وقال ابن عدي : عمران بن ظبيان عن حكيم بـن سـعد ، روى عنـه ابـن عيينـة ، فيـه نظر، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري[5].

هذه أقوال العلماء المتقدمين على ابـن حبـان ، أمـا المتـأخرون عنـه فقـال المـزي : عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي[6] ، وقال الذهبي : عمـران بـن ظبيـان شـيخ للثـوري مجهول جرحه ابن حبان [7]، وقـال ابـن حجـر : عمـران بـن ظبيـان الكـوفي ضعيـف ، ورُمي بالتشيع ، تناقض فيه ابن حبان ، وأرخه سنة سبع وخمسين ، من السابعة[8].

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ترجمة ٢٨٦٢).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/١٩٠) .

(٣) الضعفاء الكبير (٣/٢٩٨-٢٩٩).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٦٦٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٩٤).

(٦) تهذيب الكمال (٢٢/٣٣٤).

(٧) ديوان الضعفاء (٢/١٩٩).

(٨) التقريب ص٤٢٩ ترجمة (٥١٥٨).

وقال في التهذيب : ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : مات سنة سبع وخمسين ومائة ، وقال في الضعفاء أيضاً : فحش غلطه حتى بطل الاحتجاج به[1] .

فظهر من أقوال العلماء المتقدمة اتفاق جميعهم على أنه راو واحد ، وأن ابن حبان قد تفرد في جعل هذا الراوي اثنين .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، من طريق عبد الله حدثني نصر بن علي الأزدي أخبرني أبي ، عن أبي سلام عبد الملك بن مسلم بن سلام ، عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن علي (رضي الله عنه) قال : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً قال " اللهم بك أصول وبك أحول[2] وبك أسير "[3].

وأخرجه البزار في مسنده[4] ، والعقيلي في الضعفاء[5]، كلاهما عن نصر بن علي بهذا الإسناد، وقال البزار عقبه : لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم أسند حكيم عن علي غير هذا الحديث، ورجاله ثقات سوى عمران بن ظبيان، أما حكيم بن سعد فقد ترجم له الحافظ في التقريب بقوله : كوفي صدوق، وضعف الحديث الشيخ شعيب الأرناؤوط بعمران بن ظبيان في تعليقه على مسند الإمام أحمد[6].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٣/٨).

(٢) أحول : أي أتحرك وأدفع وأمنع .

(٣) مسند الإمام أحمد (٩٠/١).

(٤) مسند البزار (٤/ رقم ٣١٢٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٢٩٩/٣).

(٦) مسند الإمام أحمد (٢/ ١٢٩٦) ، طبعة مؤسسة الرسالة .

إلا أن بعض ألفاظ هذا الحديث قد وردت من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يقول عند لقاء العدو : (اللهم أنت عضدي ونصيري ، بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل).

أخرجه أبو داود[1] والترمذي[2] ، كلاهما من طريق نصر بن علي الجهضمي ، أخبرنا أبي عن المثنى بن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس به . وقال الترمذي عقبه : هذا حديث حسن غريب ، ومعنى قوله : عضدي يعني : عوني أ.هـ.

وهذا إسناد رجاله ثقات ، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تعليقه على الكلم الطيب[3].

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من طريق أبي أحمد، حدثنا شريك عن عمران بن ظبيان عن أبي تحيى قال: لما ضَرب ابنُ ملجم علياً (رضي الله عنه) الضربة، قال علي: افعلوا به كما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل برجل أراد قتله، فقال "اقتلوه ثم حرقوه"[4].

هذا الحديث من رواية عمران بن ظبيان عن أبي تحيى ، وهو حكيم بن سعد، وقد أخرج الحديث الطبري في تهذيب الآثار، من طريق يحيى بن إسحاق البجلي عن شريك بهذا الإسناد[5] ،وفي سنده شريك بن عبد الله قال عنه الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً[6].

---

(١) سنن أبي داود (٣/٤٢) كتاب الجهاد ، باب ما يدعى عند اللقاء (٩: ٩٩).

(٢) سنن الترمذي (٥/٥٧٢) كتاب الدعوات ، باب الدعاء إذا غزا (٤٩: ١٢٢).

(٣) الكلم الطيب ص٤٦.

(٤) مسند الإمام أحمد (١/٩٣).

(٥) تهذيب الآثار ص٧٠.

(٦) التقريب ص٢٦٦ .

وفيه أيضاً عمران بن ظبيان ، قال الطبري : القول في علل هذا الخبر ، وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل :

١- إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي من النبي ﷺ يصح إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم متفرد وجب التثبت فيه.

٢- أن عمران بن ظبيان عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة .

٣- أن شريكاً عندهم كان كثير الغلط ، ومن كان كذلك من أهل النقل وجب التوقف في نقله .

٤- أن الصحيح عندهم في أمر الذي كان جعل له جعلاً لقتل رسول الله ﷺ أنه أسلم وحسن إسلامه، وكان له بلاء في ذات الله ، وقال بعضهم: إن النبي ﷺ أمر بقتله ولم يأمر بإطلاقه .

٥- أن أهل السير لا ترافع بينهم أن علياً رضوان الله عليه إنما أمر بقتل قاتله قصاصاً، ونهى أن يمثل به [1] أ.هـ.

وبعض ما ذكره الإمام الطبري في هذا الحديث يكفي لتضعيفه ، فكيف إذا اجتمعت .

الحديث الثالث :

أخرجه النسائي في سننه من طريق محمد بن منصور، قال: حدثنا سفيان عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن أبي هريرة ، قال: " جاء رجل إلى النبي ﷺ به ردع من خلوق ، فقال له النبيﷺ : (اذهب فأنهكه) ، ثم أتاه فقال: (اذهب

---

(١) تهذيب الآثار للطبري ص٧٠ .

فأنهكه) ثم أتاه فقال: (اذهب فأنهكه) ثم لا تعد "[1].

هذا الحديث من رواية عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، وإسناده جيد سوى عمران بن ظبيان ، وأخرجه أحمد[2] والنسائي[3] من طريق عطاء بن السائب عن حفص بن عبدا الله عن يعلى بن مرة ، فذكر الحديث ، وأبو جعفر بن عمرو اسمه عبدا الله بن حفص، وقيل : ابن عبدا الله ، مجهول لم يرو عنه غير عطاء بن السائب ، كما قال ذلك الحافظ في التقريب[4]، ويعلى بن مرة قال الحافظ عنه : مقبول[5]، وقد ضعف الحديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن النسائي[6].

لكن الحديث له شواهد من حديث أنس بن مالك عند البخاري[7] ومسلم، وعمار بن ياسر عند أبي داود [8]، وأبي موسى الأشعري عند أبي داود[9].

ويلاحظ أن سلاسل الإسناد في الأحاديث السابقة قد جاء فيها اسم هذا الراوي عمران بن ظبيان فقط ، ولم يذكر اسمه الكامل أو كنيته، وهي من رواية عمران بن ظبيان عن شيخه حكيم بن سعد، ويرويه عنه عبد الملك بن سلام، وشريك بن

---

(١) سنن النسائي (٨/١٥٢) في كتاب الزينة باب الزعفر والخلوق (٤٨: ٣٤).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/١٧١).

(٣) سنن النسائي (٨/١٥٢) في كتاب الزينة باب الزعفر والخلوق (٤٨: ٣٤).

(٤) التقريب ص٣٠٠ .

(٥) التقريب ص٦٠٩.

(٦) ضعيف سنن النسائي رقم (٥١٢٠).

(٧) صحيح البخاري(٤/٦٥) في كتاب اللباس ، باب النهي عن التزعفر للرجال(٧٧: ٣٣) ، وصحيح مسلم(٣/١٦٦٢) رقم (٢١٠١) في كتاب اللباس ، باب في نهي الرجل عن التزعفر (٣٧: ٢٣).

(٨) سنن أبي داود(٤/٧٩) ، رقم (٤١٧٦) كتاب الترجل ، باب في الخلوق للرجال(٢٧:٨) .

(٩) سنن أبي داود(٤/٨٠) رقم (٤١٧٨) كتاب الترجل ، باب في الخلوق للرجال (٢٧:٨).

عبد الله ، وسفيان الثوري .

ولم يظهر لي سبب الالتباس الذي جعل ابن حبان يجعلهما راويين ، أحدهما مدني والآخر كوفي، سوى ما ذكره في (الثقات) من أن عمران خال إبراهيم بن محمد، وإبراهيم مدني كما ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال ، وكلاهما من موالي أسلم ، ولكن هذا لا يلزم منه أن يكونا اثنين ، فقد يكون عمران بن ظبيان انتقل إلى الكوفة ، واشتهر بنسبته إليها .

الراجح في حال الراوي :

ومما تقدم يتضح أنه راو واحد باتفاق العلماء ، وأن ابن حبان تفرد بجعلهما راويين أحدهما مدني ثقة ، والآخر كوفي ضعيف ، أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فقد وثقه يعقوب بن سفيان ، وضعفه جماعة ، والذي يظهر من أقوالهم ، ومن مرويات هذا الراوي أنه يصلح للاستشهاد به .

٢- عبد الله بن المؤمل المخزومي العائذي المكي من الطبقة السابعة:

قال في (الثقات): عبد ا لله بن المؤمل المخزومي يروي عن عطاء ابن أبي رباح، روى عنه منصور بن سفيان وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك [1].

وقال في (المجروحين): عبد ا لله بن المؤمل المخزومي، شيخ من أهل مكة،

---

(١) الثقات (٢٨/٧).

* مصادر ترجمته :

١-تاريخ البخاري الكبير (٢٠٩/٥)

٢-تاريخ الدارمي ، الترجمة (٤٧٦)

٣-تاريخ الدوري (٣٣٣/٢)

٤-تقريب التهذيب ص ٣٢٥.

٥-تهذيب التهذيب (٤٦/٦)

٦-تهذيب الكمال (١٩٠/١٦)

٧-الثقات لابن شاهين ص ٦٧٢

٨-الجرح والتعديل (٨٢١/٥)

٩-ضعفاء ابن الجوزي (١٣٧/٢) ترجمة (٢٠٩٧) .

١٠-ضعفاء العقيلي (٣٠٣/٢)

١١- الضعفاء والمتروكين للنسائي (ترجمة ٣٤٧) ص١٤٨

١٢-طبقات ابن سعد (٤٩٤/٥) .

١٣-علل الترمذي الكبير (٩٧٣/٢).

١٤-العلل ومعرفة الرجال (٥٦٧/١) .

١٥-الكامل (١٣٥/٤).

١٦-لسان الميزان (٢٧١/٧)

١٧-المغني في الضعفاء (٣٥٩/١)

١٨-ميزان الإعتدال (٢ / ٥١٠).

يروي عن أبي الزبير، روى عنه ابن المبارك ، كان قليل الحديث منكـر الروايـة، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته ، فيُحكم لـه بالعدالـة أو الجـرح، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس بعدل ، أو نقول علـى رسـول ا لله r ما لم يقـل، اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا ، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أول الكتاب ، وعائذ بـا لله من هاتين الخصلتين[1] أ.هـ.

ترجم ابن حبان لهذا الراوي في الكتابين على أنهما راويان اتفقـا في الاسـم واسـم الأب والنسب ، ونص على ذلك صراحة فقال في ترجمـة الأول في (الثقـات) : وليـس هذا بصاحب أبي الزبير ، ويعني بصاحب أبي الزبير : المترجم عنده في (المجروحين).

وقد فرق ابـن حبـان بـين شـيوخ الراويـين وتلاميذهمـا ، فـالموثق شـيخه عطـاء ، وتلميذه منصور بن سفيان ، والمجرح شيخه أبو الزبير ، وتلميـذه ابـن المبـارك ، ونـص على أن المجرح من أهل مكة ، ولم يذكر بلد الموثق .

ونصوص العلماء المتقدمين والمتـأخرين علـى أنـه راو واحـد ، بـل صـرح بعضهـم بوهم ابن حبان في اعتبارهما اثنين ، وهو الحافظ ابن حجر ، حيث قال : عبـدا لله بـن المؤمل شيخ لمنصور بن سقير[2] ، ذكره ابن حبان في (الثقات) وقـال : هـو غـير الـذي قبله فوهم هو هو [2][3].

وهذه أقوال العلماء في كتبهم الدالة على تفرد ابن حبان فيما ذهب إليه :

---

(١) المجروحين (٢/٢٧).

(٢) هكذا في الأصل ، والصحيح منصور بن سفيان .

(٣) تقريب التهذيب ص٣٢٥ .

قال عبدا لله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : أحاديث عبدا لله بن المؤمل مناكير[١]، وقال ابن سعد : عبدا لله بن المؤمل ثقة قليل الحديث ، مات سنة قتل الحسين ، أو بعدها بسنة[٢]، قلت : سنة ١٦٩هـ[٣]، وقال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول : عبدا لله بن المؤمل صالح الحديث [٤] ، وقال معاوية بن صالح : سمعت يحيى بن معين يقول : عبدا لله بن المؤمل ضعيف[٥]، وقال البخاري : عبدا لله بن المؤمل مقارب الحديث[٦]، وقال في التاريخ الكبير : عبدا لله بن المؤمل المخزومي مكي سمع عطاء وعمرو بن شعيب ، سمع منه معن بن عيسى ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٧]، وقال ابن أبي حاتم : عبدا لله بن المؤمل المخزومي المكي ، روى عن عطاء وعكرمة بن خالد وعمرو بن شعيب، روى عنه سفيان الثوري والشافعي وسعيد بن سليمان الواسطي ، سمعت أبي يقول ذلك : ثنا عبدالرحمن نا صالح بن أحمد ابن حنبل قال : قال أبي : عبدا لله بن المؤمل كان قاضي مكة مخزومي ، وليس هو بذاك ، ثنا عبدالرحمن قال : سألت أبي وأبا زرعة عن عبدا لله بن المؤمل فقالا: ليس بقوي[٨].

وقال النسائي : عبدا لله بن المؤمل المكي ضعيف(٩) وقال العقيلي في ترجمته :

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/٥٦٧).

(٢) طبقاته (٥/٤٩٤) .

(٣) تاريخ خليفة ٤٤٥ .

(٤) تاريخ الدوري (٢/٣٣٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٥).

(٦) علل الترمذي الكبير (٢/٩٧٣).

(٧) التاريخ الكبير (٦/٤٢٤).

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ترجمة ٨٢١).

(٩) الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٣٤٧) ص١٤٨ .

عبدا لله بن المؤمل المخزومي المكي لا يتابع على كثير من حديثه ، وذكر له نماذج من أحاديثه، وقال : لا يتابع عليها[1].

وقال ابن عدي : عبدا لله بن المؤمل مكي مخزومي ، وذكر له أحاديث عن أبي الزبير ، وقال : غير محفوظة ، وقال أيضاً : ولابن المؤمل هذا غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه الضعفُ عليه بين[2].

وقال الدراقطني : عبدا لله بن المؤمل ضعيف ، ولم يروه عن ابن أبي مليكة غيره[3]، وقال ابن نمير : عبدا لله بن المؤمل ثقة[4]، وقال المزي : عبدا لله بن المؤمل بن وهب ا لله القرشي المخزومي العائذي المدني ، ويقال : المكي[5].

وقال الذهبي في الكاشف : عبدا لله بن المؤمل المخزومي المكي ، عن ابن أبي مليكة وعطاء ، وعنه الشافعي وسعدويه، ولي قضاء مكة ، قال أبو داود : منكر الحديث. وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، توفي سنة ١٨٠هـ ، روى له أبو داود وابن ماجة[6] أ.هـ.

وقال ابن حجر في التقريب : عبدا لله بن المؤمل بن وهب ا لله المخزومي المكي ، ضعيف الحديث ، من السابعة(٧).

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فإن أقوال العلماء المتقدمة يظهر منها الاختلاف

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٠٣/٢).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٥/٤).
(٣) سنن الدارقطني (٥٧/٤).
(٤) تهذيب التهذيب (٤٧/٦).
(٥) تهذيب الكمال (١٩٠/١٦).
(٦) الكاشف (٦٠١/١).
(٧) التقريب ص٣٢٥ .

في توثيق هذا الراوي وتضعيفه ، وذِكرُ ابن حبان له في (الثقات) لا يعفيه مما ذكره عنه في (المجروحين) بعد ثبوت أنه واحد .

ولعل الراجح في أمره يتضح بعد ذكر نماذج من أحاديثه .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس ، حدثنا عثمان ابن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ :(نِعْمَ الإدام الخل)[1].

هذا الحديث من رواية عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي مليكة ، وإسناده جيد سوى عبدالله بن المؤمل ، لكن الحديث أصله في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، أخبرنا يحيى بن حسان ، أخبرنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن النبي ﷺ : قال : (نِعمَ الأُدُم أو الإدَامُ الخل)[2].

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق موسى بن داود، حدثنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال : (كان ربما سقط الخطام من يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قال : فيضرب بذراع ناقته فينيخها فيأخذه، قال : فقالوا له : أفلا أمرتنا

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٧/٤).

(٢) صحيح مسلم (١٦٢/٣) في كتاب الأشربة ، باب فضيلة الخل والتأدم به (٣٦: ٣٠).

نناولكه ، فقال : إن حبي رسول ا لله ﷺ أمرني أن لا أسأل الناس شيئاً).

هذا الحديث من رواية عبدا لله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة ، وإسناده جيد سوى عبدا لله بن المؤمل ، والذي يظهر أن ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر ، فقد نص أبو زرعة أن حديثه عن عمر وعثمان رضي ا لله عنهما مرسل، وقال الترمذي : لم يدرك طلحة بن عبيدا لله[1].

لكن الحديث له شاهد في صحيح مسلم ، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي ا لله عنه ، قال : كنا عند رسول ا لله ﷺ فذكر الحديث بطوله ، وفي آخره : "وأسر كلمة خفية : (ولا تسألوا الناس شيئاً) فلقد رأيت بعض أولئك يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه)[2].

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق ابن أبي داود ، حدثنا أحمد بن رشد ، حدثني عمي سعيد بن خيثم أبو معمر الهلالي ، حدثنا عبدا لله بن المؤمل عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول ا لله ﷺ : (إذا اختلف الناس فالحق في مضر)[3].

هذا الحديث من رواية عبدا لله بن المؤمل عن عكرمة ، وفي سنده أحمد بن رشد، وقد ترجم له الذهبي في الميزان ، وذكر أنه يروي عن سعيد بن خيثم خبراً باطلاً في ذكر بني العباس، وقال في نهايته : وأحمد بن رشد هو الذي اختلقه بجهل[4].

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص٢١٤.

(٢) صحيح مسلم (٢/٧٢٠) في كتاب الزكاة ، باب كراهة المسألة للناس (١٢: ٣٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٦).

(٤) ميزان الاعتدال (١/٩٧).

وسعيد بن خثيم قال عنه الحافظ في التقريب : صدوق رمي بالتشيع ، له أغاليط[1].

ورواه ابن أبي شيبة[2]، وأبو يعلى في مسنده[3]، حدثنا حميد بن عبدالرحمن عن عبدا لله بن المؤمل عن عطاء عن ابن عباس رفعه.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق ابن الأصبهاني، وهو ثقة ثبت عن حميد به، إلا أنه قال : عن عبدا لله بن المؤمل عن المثنى بن الصباح عن عطاء به، فزاد في الإسناد "المثنى"[4].

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني : ورواه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن رشد بسنده عن عبدا لله بن المؤمل عن عكرمة عن ابن عباس به ، فجعل عكرمة مكان عطاء، وهذا الاختلاف مما يدل على ضعف عبدا لله بن المؤمل ، وأحمد بن رشد ساق له الذهبي خبراً في ذكر بني العباس ، وقال : باطل اختلقه أحمد بن رشد[5] أ.هـ.

الحديث الرابع :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق زيد بن الحباب ، أخبرني عبدا لله بن المؤمل ، حدثنا عبدا لله بن أبي مليكة عن ابن عباس أن رسول ا لله ﷺ خطب وظهره إلى الملتزم[6].

---

(١) التقريب ص٢٣٥ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٢/ ١٩٨).

(٣) مسند أبي يعلى (٤/٣٩٧).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١١/١٤٣).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥/٢٢٨).

(٦) مسند الإمام أحمد (٥/٣٢٨٠) طبعة مؤسسة الرسالة .

هذا الحديث إسناده جيد سوى عبدا لله بن المؤمل ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير[1] من طريق زيد بن الحباب بهذا الإسناد .

الحديث الخامس :

أخرجه البيهقي في سننه من طريق سعيد بن سليمان ، ثنا عبدا لله بن المؤمل ، عن عبدالرحمن بن محيصن ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول ا لله ﷺ : (من دخل البيت دخل في حسنة ،وخرج من سيئة مغفوراً له).

قال البيهقي : تفرد به عبدا لله بن المؤمل ، وليس بالقوي[2].

ورواه ابن خزيمة في صحيحه[3] والبزار[4] ، كلاهما عن سعيد بن سليمان، عن عبدا لله بن المؤمل به ، وقال : لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه .

ورواه ابن عدي من طريق عبدا لله بن المؤمل ، عن محمد بن عبدالرحمن بن محيصن به، إلا أنه قال : دخول البيت دخول في حسنة وخروج من سيئة أ.هـ.

وقال عقبه : أحاديث ابن المؤمل غير محفوظة ، وعامة ما يرويه الضعفُ عليه بين[5].

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتضح أنه راو واحد باتفاق العلماء، وأن اعتبارهما راويين اتفقا في الاسم أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف مما تفرد به ابن حبان ، ويلاحظ أن سلاسل

---

(١) معجم الطبراني الكبير (١١/١١٢٣٧).

(٢) السنن الكبرى (٥/١٨٥).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٤/٣٣٢).

(٤) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/٤٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٦).

أسانيد الأحاديث السابقة قد سمي فيها هذا الراوي عبدا لله بن المؤمل فقط، ولم يظهر لي سبب الالتباس الذي جعل ابن حبان يعدهما راويين أحدهما ثقة والآخر ضعيف، ولعل تفريقه بين شيوخ الراويين وتلاميذهما هو الذي أوقعه في ذلك .

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فقد وثقه ابن معين في رواية ، وابن سعد والجمهور على تضعيفه ، ويظهر من مروياته أن حديثه يصلح للمتابعات والشواهد .

٣- الزبير بن سعيد المدائني الهاشمي ، من الطبقة السابعة .

قال في (الثقات) : الزبير بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن عبد الحارث بن عبدالمطلب ، أمه حمادة بنت يعقوب بن سعيد، مات في ولاية جعفر، وهو يروي عن صفوان بن سليم، وقد أدرك ابنَ المبارك الزبيرُ هذا وروى عنه ، ويروي عن عبدا لله

---

* مصادر ترجمته :

١- تاريخ البخاري الكبير (٣/١٣٨١).

٢- تاريخ الدوري(٢/١٧١).

(٣) تاريخ بغداد (٨/٤٦٥).

(٤) تقريب التهذيب ص٢١٤ .

(٥) تهذيب التهذيب (٣/٣١٥).

(٦) تهذيب الكمال (٩/٣٥٧).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ترجمة ٢٦٤٣).

(٨) ديوان الضعفاء (١/٢٣٧).

(٩) سؤالات ابن الجنيد ص٣٠٧ رقم (١٤٣).

(١٠) سؤالات الآجري لأبي داود (٣/ترجمة ٣١٠).

(١١) ضعفاء ابن الجوزي (١/٢٩٣).

(١٢) الضعفاء الكبير (٢/٨٩-٩٠).

(١٣) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ترجمة ٢٤٢) .

(١٤) طبقات ابن سعد (٩/٢٣٧).

(١٥) الكاشف (١/ ٤٠١).

(١٦) الكامل (٣/٢٢٥).

(١٧) المغني في الضعفاء (١/٢١٦٩).

(١٨) الميزان (٢/٦٧).

ابن علي بن يزيد ركانة ، عن جده أنه طلق امرأته البتة .. الحديث[1].

وقال في (**المجروحين**): الزبير بن سعيد المدائني ، شيخ يروي عن عبدالحميد ابن سالم ، روى عنه سعيد بن زكريا المدائني ، قليل الحديث ، منكر الرواية فيما يرويه، يجب التنكب عن مفاريده ، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه ، روى عن عبدالحميد بن سالم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (من لعق ثلاث لعقات عسل ثلاث غدوات في كل شهر ، لم يصبه عظيم من البلاء). حدثناه حاجب بن أركين الفرغاني ، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني، حدثنا الزبير بن سعيد ، وليس هذا بالزبير بن سعيد صاحب عبدالله بن علي بن يزيد ابن ركانة [2] أ.هـ.

ترجم ابن حبان لهذا الراوي في الكتابين على أنهما راويان اتفقا في الاسم واسم الأب ، ونص على ذلك صراحة ، فقال في ترجمة الموثق : : الزبير بن سعيد بن سليمان ابن نوفل بن عبد الحارث بن عبدالمطلب ، وسمى أمه حمادة بنت يعقوب بن سعيد ، بينما قال عن الآخر المُجرّح : الزبير بن سعيد المدائني ، ولم يذكر اسم والدته .

وبين أن الموثق مات في ولاية جعفر ، في حين لم يذكر سنة وفاة المجرح ، ثم فرق بين شيوخ الراويين وتلاميذهما ، فالموثق يروي عن صفوان بن سليم ، وقد أدركه ابن المبارك ، وروى عنه ، ويروي أيضاً عن عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة ، عن جده أنه طلق امرأته البتة .. الحديث .

---

(١)الثقات (٦/٣٣٣).

(٢) المجروحين (١/ ٣٠٩).

ثم ذكر أن المجروح شيخ يروي عن عبد الحميد بن سالم ، وروى عنه سعيد بن زكريا المدائني ، وذكر له حديثاً : (من لعق ثلاث لعقات .. الحديث) .

وساقه بسنده ، ونص على أن الزبير بن سعيد المذكور فيه هو غير الزبير بن سعيد الموثق ، صاحب عبدا لله بن علي بن يزيد بن ركانة .

فهل أوقع ابن حبان تعدد الأسماء في هذا الاشتباه ؟ وهل يوافقه العلماء على التفريق بين الراويين ؟

قال أبو بكر المروذي : سألته – يعني: أحمد بن حنبل – عن الزبير بن سعيد فليّن أمره [1] ، وقال ابن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن الزبير بن سعيد فقال : ضعيف، كان ينزل المدائن يحدث عن جرير بن حازم ، وعبدا لله بن المبارك ، وإسماعيل[2].

وقال عبدا لله بن علي المديني : وسألته – يعني : أباه – عن الزبير بن سعيد الهاشمي ، فقال : كان ينزل المدائن ، وضعفه[3].

قال الآجري : سئل أبو داود عن الزبير بن سعيد فقال : في حديثه نكارة لا أعلم، إلا أني سمعت يحيى بن معين يقول : هو ضعيف[4] ، وقال النسائي : الزبير بن سعيد ضعيف [5] ، وقال ابن سعد: الزبير بن سعيد توفي في خلافة أبي جعفر ، وكان قليل الحديث[6].

هذه أقوال العلماء المتقدمين على ابن حبان ، أما المتأخرين عنه ، فقد قال الدارقطني :

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٤٦٥).

(٢) سؤالات ابن جنيد ص١١ .

(٣) تاريخ بغداد (٨/٤٦٥).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (٤/٩) .

(٥) الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٢٢٥) ص١١٠ .

(٦) طبقاته (٩/٢٣٧).

الزبير بن سعيد الهاشمي النوفلي ، مدني حمل عنه ابن المبارك ،وجرير بن حازم،يعتبر بما رواه عن عبدا لله بن علي بن يزيد بن ركانة ،فأما ما يرويه عن محمد بن المنكدر فإنه يترك[1] .

وقال المزي في تهذيب الكمال : الزبير بن سعيد بن سليمان القرشي الهاشمي أبو القاسم ، ويقال أبو هاشم المديني ، نزل المدائن ، روى عن صفوان بن سليم ، و عبدا لله بن علي بن يزيد ، وعبدالحميد بن سالم ، وروى عنه سعيد بن زكريا المدائني[2].

وقال الذهبي في الكاشف : الزبير بن سعيد الهاشمي ، من ولد الحارث بن عبدالمطلب عن ابن ركانة والقاسم بن محمد ، وعنه ابن المبارك وأبو عاصم ، ضعفه النسائي[3].

وقال ابن حجر : الزبير بن سعيد بن سليمان بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي المدني ، نزيل المدائن ، لين الحديث ، من السابعة [4].

ونقل عن الصريفني قوله : توفي سنة بضع وخمسين ومائة ، فظهر من أقوال العلماء المتقدمة اتفاق جميعهم على أنه راو واحد ، وأن ابن حبان قد تفرد بجعله اثنين، ولما ترجم له في (المجروحين) ذكر له حديثاً ضعيفاً من روايته عن شيخه عبدالحميد ، وسماه الزبير بن سعيد الهاشمي، فلعله ظن أن المذكور في (الثقات) لا يمكن أن يروي مثل هذا الحديث، فحمله ذلك على اعتباره راوياً آخر ، وسيأتي عند تخريجه بيان أن شيخه عبدالحميد مجهول أيضاً ، فلا يمكن الجزم بأنه سبب ضعف الحديث .

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فالذي يظهر من أقوالهم المتقدمة اتفاقهم على تضعيفه ، فهل تؤيد النماذج من أحاديثه ما ذهبوا إليه ؟

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٢٤٢).

(٢) تهذيب الكمال (٩/٣٠٦).

(٣) الكاشف (١/ ٤٠١).

(٤) التقريب ص٢١٤.

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

حديث عبدا لله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده : (أنه طلق امرأته البتة ، فأتى النبي ﷺ ، قال : ما أردت بهذا ؟ قال : واحدة ، قال : آ الله ، قال : هي ما أردت).

هذا الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه ، في كتاب الطلاق، باب الرجعة ، وساقه بسنده ، قال : حدثنا أحمد بن علي المثنى ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، قال : حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد قال : حدثنا عبدا الله بن علي به ، فذكر الحديث[1].

وخرجه أبو داود[2] في كتاب الطلاق[3]، باب في البتة ، من طريق سليمان بن داود العتكي،ثنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد،عن عبدا لله بن علي به،فذكر الحديث.

وخرجه الترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة ، من طريق هناد ، حدثنا قبيصة عن جرير بن حازم ، عن الزبير بن سعيد ، عن عبدا لله ابن يزيد بن ركانة به ، فذكر الحديث .

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال : فيه اضطراب ، ويروى عن عكرمة عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً[4].

وأخرجه ابن ماجة في كتاب الطلاق ، باب طلاق البتة ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، وعلي بن محمد قالا: ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد ، عن عبدا لله بن علي به[5]، فذكر الحديث .

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٩٧/١٠).

(٢) سنن أبي داود (٢٦٣/٢) حديث رقم (٢٢٠٨).

(٣) رقم الكتاب (٩) باب رقم(٢) .

(٤) سنن الترمذي (٤٨/٣) رقم الكتاب(١١) ، رقم الباب(٢).

(٥) سنن ابن ماجة (٦٦١/١) رقم الكتاب (١٠) رقم الباب(١٩).

وخرجه مع أصحاب الكتب الستة البيهقي[1]،قال أحمد بن حنبل:طرقه كلها ضعيفة[2].

وقال ابن حجر: واختلفوا هل هو من مسند ركانة أو مرسل عنه، وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم[3].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : وإسناد هذا الحديث ضعيف مسلسل بعلل :

١- جهالة علي بن يزيد بن ركانة ، فقد قال عنه ابن حجر في التقريب : مستور.

٢- ضعف عبدا لله بن علي بن يزيد ، أورده العقيلي في الضعفاء، وقال : لا يتابع على حديثه ، مضطرب الإسناد، وقال عنه الحافظ في التقريب : لين الحديث.

٣- ضعف الزبير بن سعيد .

٤- الاضطراب ، وذلك أن جرير بن حازم قال عن الزبير بن سعيد عن عبدا لله ابن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق ، فجعله من مسند يزيد بن ركانة ، وخالفه عبدا لله بن المبارك ، فقال : أنا الزبير بن سعيد أخبرني عبدا لله بن علي بن يزيد بن ركانة ، قال : كان جدي ركانة بن يزيد طلق امرأته البتة ، ولذلك ضعف الحديث جماعة من العلماء[4] أ.هـ.

الحديث الثاني :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن عبدا لله بن الجنيد ، قال : حدثنا عبدالوارث بن عبيد ا لله العتكي عن عبدا لله ، قال : أخبرنا الزبير بن سعيد ، عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : (إن الرجل

---

(١) سنن البيهقي (٣٤/٤).

(٢) تلخيص الحبير (٢١٣/٣).

(٣) تلخيص الحبير (٢١٣/٣).

(٤) إرواء الغليل (١٤٢/٧).

ليتكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوي بها من أبعد من الثريا)[1].

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن صفوان بن سليم ، ورجاله لا بأس بهم سوى الزبير بن سعيد ، لكن الحديث له أصل في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري[2] ومسلم[3]، كلاهما من طريق عيسى بن طلحة بن عبدا لله التيمي عن أبي هريرة رضي ا لله عنه قال : قال رسول ا لله ﷺ : (إن العبد ليتكلم بالكلمة ينزل بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب) واللفظ لمسلم، وللحديث أيضاً شاهد من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : (ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك به القوم فيكذب ، ويل له ، ويل له).

أخرجه ابن المبارك في الزهد[4]، وأحمد[5] والترمذي[6]، وقال الترمذي عقبه: وهذا حديث حسن .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل ، من طريق محمد بن الليث الجوهري ، حدثنا الحسن ابن سليمان بن مجالد، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني ، حدثنا الزبير بن سعيد عن ابن المنكدر ، عن جابر رضي ا لله عنه قال : (كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٣/٢٤) رقم (٥٧١٦) في كتاب الحظر والإباحة ، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره، ذكر ما يجب على المرء من تحفظ اللسان عن ما يضحك به جلساءه(٤٤ : ٨).

(٢) صحيح البخاري (٤/١٨٧) حديث رقم (٦٤٧٧) كتاب الرقائق، باب حفظ اللسان(٨٦: ٢٣).

(٣) صحيح مسلم (٤/٢٢٩٠) حديث رقم(٢٩٨٠٩) كتاب الزهد والرقائق، باب المتكلم بالكلمة يهوي بها في النار(٥٣: ٦).

(٤) الزهد لابن المبارك ص٢٥٤.

(٥) مسند الإمام أحمد (٥/٣).

(٦) سنن الترمذي (٤/٥٥٧) في كتاب الزهد ، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس .

ننصرف فنأتي بني بياضة ، وإن أحدنا ليرى موضع نبله)[1].

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن ابن المنكدر ، وفي سنده الحسن بن سليمان بن مجالد لم أجد له ترجمة ، و الزبير بن سعيد ، أما بقية رجاله لا بأس بهم، لكن الحديث له شاهد في الصحيحين من حديث رافع بن خديج قال : كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله[2]، واللفظ لهما .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن الحسين الصوفي، حدثنا فضل بن الصباح، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني، عن الزبير بن سعيد الهاشمي، عن عبدالحميد ابن سالم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (من لعق ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم البلاء أبداً) يعني : العسل[3].

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن عبد الحميد بن سالم ، وعبدالحميد بن سالم قال البخاري : لا يعرف له سماع من أبي هريرة [4]، وقال الذهبي في الميزان: عبدالحميد بن سالم ما حدث عنه غير الزبير بن سعيد [5] أ.هـ.

ومعنى ذلك أنه مجهول كما قال ذلك الحافظ في التقريب [6] ، وأخرج الحديث

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٢٢٥).

(٢) البخاري (١/١٩٢) في كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب (٩: ١٨) ، وصحيح مسلم (١/٤٤١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب بيان أن أول المغرب عند غروب الشمس (٥: ٣٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٢٥).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/٤٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٥٤٠).

(٦) التقريب ص٣٣٣ .

البخاري في التاريخ الكبير [1]، وابن ماجة[2]، والعقيلي في الضعفاء[3] كلهم عن سعيد بن زكريا به، وقال العقيلي عقبه: ليس له أصل عن ثقة .

وأورد الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طريق العقيلي ، وقال : لا يصح[4]، وذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، وقال : رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش تلخيص الموضوعات ما نصه: الزبير بن سعيد لم يتهم بكذب، فكيف يحكم على حديثه بالوضع[5].

وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة [6]، بعبد الحميد ابن سالم، و الزبير بن سعيد .

ويلاحظ أن الأحاديث الثلاثة السابقة التي أخرج بعضها ابن حبان في صحيحه وخرجها معه بعض أصحاب الكتب الستة وغيرهم، قد اتفقت سلاسل إسنادها على تسمية الراوي الزبير بن سعيد فقط .

بينما نجد أن الحديث الرابع قد سمي فيه هذا الراوي الزبير بن سعيد الهاشمي، وهذا يوافق ما سبقت الإشارة إليه أن هذا مما حمل ابن حبان على جعله راوياً آخر .

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتضح أنه راو واحد باتفاق العلماء ، وأن اعتبارهما راويين اتفقا في الاسم أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف، مما تفرد به ابن حبان ، ويظهر من النماذج السابقة أن حديث هذا الراوي يصلح للمتابعات والشواهد .

---

(١) التاريخ الكبير (٦/٥٥).

(٢) سنن ابن ماجة (٢/١١٤٢) في كتاب الطب ، باب العسل (٣١: ٧).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/٤٠).

(٤) الموضوعات (٣/٢١٥).

(٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة(١/٣٨٤).

(٦) السلسلة الضعيفة (٢/٧٦٢).

الفصل الثالث

تحديد مصدر الخطأ في المرويات

كانت أسماء الرواة مصدراً للاشتباه الذي وقع فيه ابن حبان ، وهو يجرح أو يعدل هذا الراوي أو ذاك، ونتج عن ذلك ذكره لبعض الرواة في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) ، فلم يوجد في هذه الحالة ضابط يبرر تعارض أحكامه تبريراً يقبله علم الحديث رواية أو دراية .

لذلك وُجد أن بعض العلماء يشيرون إلى هذا الاشتباه، وقد سعى هذا البحث في الفصلين الماضيين إلى التأكيد على وجوده ، وتبرير ذلك، وإظهار بعض الأسماء التي كان تعددها وراءه.

بقي أن نلاحظ أن هناك نوعاً آخر من أنواع الاشتباه التي وقع فيها ابن حبان، ويتمثل ذلك في تحديد مصدر الخطأ في بعض الروايات .

وهذا الاشتباه له ما يبرره ، فقد بين النقاد أن بعض الرواة قد رووا أحاديث في حالات متعددة ، قد يكون بعضها مناسباً لقبول مروياتهم ، في حين يكون البعض الآخر محتماً ردها، وهذا يذكرنا بما تقرر عند علماء هذا الفن، وهو أنهم لا يقبلون من الروايات إلا ما تيقنوا ثبوته ، ولا من الرواة إلا من ثبت لديهم عدالته وضبطه ، ولهذا لم يقبلوا المرسل من الأحاديث ، ولا ما كان راويه مجهولاً لم تثبت عدالته. وأنهم إذا لم يثبت لديهم هذا ولا خلافه توقفوا وتثبتوا، وإن أحسن مثال على ذلك النوع الحادي والستون الذي عنون له ابن الصلاح في مقدمته بقوله : (معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات) ، وهذا فن عزيز لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف، واعتنى به ، مع كونه حقيقاً بذلك جداً ، وهم منقسمون ، فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك ، والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده[1] أ.هـ.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٩٥.

وقد سبقه إلى بيان ذلك ابن حبان حيث قال في مقدمة (المجروحين) : النوع السادس من أسباب الجرح : ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا متى سئلوا وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك[1] أ.هـ.

وقال في مقدمة صحيحه : " وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما ، فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا، إلا أننا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم ، وما وافقوا الثقات في الروايات التي نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم ، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ، أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات، الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء[2] أ.هـ.

فهو يرى أن حديث المختلط إذا تميز فإنه يؤخذ بحديثه القديم الذي قبل الاختلاط، ويترك الذي بعده ، أما إذا لم يتميز فإنه يترك بالكلية حديثه القديم والجديد، إلا إذا وافق الثقات في حديثه .

ولذلك كان من طرق العلماء العجيبة لمعرفة ثقة الراوي أو عدمه مقارنة رواياته بروايات غيره من الثقات، وهذا يُسمى عندهم الاعتبار ، ولكن الصعوبة التي تواجههم في ذلك قلة روايات الراوي ، أو قلة الرواة عنه ، ومن هذا الباب رواة ذكرهم ابن حبان في كلا الكتابين ، ثم بين في (المجروحين) أن سبب

---

(١) المجروحين (١/٦٨).

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/١٦١).

رده هؤلاء الرواة عدم معرفة مصدر الخطأ في الروايات التي رويت من طريقهم، هل ذلك منهم أم من غيرهم من الرواة ، ولم يمكنه سبر مروياتهم ولا اعتبارها، وهو في ذلك كغيره من أئمة هذا الشأن .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن زائدة بن أبي الرقاد، فقال : يحدث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة ، فلا ندري منه أو من زياد ، ولا أعلم روى عن غير زياد، فكنا نعتبر بحديثه[1].

وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن النعمان البصري : " روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة ، فلا أدري البلاء منه أو من الضعيف الذي يروي هو عنه[2].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٦١٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/١٢٠).

١- الحسن بن عطية العوفي الكوفي :

قال في (الثقات) الحسن بن عطية العوفي يروي عن أبيه ،روى عنه الحسين بن الحسن ، وأحاديث الحسن بن عطية ليست نقية[١].

وقال في (المجروحين) :الحسن بن عطية العوفي من أهل الكوفة، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه محمد بن الحسن ، منكر الحديث فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معا، لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه ، فمن ههنا اشتبه أمره ووجب تركه، مات سنة إحدى عشرة ومائتين [٢] أ.هـ

هذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) ووصف أحاديثه بأنها ليست نقية ، فهل تتفق هذه العبارة مع التوثيق .

بعد البحث لم أجد أن ابن حبان أطلق هذه العبارة على غير هذا الراوي

---

(١) الثقات(١٧٠/٦).

(٢) المجروحين (٢٣٤/١).

* مصادر ترجمته :

١. تاريخ الدوري (١١٥/٢)

٢. التاريخ الكبير (٣٠١/٢)

٣. تقريب التهذيب ص ١٦٢.

٤. تهذيب التهذيب (٢٩٤/٢)

٥. تهذيب الكمال (٢١١/٦)

٦. الجرح والتعديل (٢٦/٣)

٧. ديوان الضعفاء (١٦٢/١)

٨. الكاشف (٣٢٧/١) .

٩. لسان الميزان (١٩٧/٧)

١٠. المغني (١٦٢/١)

١١. الميزان (٥٠٣/١)

على أنه قد يقال : لا تعارض بين توثيقه لهذا الراوي ، وبين الطعن في مروياته، فإن ذلك لا يلزم منه الطعن في الراوي ذاته ، فقد يكون سبب الضعف راوياً آخر، وكأن ابن حبان أراد أن يشير إلى أنه مع ذكره هذا الراوي في (الثقات) إلا أن له مرويات فيها ضعف ينبغي التنبه لها، إلا أنه لم يشر في (الثقات) إلى السبب في ضعف هذه المرويات، ثم أعاد هذا الراوي في كتابه (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أنه من أهل الكوفة ، وكأنه يشير بذلك إلى أنه شيعي لاشتهار أهل الكوفة بالتشيع ، وبين أنه منكر الحديث ، وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ .

وخلاصته : أن من أطلق عليه هذا اللفظ ، فإما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه من الطعون، إما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته ، فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع.

ثم بين سبب هذه النكارة في حديثه، وهو أن أغلب رواياته عن أبيه إلا القليل عن غيره، فمن هذا الباب اشتبه الأمر على ابن حبان ، وقد ترجم لأبيه في كتابه (المجروحين) فقال : عطية بن سعد العوفي، كنيته أبو الحسن من أهل الكوفة يروي عن أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه ، فإذا قال الكلبي قال رسول الله بكذا فيحفظه ، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له : من حدثك بهذا؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي ، فلا يحل الاحتجاج به ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب . ومات عطية سنة سبع وعشرين ومائة[1] أ.هـ.

فابن حبان يرى أن عطية العوفي والد الراوي السابق لا يحل الاحتجاج بمروياته بالكلية، و أقوال العلماء الآخرين في عطية العوفي متفاوتة بين التوثيق والتجريح ، فقد قال عنه الدوري عن ابن معين : صالح ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إليّ منه ، وقال الجوزجاني: مائل ، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي : وقد روى عن جماعة من الثقات، ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة، وعن غير أبي سعيد وهو مع ضعفه يكتب حديثه ،

---

(١) المجروحين (١٧٦/٢).

وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة[1].

وقال الحافظ في التقريب : عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً[2] من الثالثة .

أما أقوال العلماء الآخرين في الحسن بن عطية العوفي ، فيظهر فيها الاختلاف أيضاً، قال عباس الدوري عن ابن معين: لم يكن به بأس[3]، وقال البخاري: ليس بذاك[4]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[5]، وقال ابن حجر في التقريب : ضعيف من السادسة[6]، وذكره الذهبي في الضعفاء[7]، وقال ابن قانع : مات سنة ١٨١هـ[8].

وبهذا يتبين أن أقوال العلماء لا تتعارض مع ما ذهب إليه ابن حبان في (المجروحين) من ترك مروياته ، غير أنه بين لنا بياناً زائداً كعادته في تفصيل الجرح في الراوي، وأنه لا يمكن تحديد سبب الضعف في المرويات.

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه تمام في فوائده من طريق منصور بن عبدا لله الوراق حدثني علي بن جابر ابن بسر الأودي ، ثنا حسين بن حسن بن عطية ، ثنا أبي عن مسعر بن كدام

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/٢٢٥).

(٢) تقريب التهذيب ص٣٩٣.

(٣) تاريخ الدوري (٢/١١٥).

(٤) التاريخ الكبير (٢/٣١٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٢٦).

(٦) التقريب ص١٦٢.

(٧) المغني في الضعفاء (١/١٦٢).

(٨) تهذيب التهذيب (٢/٢٩٤).

عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً قال : قال رسول ا لله ﷺ (كان فيمن كان قبلكم رجل مسرف على نفسه ، وكان مسلماً ، كان إذا أكل طعامه طرح تفالة طعامه على مزبلة، فكان يأوي إليها عابد ، فإن وجد كسرة أكلها ، وإن وجد بقلة أكلها، وإن وجد عرقاً تعرقه... الحديث) وفيه : (فأمر ا لله عز وجل بذلك الملك فأُخرج من النار جمرة ينفض فأعيد كما كان ، فقال يا رب هذا الذي كنت آكل من مزبلته ، قال : فقال ا لله عز وجل : خذ بيده فأدخله الجنة من معروف كان منه إليك لم يعلم به ، أما لو علم به ما أدخلته النار)[1].

هذا الحديث من رواية حسن بن عطية عن أبيه، وهو مسلسل بالضعفاء ، ففيه :

١- عطية العوفي وهو مدلس ، فكان يقول عن أبي سعيد يوهم أنه الخدري ، وهو يعني : الكلبي الكذاب ، وقد تقدم الكلام عن ذلك .

٢- الحسن بن عطية ،وقد ضعفه بعض أهل العلم.

٣- الحسين بن حسن بن عطية ، قال أبو حاتم : ضعيف الحديث[2] ، وقال ابن معين : ضعيف في القضاء وضعيف في الحديث[3]، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة : والحديث مع ضعف إسناده الشديد فهو منكر ، بل باطل ظاهر البطلان ، يشهد القلب بوضعه ، ولعله من الإسرائيليات التي تلقاها الكلبي من أهل الكتاب ، ثم دلسه عنه عطية العوفي، فإنه من غير المعقول أن يثاب ذلك الرجل المجرم بعمل عمله لا يقصد به نفع الناس،ولو قصده لم ينفعه حتى يبتغي به وجه ا لله ، كما هو معلوم، مع أن العمل نفسه قد يمكن إدخاله في باب الإسراف وتضييع المال فتأمل[4] أ.هـ.

---

(١) فوائد تمام (رقم ٢٣٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٤٨/٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢٩/٨).

(٤) السلسلة الضعيفة (٢٩١/٢) حديث رقم (٨٨٧) بتصرف .

الحديث الثاني :

أخرجه أحمد في مسنده من طريق محمد بن ربيعه حدثنا محمد بن الحسن يعني: بن عطية ، عن أبيه عن جده، عن أبي سعيد قال : قال النبي ﷺ (لعن ا لله النائحة والمستمعة)[1] .

وهذا الحديث من رواية الحسن بن عطية عن أبيه ، ورجاله لا بأس بهم سوى الحسن بن عطية وأبيه، وأخرجه أبو داود[2] والبيهقي[3] كلاهما من طريق محمد بن الحسن عن أبيه عن جده به ، وقد روي من حديث ابن عمر يرويه بقية بن الوليد وهو مدلس، حدثنا أبو عائذ وهو عفير بن معدان ، حدثنا عطاء بن أبي رباح أنه كان عند ابن عمر وهو يقول ، فذكره مرفوعاً . أخرجه البيهقي ، وعفير هذا ضعيف كما قال ذلك الحافظ في التقريب[4]، وروي من حديث أبي هريرة يرويه عمر بن يزيد المدائني، قال : سمعت الحسن بن أبي حسن السري حدث عن أبي هريرة مرفوعاً به، أخرجه ابن عدي، وقال : حديث غير محفوظ، وعمر منكر الحديث[5]، وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل[6].

وهذان الحديثان السابقان كلاهما من رواية الحسن بن عطية العوفي عن أبيه، والحال كما قال ابن حبان : لا أدري البلاء منه أو من أبيه أو منهما معاً .

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٦٥).

(٢) سنن أبي داود (٣/١٩٣-١٩٤) حديث رقم (٣١٢٨) في كتاب الجنائز ، باب في النوح (١٥: ٢٩).

(٣) سنن البيهقي (٤/٦٣).

(٤) التقريب ص٣٩٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٩).

(٦) إرواء الغليل (٣/٢٢٢).

الراجح في حال الراوي :

هذا الراوي ضعفه جماعة ، وقال فيه ابن معين : ليس به بأس ، وإلى قوله ذهب ابن حبان في كتابه (الثقات) ، أما مروياته فإنها ضعيفة لأنها جميعها عن أبيه، وأبوه ضعيف ، ولم يتبين سبب الضعف من أيهما على ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين) .

٤- سهل بن معاذ بن أنس الجهني :

قـال في (الثقات): سهل بن معاذ الجهني، يروي عن أبيـه روى عنـه يزيـد بـن أبي حبيب وزبان بن فائد عداده في أهل مصر ، لا يعتبر حديثه، ما كان من رواية زبان ابن فائد عنه[١].

وقال في (المجروحين) :سهل بن معاذ بن أنس يروي عن أبيه روى عنه زبان ابن فائد، منكر الحديث جداً ، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو مـن زبـان ابن فائد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشـتبه هـذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء [٢] أ.هـ.

هذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) وأخبر أن مرويات زبان بن فائد عنـه لا يعتبر بها، ولم يبين سبب ذلك، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكـر أن هـذا الـراوي يـروي عـن أبيـه ، وأنـه منكـر الحديـث ، وقـد تقـدم الكــلام علـى

---

(١) الثقات (٣٢١/٤).

(٢) المجروحين (٣٤٣/١).

* مصادر ترجمته :

١.التاريخ الكبير (٩٨/٤)

٢.تقريب التهذيب ص ٢٠٨

٣.تهذيب التهذيب (٢٥٨/٤)

٤.تهذيب الكمال (٢٠٩/١٢)

٥.ثقات العجلي ص ٢٠٩

٦.الجرح والتعديل (٨٧٩/٤)

٧.ديوان الضعفاء (٣٦٤/١)

٨.ضعفاء ابن الجوزي (٢٨/٢).

٩.الكاشف (٤٧٠/١)

١٠.المعرفة والتاريخ (٤٥٦/٢،٥١١).

١١.المغني في الضعفاء (٢٨٨/١)

هذا اللفظ ، وخلاصته : أن من أطلق عليه هذا اللفظ فإما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد ، إذا سلم حديثه من الطعون ، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته ، فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع.

ثم بين سبب النكارة في حديثه ، وهو أن أغلب أحاديثه يرويها عنه زبان بن فائد إلا القليل منها، فلا يدري هل التخليط في المرويات سببه سهل بن معاذ ، أو الراوي عنه زبان بن فائد ، فلذلك اشتبه أمره عند ابن حبان فترك حديثه بالكلية ، وقد ترجم ابن حبان لزبان بن فائد في كتابه (المجروحين) فقال : زبان بن فائد من أهل مصر ، يروي عن سهل بن معاذ عن أنس ، روى عنه سعيد بن أبي أيوب والمصريون ، منكر الحديث جداً ، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير قال : سئل يحيى بن معين عن زبان بن فائد فقال : ضعيف [1] أ.هـ.

فابن حبان يرى أن زبان بن فائد ضعيف، وخاصة في روايته عن سهل بن معاذ ، و أقوال العلماء الآخرين في زبان بن فائد مؤيدة لما قاله ، فقد ضعفه أحمد وابن معين[2]، وقال الحافظ في التقريب : ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته[3].

أما أقوالهم في سهل بن معاذ فإنها مختلفة بين التوثيق والتجريح ، قال العجلي : مصري تابعي [4] ثقة[5] ، وقال ابن حجر في التقريب : لا بأس به إلا في روايات

---

(١) المجروحين (١/٣٠٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/٣٠٨).

(٣) التقريب ص٢١٣.

(٤) أي : من التابعين .

(٥) ثقات العجلي ص٢٠٩ .

زبان بن فائد عنه[1]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف[2]، أما الذهبي فتردد فيه، فضعفه في الكاشف[3] والمغني[4]، وقال عنه في ديوان الضعفاء: صويلح[5]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[5].

فهذا الراوي وثقه أئمة، وضعفه آخرون ، ولم يتطرقوا إلى رواية زبان بن فائد عنه، إلا أن الذهبي وثقه مرة وضعفه أخرى كما سبق، وقد يحمل ذلك على أنه بسبب روايات زبان بن فائد عنه، ومال ابن حجر إلى رأي ابن حبان في كتابه (الثقات) فتوسط في حاله ، فحسن أمره إلا في رواية زبان بن فائد عنه .

ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من أحاديثه .

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أبي يعلى ، حدثنا أبو خيثمة ، حدثنا يونس بن محمد المؤدب ، حدثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه ، وكان أبوه من أصحاب النبي ﷺ : أن النبي ﷺ قال : (اركبوا هذه الدواب سالمة ولا تتخذوها كراسي)[7].

قال أبو حاتم : فمعناه أنه لا يسير بها ولا ينزل عنها .

---

(١) التقريب ص٢٠٨.

(٢) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٨٧٩).

(٣) الكاشف (١/٤٧٠).

(٤) المغني في الضعفاء (١/٢٨٨).

(٥) ديوان الضعفاء (١/٣٦٤).

(٦) ضعفاء ابن الجوزي (١/٢٩).

(٧) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٢/٤٣٧) حديث رقم (٥٦١٩) كتاب الحظر والإباحة ، فصل فيما يتعلق بالدواب، ذكر إباحة استعمال المرء الارتداف والتعقيب على الدابة الواحدة إذا علم قلة تأذي الدابة به.

هذا الحديث من رواية يزيد بن أبي حبيب عن سهل بن معاذ ، ورجاله لا بأس بهم سوى سهل بن معاذ ، إذا روى عنه زبان بن فائد ، وأخرجه أحمد[1]، والطبراني[2] كلاهما من طريق زبان بن فائد عن سهل بن معاذ به، وأخرجه الدارمي[3] والحاكم[4] من طرق عن الليث بن سعد بهذا الإسناد، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وقالوا : وايتدعوها سالمة ولا تتخذوها كراسي[5].

وإخراج ابن حبان لهذا الحديث في صحيحه يؤيد ما قرره من استثناء مرويات سهل بن معاذ التي يرويها عنه غير زبان بن فائد ، فإن هذا الحديث وإن كان رواه زبان بن فائد عن سهل بن معاذ فإن ابن حبان لم يخرجه من طريقه ، وإنما أخرجه من طريق يزيد بن أبي حبيب عنه كما تقدم .

الحديث الثاني :

أخرجه ابن ماجة من طريق حرملة بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني سعيد بن أبي أيوب ، عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: (من أكل أو شرب فقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة، إلا غُفر له ما تقدم من ذنبه)[6].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٤٤٠).

(٢) معجم الطبراني الكبير (٢٠/ ٤٣٢) .

(٣) سنن الدارمي (٢/٣٧١).

(٤) مستدرك الحاكم (٢/١٠٠).

(٥) وقوله : ايتدعوها ، قال ابن الأثير : اتركوها ورفهوا عنها إذا لم تحتاجوا إلى ركوبها ، وهو افتعل من ودع بالضم وداعة ودعة ، أي : سكن وترفه ، وايتدع فهو ميتدع ، أي صاحب دعة، أو من ودع إذا ترك، يقال : اتدع وايتدع على القلب والإدغام والإظهار ، النهاية في غريب الحديث (٥/١٦٦).

(٦) سنن ابن ماجة (٢/١٠٩٣) في كتاب الأطعمة ، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام(٢٩: ١٦).

هذا الحديث من رواية أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ، ورجاله لا بأس بهم سوى عبدالرحيم بن ميمون ، قال فيه النسائي : أرجو أنه لا بأس به ، وضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به[1]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[2] ، وقال عنه الحافظ في التقريب : صدوق زاهد[3].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : فمثل هذا الراوي يتردد بين تحسين حديثه وتضعيفه، ولعل الأول أقرب إلى الصواب ، لأن الذين ضعفوه لم يفسروه ، ولم يبينوا سبب ضعفه[4] أ.هـ.

وأخرجه أبو داود[5] والترمذي[6] كلاهما من طريق سعيد بن أبي أيوب به، وزاد أبو داود : ومن لبس ثوباً فقال : (الحمد لله الذي كساني هذا الثوب ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) ، وقال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى، حدثنا عبد الله بن وهب ،حدثني سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (من كظم غيظاً وهو قادر على أن ينفذه دعاه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة حتى يخيره في أي الحور شاء)[7].

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٠٨/٦).

(٢) الثقات (١٣٤/٧).

(٣) التقريب ص٣٥٤.

(٤) إرواء الغليل (٧/ رقم ١٩٨٩).

(٥) سنن أبي داود (٤٢/٤) في كتاب اللباس ٤٧ ، حديث رقم (٤٠٢٣)(٢٦: ٤).

(٦) سنن الترمذي (٥٠٨/٤) في كتاب الدعوات ، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام (٤٩: ٥٦).

(٧) سنن ابن ماجة (٢/ ١٤٠٠) في كتاب الزهد ، باب الحلم (٣٧: ١٨).

هذا الحديث كسابقه من رواية أبي مرحوم عن سهل بن معاذ، ورجاله لا بأس بهم سوى أبي مرحوم، وقد تقدم الكلام عليه ، وأخرجه أبو داود[1]، والترمذي[2]، من طريق سعيد بن أبي أيوب به ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب.

وهذه الأحاديث الثلاثة السابقة يرويها عن سهل بن معاذ غير زبان بن فائد ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه (الثقات) و(المجروحين) من قبولها .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في كتابه (المجروحين) من طريق قتيبة ، حدثنا ابن أبي السري، حدثنا رشدين بن سعد عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : (من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم)[3].

هذا الحديث من رواية زبان بن فائد عن سهل بن معاذ ، وهو مسلسل بالضعفاء، فيه رشدين بن سعد ، قال عنه الحافظ في التقريب : ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته[4].

و زبان بن فائد ضعيف، وقد تقدم الكلام عليه[5]، وابن أبي السري ترجم له الحافظ في التقريب بقوله : محمد بن المتوكل الهاشمي ، المعروف بابن أبي السري ، صدوق عارف له أوهام كثيرة[6].

---

(١) سنن أبي داود (٤/٢٤٨) في كتاب الأدب ، باب من كظم غيظاً (٣٥: ٣) .

(٢) سنن الترمذي (٤/٣٧٢) في كتاب البر والصلة ، باب في كظم الغيظ (٢٨: ٧٤).

(٣) المجروحين من الضعفاء والمتروكين (١/٣٤٤).

(٤) التقريب ص٢١٣.

(٥) ص/٢٥٧.

(٦) التقريب ص٥٠٤.

وأخرجه أحمد في مسنده[1] وابن ماجة[2] والترمذي[3]، كلهم من طريق زبان بن فائد به، وقال الترمذي : حديث سهل بن معاذ الجهني حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد، وقد تكلم بعض أهل العلم في رشدين بن سعد، وضعفه من قبل حفظه أ.هـ. وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مشكاة المصابيح.

الحديث الخامس :

أخرجه ابن حبان في كتابه (المجروحين) من طريق قتيبة ، حدثنا ابن أبي السري ، حدثنا رشدين بن سعد ، عن زبان بن فائد ، عن سهل بن معاذ ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : (المتكلم في الصلاة والضاحك فيها والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة)[4].

هذا الحديث من رواية زبان بن فائد عن سهل بن معاذ ، وفيه رشدين بن سعد ، و زبان بن فائد ، وكلاهما ضعيفان، وتقدم الكلام عليهما ، وأخرجه أحمد[5] من طريق ابن لهيعة عن زبان به ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ورواه أحمد والطبراني في الكبير ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام عن زبان بن فائد ، وهو ضعيف[6] أ.هـ

وهذان الحديثان السابقان كلاهما من رواية زبان بن فائد عن سهل بن معاذ ، ولا يعرف هل الضعف من زبان بن فائد أو من سهل بن معاذ ، أو منهما معا أو من الرواة الضعفاء الذين معهم في سلاسل الإسناد .

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٤٣٧).

(٢) سنن ابن ماجة (١/٣٥٤) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة (٥: ٨٨).

(٣) سنن الترمذي (٢/٣٨٩) في كتاب الصلاة ، باب في كراهية التخطي يوم الجمعة (١/٣٦٩).

(٤) المجروحين (١/٣٤٣).

(٥) مسند الإمام أحمد (٣/٤٣٨).

(٦) مجمع الزوائد (٢/٧٩).

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي صدوق ، إلا أن مروياته التي من طريق زبان بن فائد عنه ضعيفة ، ولا يعرف هل الضعف منه أو من زبان بن فائد ، لأن أغلب مروياته يرويها عنه زبان بن فائد ، على ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين).

٣- عبد الله بن عبيدة الربذي أخو موسى :

قال في (الثقات): عبد ا لله بن عبيدة الربذي يروي عن جابر، وعقبة بن عامر، روى عنه أخوه موسى بن عبيدة ، قتلته الحرورية بقديد سنة ثلاثين ومائة[١].

وقال في (المجروحين) : عبد ا لله بن عبيدة الربذي أخو موسى بن عبيدة ، يروي عن عقبة بن عامر، روى عنه أخوه موسى بن عبيدة ، منكر الحديث ،فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد ا لله أو من أخيه، لأن أخاه موسى ليس بشيء في الحديث وليس له راو غيره ، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه[٢].أ.هـ

هذا الراوي ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) ، وأخبر أنه يروي عن جابر

---

(١) الثقات (٥/٤٥).

(٢) المجروحين (٢/٤).

مصادر ترجمته :

١. تاريخ البخاري الكبير (٥/٤٣٢).

٢. تاريخ الدوري (٢/٥٩٤).

٣. تقريب التهذيب ص ٣١٣

٤. تهذيب التهذيب (٥/٣٠٩)

٥. تهذيب الكمال (١٥/٢٦٤)

٦. الجرح والتعديل (٥/ ترجمة ٤٦٦).

٧. ديوان الضعفاء (١/٤٩)

٨. الضعفاء الكبير (٢/٢٧٤).

٩. الضعفاء والمتروكين للدارقطني(الترجمة ٥١٧).

١٠.الكاشف (١/٥٧٢).

١١.الكامل (٤/١٣١)

١٢.المغني في الضعفاء (١/٣٤٦)

١٣. الميزان (٢/٤٥٩)

وعقبة ، ويروي عنه أخوه موسى بن عبيدة ، ثم أعاده في (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أنه منكر الحديث ، وتقدم الكلام على هذا اللفظ ، وخلاصته : أن من أطلقه عليه إما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه من الطعون ، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته فهذا لايقبل حديثه وإن توبع .

ثم بين سبب النكارة في حديثه ، وهو أن مروياته يرويها عنه أخوه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف ، وقد بين ابن حبان سبب ضعفه ، فقال في ترجمته في (المجروحين): موسى بن عبيدة الربذي ، أخو عبد الله بن عبيدة ، مات بالربذة ، وكان من خيار عباد الله نسكاً وفضلاً وعبادة وصلاحاً ، إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً ، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له ، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل ، وإن كان فاضلاً في نفسه [(1)] أ.هـ.

فلا يدري السبب الواقع في مروياته هل هو منه أو من أخيه ، لأنه ليس هناك راو غيره ، فلذلك اشتبه أمره عند ابن حبان ، فترك حديثه بالكلية ، وقد كان من منهجه ترك حديث الراوي بالكلية إذا لم يرو عنه إلا راو ضعيف .

فقد قال في ترجمة إسحاق بن الحارث الكوفي القرشي : روى عنه عبدالرحمن بن إسحاق، منكر الحديث ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ، على أنه ليس له راو صدوق غير ابنه أيضاً . ليس بشيء في الحديث ، فمن ههنا اشتبه أمره ووجب تركه [(2)] أ.هـ.

وقال في ترجمة خيثمة بن أبي خيثمة : شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه

---

(١) المجروحين (٢/٢٣٤).

(٢) المجروحين (١/ ١٣٣).

جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلته ، لا تتميز كيفية سببه في النقل لأن راويه جابرا الجعفي ، فما يلزق به من الوهن فهو لجابر ملزق أيضاً ، فمن ههنا اشتبه أمره ووجب تركه[1] أ.هـ.

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبيد ا لله المليكي : يروي عن عمه ابن أبي مليكة وطاووس والزهري والقاسم ، روى عنه ابنه محمد بن عبدالرحمن ، منكر الحديث جداً، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه ، على أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور على ابنه، وابنه فاحش الخطأ ، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه[2] أ.هـ.

أما أقوال العلماء في هذا الراوي فإنها مختلفة بين التوثيق والتجريح، فقال فيه يعقوب بن شيبة : روى موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف الحديث جداً وهو صدوق عن أخيه عبد ا لله بن عبيدة وهو ثقة وقد أدرك غير واحد من الصحابة[3]. وقال النسائي ليس به بأس[4]، وقال الحاكم أبو عبد ا لله قلت للدارقطني فعبد ا لله بن عبيدة بن نشيط قال ثقة[5]، وقال في كتابه الضعفاء والمتروكين صالح[6]،وقال في أخيه موسى بن عبيدة : لا يتابع على حديثه .

قال ابن حجر في التقريب ثقة ، وأخرج له البخاري في صحيحه [7] . وقال في فتح الباري بعدما نقل أقوال العلماء الموثقين والمجرحين له ، قلت : بل أخرج البخاري حديثه من طريق صالح بن كيسان عنه عن عبيدا لله بن عبدا لله بن

---

(١) المجروحين (١/٢٨٣).

(٢) المجروحين (٢/٥٢).

(٣) (٤) تهذيب الكمال (١٥/٢٦٥)

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (الترجمة ٣٧٥) .

(٦) الضعفاء والمتروكين ، ذكر ذلك في ترجمة أخيه موسى بن عبيدة (الترجمة ٥١٧).

(٧) تقريب التهذيب ص٣١٣ .

عتبة عن ابن عباس في قول النبي ﷺ : (رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب .. الحديث) قال البخاري في المغازي : حدثنا سعيد بن محمد الجرمي، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبي عن صالح به[1]، قال عبدا لله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : موسى بن عبيدة وأخوه لا يشتغل بهما[2]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سألت يحيى بن معين عن عبد ا لله بن عبيدة فقال : هو أخو موسى بن عبيدة ، ولم يرو عن عبد ا لله بن عبيدة غير موسى بن عبيدة ، وحديثهما ضعيف[3]، وقال أبو يعلى الموصلي : سئل يحيى بن معين عن عبد ا لله بن عبيدة فقال : ليس بشيء[4]، وقال أبو أحمد بن عدي بعدما ذكر له نماذج من أحاديثه: ولعبدا لله بن عبيدة غير ما ذكرت من أحاديث، ولا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة ، وجميعاً يتبين على حديثهما الضعف[5] أ.هـ.

وذكره العقيلي في الضعفاء ، وساق له حديث من قضى نسكه[6]، أما الذهبي فقد تردد فيه ، فقال في الكاشف: صدوق فيه شيء[7]، ولكنه في ديوان الضعفاء : ضعفه هو وأخوه[8].

قال محمد بن سعد وخليفة بن خياط ، والبخاري : مات سنة ثلاثين ومائة[9].

وبهذا يتبين أن هناك اختلافاً شديداً بين العلماء في هذا الراوي ، فبعضهم يوثقه مع تضعيفهم لأخيه موسى بن عبيدة ، مثل يعقوب بن شيبة ، والدارقطني ،

---

(١) هدي الساري ص٤١٥ . وسيأتي تخريجه .

(٢)(٣) الجرح والتعديل (٥/ الترجمة ٤٦٦).

(٤) (٥)الكامل في ضعفاء الرجال (١٣١/٤).

(٦) الضعفاء الكبير (٢٧٤/٢) وسيأتي تخريجه .

(٧) الكاشف (٥٧٢/١).

(٨) ديوان الضعفاء (٤٩/١).

(٩) تهذيب الكمال (٢٦٤/١٥).

ووثقه الذهبي مرة وضعفه أخرى ، ولعل ذلك بسبب مروياته التي رواها عنه أخوه موسى بن عبيدة وآخرون يضعفونه ، مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن عدي ، وعلل بعضهم ذلك بأنه لم يرو عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف ، وبالتالي فإنه لا يعرف هل الضعف في أحاديثه منه أو من أخيه، وهذا الرأي الأخير يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين) عن هذا الراوي .

فهل لعبدا لله بن عبيدة أحاديث يرويها عنه غير أخيه موسى بن عبيدة ؟ وهل هي مقبولة ؟ لعل الإجابة تتضح بعد دراسة نماذج من أحاديثه .

الحديث الأول :

أخرجه البخاري من طريق سعيد بن محمد الجرمي،حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح ابن عبيدة بن نشيط ، وكان في موضع آخر اسمه عبد ا لله ،أن عبيدا لله بن عبد ا لله قال : بلغنا أن مسيلمة الكذاب قدم المدينة فنزل في دار بنت الحارث ، وكانت تحته بنت الحارث، وهي أم عبد ا لله بن عامر فأتاه رسول ا لله ﷺ ومعه ثابت بن قيس وفي يد رسول ا لله ﷺ قضيب فوقف عليه فكلمه فقال له مسيلمة ان شئت خلينا بينك وبين الأمر ثم جعلته لنا بعدك، فقال النبي ﷺ لو سألتني هذا القضيب ما أعطيتكه وإني لأراك الذي أُريت فيه ما رأيت، وهذا ثابت بن قيس سيجيبك عني فانصرف النبي ﷺ)[1].

قال ابن حجر في الفتح : قوله : وكان في موضع آخر اسمه عبدا لله ، أراد بهذا أن ينبه على أن المبهم هو عبد ا لله بن عبيدة لا أخوه موسى ، وعبيدا لله بن عبدا لله ، وهو ابن عتبة بن مسعود، وساق البخاري عنه الحديث مرسلاً ، وقد

(١) صحيح البخاري (١٦٩/٢) في كتاب المغازي ، باب قصة الأسود العنسي (٦٤: ٧١).

ذكره في الباب قبله موصولاً ، لكن من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس.

ففي هذا الحديث أخرج البخاري لعبدا لله بن عبيدة ، لكن من غير رواية أخيه موسى عنه ، فقد رواه عنه إبراهيم .

وإخراج البخاري هذا الحديث يقوي جانب توثيقه، لا سيما وأن ذلك في الأصول ، وهو يخالف قول من نص من العلماء كابن معين و ابن حبان على أنه ليس لعبدا لله بن عبيدة راو غير أخيه.

الحديث الثاني :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق ابن أبي بكر ،حدثنا عباس حدثنا مكي بن إبراهيم ،حدثنا موسى بن عبيدة عن أخيه عبد ا لله بن عبيدة ، عن أخيه محمد بن عبيدة ، عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ قال : (القوة الرمي) (1).

هذا الحديث من رواية موسى بن عبيدة عن أخيه عبد ا لله، وروايته عن أخيه كما سبق ضعيفة ، لكن أصل الحديث في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي علي ثمامة بن شفي أنه سمع عقبة ابن عامر يقول : سمعت رسول ا لله ﷺ يقول : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ قال : (ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي) (2).

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣١) .

(2)صحيح مسلم(١٥٢٢/٣)في كتاب الإمارة،باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه(٣٣: ٥٢).

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق الفريابي ،حدثنا أبو قدامة عبد ا لله بن سعيد ،حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي ،سمعت موسى بن عبيدة يذكر عن أخيه عبدا لله بن عبيدة عن سهل بن سعد الأنصاري قال: خرج رسول ا لله ﷺونحن نقتري، يقري بعضنا بعضاً فقال: (الحمد لله كتاب ا لله واحد فيكم، الأخيار فيكم، الأحمر والأسود، اقرأوا قبل أن يجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح لا يجاوز تراقيهم، يتعجلون أجره ولا يتأجلونه)[1].

هذا الحديث من رواية موسى بن عبيدة عن أخيه عبد ا لله بن عبيدة ، ورجاله لا بأس بهم سوى موسى بن عبيدة .

وأخرجه أبو داود[2]وابن حبان في صحيحه[3] من طريق عمرو بن الحارث، زاد الأول منهما: وابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن وفاء بن شريح عن سهل الساعدي به، ووفاء بن شريح قال عنه الحافظ في التقريب مقبول[4].وله شاهد عند أبي داود من طريق وهب بن بقية، أخبرنا خالد عن حميد الأعرج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدا لله قال: خرج علينا رسول ا لله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي فقال : (اقرأوا فكل حسن ، وسيجئ أقوام يقيمونه كما يقام القدح، يتعجلونه ولا يتأجلونه)[5].

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير وهب بن بقية ، فمن رجال مسلم وحده ، وتابعه خلف بن الوليد ولا بأس به في المتابعات وتابعه أسامة بن زيد الليثي عن محمد

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٢).

(٢) سنن أبي داود (١/٢٢٠) في كتاب الصلاة ، باب ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة(٢/١٤٠).

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣/٣٦) كتاب الرقائق ، باب قراءة القرآن (٧: ٧).

(٤) التقريب ص٥٨١.

(٥) سنن أبي داود (١/٢٢٠) كتاب الصلاة ، باب ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة (١٤٠:٢).

ابن المنكدر به أخرجه أحمد ،وإسناده حسن[1] أ.هـ.

فهذان الحديثان السابقان وإن كانا من رواية موسى بن عبيدة عن أخيه عبد ا لله، فإن الطرق والشواهد الأخرى تدل على أنهم وافقوا الثقات في مروياتهم .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق أبي يعلى ،حدثنا عباد بن موسى ،حدثنا قران بن تمام عن موسى بن عبيدة الربذي ، عن عبد ا لله بن عبيدة الربذي قال : قال رسول ا لله ﷺ (من قضى نسكه وقد سلم المسلم من لسانه ويده غفر له ما تقدم من ذنبه)[2].

هذا الحديث من رواية موسى عن عبد ا لله بن عبيدة الربذي، ورجاله لا بأس بهم سوى موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف كما تقدم ، وفيه علة أخرى هي الإرسال، فإن عبد ا لله بن عبيدة الربذي تابعي ، ولم يسمع من النبي ﷺ .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبيرمن طريق موسى بن عبيدة عن أخيه عبد ا لله ابن عبيدة عن جابر بن عبد ا لله قال: قال رسول ا لله ﷺ : (من قضى نسكه وسلم المسلمون من لسانه ويده غفر له ما تقدم من ذنبه)قال العقيلي : حدثني محمد بن عيسى قال : حدثنا عباس قال: سمعت يحيى يقول: قد روى موسى بن عبيدة عن أخيه عن جابر ولم يسمع من جابر شيئاً[3]. وقد ضعف الحديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة [4]. ويغني عنه قول النبي ﷺ: (من حج فلم يرفث ولم

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/١٢٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٢).

(٣) الضعفاء الكبير (٢/٢٧٤).

(٤) السلسلة الضعيفة ، رقم (٥٨٠٥) نقلاً عن كتاب الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية ، تأليف : سليم الهلالي (٢/٢٨٩).

يفسق رجع كيوم ولدته أمه)رواه البخاري[1] ومسلم[2] والترمذي[3] إلا انه قال: غفر له ما تقدم من ذنبه.

فالضعف في هذا الحديث لا يُدرى سببه ، هل هو من موسى بن عبيدة ؟ أو من أخيه عبد الله بن عبيدة ؟ فإنه لم يسمع من جابر رضي الله عنه ، أو منهما معاً .

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي مقبول الرواية إلا ما كان من رواياته التي يرويها عنه أخوه موسى بن عبيدة ، لأنه لا يُدرى هل سبب الضعف منه أو من أخيه أو منهما معاً .

وهذا ما أكدته النماذج السابقة ، وقال به جمع من أهل العلم .

---

(١) صحيح البخاري (٤٧١/١) كتاب الحج ، باب فضل الحج المبرور (٢٥: ٤).

(٢) صحيح مسلم (٩٨٣/٢) كتاب الحج ، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة(١٥: ٧٩).

(٣) سنن الترمذي (١٧٦/٣) كتاب الحج ، باب ثواب الحج والعمرة(٧: ٢).

٤- هلال بن خباب أبو العلاء العبدي .

قال في (**الثقات**) : هلال بن خباب أبو العلاء العبدي ، مولى زيد بن صوحان ، يروي عن عكرمة ، روى عنه ثابت بن يزيد ، يخطئ ويخالف[1] أ.هـ.

وقال في (**المجروحين**): هلال بن خباب أبو العلاء العبدي ، مولى زيد بن صوحان ، من أهل الكوفة ، قد انتقل إلى البصرة وسكنها ، يروي عن عكرمة

---

(١) الثقات (٧/٥٧٤).

مصادر ترجمته :

١- تاريخ البخاري الكبير (٨/ترجمة ٢٧٤٦).
٢- تاريخ الدارمي (ترجمة ٨٤٣).
٣- تاريخ الدوري (٢/٦٣٣).
٤- تاريخ بغداد (١٤/٧٣-٧٤).
٥- تقريب التهذيب ص٥٧٥.
٦- تهذيب التهذيب (١١/٧٨).
٧- تهذيب الكمال (٣٠/٣٣٢).
٨- ثقات ابن شاهين (الترجمة ٢٩٤).
٩- الجرح والتعديل (٩/٢٩٤).
١٠- ديوان الضعفاء (٢/ الترجمة ٤٤٨٧).
١١- سؤالات ابن جنيد ص٢٠ ترجمة (٣١١).
١٢- ضعفاء ابن الجوزي (٢/١٧٦) ترجمة (٣٦٠٨).
١٣- الضعفاء الكبير (٤/٣٤٧).
١٤- طبقات ابن سعد (٧/٣١٩).
١٥- الكاشف (٢/٣٤٠).
١٦- الكامل (٧/١٢١-١٢٢).
١٧- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ص٤٣١-٤٣٥.
١٨- المغني (١/٧١٣).
١٩- ميزان الاعتدال (٧/٥٧٤).

ويحيى بن جعدة ، وروى عنه العراقيون ومسعر وذويهما ، كان ممن اختلط في آخر عمره ، فكان يحدث بالشيء على التوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك[1] أ.هـ.

هذا الراوي ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) ، وأخبر أنه يخطئ ويخالف، وقد تقدم الكلام على قوله : يخطئ ، وخلاصته : أن الراوي تقبل مروياته ما لم يغلب خطؤه على صوابه .

أما قوله : يخالف ، فقد تقدم الكلام على ذلك ، وخلاصته : أن المراد به مخالفة الراوي للرواة الثقات ، وكانت أحكامه على هؤلاء الرواة متفاوتة بين الاعتبار والترك بحسب حال الراوي .

فابن حبان يرى أن هلال بن خباب مع كونه يخطئ ويخالف ، إلا أن حديثه لا يزال في مرتبة القبول ، وإلا لم يكن لذكره في (الثقات) معنى ، إلا أنه أعاده في كتابه (المجروحين) مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أنه اختلط في آخر عمره ، فكان يحدث بالشيء على التوهم ، فلا يجوز الاحتجاج بحديثه في حال الانفراد ، وأما في حال موافقة حديثه حديث الثقات ، فإنه لا يرى بأساً في قبول مروياته .

وقوله : اختلط ، قال صاحب اللسان : "اختلط : فسد عقله ، ويقال : خولط الرجل فهو مخالط ، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير")[2].

وقال في المصباح : " خلطت الشيء بغيره خلطاً من باب ضرب ، ضممته إليه فاختلط هو ، وقد يكون بالتمييز بعد ذلك، كخلط الحيوانات ، وقد لا يمكن

---

(١) المجروحين (٨٧/٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور [خلط] (٢٩٤/٧) فما بعد .

كخلط المائعات ، فيكون مزجاً "[1].

ويرى الحافظ ابن حجر أن الاختلاط يرجع إلى سوء الحفظ ، قال : سوء الحفظ وهو سبب من أسباب الطعن ، والمراد به : من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه ، وهو على قسمين :

١- إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته ، فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

٢- أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي ، إما لكبره ، أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه ، أو عدمها بأن كان يعتمدها ، فرجع إلى حفظه فساء ، فهذا هو المختلط ، والحكم في أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل ، وإذا لم يتميز يتوقف، وكذا من اشتبه الأمر فيه .

ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر ، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز ، وكذا المستور والمرسل والمدلس ، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل بالمجموع المتابع والمتبع ، لأن مع كل واحد منهم احتمال أن كون روايته صواباً ، أو غير صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ، ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته ، وربما توقف بعضهم عن إطلاق الحسن عليه[2]أ.هـ.

وما ذكره ابن حجر في قضية الاختلاط ، لا يختلف عن كلام ابن حبان الذي سبقت الإشارة إليه في أول هذا الفصل[3]. وقد كان ابن حبان متشدداً في

---

(١) المصباح المنير للفيومي (١٩١/١) ، والقاموس المحيط (٣٥٨/٢).

(٢) النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص١٣٨،١٣٩،١٤٠.

(٣) انظر ص٢٤٨.

قبول روايات المختلطين ، فقد حكم بالترك على كثير منهم ، وجعل عدداً منهم في مرتبة الاعتبار بحسب حال الراوي ، فقال في ترجمة حبان بن زهير أبي روح الكلابي: اختلط في آخره حتى كان لا يدري ما يحدث ، ولم يتميز حديثه القديم من الحديث الذي حدث في اختلاطه ، فبطل الاحتجاج به [1].

وقال في ترجمة زيد بن عوف أبي ربيعة الذهلي: اختلط بآخره ، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم،وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير،يجب التنكب عما انفرد من الأخبار[2]أ.هـ.

وقال في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي أبي النعمان (عارم) البصري : اختلط في آخر عمره ، وتغير ، حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فوقع المناكير الكثيرة في روايته ، فإن تميز حديثه القديم من الجديد احتج بالقديم وإلا ترك كله[3].

أما أقوال علماء الجرح والتعديل ، فإن أغلبها مطابقة لما حكم به ابن حبان.

قال عبدا لله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : شيخ ثقة[4]، وقال عباس الدوري ، وأبو بكر بن خيثمة ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين : ثقة[5] ، وقال إبراهيم بن عبدا لله الجنيد : سألت يحيى بن معين عن هلال بن خباب وقلت : إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط ، فقال يحيى : لا ، ما اختلط ولا تغير ، قلت ليحيى: فثقة هو ؟ قال : ثقة مأمون [6]. وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به[7] ، وقال محمد بن عبدا لله الموصلي ، والمفضل بن غسان الغلابي

---

(١) المجروحين (١/٢٦١).

(٢) المجروحين (١/٣١١).

(٣) المجروحين (٢/٢٩٤).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ترجمة ٢٩٤).

(٥) تاريخ الدوري (٢/٦٣٣).

(٦) تاريخ بغداد (١٤، ٧٣، ٧٤).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١٢١-١٢٢).

ثقة[1]. وقال يحيى القطان : تغير قبل موته واختلط، وقال مرة : أتيته وكان قد تغير[2]، وقال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا سفيان ، عن هلال بن خباب : كان ينزل المدائن ، ثقة ، إلا أنه تغير ، عمل فيه السن[3]، وقال العقيلي : في حديثه وهم، تغير بآخره[4]، وقال الحاكم : أبو أحمد تغير بآخره[5].

أما الذهبي فقد تردد فيه ، فقال عنه في الكاشف : ثقة[6]، وذكره في المغني من الضعفاء وقال : وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن حبان : اختلط آخر عمره ، فحدث بالتوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[7] أ.هـ.

وقال الحافظ في التقريب : صدوق تغير بآخره ، من الخامسة [8].

وبعد تتبع أقوال العلماء يتبين أن أغلبهم قد أثبتوا اختلاط هذا الراوي في آخر عمره، مثل ابن القطان ويعقوب بن سفيان ، والعقيلي ، وغيرهم . وإن كان بعضهم مثل يحيى بن معين قد نفى الاختلاط عنه ، وبعضهم وثقه مطلقاً ولم يتعرض لاختلاطه ، مثل أحمد بن حنبل ، ومحمد بن عبدا لله الموصلي ، وغيرهم . والقاعدة الأصولية أن المثبت مقدم على النافي ، فيقدم قول من قال باختلاطه على من نفى ذلك ، وإنما يقال: إن اختلاط هذا الراوي اختلاط يسير ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين) عندما ترك الاحتجاج بمروياته التي ينفرد بها ، لأنه لا يدري هل هي قبل الاختلاط أو بعده.

---

(١) تاريخ بغداد (١٤-٧٤).

(٢) الجرح والتعديل (٩/الترجمة ٢٩٤).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/٩٠).

(٤) الضعفاء الكبير (٤/٣٤٧).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/٧٨).

(٦) الكاشف (٢/٢٤٠).

(٧) المغني في الضعفاء (١/٧١٣).

(٨) التقريب ص٥٧٥.

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبدا لله بن محمد بن قحطبة ، بفم الصلح، حدثنا عبدا لله بن معاوية الجمحي ، حدثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس قال : (دخل عمر بن الخطاب على النبي ﷺ وهو على حصير قد أثر في جنبه ، فقال : يا رسول ا لله لو اتخذت فراشاً أوثر من هذا ؟ فقال : (يا عمر مالي وللدنيا ، والذي نفسي بيده ما مثلي ومثل الدنيا إلا كراكب سار في يوم صائف ، فاستظل تحت شجرة ساعة من نهار ثم راح وتركها)[١].

هذا الحديث من رواية ثابت بن يزيد عن هلال بن خباب ، ورجاله لا بأس بهم سوى هلال بن خباب ، وأخرجه أحمد في المسند[٢]، والطبراني في المعجم الكبير[٣]، والحاكم من طرق عن ثابت بن يزيد به، وصححه الحاكم[٤] ، وقال : على شرط البخاري ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأورده الهيثمي في المجمع، ونسبه لأحمد وقال : رجاله رجال الصحيح غير هلال بن خباب ، وهو ثقة[٥]، وله شاهد عند أحمد[٦] والترمذي[٧]، والحاكم[٨]، من طرق عن المسعودي عن عمرو بن مرة عن إبراهيم

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٦٥/١٤).

(٢) مسند الإمام أحمد (٣٠١/١).

(٣) معجم الطبراني الكبير (١١/رقم ١١٨٩٨) .

(٤) مستدرك الحاكم (٣٠٩/٤-٣١٠).

(٥) مجمع الزوائد (٣٢٦/١٠).

(٦) مسند الإمام أحمد (٣٩١/١).

(٧) سنن الترمذي (٥٨٨/٤) في كتاب الزهد (٣٧: ٤٤).

(٨) مستدرك الحاكم (٣١٠/٤).

النخعي عن علقمة عن عبدا لله مرفوعاً به ، فذكر الحديث ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح أ.هـ.

وهذا إسناد جيد سوى المسعودي، وهو صدوق مختلط، قال الحافظ في التقريب : صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه : أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط ، فحديثه يصلح للمتابعات والشواهد[1].

ولبعض ألفاظ هذا الحديث شواهد في الصحيح أخرجها البخاري[2] ومسلم[3] من حديث ابن عباس، وصحح الحديث الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان [4].

أما إخراج ابن حبان لهذا الراوي في صحيحه ، فإنه كما سبق في كلامه عن المختلطين يرى الاحتجاج بهم فيما رووا قبل الاختلاط ، أو فيما وافقوا فيه الثقات، وهذا الحديث قد وافق فيه هلال بن خباب غيره من الثقات ، إلا أن العجيب في الأمر أن ابن حبان ذكر هذا الحديث في ترجمة هلال بن خباب في كتابه (المجروحين) وكأنه يستنكره عليه، وإذ به يخرجه في صحيحه ، وقد يعتذر لابن حبان بأنه تراجع عن تضعيفه لهذا الحديث عندما علم أن له شواهد ، فأخرجه في صحيحه وا لله أعلم .

---

(١) التقريب ص٣٤٤.

(٢) صحيح البخاري (٣/٣١٣) في كتاب التفسير ، باب تبتغي مرضاة أزواجك (٢: ٦٥).

(٣) صحيح مسلم (٢/١١٠٩) كتاب الطلاق ، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن(٥١١٨).

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤/٢٦٥-٢٦٦).

الحديث الثاني :

أخرجه الترمذي من طريق زياد بن أيوب البغدادي ، حدثنا عباد بن العوام عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس ، أن ضباعة بنت الزبير أتت النبي ﷺ فقالت : (يا رسول الله إني أريد الحج أفأشترط؟ قال : نعم ، قالت : كيف أقول ؟ قال : قولي لبيك اللهم لبيك ، لبيك محلي من الأرض حيث تحبسني)[١].

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث رجاله لا بأس بهم سوى هلال بن خباب ، لكن الحديث أصله في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق إسحاق بن إبراهيم عن محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير أنه سمع طاووساً وعكرمة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، أن ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب أتت رسول الله ﷺ فقالت : إني امرأة ثقيلة ، وإني أريد الحج، فما تأمرني؟ قال : أهلي بالحج واشترطي أن محلي حيث تحبسني)[٢].

فقد توبع في هذا الحديث هلال بن خباب ، حيث تابعه أبو الزبير ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين) من قبول مرويات هلال التي وافق فيها الثقات.

الحديث الثالث :

أخرجه أحمد في مسنده من طريق عفان ، حدثنا ثابت يعني : ابن يزيد ، حدثنا هلال عن عكرمة عن ابن عباس : (أن النبي ﷺ كان يبيت الليالي المتتابعة طاوياً وأهله لا يجدون عشاء، قال : وكان عامة خبزهم خبز الشعير)[٣].

---

(١) سنن الترمذي (٢٧٨/٣-٢٧٩) في كتاب الحج ، باب ما جاء في الاشتراط في الحج(٧: ٩٨).

(٢) صحيح مسلم (٨٦٩/٤) في كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المغرب ونحوه (١٥:١٥).

(٣) مسند الإمام أحمد (٣٧٤/١).

فهذا الحديث من رواية ثابت عن هلال بن خباب ، ورجاله لا بأس بهم سوى هلال بن خباب .

وأخرجه الترمذي في السنن[1]، وابن ماجة[2] والطبراني[3] من طرق عن ثابت بن يزيد ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح أ.هـ.

وقد انفرد هلال بن خباب في هذا الحديث فلم يتابعه أحد ، لكن الحديث له شاهد في الصحيحين بمعناه من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : (إن كنا آل محمد ﷺ لنمكث شهراً ما نستوقد بنار ، إن هو إلا التمر والماء) . وقالت أيضاً : (ما شبع آل محمد ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ) ، وفي رواية : (ما شبع آل محمد منذ قدم المدينة من طعام بر ثلاث ليال تباعاً حتى قبض)[4].

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي مختلط ، فيقبل من حديثه ما وافق الثقات، أو تابعه عليه أحد ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه (المجروحين) .

وخلاصة هذا الفصل أن ابن حبان قد ذكر بعض الرواة في كتابه (الثقات) ثم اضطر لإعادتهم في كتابه (المجروحين) لعدم معرفته مصدر الخطأ في مروياتهم هل هو منهم أو من غيرهم من الرواة الذين رووا عنهم ، أو يكون الراوي ذاته قد اختلط ، فلم يتبين أحاديثه التي قبل الاختلاط عن التي بعد ، وهذا المنهج الذي سلكه ابن حبان قد سبقه إليه بعض أئمة هذا الشأن ، كما سبقت الإشارة إليه.

---

(١) سنن الترمذي (٤/٥٨)، كتاب الزهد ، باب معيشة النبي صلى الله عليه وسلم وأهله(٣٧: ٣٨).

(٢) سنن ابن ماجة (٢/١١١١) كتاب الأطعمة ، باب خبز الشعير (٢٩: ٤٩).

(٣) المعجم الكبير (١١/ ١١٩٠٠).

(٤) صحيح البخاري (٤/١٨٤) كتاب الرقائق ، باب فضل الفقر (٨١:١٦)، وصحيح مسلم (٤/٢٢٨٢) كتاب الزهد والرقائق (٥٣).

الفصل الرابع

التراجع عن توثيق الراوي

كانت نتائج الفصول المتقدمة مؤكدة أن التعارض الذي يوجد في أحكام ابن حبان على الراوي الواحد ، وهو يذكره في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) يمكن حله عن طريق الوقوف على الضوابط التي سبق استخراجها للجمع بين أقواله في كتابيه، أو عن طريق التأكد من أسماء الرواة وأنسابهم ، لإيضاح ما اشتبه من ذلك، يظهر ذلك من خلال النظر في الفصول السابقة ، وهذا الفصل قد خصص للرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه (الثقات)، ثم تراجع في حكمه عنهم ، وفهم ذلك من كلامه حيث لم يمكن وضعهم تحت ضابط من الضوابط السابقة ، و ابن حبان يسلك في تراجعه عن بعض الرواة مسلك من سبقه من أئمة الجرح والتعديل ، حيث لا يجد غضاضة في التراجع عن راو سبق أن وثقه أو ضعفه، وهذا من تواضعه وإنصافه رحمه الله ، فهذا الإمام عبدالرحمن بن مهدي حدث عن قيس بن الربيع الأسدي ثم ضرب على حديثه[1]، وهذا الإمام يحيى القطان ترك الرواية عن عمران العمي ، وكان عمران قد اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث، فكتب عنه يحيى القطان أشياء ، ثم رمى بها ولم يحدث عنه[2].

وهذا الإمام يحيى بن معين سئل عن الراوي عمير بن عبدالمجيد فقال : صُليح، ثم ضرب عليه وكتب ضعيف[3].

فهذه النصوص وغيرها تبين أن أئمة الجرح والتعديل رحمهم الله كانوا يتراجعون في الحكم على بعض الرواة حينما يتبين لهم خلاف ما حكموا به سابقاً ، وهذا بلا شك داخل في نطاق تطور المعرفة عند العلماء سواء في مجال الحكم على الرواة ، وبيان الأحكام الشرعية ، أو غير ذلك .

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/٣٩٣-٣٩٥). والمجروحين (٢/٢١٧).

(٢) المجروحين (٢/١٢٣).

(٣) المجروحين (٢/١٩٩).

فإن قيل : لماذا لم يقدم هذا الفصل في أول الرسالة وهو بهذه المثابة من الأهمية ؟
فالجواب : أن هذا الفصل إنما تأكد مع تقدم البحث ، ذلك أن التعارض بين بعض أحكام ابن حبان في الراوي الواحد لم يجد حله عن طريق ضابط من الضوابط المتقدمة ، فكان لزاماً تخصيص فصل يجمع نماذج من الرواة الذين تراجع ابن حبان عن حكمه فيهم .

نماذج من هؤلاء الرواة :

١- مالك بن مالك .

قال في **(الثقات)** : مالك بن مالك ، يروي عن صفية بنت حيي [١]، وكان صديقاً لمسروق[٢]، روى عنه أبو إسحاق السبيعي[٣][٤].

وقال في **(المجروحين)**: مالك بن مالك شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد، كلها مناكير لا أصول لها، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب[٥] أ.هـ.

فهذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وذكر أنه كان صديقاً لمسروق ، وأنه يروي عنه أبو إسحاق السبيعي وسكت عنه ، وذكره في (المجروحين) وأفاد أنه لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكر مروياته إلا على جهة التعجب، فما مراد ابن حبان بهذا اللفظ ؟ وهل يعني ترك مرويات الراوي بالكلية؟

---

(١) هي صفية بنت حيي بن أخطب ، أم المؤمنين ، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خيبر ، وماتت سنة ست وثلاثين ، وقيل : في خلافة معاوية ، وهو الصحيح ، روى لها الجماعة ، التقريب ص٧٤٩.

(٢) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ، أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال سنة ثلاث وستين ، التقريب ص٤٢٣.

(٣) أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبدالله بن عبيد ، ويقال : علي بن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي ، بفتح المهملة وكسر الموحدة ، ثقة مكثر عابد من الثالثة ، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل : قبل ذلك، التقريب ص٥٢٨.

(٤) الثقات (٥/٣٨٨).

(٥) المجروحين (٣/٣٦) والمرسل : قال ابن الصلاح : وصورته التي لا خلاف فيها ، حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم ، كعبيدالله بن عدي ، ثم سعيد بن المسيب ، وأمثالهما، إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مقدمة علوم الحديث ص٤٧.

* مصادر ترجمته :

١- تاريخ البخاري الكبير (٧/٣١١).

٢- الضعفاء الكبير (٤/١٧٢).

٣- لسان الميزان (٥/٦).

٤- ميزان الاعتدال (٣/٤٢٨).

٥- الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٣٨٠).

أطلق ابن حبان هذا اللفظ على عددٍ من الرواة الذين ذكرهم في كتابه (المجروحين) وكان فيهم الدجال والكذاب والوضاع ومن يسوي الحديث ويروي الموضوعات والمعضلات ، ونحو ذلك من الأوصاف التي لا يجوز الاعتبار براويها ، ولو وافق الثقات ، ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه أو يذكرهم في كتابه (الثقات) فقال في ترجمة إبراهيم بن هدية أبو هدية البصري : "دجال من الدجاجلة .. لا يحل لمسلم أن يكتب حديثه، ولا يذكره إلا على جهة التعجب"[1].

وقال في ترجمة خالد بن إلياس القرشي:"يروي الموضوعات عن الثقات،حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها،لا يحل أن يكتب حديثه إلا على جهة التعجب"[3].

وقال في ترجمة سلمة بن صالح الأحمر : " يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات ، لا يحل ذكر أحاديثه ولا كتابتها إلا على جهة التعجب"[4].

وقال في ترجمة كثير بن عبدا لله بن عمرو بن عوف المزني : " منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب والرواية عنه إلا على جهة التعجب، كان الشافعي يقول عنه : ركن من أركان الكذب"[5].

وهذا يعني أن الرواية عن هؤلاء الرواة السابق ذكرهم لا يجوز إلا مع بيان كذبهم وضعفهم ، أو بطلان أحاديثهم والطعن عليهم، لأن ابن حبان يرى أن رواية الحديث الموضوع أو الضعيف لا تجوز ، إلا مع بيان ضعفه ، وفي حدود أهل العلم دون غيرهم .

قال مرة : ولست أعلم للمحدث إذا لم يحسن صناعة الحديث خصلة خيراً له

---

(١) المجروحين (١/١١٤).

(٢) المجروحين (١/٢٤٥).

(٣) المجروحين (١/٢٧٩).

(٤) المجروحين (١/٣٢٨).

(٥) المجروحين (٢/٢٢١).

من أن ينظر إلى كل حديث ، يقال له : إن هذا غريب ليس عند غيرك أن يضرب عليه من كتابه ، ولا يحدث به لئلا يكون ممن ينفرد دائماً ، لو أراد الحاسد أن يقدح فيه تهيأ له، ولا يسعه أن يروي إلا عن شيخ ثقة بحديث صحيح يكون إلى رسول ا لله ﷺ بنقل العدل من العدل موصولاً [١] أ.هـ.

وقال في موضوع آخر : " إني لا أحل لأحد روى عني هذه الأحاديث التي ذكرتها في هذا الكتاب (المجروحين) إلا على سبيل الجرح في رواتها، على حسب ما ذكرناه"[٢].

فهل تراجع ابن حبان عن توثيق هذا الراوي صحيحاً أم لا ؟ هذا ما ستظهر الإجابة عليه، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ، فقال فيه بعد أن ذكر له حديثاً ضعيفاً : لا يُتابع على حديثه[٣]، وكذلك قال العقيلي في الضعفاء[٤]، وقال ابن عدي بعدما ذكر قول البخاري السابق : وهذا الذي قاله البخاري كما قال[٥]. وذكره ابن الجارود في الضعفاء[٦]، وقال الذهبي : لا يُدرى من هو[٧].

فنرى أن العلماء قد اتفقوا على تضعيف هذا الراوي وترك مروياته ، وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن حبان في كتابه (المجروحين) أخيراً ، إلا أن قوله : يروي عن أبي إسحاق أحاديث مناكير ... إلخ، يدل على أنه قد اطلع له على أكثر من حديث، وهذا يخالف قول البخاري في تاريخه بأنه لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد، ولم أجد بعد البحث غير هذا الحديث وا لله أعلم .

---

(١) المجروحين (٩٣/١) بتصرف .

(٢) المجروحين (٢٤١/١).

(٣) التاريخ الكبير (٣١١/٧).

(٤) الضعفاء الكبير (١٧٢/٤).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٨٠/٦).

(٦) لسان الميزان (٦/٥).

(٧) ميزان الاعتدال (٤٢٨/٣).

نماذج من أحاديثه :

منها ما أخرجه البخاري في تاريخه الكبير من طريق عبدا لله بن محمد ، نا حسين الأشقر الكوفي ، لقيته بالبصرة جليس يحيى بن آدم ، قال : نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مالك بن مالك ضيف كان لمسروق ، عن صفية بنت حيي قالت : (قلت : يا رسول ا لله ، ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري ، فإن حدث بك حدث فإلى من؟ قال : إلى علي).

قال البخاري : ولا يُعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ، ولم يتابع عليه[1].

وقال العقيلي : لا يتابع عليه[2].

هذا حديث ضعيف تفرد به مالك ولم يتابع عليه .

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتبين ضعف هذا الراوي باتفاق أهل العلم ، ومنهم ابن حبان ، فقد أصاب في ذكره إياه في (المجروحين) وتراجعه عن توثيقه .

---

(١) التاريخ الكبير (٣١١/٧).

(٢) الضعفاء الكبير (١٧٢/٤).

٢- عبدالواحد بن زيد البصري العابد :

قال في (**الثقات**) : عبد الواحد بن زيد العابد ، كنيته أبو عبيدة ، من أهل البصرة ، له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق ، يروي عن الحسن[١]، ومالك بن دينار[٢]، روى عنه أهل بلده ، يعتبر بحديثه إذا كان دونه وفوقه ثقات، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبدا لله بن دينار [٣]، فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات[٤] أ.هـ.

وقال في (**المجروحين**): عبد الواحد بن زيد العابد يروي عن الحسن وعبادة بن نسي، روى عنه أهل البصرة ، كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروي ، فكثر المناكير في روايته فبطل الاحتجاج به[٥] أ.هـ.

---

(١) عبادة بن نسي قاضي طبرية، ثقة فاضل من الثالثة ، التقريب ص٢٩٢.

(٢) مالك بن دينار البصري،الزاهد،أبو يحيى،صدوق عابد من الخامسة،مات سنة ثلاثين أو نحوها ص٤٠٠.

(٣) لم أجد له ترجمة .

(٤) الثقات (١٢٤/٧).

(٥) المجروحين (١٥٤/٢).

*** مصادر ترجمته :**

١- أحوال الرجال للجوزجاني ص١١٦.

٢- تاريخ البخاري الكبير (٨٢/٦).

٣- تعجيل المنفعة لابن حجر ص٢٦٦ .

٤- الجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٠٧).

٥- ديوان الضعفاء (١٣١/١).

٦- سير أعلام النبلاء (١٧٨/٧).

٧- الضعفاء الكبير (٥٤/٣).

٨- الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٦٢.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال (٢٩٧/٥-٢٩٨).

١٠- لسان الميزان (٨١/٤).

١١- المعرفة والتاريخ (١٢٢/٢).

١٢- المغني في الضعفاء (٤١٠/٢).

١٣- ميزان الاعتدال (٦٧٢/٢).

هذا الراوي ذكره ابن حبان في (الثقات) ووضع شروطاً لقبول مروياته :

١- أن يكون دونه وفوقه رواة ثقات .

٢- أن يجتنب من حديثه ما كان من رواية سعيد بن عبدا لله بن دينار ، فإنه يأتي بما لا أصل له عن الأثبات ، ومعنى ذلك : أن المناكير في رواياته ليست منه ، وإنما من غيره.

إلا أنه في (المجروحين) لم يستمر على هذا التوثيق المقيد، وإنما قال عنه : كثرت المناكير في روايته فبطل الاحتجاج به، فهل قوله بطل الاحتجاج به نسخ كلي لما قاله في (الثقات) أم يحتاج إلى تقييد؟ فيقال : بطل الاحتجاج به فيما يرويه عنه المجروحون .

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من معرفة مراد ابن حبان بلفظ (بطل الاحتجاج به).

فقد أطلقه على عدد من الرواة اتهم بعضهم بسرقة الحديث ، أو رواية الموضوعات ، أو كثرة المناكير ، أو غير ذلك ، ولم يذكر واحداً في كتابه (الثقات)، أو خرج عنهم في صحيحه.

فقال في ترجمة عبدالواحد بن ميمون أبي حمزة : "يروي الموضوعات عن الأثبات ، يحدث عن عروة بن الزبير بما ليس من حديثه، فبطل الاحتجاج بروايته"[(١)].

وقال في ترجمة عبيدة بن عبدالرحمن العنبري :" كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، كتبنا من حديثه نسخة عن هؤلاء ، شبيهاً بمائة حديث كلها موضوعة، فلست أدري أهو كان المتعمد لها ، أو أُدخلت عليه فحدث بها، وأيما كان من هذين فقد بطل الاحتجاج به في الحالين"[(٢)].

وقال في ترجمة همام بن مسلم الزاهد : "يسرق الحديث ويحدث عن الثقات ما

---

(١) المجروحين (١٥٥/٢).

(٢) المجروحين (١٨٩/٢).

ليس من أحاديثهم ، على قلة معرفته بصناعة الحديث ، فلما فحش ذلك منه وكثر في روايته بطل الاحتجاج به"[1].

وقال في ترجمة مخلد بن عبدالواحد أبي الهذيل من أهل البصرة : "يروي عن البصريين وعلي بن زيد بن جدعان وغيره، روى عنه المكي بن إبراهيم والناس، منكر الحديث جداً ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات، فبطل الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات"[2].

وقال في ترجمة ثابت بن أبي صفية أبي حمزة الثمالي : " كثير الوهم في الأخبار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد مع غلو في تشيعه"[3].

وقال في ترجمة كثير بن شنظير الأزدي: " كان كثير الخطأ على قلة روايته ، ممن يروي عن المشاهير أشياء مناكير حتى خرج بها عن حد الاحتجاج ، إلا فيما وافق الثقات [4]" .

وقال في ترجمة هشام بن سعد القرشي مولى آل أبي لهب : " يقلب الأسانيد ولا يفهم، ويسند الموقوف ولا يعلم، فلما كثرت مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات فلا ضير"[5].

فهذه النصوص وغيرها تبين أن ابن حبان إذا أطلق لفظ (بطل الاحتجاج به) مجرداً عن أية قرينة أخرى ، فإنه يعني : أن الرجل متروك لا يحتج به ، ولا يعتبر بحديثه.

والذي يظهر أن ابن حبان ترجم لهذا الراوي باعتبار الشروط السابق ذكرها، ولما تحقق لديه كثرة المناكير في روايته لأنه كان مشهوراً بالصلاح والعبادة فأدى

---

(١) المجروحين (٨٩/٣).

(٢) المجروحين (٤٣/٣).

(٣) المجروحين (٢٠٦/١).

(٤) المجروحين (٢٢٣/٢).

(٥) المجروحين (٨٩/٣) ، وانظر : منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (١٢٨٦/٣).

ذلك إلى انصرافه عن الحفظ والإتقان ، تراجع في حاله وإن لم ينص على ذلك صراحة ، وذكره في (المجروحين) ، ولعله اكتفى بأن فصل في حاله، وهذا يحدث كثيراً منه على بعض الرواة .

فهل تراجعُ ابن حبان عن توثيق هذا الراوي صحيح أم لا ؟ هذا ما ستظهر الإجابة عليه.

روى عباس عن يحيى قوله : ليس بشيء[1]، وقال البخاري : عبدالواحد صاحب الحسن تركوه[2].

وقال الجوزجاني: سيء المذهب ليس من معادن الصدق[3]، وقال يعقوب بن شيبة : صالح معتدل، وأحسبه كان يقول بالقدر ، وليس له علم بالحديث، وهو ضعيف وقد دلس بشيء[4]. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبدالواحد بن زيد، فقال : ليس بالقوي في الحديث ضعيف بمرة[5].

وذكره الساجي[6] والعقيلي[7] وابن شاهين[8] وابن الجارود في الضعفاء ، فقال : كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك منه استحق الترك[9]، وقال النسائي : متروك الحديث[10].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٠٧).

(٢) تاريخ البخاري الكبير (٦/٦٢).

(٣) أحوال الرجال ص١١٦.

(٤) لسان الميزان (٤/٨١).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٠٧).

(٦) نقل ذلك ابن حجر في لسان الميزان (٤/٨٠).

(٧) الضعفاء الكبير (٣/٥٤).

(٨) نقل ذلك ابن حجر في لسان الميزان (٤/٨٠).

(٩) نقل ذلك ابن حجر في لسان الميزان (٤/٨٠).

(١٠) الضعفاء والمتروكين ص١٦٢.

وقال أبو عمر بن عبد البر: أجمعوا على ضعفه[1]، وقال الذهبي في السير: السيد الزاهد القدوة شيخ العباد أبو عبيدة البصري، وقال مسمع بن عاصم: شهدت عبدالواحد يعظ فمات في المجلس أربعة، وعن حصين الوزان قال : لو قسم بث عبدالواحد على أهل البصرة لوسعهم، وكان يقوم إلى محرابه كأنه رجل مخاطب.

وعن محمد بن عبدا لله الخزاعي قال : صلى عبدالواحد بن زيد الصبح بوضوء العتمة أربعين سنة بعد الخمسين ومائة[2]، ولكن الذهبي ذكره في المغني، ونقل عن البخاري والنسائي قولهما : متزك[3][4].

وبعد تتبع أقوال العلماء نجد أن عبارات الجرح التي أطلقها الأئمة على هذا الراوي مختلفة المراتب ، فبعضهم كالبخاري وابن الجارود والنسائي يرون ترك مروياته بالكلية ، وآخرون مثل يعقوب بن شيبة وغيره يرون أنه ضعيف، وهذا الضعف قد ينجبر بالمتابعات والشواهد .

أما ألفاظ التوثيق فإنه بعد البحث لم أجد من وثقه من الأئمة النقاد ، وإنما هناك ألفاظ أطلقها بعض الأئمة تدل على صلاحه وتقواه ، كقول الذهبي : الزاهد القدوة شيخ العباد.

إلا أنه لم يقيد أحد من علماء الجرح والتعديل قبول رواياته أو ردها بشيوخه أو تلاميذه، لأنهم لم يوافقوا أصلاً على توثيقه، بل أجمعوا على ضعفه ، كما نقل ذلك ابن عبد البر ، فهم وافقوا ابن حبان في تضعيفه لهذا الراوي ، بل إن ابن حجر انتقده في ذكره في كتابه (الثقات) فقال : ذكره في (الثقات) فما أجاد[5]،

---

(١) تعجيل المنفعة ص٢٦٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ((١٧٨/٧).

(٣) المغني في الضعفاء (٤١٠/١).

(٤) وهذا اللفظ في المرتبة الخامسة من مراتب التجريح، ويطلقه أئمة الجرح والتعديل على من ترك حديثه، فلا يحتج به ولا يعتبر ، والغالب أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش في الروايات ، انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص٢٥٣، وشفاء العليل (٢١٣/١).

(٥) لسان الميزان (٨٠/٤).

فهو يرى أن ابن حبان ما كان له له أن يأتي به في (الثقات) ، وإنما في (المجروحين) فقط، على أن ابن حبان كما سبق كان توثيقه لهذا الراوي مقيداً.

نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

ذكره الذهبي في الميزان من طريق عبدالواحد بن ريان أبو علي الطائي، حدثنا عبد الصمد بن عبدالوارث ،حدثنا عبدالواحد بن زيد ، حدثني أسلم الكوفي ، عن مرة عن زيد بن أرقم قال:(كنا مع أبي بكر فدعا بشراب، فلما أدناه من فيه بكى، وبكى حتى أبكى أصحابه ، وسكتوا وما سكت، ثم مسح عينيه فسألوه ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ فرأيته يدفع عن نفسه شيئاً ولم أر معه أحداً ، فقلت: يا رسول الله ما الذي تدفع عن نفسك؟ قال : هذه الدنيا مثلت لي فقلت لها: إليك عني، ثم رجعت فقالت : إن أفلت مني فلن ينفلت مني من بعدك، فخشيت أن تكون قد لحقتني فذاك الذي أبكاني) [1].

ورواه أبو نعيم في الحلية [2] والبزار[3] ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه عبدالواحد ، وهو ضعيف عند الجمهور[4] ، وهذا الحديث من رواية عبدالواحد بن زيد عن شيخه أسلم الكوفي وهو ضعيف[5]، وهذا من مناكيره كما ذكر ذلك الذهبي[6]، فلم يتابعه على هذا الحديث أحد.

الحديث الثاني :

أخرجه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن موسى ، حدثنا مكي ، حدثنا عبد الواحد بن زيد عن عبدا لله بن راشد قال: حدثني مولاي عثمان بن عفان أن

---

(١) ميزان الاعتدال (٦٧٣/٢).

(٢) حلية الأولياء (٢٩/١-٣٠).

(٣) مسند البزار رقم (٣٦١٨).

(٤) مجمع الزوائد (٢٥٤/١٠).

(٥) انظر : لسان الميزان (٣٨٨/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٦٧٣/٢).

رسول الله ﷺ قال : (إن لله مائة خلق وسبعة عشر خلقاً، من لقي الله منهن بواحدة يوم القيامة أدخله الجنة)[1].

قال العقيلي : لا يتابع عليه ، ولا يُعرف هذا اللفظ إلا من وجه لا يثبت ، وأخرجه البيهقي في سننه من طريق عبدالواحد بن زيد به.

وقال : هكذا رواه عبدالواحد بن زيد البصري الزاهد ، وليس بالقوي في الحديث ، وقد خولف في إسناده ومتنه ، وهو أيضاً ليس بالقوي[2].

الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يتبين ضعف هذا الراوي باتفاق أهل العلم ، كما ذكر ذلك ابن عبدالبر، وهذا يوافق ما استقر عليه ابن حبان أخيراً عندما تراجع عن توثيقه ، وأدخله في كتابه (المجروحين).

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/٥٥).

(٢) شعب الإيمان (٦/ رقم ٨٥٥٠).

الخاتمــــة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فقد أتم عليّ ربي نعمته ، وأعانني بقدرته وتوفيقه على إنجاز هذا العمل العلمي، الذي أرجو أن يقل فيه الخطأ والزلل ، وأن يكثر فيه الصواب والحق، وأن يحظى من الله تعالى بالقبول ، ومن أهل العلم بالاستحسان الباعث على صادق الدعوات، وإقالة العثرات، وغفران الزلات .

وأوجز أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث ، في الآتي :

١) أن التعارض الذي يظهر من ذكر ابن حبان للراوي في كلا الكتابين يمكن حله ، وإن بدا ذلك صعباً لأول وهلة .

٢) أن التعارض الموجود في كلام بعض الأئمة على بعض الرواة يمكن التوصل إلى حله بنحو مما حل به التعارض عند ابن حبان ، وقد يكون لهذه الرسالة إسهام في ذلك.

٣) أن ابن حبان كان ورعاً في الحكم على الرواة ، لا يجيز إطلاق الجرح إلا ببينة واضحة .

٤) أن ابن حبان لم يكن من المتساهلين في الحكم على الرواة ، وما وقع من توثيقه لبعض من ليس كذلك، كان وفقَ قواعد علمية لم ينفرد بها.

٥) أن ابن حبان يوجد عنده في الحكم على الرواة تفصيلٌ كثيرٌ ، لا يكاد يوجد إلا عند قليل من النقاد.

٦) أن وجود الراوي في كتاب (الثقات) لا يعني أنه حجة مطلقاً ، إنما معناه : أنه يجوز الاحتجاج بخبره إذا توفرت فيه الشروط التي ذكرها في الراوي والمروي، وما ذهب إليه ابن حبان في قاعدة ذكر الراوي في (الثقات) له وجهته ، وله ما

يبرزه ، وقد أبرز وأبان عن قاعدته واصطلاحه، وإنما على الباحث مراعاة ذلك الاصطلاح والتنبه له .

٧) أن من طرق معرفة حال الراوي مقارنة روايته بروايات غيره من الثقات ، وهذا ما يُسمى يالاعتبار ، وقد برز ابن حبان في ذلك، واستعمله في أحوال كثيرة.

٨) توقير علماء السلف بعضهم لبعض، وذلك باعتماد اللاحق للسابق، والأخذ عنه ، والاستفادة منه، وقد صرح ابن حبان بهذا في مواضع كثيرة من كتبه.

٩) أن سلفنا الصالح تركوا لنا تراثاً عظيماً يجب البحث عنه، والاعتناء به ، والاستفادة منه.

١٠) جمع أقوال العلماء في الراوي يتبين به من حاله ما يخفى عند الاقتصار على بعض أقوالهم ، ومن باب أولى جمع أقوال العالم الواحد ، فلينتبه الباحث إلى ذلك.

١١) أهمية العلم بمصطلحات العلماء في الحكم على الرواة ، ومعرفة ما تدل عليه ألفاظهم وعباراتهم ، وأنها في بعض الأحيان قد يراد بها غير ما يتبادر إلى الذهن من ظاهرها .

١٢) التعمق في البحث العلمي يكشف للطالب ما لم يكن يتكشف بالقراءة العامة ، والدراسة السطحية، كما أن التخصص له دور كبير في ذلك .

١٣) أهمية الدليل عند السلف ، فقد ذكر ابن حبان أن الأئمة إذا اختلفوا في الحكم على راو فإنه لا يأخذ بقول منها إلا إذا تبين له ذلك بالدليل الواضح، وقد حمله ذلك على أن يؤلف فيه كتاباً مستقلاً.

وفي الختام أوصي بالآتي:

١) دراسة بقية الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) ، ولم أتمكن من دراستهم في هذه الرسالة .

٢) التعمق في دراسة كتابي ابن حبان (الثقات) و(المجروحين) واستخراج فوائدهما، ولا سيما ما يتعلق بالجرح والتعديل.

٣) أوصي أصحاب الاختصاص بالبحث عن كتب السلف ، وإخراج تراثهم العلمي العظيم، فقد تبين لي أثناء الدراسة في كتب ابن حبان أن له كتباً مفقودة تُعد في غاية الأهمية ، ومنها كتاباه : (الفصل بين النقلة) و (شرائط الأخبار) المشار إليهما في مواضع عديدة من كتبه.

وفي ختام هذا البحث أسأل ا لله تعالى بأسمائه الحسنى ، وصفاته العلى أن يجعله جهداً علمياً مباركاً ، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يتجاوز عما كان فيه من زلات ، ويقيل ما وُجد فيه من عثرات، وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وصلى ا لله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ملحق

خاص بالرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابيه (الثقات) و(المجروحين)

١- إبراهيم بن عمر بن سفينة

قال عنه في (الثقات): برية بن عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ ، يروي عن أبيه، روى عنه ابن أبي فديك ، كان ممن يخطئ[١].

وقال في (المجروحين): إبراهيم بن عمر بن سفينة يروي عن أبيه ، روى عنه البصريون ، يخالف الثقات في الروايات ، ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات ، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال أ.هـ[٢].

٢-إسحاق بن أبي يحيى الكعبي

قال في (الثقات): إسحاق بن أبي يحيى الكعبي ، يروي عن سفيان الثوري ، روى عنه علي بن سعيد بن شداد [٣].

وقال في (المجروحين): إسحاق بن أبي يحيى الكعبي يروي عن ابن جريج ، روى عنه علي بن معبد ، ينفرد عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، ويأتي عن الأئمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار أ.هـ[٤].

٣- إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي

قال في (الثقات): إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد ا لله ، كنيته أبو محمد ، أمه خنساء بنت زياد بن الأبرد بن معاذ بن عدي ، يروي عن عيسى بن طلحة والمسيب بن رافع ، روى عنه ابن المبارك وأهل العراق ، مات في ولاية المهدي ، يخطئ ويهم ، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ، ثم سبرت أخباره فإذ الاجتهاد أدى أن يترك ما لم يتابع عليه ، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا ا لله تعالى فيه [٥] أ.هـ وأخرج له في الصحيح حديث رقم (٢٢١٣).

---

(١) الثقات (١١٩/٦).

(٢) المجروحين (١١١/١).

(٣) الثقات (١٠٩/٩).

(٤)المجروحين (١٣٧/١).

(٥) الثقات (٤٥/٦).

وقال في (المجروحين) : إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدا لله القرشي، عداده في أهل المدينة ، يروي عن المسيب بن رافع، روى عنه ابن المبارك ووكيع، كنيته أبو محمد. كان رديء الحفظ سيء الفهم يخطئ ولا يعلم ، ويروي ولا يفهم، سمعت محمد بن المنذر يقول : سمعت عباس بن محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : إسحاق بن يحيى بن طلحة ضعيف[1] أ.هـ.

٤-إسماعيل بن سليمان الأزرق التميمي الكوفي

قال في (الثقات): إسماعيل بن سليمان بن أبي المغيرة الأزرق يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه وكيع وعبيد ا لله بن موسى والتبوذكي ، يخطئ [2].

وقال في (المجروحين): إسماعيل بن سليمان الأزرق يروي عن أنس بن مالك، روى عنه وكيع بن الجراح والقاسم بن الفضل ، ينفرد بمناكير ويرويها عن المشاهير [3]. أخبرنا مكحول قال: سمعت جعفر بن أبان يقول : سمعت ابن نمير يقول : إسماعيل الأزرق متروك الحديث، وإنما نقم على وكيع به أ.هـ[3].

٥-إسماعيل بن محمد بن جحادة الكوفي

قال في (الثقات): إسماعيل بن محمد بن جحادة الأيامي يروي عن أبيه عن الحسن ، روى عنه محمد بن إسماعيل الأحمسي [4].

وقال في (المجروحين): إسماعيل بن محمد بن جحادة اليامي المكفوف من أهل الكوفة ، وكان عطاراً بها ، كنيته أبو محمد ، يروي عن عبد الملك بن أبجر ، كان يحيى بن معين سيء الرأي فيه ، وقد (رآه) كان يخطئ ، خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (١/١٣٣)

(٢) الثقات (٤/١٩)

(٣)المجروحين (١/١٢٠)

(٤) الثقات (٨/٩٦)

(٥) المجروحين (١/١٢٨)

٦- أفلح بن سعيد القبائي المدني

قال في (الثقات : أفلح بن سعيد الأنصاري ، من أهل قباء يروي عن عبد ا لله بن نافع روى عنه زيد الحباب [١].

وقال في (المجروحين): أفلح بن سعيد،شيخ من أهل قباء،وكان يسكن المدينة ، يروي عن الثقات الموضوعات،وعن الأثبات الملزوقات،لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال أ.هـ[٢].

٧-بكير بن أبي السميط المكفوف

قال في (الثقات): بكير بن أبي السميط المسمعي مولى المسامعة من أهل البصرة ، يروي عن قتادة ، روى عنه حبان بن هلال ومسلم بن إبراهيم [٣].

وقال في(المجروحين):بكير بن أبي السميط المكفوف من اهل البصرة يروي عن قتادة، روى عنه عفان وموسى بن إسماعيل ،كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات أ.هـ[٤].

٨-ثابت بن زيد بن أرقم الأنصاري

قال في (الثقات): ثابت بن زيد بن أرقم الأنصاري يروي عن أم سلمة ، روى عنه يزيد ابن أبي زياد[٥] .

وقال في (المجروحين): ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم يروي المناكير عن المشاهير، حدث عنه ابن أبي عروبة والمعتمر بن سليمان ، كان الغالب على حديثه الوهم ، لا يحتج به إذا انفرد أ.هـ[٦].

٩-ثابت بن قيس أبو الغصن المدني

قال في (الثقات): ثابت بن قيس المدني أبو الغصن مولى لبني عقار ، يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي[٧] .

---

(١) الثقات (١٣٤/٨)

(٢) المجروحين (١٧٦/١).

(٣) الثقات (١٠٥/٦).

(٤)المجروحين (١٩٥/١).

(٥) الثقات (٩٤/٤).

(٦) المجروحين (٢٠٦/١).

(٧) الثقات (٩٠/٤).

وقال في (المجروحين): ثابت بن قيس أبو الغصن ، كان من أهل المدينة ، مولى عثمان بن عفان ، روى عنه ابن مهدي وابن أبي أويس ، وكان قليل الحديث كثير الوهم فيما يرويه ، لا يُحتج بخبره إذا لم يتابع غيره عليه ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن ثابت بن قيس أبي الغصن فقال : ضعيف [1]أ.هـ().

١٠- ثبيت بنكثير الضبي

قال في (الثقات): ثبيت الضبي شيخ يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، روى عنه يحيى بن حمزة وأحسبه ثبيت بن كثير الذي روى عنه يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار العابد [2].

وقال في (المجروحين): ثبيت بن كثير الضبي من أهل البصرة ، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، روى عنه اليمان بن عدي الحضرمي الحمصي ، منكر الحديث على قلته ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد أ.هـ[3].

١١-ثعلبة بن يزيد الحماني الكوفي

قال في (الثقات): ثعلبة بن يزيد الكوفي يروي عن علي ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت [4].

وقال في (المجروحين): ثعلبة بن يزيد الحماني ، من أهل الكوفة ، يروي عن علي ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت،كان غالياً في التشيع ، لا يُحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي أ.هـ[5].

١٢-جارية بن هرم أبو شيخ الفقيمي البصري

قال في (الثقات): جارية بن هرم أبو شيخ الفقيمي من أهل البصرة ، يروي عن يعقوب ابن عطاء ، روى عنه عمرو بن مالك النكري ، ربما أخطأ [6].

---

(١) المجروحين (٢٠٦/١)

(٢) الثقات (١٢٩/٦)

(٣)المجروحين (٢٠٨/١)

(٤) الثقات (٩٨/٤)

(٥) المجروحين (٢٠٧/١)

(٦) الثقات (١٦٥/٨).

وذكره في (المجروحين): في النوع السابع من جروح الضعفاء ، وأورد لـه قصـة هنـاك ، ثم ذكره بعد ذلك في ترجمة موسى بن دينار[1] أ.هـ[2].

١٣-جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي

قـال في (الثقـات): جعفـر بـن الحـارث أبـو الأشـهب الواسـطي ، يـروي عـن الأعمــش والكوفيـين ، روى عنـه محمـد بـن يزيـد الواسـطي ، ثقـة ثقـة، وليـس هــذا بـأبي الأشــهب العطاردي، ذلك بصري وهذا من أهل واسط ، جميعاً ثقتان[3] .

وقال في (المجروحين): جعفر بن الحارث أبو الأشهب أصلـه مـن الكوفـة ، سـكن واسـطاً وكان مكفوفا، يروي عن منصور وعاصم ، روى عنه محمد بن يزيد الواسطي ووكيع ويزيـد، كان يخطئ في الشيء بعد الشــيء ، ولم يكـثر خطـؤه حتـى يصـير مـن المجروحـين في الحقيقـة ، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد ، وهو من الثقات يقرب وهو ممن أستخير ا لله فيه أ.هـ[4].

١٤-جنيد بن العلاء بن أبي وهرة

قال في (الثقات): جنيد شيخ يروي عن ابن عمر روى عنه مالك بن مغول [5].

وقال في (المجروحين): جنيد بن العلاء بن أبي وهرة ، وقد قيل ابن أبي ثمـرة ، كنيتـه أبـو حازم ،يروي عن ابن عمر وأبي الدرداء ولم يرهما ، ويروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه عبدالرحيم بن سليمان وأبو أسامة، كان يدلس على محمد بن أبي قيس المصلوب ، ويروي مـا سمع منه عن شيوخه فاستحق مجانبة حديثه على الأحوال كلها ،لأن ابن أبي القيس كـان يضـع الحديث أ.هـ[6].

---

(١) المجروحين (٢٣٧/٢).

(٢) المجروحين (٦٩/١)

(٣) الثقات (١٣٩/٦)

(٤)المجروحين (٢١٢/١)

(٥) الثقات (١١٥/٤)

(٦) المجروحين (٢١١/١)

١٥- الحارث بن عبيدة الحمصي

قال في (الثقات): الحارث بن عبيدة المصري ، كنيته أبو وهب الساوي ، يروي عن هشام بن عروة وأهل بلده ، روى عنه عمرو بن عثمان الحمصي وأهل مصر ، مات في ذي القعدة سنة ست وثمانين ومائة ، وهو الذي يقال له الحارث بن عميرة الكلاعي ، عداده في أهل الشام ، سكن مصر [١].

وقال في (المجروحين): الحارث بن عبيدة الحمصي ، من أهل الشام يروي عن عبد الله ابن عثمان بن خثيم ، روى عنه أهل بلده ، يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد أ.هـ[٢].

١٦-حبان بن علي أبو علي العنزي الكوفي (أخو مندل)

قال في (الثقات): حبان بن علي العنزي ، من أهل الكوفة ، أخو مندل بن علي ، يروي عن الأعمش والكوفيين ، روى عنه أبو شيبة وأهل العراق، مات سنة إحدى وسبعين ومائة ، وكان يتشيع [٣].

وقال في (المجروحين): حبان بن علي العنزي كنيته أبو علي ، من أهل الكوفة ، يروي عن الناس ، روى عنه الكوفيون والبغداديون ، فاحش الخطأ فيما يروي ، يجب التوقف في أمره ، حدثنا الحنبلي قال سمعت أحمد بن زهير يقول عن يحيى بن معين قال : مندل وحبان ابنا علي ليس حديثهما بشيء أ.هـ[٤].

١٧-حريث بن أبي حريث

قال في (الثقات): حريث بن أبي حريث يروي عن ابن عمرو ، وروى عنه يونس بن ميسرة[٥] .

---

(١) الثقات (٦/١٧٦).

(٢) المجروحين (١/٢٢٤).

(٣) الثقات (٦/٢٤٠).

(٤)المجروحين (١/٢٦١)

(٥) الثقات (٤/١٧٦).

وقال في (المجروحين): حريث بن أبي حريث يروي عن ابن عمر وزيد بن حارثة ، روى عنه يونس بن ميسرة ، منكر الحديث جداً عن المشاهير ، كان الأوزاعي رحمه الله شديد الحمل عليه أ.هـ[1].

١٨-الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي

قال في (الثقات): الحسن بن عطية العوفي يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه الحسين بن الحسن ، وأحاديث الحسن بن عطية ليست بنقية[2] .

وقال في (المجروحين): الحسن بن عطية العوفي من أهل الكوفة ، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه محمد بن الحسن ، منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معاً ، لأن أباه ليس بشيء في الحديث ، وأكثر روايته عن أبيه ، فمن هنا اشتبه أمره ، ووجب تركه ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين أ.هـ[3].

١٩-الحسن بن محمد البلخي أبو محمد قاضي مرو

قال في (الثقات): الحسن بن محمد الليثي أبو محمد البلخي ، كان على قضاء مرو، يروي عن مقاتل بن حيان والناس ، روى عنه أهل مرو الحكايات، وكان ابن المبارك يميل إليه ، وكان في أيامه على القضاء بها[4] .

وقال في (المجروحين): الحسن بن محمد البلخي شيخ يروي عن حميد الطويل وعوف الأعرابي الأشياء الموضوعة ، وعن غيرهما من الثقات الأحاديث المقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ ليس يعرفه إلا الباحث عن هذا الشأن ، روى عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ (من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها) أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢٦٠/١)

(٢) الثقات (١٧٠/٦)

(٣)المجروحين (٢٣٤/١)

(٤) الثقات (١٦٨/٨)

(٥) المجروحين (٢٣٨/١)

٢٠- حسين بن عطاء بن يسار المدني

قال في (الثقات): حسين بن عطاء بن يسار من أهل المدينة يروي عن زيد بن أسلم، روى عنه عبد الحميد بن جعفر، يخطئ ويدلس[١].

وقال في (المجروحين): حسين بن عطاء من أهل المدينة، يروي عن زيد بن أسلم المناكير التي ليست تشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات أ.هـ[٢].

٢١- الحكم بن مصعب المخزومي الدمشقي

قال في (الثقات): الحكم بن مصعب القرشي يروي عن محمد بن علي بن عباس، وروى عنه الوليد بن مسلم، يخطئ[٣].

وقال في (المجروحين): الحكم بن مصعب شيخ يروي عن محمد بن علي بن عباس، روى عنه الوليد بن مسلم وأبو المغيرة، ينفرد بالأشياء التي لا ينكر نفي صحتها من عني بهذا الشأن، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار أ.هـ[٤].

٢٢- حماد بن قيراط النيسابوري

قال في (الثقات): حماد بن قيراط أخو بشار بن قيراط، من أهل نيسابور، يروي عن الثوري ومسعر، روى عنه أهل خراسان، يخطئ، حدثني مهدي بن هارون بالري حدثنا إدريس بن علي الرازي ثنا حماد بن قيراط ثنا مسعر بن كدام لابنه: يا بني إن كنت تطلب العلم لنفسك فقد كسبت، وإن كنت تطلبه للناس فأنت في جهد جهيد[٥].

---

(١) الثقات (٦/٢٠٩).

(٢) المجروحين (١/٢٤٣).

(٣) الثقات (٦/٢٠٩).

(٤) المجروحين (١/٢٤٩).

(٥) الثقات (٨/٢٠٦).

وقال في (المجروحين): حماد بن قيراط من أهل نيسابور ، يقلب الأخبار على الثقات ، ويجيء عن الأثبات بالطامات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار ، وكان أبو زرعة الرازي يمرض القول فيه أ.هـ[1].

٢٣-حنظلة بن عبد الله السدوسي

قال في (الثقات): حنظلة بن عبيد الله السدوسي ، يروي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يثني الأذان ويفرد الإقامة ، رواه أبو غانم يونس بن نافع عن منيع عن حنظلة[2].

وقال في (المجروحين): حنظلة بن عبيد الله السدوسي ، كان إمام بني سدوس في مسجد قتادة ، كنيته أبو عبد الرحمن ، وهو الذي يُقال له حنظلة بن أبي صفية ، ويروي عن شهر وأنس ، روى عنه حماد بن زيد والبصريون ، اختلط بآخره حتى كان لا يدري ما يحدث فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ، تركه يحيى القطان ، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن حنظلة السدوسي عن أنس فقال ضعيف أ.هـ[3].

٢٤-خالد بن رباح الهذلي البصري

قال في (الثقات):خالد بن رباح أبو الفضل يروي عن الحسن ، روى عنه سعيد بن زيد[4].

وقال في (المجروحين): خالد بن رباح الهذلي ، من أهل البصرة ، كنيته أبو الفضل ، يروي عن الحسن وعكرمة ، روى عنه وكيع ، كان قدرياً كثير الخطأ ، يروي المناكير عن المشاهير ، لا يحتج به أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢٥٤/١)

(٢) الثقات (١٦٧/٤)

(٣)المجروحين (٢٦٦/١)

(٤) الثقات (٢٥٩/٦)

(٥) المجروحين (٢٧٧/١)

٢٥-خالد بن سليمان أبو معاذ البلخي

قال في (الثقات): خالد بن سليمان أبو معاذ البلخي ، كان ينحل الرأي ، يروي عن الثوري ، روى عنه حم بن نوح وأهل بلده [١].

وقال في (المجروحين): خالد بن سليمان أبو معاذ البلخي ضعفه يحيى، قال ابن عدي: له أحاديث شبه الموضوعة ، فلا أدري من قبله أو من قبل الراوي عنه ، ومثل تلك الرواية التي يرويها هو توجب أن يكون ضعيفاً أ.هـ[٢].

٢٦-خالد بن عمرو بن عبد الله الأموي السعيدي الكوفي

قال في (الثقات): خالد بن عمرو بن عبد الله بن سعيد بن العاص أبو سعيد يروي عن هشام الدستوائي ، روى عنه محمد بن أبي رجاء [٣].

وقال في (المجروحين): خالد بن عمرو الأموي السعيدي من ولد سعيد بن العاص ، من أهل الكوفة ، ابن عم عبد العزيز بن أبان يروي عن الثوري وهشام الدستوائي ومالك بن مغول روى عنه أبو عبده وغيره ، كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات ، لا يحل الاحتجاج بخبره ، تركه يحيى بن معين أ.هـ[٤].

٢٧-خالد بن مقدوح (مجدوح) أبو روح الواسطي

قال في (الثقات): خالد بن محدوح الواسطي أبو روح يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه أبو أسامة [٥].

---

(١) الثقات (٢٢٤/٨).

(٢) المجروحين (٢٧٤/١).

(٣) الثقات (٢٢٣/٨).

(٤)المجروحين (٢٧٩/١).

(٥) الثقات (٢٠٦/٤).

وقال في (المجروحين): خالد بن مقدوح الواسطي ، ويقال: ابن مجدوح، كنيته أبو روح يروي عن أنس ، روى عنه أبو أسامة ، يقلب الأخبار حتى صار ممن لا يُحتج به في الآثار ، وكان يزيد بن هارون يرميه بالكذب أ.هـ[1].

٢٨-خالد بن يوسف بن خالد السمتي البصري أبو الربيع

قال في (الثقات): خالد بن يوسف بن خالد السمتي كنيته أبو الربيع من أهل البصرة، يروي عن حماد بن زيد وأبيه حدثنا عنه شيوخنا إسحاق بن إبراهيم القاضي وغيره، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، يعتبر حديثه من غير روايته عنه[2] .

وقال في (المجروحين): خالد بن يوسف السمتي يروي عن ابن عيينة عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ (ما من أحد إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان) قال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، وله عن أبيه عن زياد بن سعد عن العلاء بن عبدالرحمن وعن زياد عن عكرمة حديثان لا يرويهما غيره ، وله عن أبيه عن موسى بن عيينة عن ابن حازم عن أبي هريرة بهذا الإسناد ومائة وأربعون حديثاً وما في روايته ، ولعل البلاء فيه من أبيه يوسف بن خالد فإنه ضعيف أ.هـ[3].

٢٩-خيثمة بن أبي خيثمة البصري

قال في (الثقات): خيثمة بن أبي خيثمة البصري يروي عن أنس ، روى عنه بشير بن سليمان والأعمش ومنصور [4].

وقال في (المجروحين): خيثمة بن أبي خيثمة شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلته، لا يتميز كيفية سببه في النقل، لأن رواية جابر الجعفي مما يلزق به من الوهن ، فهو لجابر ملزق أيضاً فمن ههنا اشتبه أمره ووجب تركه أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢٨١/١)

(٢) الثقات (٢٢٦/٨)

(٣)المجروحين (٢٧٤/١)

(٤) الثقات (٢١٤/٤)

(٥) المجروحين (٢٨٣/١)

٣٠- دهثم بن قران العكلي اليمامي

قال في (الثقات): دهثم بن قران العكلي اليمامي، يروي عن نمران بن جارية ، روى عنه مروان بن معاوية الفزاري[١] .

وقال في (المجروحين): دهثم بن قران عن نمران بن جارية ،روى عنه أبو بكر بن عياش ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروي عن الثقات أشياء لا أصول لها ، ثنا محمد بن زياد الزيادي ثنا ابن أبي شيبة سمعت يحيى بن معين وذكر له دهثم بن قران فقال: كان دهثم كوفياً لا يُكتب حديثه أ.هـ[٢].

٣١-راشد بن معبد الواسطي (الثقفي)

قال في (الثقات): راشد بن معبد يروي عن أنس بن مالك روى عنه الحسن بن حبيب وأبو نعيم [٣].

وقال في (المجروحين): راشد بن معبد الواسطي، شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه زيد بن حبان عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها ، يشهد من ليس العلم صناعته أنها موضوعة يكثر ذكرها أ.هـ[٤].

٣٢-رباح بن أبي معروف المكي

قال في (الثقات): رباح بن أبي معروف المكي يروي عن عطاء والمغيرة بن حكيم ، روى عنه وكيع وأبو داود الطيالسي ، يخطئ ويهم ، وأخرج له في صحيحه حديثاً[٥] .

---

(١) الثقات (٦/٢٩٣).

(٢) المجروحين (١/٢٩١).

(٣) الثقات (٤/٢٣٤).

(٤)المجروحين (١/٢٩٤).

(٥) الثقات (٦/٣٠٧).

وقال في (المجروحين): رباح بن أبي معروف من أهل مكة يروي عن مجاهد وعطاء ، روى عنه الناس ، كان ممن يخطئ ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه ، والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات ،على أن يحيى وعبدالرحمن تركاه ، حدثناه الهمداني ثنا عمرو بن علي قال : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن رباح بن أبي معروف أ.هـ[1].

٣٣-رزيق أبو عبد الله الألهاني الشامي

قال في (الثقات): رزيق أبو عبد الله الألهاني الشامي يروي عن أبي أمامة ، روى عنه أرطاة بن المنذر السكوني [2].

وقال في (المجروحين): رزيق أبو عبد الله الألهاني من أهل الشام يروي عن عمرو بن الأسود ، روى عنه أرطاة بن المنذر الكوفي ، ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات [التي]لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق أ.هـ[3].

٣٤-ركين بن عبد الأعلى الضبي

قال في (الثقات): ركين بن عبد الأعلى الضبي يروي المقاطيع ، روى عنه سفيان بن سعيد الثوري[4] .

وقال في (المجروحين): ركين بن عبد الأعلى الضبي روى عنه الثوري، عداده في أهل الكوفة ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير على قلة روايته ، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢٩٦/١)

(٢) الثقات (٢٣٩/٤)

(٣)المجروحين (٢٩٧/١)

(٤) الثقات (٣٠٨/٦)

(٥) المجروحين (٣٠٠/١)

٣٥-روح بن عطاء بن أبي ميمونة البصري

قال في (الثقات): روح بن عطاء بن أبي ميمونة من أهل البصرة ، يروي عن أبيه ، روى عنه روح بن عبادة والعراقيون ، وقد سمع عطاء بن أبي ميمونة أنساً وكان روح يخطئ[١] .

وقال في (المجروحين): روح بن عطاء بن أبي ميمونة ، من أهل البصرة يروي عن شعبة ، روى عنه أهل البصرة ، كان يخطئ ويهم كثيراً حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وتركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين جميعاً رحمهما ا لله أ.هـ[٢].

٣٦-زائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه

قال في (الثقات): زائدة مولى عثمان بن عفان يروي عن سعد بن أبي وقاص ، روى عنه أبو الزناد [٣].

وقال في (المجروحين): زائدة مولى عثمان رضي ا لله عنه ، يروي عن سعد بن أبي وقاص، روى عنه أبو الزناد ، منكر الحديث جداً ، لا يُحتج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد ، وقد قيل: إنه والد هشام بن زياد أبي المقدام ، وليس كذلك ، هذا زائدة وذاك زياد جميعاً مدنيان أ.هـ[٤].

٣٧-الزبير بن سعيد المدائني الهاشمي

قال في (الثقات): الزبير بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن عبد الحارث بن عبد المطلب ، أمه حمادة بنت يعقوب بن سعيد ، مات في ولاية جعفر وهو يروي عن صفوان بن سليم ، وقد أدرك ابنُ المبارك الزبيرَ هذا وروى عنه ، ويروي عن عبد ا لله بن علي بن يزيد بن ركانة عن جده أنه طلق امرأته البتة (الحديث)[٥].

---

(١) الثقات (٦/٣٠٥).

(٢) المجروحين (١/٢٩٦).

(٣) الثقات (٤/٢٦٥).

(٤)المجروحين (١/٣٠٣).

(٥) الثقات (٦/٣٣٣).

وقال في (المجروحين): الزبير بن سعيد المدائني شيخ يروي عن عبد الحميد بن سالم ، روى عنه سعيد بن زكريا المدائني ، قليل الحديث منكر الرواية فيما يرويه ، يجب التنكب عن مفاريده والاحتجاج بما وافق الثقات عنه ، وليس هذا بالزبير بن سعيد صاحب عبدا الله بن علي بن يزيد بن ركانة أ.هـ[1].

٣٨-زكريا بن حكيم الحبطي الكوفي

قال في(الثقات):زكريا بن حكيم يروي عن الحسن، روى عنه عنبسة بن عبدالواحد[2].

وقال في (المجروحين) : زكريا بن حكيم الحبطي البدي [ويقال البدن] يروي عن أهل الكوفة ، روى عنه العراقيون ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتي يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، لا يجوز الاحتجاج بخبره[3] أ.هـ.

٣٩-زهير بن إسحاق السلولي

قال في (الثقات): زهير بن إسحاق السلولي السلمي ، كنيته أبو إسحاق ، من أهل الكوفة ، يروي عن داود بن أبي هند والكوفيين ، عداده في أهل البصرة ، روى عنه محمد بن أبي بكر المقدمي[4] .

وقال في (المجروحين): زهير بن إسحاق السلول ، يروي عن يونس بن عبيد ، عداده في أهل البصرة، روى عنه المعتمر بن سليمان والبصريون ، كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[5].

٤٠-زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي

قال في (الثقات): زياد بن المنذر يروي عن نافع بن الحارث عن أبي بردة ، روى عنه يونس بن بكير [6].

---

(١) المجروحين (٣١٩/١)

(٢) الثقات (٣٣٥/٦)

(٣)المجروحين (٣١٠/١)

(٤) الثقات (٢٥٦/٨)

(٥) المجروحين (٣١١/١)

(٦) الثقات (٣٢٦/٦).

وقال في (المجروحين): زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي يروي عن الأعمش وعطية، روى عنه مروان بن معاوية ، كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه أ.هـ(١).

٤١-زياد بن عبدالله النميري البصري

قال في (الثقات): زياد بن عبدا لله النميري ، يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه سهيل بن أبي صالح وعمارة بن زاذان يخطئ ، وكان من العباد (٢).

وقال في (المجروحين): زياد بن عبدا لله النميري شيخ من أهل البصرة يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه أهل البصرة ، منكر الحديث ، يروي عن الأثبات أشياء لا تشبه حديث الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به ، تركه يحيى بن معين، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول : قال يحيى بن معين عن زياد النميري: لا شيء أ.هـ(٣).

٤٢-زيد بن حبان الرقي

قال في (الثقات): زيد بن حبان يروي عن الزهري ، روى عنه أبو نعيم(٤) .

وقال في (المجروحين): زيد بن حبان الرقي يروي عن مسعر بن كدام وأيوب السختياني، روى عنه معمر بن سليمان الرقي، كان ممن يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ(٥).

٤٣-سعيد التمار

قال في(الثقات):سعيد التمار يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه مروان بن نهيك(٦).

---

(١) المجروحين (٣٠٢/١)

(٢) الثقات (٢٥٥/٤)

(٣)المجروحين (٣٠٢/١)

(٤) الثقات (٣١٧/٦)

(٥) المجروحين (٣٠٧/١)

(٦) الثقات (٢٩٠/٤).

وقال في (المجروحين):سعيد التمار، شيخ يروي عن أنس ، روى عنه مروان بن نهيك ، قليل الحديث، منكر الرواية ، يروي عن أنس ما لا أصل له ، وقد امتحن أنس بجماعة مثل هؤلاء لهم منه رواية ، فلما احتيج إليهم ، أخذوا يروون عنه ما لم يسمعوا ويتقولون عليه ما لم يقل ، يكثر عددهم ، إلا أنا نأتي على جمل منهم في هذا الكتاب إن قضى ا لله ذلك وشاءه أ.هـ[1].

٤٤-سعيد بن خالد بن أبي الطويل

قال في (الثقات): سعيد بن خالد بن أبي الطويل يروي عن أنس بن مالك ،و محمد بن شعيب بن شابور[2] .

وقال في (المجروحين): سعيد بن خالد بن أبي الطويل ، من أهل الشام، يروي عن أنس ابن مالك ما لم يتابع عليه ، لا يحل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات[3] أ.هـ.

٤٥-سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك

قال في (الثقات): سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان أبو عثمان،أمه أم ولد، كان يسكن الزيتونة بالجزيرة ،يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري،روى عنه الناس [4].

وقال في (المجروحين): سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك يروي عن إسماعيل بن أمية وجعفر بن أمية وجعفر بن محمد، روى عنه العراقيون والشاميون ، منكر الحديث جداً ، فاحش الخطأ في الأخبار ، سمعت محمد بن محمود يقول سمعت الدارمي يقول: قلت ليحيى بن معين : سعيد بن مسلمة الأموي فقال: ليس بشيء أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٣١٣/١)

(٢) الثقات (٢٨٩/٤)

(٣)المجروحين (٣١٣/١)

(٤) الثقات (٣٧٤/٦)

(٥) المجروحين (٣١٧/١)

٤٦-سعيد بن واصل أبو عمرو الجرشي البصري

قال في (الثقات): سعيد بن واصل الجرشي من أهل البصرة، يروي عن وهيب بن خالد، روى عنه محمد بن سفيان بن أبي الزرد الأبلي ربما أغرب [١].

وقال في (المجروحين): سعيد بن واصل الجرشي كنيته أبو عمرو ، روى عن شعبة ، عداده في البصريين ، روى عنه أهلها ، كان ممن يخطئ كثيراً ،حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[٢].

٤٧-سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد السلمي الواسطي

قال في (الثقات): سفيان بن حسين بن حسن السلمي من أهل واسط، يروي عن عطاء وطاوس والزهري ، وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يجانب ، وهو ثقة في غير حديث الزهري ، مات في ولاية هارون ، يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين[٣] .

وقال في (المجروحين): سفيان بن حسين السلمي من أهل واسط، كنيته أبو محمد، يروي عن الزهري وأبي بشر ، روى عنه يزيد بن هارون وعباد بن العوام ، يروي عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات ، وذاك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه ، فكان يأتي بها على التوهم ، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره أ.هـ[٤].

٤٨-سلم بن زرير أبو بشر العطاردي البصري

قال في (الثقات): سلم بن زرير أبو بشر العطاردي يروي عن أبي رجاء العطاردي ، روى عنه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي [٥].

---

(١) الثقات (٨/٢٦٦).

(٢) المجروحين (١/٣٢١).

(٣) الثقات (٦/٤٠٤)

(٤)المجروحين (١/٣٥٤).

(٥) الثقات (٦/٤٢١).

وقال في (المجروحين): سلم بن زرير أبو بشر العطاردي، شيخ من أهل البصرة يروي عن أبي رجاء العطاردي ، روى عنه البصريون ، لم يكن الحديث صناعته ، وكان الغالب عليه الصلاح ، يخطئ خطأ فاحشاً ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات أ.هـ[١].

٤٩-سلمة بن الفضل الأبرش أبو عبد الله الكندي

قال في (الثقات): سلمة بن الفضل الأبرش أبو عبد الله الكندي يروي عن ابن إسحاق، روى عنه عمار بن الحسن والناس، مات بعد التسعين ومائة ، يخالف ويخطئ[٢] .

وقال في (المجروحين): سلمة بن الفضل الأبرش صاحب ابن إسحاق ، قال ابن عدي ضعفه ابن راهويه ، وقال في حديثه بعض المناكير[٣] أ.هـ.

٥٠-سليمان بن معاذ الضبي

قال في (الثقات): سليمان بن معاذ الضبي يروي عن سماك بن حرب، روى عنه أبوداود الطيالسي [٤].

وقال في (المجروحين): سليمان بن معاذ شيخ من أهل البصرة، يروي عن البصريين والمدنيين ، روى عنه أبو داود الطيالسي ، يخالف الثقات في الأخبار، ثنا مكحول سمعت جعفر بن أبان يقول : قلت ليحيى بن معين سليمان بن معاذ الذي يحدث عنه أبو داود الطيالسي فقال ليس بشيء أ.هـ[٥].

---

(١) المجروحين (١/٣٤٠)

(٢) الثقات (٨/٢٨٧)

(٣)المجروحين (١/٣٣٣)

(٤) الثقات (٦/٣٩٢)

(٥) المجروحين (١/٣٢٩)

٥١- سليمان بن يزيد أبو المثنى الراوي عن هشام بن عروة

قال في (الثقات): سليمان بن يزيد أبو المثنى الكعبي، شيخ يروي عن عمر بن طلحة روى عنه ابن أبي فديك[١].

وقال في (المجروحين):أبو المثنى شيخ يروي عن هشام بن عروة ،روى عنه عبدا لله بن نافع الصايغ،يخالف الثقات في الروايات،لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار أ.هـ[٢].

٥٢-سهل بن عطية الأعرابي البصري

قال في (الثقات): سهل بن عطية أعرابي ، يروي عن أبي الوليد مولى لقريش ، روى عنه مرحوم بن عبد العزيز العطار [٣].

وقال في (المجروحين): سهل الأعرابي شيخ من أهل البصرة ، قليل الحديث منكر الرواية ، وليس بالمحل الذي يقبل ما انفرد لغلبة المناكير على روايته ، روى عنه مرحوم بن عبد العزيز العطار أ.هـ[٤].

٥٣-سهل بن معاذ بن أنس الجهني

قال في (الثقات): سهل بن معاذ الجهني يروي عن أبيه ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب وزبان بن فائد ، عداده في أهل مصر،لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه[٥] .

وقال في (المجروحين): سهل بن معاذ بن أنس يروي عن أبيه ، روى عنه زبان بن فائد ، منكر الحديث جداً ، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء أ.هـ[٦].

---

(١) الثقات (٣٩٩/٦).

(٢) المجروحين (١٥١/٣)

(٣) الثقات (٢٨٩/٨).

(٤)المجروحين (٣٤٥/١).

(٥) الثقات (٣٢١/٤).

(٦) المجروحين (٣٤٣/١).

٥٤-شيبة بن نعامة ، أبو نعامة الضبي الكوفي

قال في (الثقات): شيبة بن نعامة أبو نعامة الضبي من أهل الكوفة ، يروي عن العراقيين ، روى عنه الثوري وهشيم وجرير بن عبد الحميد[١] .

وقال في (المجروحين): شيبة بن نعامة يروي عن أنس ، روى عنه أبومعاوية الضرير ، ممن يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه ، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به أ.هـ[٢].

٥٥-صاعد بن مسلم اليشكري

قال في (الثقات): صاعد بن مسلم يروي عن الشعبي ، روى عنه عيسى بن يونس ، وهو صاعد بن مسلم اليشكري الكوفي[٣] .

وقال في (المجروحين): صاعد بن مسلم اليشكري مولى الشعبي من أهل الكوفة ، كنيته أبو العلاء ، يروي عن الشعبي ، روى عنه عيسى بن يونس ، منكر الحديث على قلة روايته ، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه أ.هـ[٤].

٥٦-صالح بن مسلم بن رومان المكي

قال في (الثقات): صالح بن مسلم بن رومان يروي عن ابن الزبير ، روى عنه يونس بن محمد المؤدب [٥].

---

(١) الثقات (٦/٤٤٥)

(٢) المجروحين (١/٣٥٨).

(٣) الثقات (٦/٤٧٧)

(٤)المجروحين (١/٣٧٣).

(٥) الثقات (٦/٤٦٤).

وقال في (المجروحين): صالح بن مسلم بن رومان من أهل مكة ، يروي عن أبي الزبير ، روى عنه يونس بن محمد المؤدب ، كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن صالح بن مسلم بن رومان، فقال: ضعيف أ.هـ[1].

٥٧-صفوان بن أبي الصهباء التيمي

قال في (الثقات): صفوان بن أبي الصهباء التيمي، يروي عن بكير بن عتيق ، روى عنه أبو نعيم ضرار بن صرد [2].

وقال في (المجروحين): صفوان بن أبي الصهباء شيخ يروي عن بكير بن عتيق ، روى عنه عثمان بن زفر، منكر الحديث ، يروي عن الأثبات ما لا أصل له من حديث الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات[3] أ.هـ.

٥٨-طاهر بن الفضل الحلبي

قال في (الثقات) : طاهر بن الفضل بن سعيد ، يروي عن سفيان بن عيينة ، ثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد وغيره ، يخطئ ويخالف[4] .

وقال في (المجروحين): طاهر بن الفضل الحلبي ، يروي عن سفيان بن عيينة والناس ، يضع الحديث على الثقات وضعاً ، ويقلب الأسانيد ، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (١/٣٦٢)
(٢) الثقات (٨/٣٢١)
(٣)المجروحين (١/٣٧٢)
(٤) الثقات (٨/٣٢٨)
(٥) المجروحين (١/٣٨٠)

٥٩-عائذ الله المجاشعي البصري أبو معاذ

قال في (الثقات): عائذ الله المجاشعي قاضي عبد الملك بن مروان ،يروي المراسيل ،روى عنه سلام بن مسكين ، وليس هو بأبي إدريس الخولاني[١].

وقال في (المجروحين): عائذ الله المجاشعي من أهل البصرة شيخ يروي عن أبي داود ، أحسبه نفيع ، روى عنه سلام بن مسكين ، منكر الحديث على قلته ، لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلاً مقبول الرواية ، إذا الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيُخْرَج بما ظهر منه من الجرح ، هذا حكم المشاهير من الرواة ، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها أ.هـ[٢].

٦٠-عاصم بن عمر بن حفص العمري المدني

قال في (الثقات): عاصم بن عمر بن حفص أخو عبيد الله بن عمر ، يروي عن عبدالله ابن دينار ، روى عنه عبدالله بن نافع ، يخطئ ويخالف [٣].

وقال في (المجروحين): عاصم بن عمر العمري ، من أهل المدينة، يروي عن نافع وسهل ابن أبي صالح، روى عنه أهل المدينة ، منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات أ.هـ[٤].

٦١-عباد بن عباد أبو عتبة الخواص

قال في (الثقات): عباد بن عباد أبو عتبة الخواص، من أهل الشام من العباد الخشن ، شهد الأوزاعي وغيره ، روى عنه أهل الشام الرقائق [٥].

---

(١) الثقات (٥/٢٧٧).

(٢) المجروحين (٢/١٩٢).

(٣) الثقات (٧/٢٥٩).

(٤)المجروحين (٢/١٢٧).

(٥) الثقات (٨/٤٣٥).

وقال في (المجروحين): عباد بن عباد أبو عتبة الخواص أصله من فارس، سكن أرسوف، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، روى عنه أهل الشام، كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك أ.هـ[1].

٦٢-عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري

قال في (الثقات): عباد بن مسلم الفزاري يروي عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم عن ابن عمر، روى عنه وكيع [2].

وقال في (المجروحين): عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري يروي عن أبي داود عن أبي الحمراء، روى عنه أبو داود الطيالسي وأبو عاصم، منكر الحديث على قلته، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتنكبه عن مسلك المتقين في الأخبار، وأحسبه الذي يروي عن الحسن الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم،فإن كان كذلك، فهو مولى بني حصن كوفي يخطئ أ.هـ[3].

٦٣-عبد الخبير من ولد ثابت بن قيس

قال في (الثقات): عبد الخبير شيخ يروي عن أبيه عن جده ثابت بن قيس، روى عنه الفرج بن فضالة [4].

وقال في (المجروحين): عبد الخبير من ولد ثابت بن قيس يروي عن أبيه عن جده، روى عنه الفرج بن فضالة، منكر الحديث جداً فلا أدري المناكير في حديثه منه أو من الفرج بن فضالة لأن الفرج ليس في الحديث بشيء، وإذا كان دون الشيخ شيخ ضعيف لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر على أن الواجب مجانبة ما رواه من الأخبار أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢/١٧٠)

(٢) الثقات (٧/١٦٠)

(٣)المجروحين (٢/١٧٣)

(٤) الثقات (٨/٤٢٥)

(٥) المجروحين (٢/١٤١)

٦٤-عبد الرحمن بن ثابت الصامت

قال في (الثقات): عبد الرحمن بن ثابت الصامت يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه عبدا لله ابن عبدالرحمن[١] .

وقال في (المجروحين): عبد الرحمن بن ثابت الصامت يروي عن أبيه ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، كان ممن يخطئ على قلة روايته ، ففحش خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات فاستحق الترك أ.هـ[٢].

٦٥-عبد الرزاق بن عمر بن بزيع الشروري

قال في (الثقات): عبد الرزاق بن عمر بن بزيع الشروري من أهل الكوفة ، يروي عن ابن أبي زائدة ، روى عنه أحمد بن آدم الجرجاني [٣].

وقال في (المجروحين): عبد الرزاق بن عمر البزيعي ، يروي عن ابن المبارك ، روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر بن أبي شيبة ، يقلب الأخبار ويسند المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[٤].

٦٦-عبد السلام بن أبي الجنوب

قال في (الثقات): شيخ يروي عن الزهري، روى عنه محمد بن إسحاق[٥] .

وقال في (المجروحين): عبد السلام بن أبي الجنوب شيخ يروي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن وأهل الحجاز ، روى عنه أهل البصرة ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في الروايات أ.هـ[٦].

---

(١) الثقات (٥/٩٥).

(٢) المجروحين (٢/٥٥).

(٣) الثقات (٨/٤١٢).

(٤)المجروحين (٢/١٦٠).

(٥) الثقات (٧/١٢٧).

(٦) المجروحين(٢/١٥٠)

٦٧-عبد الصمد بن جابر بن ربيعة الضبي الكوفي

قال في (الثقات): عبد الصمد بن جابر الضبي ، كنيته أبو الفضل ، من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، يروي عن شريك وأهل بلده ، روى عنه البغداديون ، مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين ، وكان ممن تقشف[١] .

وقال في (المجروحين): عبد الصمد بن جابر بن ربيعة الضبي، من أهل الكوفة ، روى عنه الفضل بن دكين ، يخطئ كثيراً ويهم فيما يروي ، على قلة روايته ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن عبد الصمد بن جابر بن ربيعة فقال ضعيف أ.هـ[٢].

٦٨-عبد الله بن بحير أبو وائل القاص الصغاني

قال في (الثقات): عبد الله بن بحير اليماني ، يروي عن هانئ مولى عثمان ، روى عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء .

وقال في (المجروحين): أبو وائل القاص اسمه عبد الله بن بحير الصنعاني ، وليس هو عبدالله بن بحير بن ريسان ، ذاك ثقة ، وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية ، وعبدالرحمن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به أ.هـ[٤].

٦٩-عبد الله بن بشر الرقي

قال في (الثقات): عبد الله بن بشر مولى بني يربوع يروي عن الأعمش، عداده في أهل الجزيرة ، روى عنه أهلها [٥].

وقال في (المجروحين): عبدالله بن بشر من أهل الرقة ، سكن بغداد يروي عن الأعمش، روى عنه معتمر بن سليمان ، كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ،

---

(١) الثقات (٨/٤١٤).

(٢) المجروحين (٢/١٥٠).

(٣) الثقات (٧/٢٢).

(٤)المجروحين (٢/٢٤).

(٥) الثقات (٧/٥٦).

وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة أ.هـ[1].

٧٠-عبد الله بن شريك العامري

قال في (الثقات): عبدا لله بن شريك العامري ، يروي عن ابن عمر ، عداده في أهل الكوفة ، روى عنه الثوري وشريك [2].

وقال في (المجروحين): عبدا لله بن شريك العامري ، يروي عن أهل الكوفة ، روى عنه أهلها ، كان غالياً في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به ، وقد كان مع ذلك مختارياً أ.هـ[3].

٧١-عبد الله بن عبيدة الربذي أخو موسى

قال في (الثقات): عبدا لله بن عبيدة الربذي يروي عن جابر وعقبة بن عامر ، روى عنه أخوه موسى بن عبيدة ، قتلته الحرورية بقديد سنة ثلاثين ومائة [4].

وقال في (المجروحين): عبدا لله بن عبيدة الربذي أخو موسى بن عبيدة ، يروي عن عقبة ابن عامر ، روى عنه أخوه موسى بن عبيدة ، منكر الحديث جداً ، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد ا لله أو من أخيه، لأن أخاه موسى ليس بشيء في الحديث ، وليس له راو غيره فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه أ.هـ[5].

٧٢-عبد الله بن عصم أبو علوان الحنفي اليمامي

قال في (الثقات): عبدا لله بن عصم الحنفي،من أهل اليمامة ، يروي عن أبي سعيد الخدري ، روى عنه شريك بن عبدا لله النخعي يخطئ كثيراً[6].

---

(١) المجروحين (٣٢/٢).

(٢) الثقات (٢٢/٥).

(٣)المجروحين (٢٦/٢).

(٤) الثقات (٤٥/٥).

(٥) المجروحين (٤/٢).

(٦) الثقات (٥٧/٥).

وقال في (المجروحين) : عبدا لله بن عصم أبو علوان الحنفي،من أهل اليمامة ، يروي عن ابن عباس وابن عمر ، روى عنه شريك وأهل الكوفة ، منكر الحديث جداً على قلة روايته ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم،حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة أ.هـ[1].

٧٣-عبد الواحد بن زيد البصري العابد

قال في (الثقات): عبد الواحد بن زيد العابد ، كنيته أبو عبيدة ، من أهل البصرة ، له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق ، يروي عن الحسن ومالك بن دينار ، روى عنه أهل بلده ، يعتبر بحديثه إذا كان دونه وفوقه ثقات، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبدا لله بن دينار ، فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات [2].

وقال في (المجروحين): عبد الواحد بن زيد البصري العابد، يروي عن الحسن وعبادة بن نسي، روى عنه أهل البصرة ، كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروي فكثر المناكير في روايته فبطل الاحتجاج به أ.هـ[3].

٧٤-عبد الواحد بن قيس الشامي

قال في (الثقات): عبد الواحد بن قيس الشامي ، يروي عن عروة بن الزبير ، روى عنه الأوزاعي وثور بن يزيد ، وهو الذي يروي عن أبي هريرة ولم يره ، ولا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضعفاء عنه [4].

وقال في (المجروحين): عبد الواحد بن قيس شيخ يروي عن نافع ، روى عنه الأوزاعي والحسن بن ذكوان ، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلا يجوز الاحتجاج بما خالف الثقات ، فإن اعتبر معتبر بحديثه الذي لم يخالف الأثبات فيه فحسن أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢/٥)

(٢) الثقات (٧/١٢٤)

(٣)المجروحين (٢/١٥٤)

(٤) الثقات (٧/١٢٣)

(٥) المجروحين (٢/١٥٣)

٧٥- عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء

قال في (الثقات): عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي يروي عن أبيه ، روى عنه عبدالواحد بن واصل[١].

وقال في (المجروحين): عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه ، روى عن عبدالرحمن بن مهدي ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، وينفرد عن أبيه بأشياء كلها مقلوبات ، يجب التنكب عن أخباره ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول:سئل يحيى بن معين عن عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه ، فقال : ضعيف أ.هـ[٢].

٧٦-عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي

قال في (الثقات): عبدالرحمن بن عبدا لله بن مسعود الهذلي ، يروي عن أبيه ، عداده في أهل الكوفة ، روى عنه عبدالملك بن عمير ، مات سنة تسع وسبعين[٣].

وقال في (المجروحين): عبدالرحمن بن عبدا لله بن مسعود الهذلي، الذي يقال له المسعودي، يروي عن الحصين والقاسم بن عبدالرحمن ، روى عنه وكيع والكوفيون ، مات سنة ستين ومائة ، وكان المسعودي صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله وكان يحدث بما يجيئه فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميز فاستحق الترك أ.هـ[٤].

٧٧-عبدالله بن المؤمل بن وهب المخزومي

قال في (الثقات): عبدا لله بن المؤمل بن وهب المخزومي ،يروي عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه منصور بن سفيان،وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك[٥].

وقال في (المجروحين): عبدا لله بن المؤمل المخزومي شيخ من أهل مكة يروي عن أبي الزبير ، روى عنه ابن المبارك ، كان قليل الحديث منكر الرواية لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا

---

(١) الثقات (٨/٣٧١).

(٢) المجروحين (٢/٥٢).

(٣) الثقات (٥/٧٦).

(٤)المجروحين (٢/٤٨).

(٥) الثقات (٧/٢٨).

انفرد لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به ، وذاك أنه قليل الحديث لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح ، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً ، فيقبل ما انفرد به ، فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل ، أو نقول على رسول ا لله ﷺ ما لم يقل اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا ، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أول الكتاب ، وعائذ با لله من هذين الخصلتين أن نجرح العدل من غير علم، أو نعدل المجروح من غير يقين ونسأل ا لله الستر أ.هـ[1].

٧٨-عبدالله بن مروان أبو شيخ الحراني

قال في (الثقات): عبدا لله بن مروان أبو شيخ الحراني ، يروي عن زهير بن معاوية وموسى بن أعين ، روى عنه حسين بن منصور ، وإبراهيم بن الهيثم ، يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره [2].

وقال في (المجروحين): عبدا لله بن مروان أبو شيخ الخراساني يروي عن ابن أبي ذئب، روى عنه سليمان بن عبدالرحمن يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته ، لا يحل الاحتجاج به أ.هـ[3].

٧٩-عبدالله بن ميسرة

قال في (الثقات): عبدا لله بن ميسرة أبو ليلى الحارثي ، يروي عن إبراهيم بن أبي حرة ، روى عنه وكيع ومسلم[4] .

وقال في (المجروحين): عبدا لله بن ميسرة أبو إسحاق يروي عن إبراهيم بن أبي حرة وأهل الكوفة ، وعداده في أهلها ، روى عنه مسلم بن إبراهيم ، كان كثير الوهم على قلة

---

(١) المجروحين (٢/٢٧).

(٢) الثقات (٨/٣٤٥).

(٣)المجروحين (٢/٣٦).

(٤) الثقات (٨/٣٣٣).

روايته ،كثير المخالفة للثقات فيما يروي عن الأثبات ، وهو الذي يروي عن هشيم، ويقول حدثنا أبو عبد الجليل وحدثنا أبوليلى وحدثنا أبوإسحاق الكوفي، لا يحل الاحتجاج بخبره أ.هـ[1].

٨٠-عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش

قال في (الثقات): عبيد الله بن سعيد بن مسلم ، أبو مسلم قائد الأعمش ، يروي عن الأعمش والكوفيين ، روى عنه عمرو بن عثمان بن سعيد الجعفي الكوفي ، يخطئ[2] .

وذكره في (المجروحين): في ترجمة الحسن بن الحسين الكوفي فقال عنه : كثير الخطأ فاحش الوهم ، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه ، وذكره باسم عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش أ.هـ[3].

٨١-عبيد بن إسحاق العطار الكوفي أبو عبد الرحمن

قال في (الثقات): عبيد بن إسحاق العطار أبو عبد الرحمن الضبي ، من أهل الكوفة يروي عن زهير بن معاوية وشريك، روى عنه ابنه أحمد بن عبيد وأهل العراق ، يغرب [4].

وقال في (المجروحين): عبيد بن إسحاق العطار ، كنيته أبو عبدالرحمن ، من أهل الكوفة ، يروي عن شريك وقيس ، روى عنه العراقيون ، مات سنة أربع عشرة ومائتين، ممن يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، لا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار أ.هـ[5].

٨٢-عتاب بن حرب بن جبير المزني

قال في (الثقات): عتاب بن حرب بن عبد الله أبو بشر ابن ابنة صالح بن رستم من أهل البصرة ، يروي عن جده صالح بن رستم عن أبي مليك ، روى عنه إبراهيم الجوزجاني[6] .

---

(١) المجروحين (٣٢/٢)

(٢) الثقات (١٤٧/٧)

(٣)المجروحين (٢٣٩/١)

(٤) الثقات (٤٣١/٨)

(٥) المجروحين (١٧٦/٢)

(٦) الثقات (٥٢٢/٨).

وقال في (المجروحين): عتاب بن حرب بن جبير المزني يروي عن أبي عامر الخزاز ، عداده في أهل البصرة ، روى عنه عمرو بن علي والبصريون ، كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته ، فليس ممن يحتج به إذا انفرد أ.هـ[١].

٨٣-عثمان بن رشيد الراوي عن أنس بن مالك

قال في (الثقات): عثمان بن رشيد الثقفي ، يروي عن أنس بن سيرين ، روى عنه عبدالصمد بن عبد الوارث [٢].

وقال في (المجروحين): عثمان بن رشيد شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه يونس ابن محمد المؤدب ، منكر الحديث جداً إن كان سمع من أنس على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إلا بعد العلم بسماعه عن أنس ، وهو شيء معدوم عندنا ، فالتنكب عن روايته أولى من الاحتجاج بها ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن عثمان بن رشيد فقال : ضعيف أ.هـ[٣].

٨٤-عجلان بن سهل الباهلي

قال في (الثقات): عجلان بن سهل الباهلي يروي عن أبي أمامة ، روى عنه سليمان بن موسى [٤].

وقال في (المجروحين): عجلان بن سهل الباهلي يروي عن أبي أمامة ، روى عنه سليمان ابن موسى ، منكر الحديث على قلة روايته ، يروي عن أبي أمامة ما لا يشبه حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات ، فحينئذ يكون كالمستأنس به دون المحتج به أ.هـ[٥].

---

(١) المجروحين (١٨٩/٢)
(٢) الثقات (١٩٤/٧)
(٣)المجروحين (٩٦/٢)
(٤) الثقات (٢٧٨/٥)
(٥) المجروحين (١٩٣/٢)

٨٥-عسل بن سفيان أبو قرة اليربوعي التميمي

قال في (الثقات): عسل بن سفيان ، يروي عن عطاء ، روى عنه حماد بن سلمة ، يخطئ ويخالف على قلة روايته [١].

وقال في (المجروحين): عسل بن سفيان ، شيخ يروي عن عطاء ، كنيته أبو قرة اليربوعي التميمي ، من أهل البصرة ، روى عنه شعبة وحماد بن زيد ، كان قليل الحديث كثير التفرد عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته ، ولا يتهيأ الاحتجاج بانفراد من لم يسلك سنن العدول في الروايات على قلة روايته ودخوله في جملة الثقات إن أدخل فيهم ، وهو ممن أستخير الله فيه أ.هـ[٢].

٨٦-عطاء أبو محمد الجمال

قال في (الثقات): عطاء أبو محمد مولى أبي طلحة يروي عن علي بن أبي طالب ، روى عنه علي بن صالح ووكيع بن الجراح[٣].

وقال في (المجروحين): عطاء الجمال ،كنيته أبو محمد ، يروي عن علي ، روى عنه الحسن بن صالح بن حي ، منكر الحديث على قلته ، يروي عن علي ما لا يتابع عليه ، وليس من العدالة بالمحل الذي يعتمد عليه عند الانفراد أ.هـ[٤].

٨٧-عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي

قال في (الثقات): عطاء بن مسلم الخفاف من أهل حلب ، يروي عن الأعمش وأهل الكوفة، روى عنه أهل الشام والعراق ، مات في شهر رمضان سنة تسعين ومائة [٥].

وقال في (المجروحين): عطاء بن مسلم الخفاف ، كنيته أبو مخلد من أهل حلب ، يروي

---

(١) الثقات (٧/٢٩٢).

(٢) المجروحين (٢/١٩٥).

(٣) الثقات (٥/٢٠٦).

(٤)المجروحين (٢/١٣١).

(٥) الثقات (٧/٢٥٥).

عن الأعمش والثوري ، روى عنه العراقيون وأهل الشام ، كان شيخاً صالحاً دفن كتبه ثم جعل يحدث فكان يأتي بالشيء على التوهم فيخطئ فكثر المناكير في أخباره ، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات أ.هـ[1].

٨٨-العلاء بن زهير الأزدي الكوفي

ذكره في (الثقات) فقال : العلاء بن زهير الأزدي يروي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، روى عنه أبو نعيم الفضل بن دكين[2].

وقال في (المجروحين): العلاء بن زهير أبو زهير الأزدي، من أهل الكوفة يروي عن عبدالرحمن بن الأسود ، روى عنه الكوفيون وأبو نعيم وغيره ، كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فبطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات أ.هـ[3].

٨٩-العلاء بن عمرو الراوي عن أبي إسحاق الفزاري

قال في (الثقات): العلاء بن عمرو الحنفي من أهل الكوفة ، يروي عن عبد الله بن إدريس ، روى عنه الحسين بن إسحاق التستري ، ربما خالف [4].

وقال في (المجروحين): العلاء بن عمرو شيخ يروي عن أبي إسحاق الفزاري لا يجوز الاحتجاج به بحال أ.هـ[5].

٩٠-علي بن الحصين بن مالك العنبري

قال في (الثقات): علي بن حصين بن مالك بن الخشاش العنبري، كان يذهب مذهب الشراة، يروي عن جابر بن زيد، روى عنه البصريون[6] .

---

(١) المجروحين (١٣١/٢)

(٢) الثقات (٢٦٥/٧)

(٣)المجروحين (١٨٣/٢)

(٤) الثقات (٥٠٤/٨)

(٥) المجروحين (١٨٥/٢)

(٦) الثقات (٢٠٩/٧).

وقال في (المجروحين): علي بن الحصين شيخ يروي عن عمر بن عبدالعزيز وجابر بن زيد، روى عنه ابن جريج ، كان ممن يخطئ كثيراً على قلة روايته ، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[1].

٩١-علي بن علقمة الأنماري

قال في (الثقات): علي بن علقمة الأنماري ، يروي عن علي بن أبي طالب ، روى عنه سالم بن أبي الجعد [2].

وقال في (المجروحين): علي بن علقمة الأنماري يروي عن علي أصله من اليمن ، سكن الكوفة ، روى عنه سالم بن أبي الجعد ، منكر الحديث ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه ، فلا أدري سمع منه سماعاً أو أخذ ما يروي عنه عن غيره ، والذي عندي ترك الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من أصحاب علي في الروايات أ.هـ[3].

٩٢-علي بن موسى الرضا العلوي الهاشمي

قال في (الثقات): هو علي بن موسى الرضا ، وهو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسن، من سادات أهل البيت وعقلائهم ، وجلة الهاشميين ونبلائهم ، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رويت عنه وبين بواطيل إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب ، ومات علي بطوس أ.هـ[4].

وقال في (المجروحين): علي بن موسى الرضا، يروي عن أبيه العجائب ، روى عنه أبو الصلت وغيره ، كأنه يهم ويخطئ ، وذكر له جملة من المرويات أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢/١٠٩)

(٢) الثقات (٥/١٦٣)

(٣)المجروحين (٢/١٠٩)

(٤) الثقات (٨/٤٥٦)

(٥) المجروحين (٢/١٠٦)

٩٣-علي بن هاشم بن البريد الكوفي

قال في (الثقات): علي بن هاشم بن البريد العامري البزاز من أهل الكوفة ، كنيته أبو الحسن ، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد ، روى عنه أهل الكوفة ، مات سنة تسع وثمانين ومائة وكان يتشيع[١].

وقال في (المجروحين): علي بن هاشم البريد ، يروي عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، من أهل الكوفة ، روى عنه أهلها ، كان غالياً في التشيع ، ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب من الأسانيد، أخبرنا مكحول قال : سمعت جعفر بن أبان يقول : سمعت ابن نمير يقول : علي بن هاشم كان مفرطاً في التشيع ، منكر الحديث أ.هـ[٢].

٩٤-عمر بن إبراهيم العبدي البصري

قال في (الثقات): عمر بن إبراهيم العبدي ، يروي عن قتادة ، روى عنه ابنه الخليل بن عمر بن إبراهيم ، يخطئ ويخالف[٣] .

وقال في (المجروحين): عمر بن إبراهيم العبدي ، من أهل البصرة يروي عن قتادة ، روى عنه ابنه الخليل بن عمروشاذ بن الفياض ، كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه ، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً أ.هـ[٤].

٩٥-عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن الرومي

قال في (الثقات): عمر بن عبدا لله بن عبدالرحمن الرومي ، من أهل البصرة ، يروي عن الحسن وقتادة ، روى عنه التبوذكي وقتيبة بن سعيد [٥].

---

(١) الثقات (٢١٣/٧).

(٢) المجروحين (١١٠/٢).

(٣) الثقات (٤٤٦/٨).

(٤)المجروحين (٨٩/٢).

(٥) الثقات (١٨٧/٧).

وقال في (المجروحين): عمر بن عبدا لله الرومي ، شيخ يروي عن شريك ، يقلب الأخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال[1] أ.هـ.

٩٦-عمر بن يزيد الشامي

قال في (الثقات): عمر بن يزيد النصري من أهل الشام ، يروي عن الزهري ، روى عنه عمرو بن واقد، في روايته أشياء ، وعمرو بن واقد لا شيء[2] .

وقال في (المجروحين): عمر بن يزيد النصري ، من أهل الشام يروي عن الزهري ، روى عنه محمد بن شعيب بن شابور وهشام بن عمار ، كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به على الإطلاق ، وإن اعتبر بما يوافق الثقات فلا ضير أ.هـ[3].

٩٧-عمران العمي

قال في (الثقات): عمران العمي يروي عن أنس بن مالك ، عداده في أهل البصرة ، روى عنه جعفر بن برقان وحرب بن ميمون يخطئ[4] .

وقال في (المجروحين): عمران العمي ، من أهل البصرة يروي عن الحسن ، روى عنه حماد بن مسعدة ، والبصريون ، ومن زعم أنه عمران القصان فقد وهم ، وكان عمران العمي اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث به ، كتب عنه يحيى القطان أشياء ثم رمى بها ولم يحدث عنه أ.هـ[5].

٩٨-عمران بن ظبيان الكوفي الحنفي

قال في (الثقات): عمران بن ظبيان كنيته أبو حفص مولى أسلم من أهل المدينة ، يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل المدينة ، وهو خال إبراهيم بن محمد أبي يحيى ، مات

---

(١) المجروحين (٩٤/٢)

(٢) الثقات (١٧٩/٧)

(٣)المجروحين (٨٨/٢)

(٤) الثقات (٢٢٤/٥)

(٥) المجروحين (١٢٣/٢)

سنة سبع وخمسين ومائة [1].

وقال في (المجروحين): عمران بن ظبيان، من أهل الكوفة يروي عن حكيم بن سعد، روى عنه الثوري وابن عيينة، كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار أ.هـ[2].

٩٩-عمران بن مسلم القصير أبو بكر المنقري

قال في (الثقات): عمران بن مسلم القصير المنقري من أهل البصرة، كنيته أبو بكر يروي عن أبي رجاء العطاردي وعطاء، روى عنه شعبة والبصريون، وهو الذي روى عنه يحيى بن سليم إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه.

وقال في (المجروحين): عمران بن مسلم القصير المنقري، كنيته أبو بكر من أهل البصرة، يروي عن عبدا لله بن دينار والحسن، روى عنه البصريون والقربى، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبدالعزيز ويحيى ابن سليم وذويهما ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري أكان يُدخل عليه فيجيب أم تغير حتى حُمل عنه هذه المناكير، على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبدالعزيز جميعاً يكثران الوهم والخطأ عليه، ولا يجوز أن يُحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما رُوي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أن له مدخلاً في العدالة في جملة المتقنين وهو ممن أستخير ا لله فيه أ.هـ[4].

---

(١) الثقات (٢٣٩/٧).

(٢) المجروحين (١٢٣/٢).

(٣) الثقات (٢٤٢/٧).

(٤)المجروحين (١٢٣/٢).

١٠٠-عمير بن عبدالمجيد أبو المغيرة الحنفي

قال في (الثقات): عمير بن عبد المجيد أبو المغيرة الحنفي من أهل البصرة يروي عن شعبة، روى عنه أهل العراق ، وهو أخو أبي بكر وأبي علي الحنفيين [١].

وقال في (المجروحين): عمير بن عبد المجيد الحنفي يروي عن العراقيين ، روى عنه أهلها، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول سئل يحيى بن معين عن عمير بن عبد المجيد فقال: صُليح. ثم ضرب عليه أبو زكريا يحيى بن معين وكتب ضعيف أ.هـ[٢].

١٠١-عويذ بن أبي عمران الجوني

قال في (الثقات): عويذ بن أبي عمران الجوني، يروي عن أبيه ، روى عنه العباس بن الفضل الأزرق من أهل البصرة [٣].

وقال في (المجروحين): عويذ بن أبي عمران الجوني ،يروي عن أبيه ، روى عنه ابن المثنى وسليمان بن داود الشاذكوني ، كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه توهماً على قلة روايته فبطل الاحتجاج بخبره أ.هـ[٤].

١٠٢-عيسى بن المسيب

قال في (الثقات): عيسى بن المسيب من أهل الكوفة يروي عن نافع، روى عنه أبوإسماعيل المؤدب[٥] .

وقال في (المجروحين): عيسى بن المسيب البجلي من أهل الكوفة ، يروي عن الشعبي وعدي بن ثابت ، روى عنه وكيع وأبو نعيم ، ولاه أسد بن عبدالله قضاء خراسان ، كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ في الآثار ولا يفهم ،حتى خرج عن حد الاحتجاج به ،

---

(١) الثقات (٥٠٩/٨).

(٢) المجروحين (١٩٩/٢).

(٣) الثقات (٥٢٦/٨).

(٤)المجروحين (١٩١/٢).

(٥) الثقات (٢٣٢/٧).

أخبرنا مكحول قال : حدثنا جعفر بن أبان قال : سألت يحيى بن معين عن عيسى بن المسيب ، قال : ليس بشيء[1].

١٠٣-عيسى بن عبدالله الأنصاري

قال في (الثقات): عيسى بن عبدا لله الأنصاري يروي عن أبي طوالة، روى عنه الوليد ابن مسلم [2].

وقال في (المجروحين): عيسى بن عبدا لله الأنصاري شيخ يروي عن نافع ما لا يُتابع عليه، لا ينبغي أن يحتج بما انفرد به لمخالفته الأثبات في الروايات [3].

١٠٤-فضالة بن حصين الراوي عن محمد بن عمرو

قال في (الثقات): فضالة بن حصين العطار، بصري يروي عن البصريين ، وكان راوياً لمحمد بن عمرو ، روى عنه عبد ا لله بن المثنى[4].

وقال في (المجروحين): فضالة بن حصين ،شيخ يروي عن محمد بن عمرو الذي لم يُتابع عليه ، وعن غيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم أ.هـ[5].

١٠٥-فضيل بن مرزوق الكوفي

قال في (الثقات): فضيل بن مرزوق الرؤاسي ،كنيته أبو عبد الرحمن، من أهل الكوفة يروي عن أبي إسحاق وعطية ، روى عنه عبدا لله بن المبارك ، كان ممن يخطئ[6] .

وقال في (المجروحين): فضيل بن مرزوق ، من أهل الكوفة يروي عن عطية وذويه ، روى عنه العراقيون، منكر الحديث جداً ، كان ممن يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره، والذي عندي أن كل ما روى عن

---

(١) المجروحين (٢/١١٩).

(٢) الثقات (٧/٢٣٢).

(٣)المجروحين (٢/١٢١).

(٤) الثقات (٧/٣١٩).

(٥) المجروحين (٢/٢٠٥).

(٦) الثقات (٧/٣١٦).

عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد على الثقات ما لم يُتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها ، على حسب ما ذكرنا من هذا الجنس كتاب شرائط الأخبار ، وأرجو أن فيما ذكرت فيه ما يستند على ما وراءه إن شاء الله سمعت الحنبلي يقول : سئل يحيى بن معين عن فضيل بن مرزوق فقال : ضعيف أ.هـ[1].

١٠٦-القاسم بن غصن الراوي عن مسعر

قال في (الثقات): القاسم بن غصن يروي عن سليمان التيمي ، روى عنه محمد بن عبدالعزيز الرملي وأهل فلسطين[2] .

وقال في (المجروحين): القاسم بن غصن أصله من العراق ، وسكن الشام ، يروي عن مسعر وداود بن أبي هند ، روى عنه محمد بن عبدالعزيز الرملي وأهل فلسطين ، كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد حتى يرفع المراسيل ويسند الموقوف ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً أ.هـ[3].

١٠٧-القاسم بن فياض الصنعاني

قال في (الثقات): القاسم بن فياض بن عبد الرحمن بن جندة يروي عن سعيد بن المسيب، عداده في أهل اليمن ، روى عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء[4] .

وقال في (المجروحين): القاسم بن فياض ، من أهل صنعاء يروي عن الحجازيين ، يروي عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره ، سمعت محمد بن المنذر يقول : سمعت عباس بن

---

(١) المجروحين (٢/٢٠٩).

(٢) الثقات (٧/٣٣٩).

(٣)المجروحين (٢/٢١٢).

(٤) الثقات (٧/٣٣٤).

محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : القاسم بن فياض ليس بشيء[1] أ.هـ.

١٠٨-كثير بن حميد الأصم

قال في (الثقات): كثير بن حميد الأصم يروي عن سالم أبي المهاجر ، روى عنه موسى ابن أيوب النصيبي[2] .

وقال في (المجروحين): كثير بن حميد الأصم، شيخ يروي عن الشاميين ما لم يُتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، روى عن سالم أبي المهاجر وذكر حديثاً له أ.هـ[3].

١٠٩-كثير بن زياد أبو سهل البرساني الخراساني

قال في (الثقات): كثير بن زياد البرساني الأزدي، من أهل البصرة ، كنيته أبو سهل ، يروي عن الحسن ، وقع إلى بلخ وسمرقند فحدثهم بما وراء النهر فروى عنه البصريون وأهل خراسان ، وكان ممن يخطئ[4] .

وقال في (المجروحين): كثير بن زياد أبو سهل البرساني الخراساني ، أصله من البصرة سكن بلخ ثم سكن سمرقند ، يروي عن الحسن وأهل العراق الأشياء المقلوبة ، استحب مجانبة ما انفرد من الروايات ، روى عنه أهل بلخ وسمرقند أ.هـ[5].

١١٠-كلثوم بن جوشن القشيري

قال في (الثقات): كلثوم بن جوشن ، يروي عن الحسن، روى عنه عبد الملك بن بهز ابن حكيم وعبد الله بن عمرو الرقي [6].

---

(١) المجروحين (٢/٢١٣).

(٢) الثقات (٩/٢٦).

(٣)المجروحين (٢/٢٢٥)

(٤) الثقات (٧/٣٥٣).

(٥) المجروحين (٢/٢٢٤)

(٦) الثقات (٧/٣٥٦).

وقال في (المجروحين): كلثوم بن جوشن القشيري شيخ يروي عن أيوب السختياني وغيره، روى عنه كثير بن هشام ، ممن يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بحال أ.هـ[١].

١١١-كميل بن زياد النخعي

قال في (الثقات): كميل بن زياد النخعي الكوفي يروي عن أبي هريرة ، روى عنه عبدالرحمن بن عابس ، وقال العباس بن ذريح: كميل بن عبدالله[٢] .

وقال في (المجروحين): كميل بن زياد النخعي وهو الذي يقال له كميل بن عبدالله ، من أصحاب علي بن أبي طالب ، روى عنه عبدالرحمن بن عابس والعباس بن ذريح وأهل الكوفة، وكان كميل من المفرطين في علي ، ممن يروي عنه المعضلات وفيه المعجزات ، منكر الحديث جداً ، تتقى روايته ولا يحتج به أ.هـ[٣].

١١٢-كنانة بن العباس بن مرداس السلمي

قال في (الثقات): كنانة بن العباس بن مرداس السلمي ، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه[٤].

وقال في (المجروحين): كنانة بن العباس السلمي يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه ، منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج بما روى لعظيم ما أتى من المناكير عن المشاهير أ.هـ[٥].

---

(١) المجروحين (٢/٢٣٠).

(٢) الثقات (٥/٣٤١).

(٣)المجروحين (٢/٢٢١).

(٤) الثقات (٥/٣٣٩).

(٥) المجروحين (٢/٢٢٩).

١١٣- مالك بن مالك

قال في (الثقات): مالك بن مالك يروي عن صفية بنت حيي ، وكان صديقاً لمسروق ، روى عنه أبو إسحاق السبيعي[١] .

وقال في (المجروحين): مالك بن مالك شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد ، كلها مناكير لا أصول لها ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب أ.هـ[٢].

١١٤-مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك البكري أبو غسان

قال في (الثقات): مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك البكري أبو غسان ، من أهل البصرة يروي عن أبيه ، روى عنه يعقوب بن سفيان [٣].

وقال في (المجروحين): مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك البكري كنيته أبو غسان ، من أهل البصرة ، يروي عن أبيه ، روى عنه يعقوب بن سفيان والعراقيون ، منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد عن الثقات بالمفاريد التي لا أصول لها أ.هـ[٤].

١١٥-محرز بن عبدالله أبو رجاء الجزري الراوي عن فرات بن السائب

قال في (الثقات): محرز بن عبدا لله أبو رجاء مولى هشام، من أهل الجزيرة يروي عن مكحول، روى عنه إسماعيل بن زكريا والمحاربي وكان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره [٥].

وقال في (المجروحين): أبو رجاء الجزري شيخ يروي عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة المناكير الكثيرة التي لا يُتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لغلبة المناكير على

---

(١) الثقات (٥/٣٨٨).

(٢) المجروحين (٣/٣٦).

(٣) الثقات (٩/١٦٥).

(٤)المجروحين (٣/٣٧).

(٥) الثقات (٧/٥٠٤).

أخباره، روى عنه حفص بن غياث والكوفيون أ.هـ[١].

١١٦-محمد بن الحارث أبو عبد الله الحارثي

قال في (الثقات): محمد بن الحارث أبو عبد الله الحارثي من أهل البصرة، يروي عن عبدالرحمن بن أبي الزناد وأهل الحجاز ، روى عنه زيد بن الحباب [٢].

وقال في (المجروحين): محمد بن الحارث الحارثي ، من أهل البصرة يروي عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني ، روى عنه أبو الربيع الحارثي والبصريون منكر الحديث جداً ، فأما ما روى عن ابن البيلماني عن مالك في الصحيفة فالبلية فيها ممن فوقه، إلا أنه أكثر عن بن البيلماني حتى يسبق إلى القلب القدح فيه لكثرته ، وإن كان ابن البيلماني في نفسه ليس بشيء في الحديث فقد روى عن غير ابن البيلماني أيضاً مناكير مما تشبه حديث الثقات أ.هـ[٣].

١١٧-محمد بن الحسن الأسدي أبو جعفر الكوفي المعروف بالتل

قال في (الثقات): محمد بن الحسن الأسدي باليل يروي عن سفيان الثوري ، روى عنه ابنه محمد بن محمد وأهل الكوفة، يغرب [٤].

وقال في (المجروحين): محمد بن الحسن الأسدي المعروف بالتل، من أهل الكوفة ، كنيته أبو جعفر يروي عن الثوري وإبراهيم بن طهمان ، روى عنه أولاً ابن أبي شيبة والعراقيون ، كان فاحش الخطأ ممن يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد ، ليس ممن يحتج به ،أخبرنا مكحول قال:

---

(١) المجروحين (١٥٨/٣).

(٢) الثقات (٥٧/٩).

(٣)المجروحين (٢٩٣/٢).

(٤) الثقات (٧٨/٩).

حدثنا جعفر بن أبان قال : قلت ليحيى بن معين : محمد بن الحسن الأسدي ، قال : أدركته وليس بشيءأ.هـ[1].

١١٨-محمد بن الحسن المزني الواسطي

قال في (الثقات): محمد بن الحسن شيخ يروي عن محمد بن إسحاق، روى عنه أبوأويس المدني لست أدري من أي بلد هو [2].

وقال في (المجروحين): محمد بن الحسن المزني من أهل واسط، يروي عن محمد بن إسحاق روى عنه أهل بلده ، يرفع الموقوف ويسند المراسيل [3].

١١٩-محمد بن دينار الطاحي أبو بكر بن أبي الفرات البصري

قال في (الثقات) : محمد بن دينار الطاحي ، من أهل البصرة ، يروي عن هشام بن عروة ، روى عنه أحمد بن عبدة الضبي [4] .

وقال في (المجروحين): محمد بن دينار الطاحي ، من أهل البصرة ، يروي عن يونس بن عبيد والبصريين ، روى عنه أهل العراق ، كان يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك ، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر فيسلك به مسلك العدول ، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد ، والاعتبار بما لم يخالف الثقات ، والاحتجاج بما وافق الأثبات ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن محمد بن دينار الطاحي فقال : ضعيف أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٢/٢٧٧).

(٢) الثقات (٥٧/٩).

(٣)المجروحين (٢٧٥/٢).

(٤) الثقات (٤١٩/٧).

(٥) المجروحين (٢٧٢/٢).

١٢٠-محمد بن ذكوان المهلبي مولاهم

قال في (الثقات): محمد بن ذكوان يروي عن محمد بن كعب القرظي، روى عنه أبو عون الزيادي محمد بن عون[١] .

وقال في (المجروحين): محمد بن ذكوان مولى المهالبة خال ولد حماد بن زيد ، يروي عن مطر والحسن ، عداده في أهل البصرة ، روى عنه محمد ابن إسحاق بن يسار ، يروي عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير على قلة روايته حتى سقط الاحتجاج به أ.هـ[٢].

١٢١-محمد بن سليمان المخزومي المكي

قال في (الثقات): محمد بن سليمان بن مسمول، يروي عن القاسم بن مخول عن أبيه ، وله صحبة، روى عنه محمد بن عباد المكي[٣] .

وقال في (المجروحين): محمد بن سليمان المخزومي ، من أهل مكة يروي عن نافع بن عمر الجمحي ، روى عنه العراقيون ، كان كثير الخطأ فاحش الوهم لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وكان الحميدي شديد الحمل عليه أ.هـ[٤].

---

(١) المجروحين (٢٧٢/٢).

(٢) الثقات (٣٧٩/٧).

(٣)المجروحين (٢٦٢/٢).

(٤) الثقات (٤٣٩/٧).

(٥) المجروحين (٢٦٢/٢).

١٢٢-محمد بن عامر أبو عبدالله الرملي

قال في (الثقات): محمد بن عامر بن رشيد الرملي أبو عبدا لله ، شيخ يروي عن ابن عيينة ثنا عنه شيوخنا ، لم أر في حديثه مما في القلب منه شيء إلا حديثاً واحداً،وذكر حديث أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤونها ملك يوم الدين(١).

وقال في (المجروحين): محمد بن عامر أبو عبدا لله شيخ من أهل الرملة ، يروي عن ابن عيينة يقلب الأخبار ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم(٢).

١٢٣-محمد بن عبيدالله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ

قال في (الثقات): محمد بن عبيدا لله بن أبي رافع يروي عن أبيه ، روى عنه يحيى بن يعلى الأسلمي(٣).

وقال في (المجروحين): محمد بن عبيد ا لله بن أبي رافع ، يروي عن داود بن حصين وأبيه، روى عنه علي بن هاشم وابنه معمر بن محمد بن عبيدا لله ، منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه ، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك ، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه أ.هـ(٤).

١٢٤-محمد بن عمرو أبو سهل الأنصاري الواقفي

قال في (الثقات): محمد بن عمرو بن عبيد أبو سهل الأنصاري ، يروي عن أبيه وابن سيرين والقاسم، روى عنه ابن المبارك ومعن بن عيسى، يخطئ(٥).

وقال في (المجروحين): محمد بن عمرو الواقفي أبو سهل الأنصاري ، من أهل البصرة ، يروي عن الحسن والبصريين ، روى عنه أهل البصرة ، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، يعتبر حديثه من غير احتجاج به ، أخبرنا الهمداني قال حدثنا عمرو بن علي قال : ذكرت

---

(١) الثقات (٩/٦٩).

(٢) المجروحين (٢/٣٠٤).

(٣) الثقات (٧/٤٠٠).

(٤)المجروحين (٢/٢٤٩).

(٥) الثقات (٧/٤٣٩).

ليحيى بن سعيد محمد بن عمرو الأنصاري فلم يرضه أ.هـ[1].

١٢٥-محمد بن يعلى أبو علي السلمي (زينور) الكوفي

قال في (الثقات): محمد بن يعلى الهروي ، سكن بغداد ، يروي عن داود بن عبد الرحمن العطار ، روى عنه محمد بن إسحاق الصغاني (يخطئ)[2].

وقال في (المجروحين): محمد بن يعلى السلمي زنبور ، من أهل الكوفة كنيته أبو علي يروي عن محمد بن عمرو، وروى عنه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، كان ممن يخطئ حتى يجيء بما يحدث به مقلوباً ، فإذا سمعه مَنْ الحديث صناعته علم أنه معمول أو مقلوب، فلا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات ، ولا فيما انفرد ، وإن لم يخالف الأثبات أ.هـ[3].

١٢٦-مروان بن شجاع

قال في (الثقات): مروان بن شجاع أبو عمر الحراني مولى مروان بن محمد الأموي ، يروي عنه أبو عبيد وأحمد بن حنبل ، مات سنة أربع وثمانين ومائة ببغداد ، وكان يؤدب ولد المهدي بها [4].

وقال في (المجروحين): مروان بن شجاع ، شيخ يروي عن إبراهيم بن أبي عبلة ، روى عنه أهل العراق ، منكر الحديث ، يروي المقلوبات عن أقوام ثقات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد أ.هـ[5].

١٢٧-مروان بن محمد السنجاري

قال في (الثقات): مروان بن محمد السنجاري شيخ من أهل الجزيرة ، يروي عن مسلم ابن خالد الزنجي، مستقيم الحديث[6] .

---

(١) المجروحين (٢/٢٨٥).

(٢) الثقات (٩/٧٨).

(٣)المجروحين (٢/٢٦٧).

(٤) الثقات (٩/١٧٩).

(٥) المجروحين (٣/١٣).

(٦) الثقات (٩/١٧٩).

وقال في (المجروحين): مروان بن محمد ليس بالطاطري ، شيخ يروي المناكير ، لا يحل الاحتجاج به أ.هـ[1].

١٢٨-مسرة بن معبد اللخمي

قال في (الثقات): مسرة بن معبد اللخمي، كان يسكن بيت جبرين من كور بيت المقدس ، يروي عن يزيد بن أبي كبشة ، روى عنه وكيع والشاميون ، كان ممن يخطئ[2] .

وقال في (المجروحين): مسرة بن معبد اللخمي أخو زهرة بن معبد من أهل الشام ، يروي عن يزيد بن أبي كبشة ، روى عنه أهل بلده ، كان ممن ينفرد عن الثقات بما ليس من أحاديث الأثبات على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد أ.هـ[3].

١٢٩-مسلم بن عطية الفقيمي

قال في (الثقات): مسلم بن عطية الفقيمي يروي عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه بدر بن الخليل[4] .

وقال في (المجروحين): مسلم بن عطية الفقيمي شيخ يروي عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه بدر بن الخليل الأسدي ، منكر الحديث ينفرد عن عطاء وغيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، إذا نظر المتبحر في روايته عن الثقات علم أنها معمولة ، ثم ساق له حديثاً في ذلك أ.هـ[5].

١٣٠-مشرح بن هاعان المصري

قال في (الثقات): مشرح بن هاعان ، من أهل مصر ، يروي عن عقبة بن عامر ، روى عنه أهل مصر يخطئ ويخالف[6].

---

(١) المجروحين (٣/١٤).

(٢) الثقات (٧/٥٢٤).

(٣)المجروحين (٣/٤٢).

(٤) الثقات (٧/٤٤٤).

(٥) المجروحين (٣/٨).

(٦) الثقات (٥/٤٥٢).

وقال في (المجروحين): مشرح بن هاعان ، كنيته أبو مصعب ، عداده في أهل مصر، يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يُتابع عليها ، روى عنه ابن لهيعة والليث وأهل مصر ، والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات ، والاعتبار بما وافق الثقات أ.هـ[1].

١٣١-مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير

قال في (الثقات): مصعب بن ثابت بن عبدا لله بن الزبير بن العوام يروي عن عامر بن عبدا لله بن الزبير، روى عنه ابن المبارك وبشر بن السري مات سنة سبع وخمسين ومائة ، كنيته أبو عبدا لله وهو جد مصعب بن عبدا لله الزبيري ، وقد أدخلته في الضعفاء ، وهو ممن استخرت ا لله فيه [2].

وقال في (المجروحين): مصعب بن ثابت بن عبدا لله بن الزبير بن العوام ، من أهل المدينة، يروي عن هشام بن عروة ، روى عنه أهل العراق ، منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه ، مات سنة سبع وخمسين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة ، ويكنى أبا عبدا لله أ.هـ[3].

١٣٢-مطرح بن يزيد الكناني أبو المهلب

قال في (الثقات): مطرح الأسدي ، شيخ يروي عن الحسن ، روى عنه الثوري وابن نمير [4].

وقال في (المجروحين): مطرح بن يزيد الكناني أبو المهلب، أصله من الكوفة ، انتقل إلى الشام وسكنها، يروي عن علي بن يزيد وعبيد ا لله بن زحر، روى عنه الثوري وإسماعيل بن عياش، قال يحيى ابن معين ليس بشيء ، قال أبو حاتم : هذا الذي قال أبو زكريا رحمه ا لله ليس ممن يعتمد مطلقاً ، لأنا لا نستحل القدح في مسلم بغير بينة ، ولا الجرح في محدث من

---

(١) المجروحين (٢٨/٣)

(٢) الثقات (٤٧٨/٧)

(٣)المجروحين (٢٩/٣)

(٤) الثقات (٥١٤/٧).

غير علم ، ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلا عن عبيدا لله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، وكلاهما ضعيفان ، وإنما رواية علي بن يزيد وعبيد ا لله بن زحر عن القاسم ، وهو واه فكيف يتهيأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء ، وهل يتهيأ السبر في أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتمييز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ، ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين ، فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيف فيروي عنهما لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات ، هل خالف الأثبات فيها أم لا ؟ أو روى عن ثقة ما لا أصل له ، فمن عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه ، ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال ، لما روى عن الضعفاء، فإن وجد له خبر صحيح رُوي عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول ا لله ﷺ موصولاً حكم عليه ، ثم يترك الاحتجاج بما انفرد ، والاعتبار بما روى عن الثقات ، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال، هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين أ.هـ[1].

١٣٣-الفضل بن مبشر الأنصاري

قال في (الثقات): الفضل بن مبشر الأنصاري ، من أهل المدينة كنيته أبو بكر ، يروي عن جابر ، روى عنه مروان الفزاري وأهل الكوفة [2].

وقال في (المجروحين): مفضل بن مبشر الأنصاري، من أهل المدينة يروي عن المدنيين ، روى عنه مروان الفزاري ، في أحاديثه أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات وفيها أشياء مقلوبة لا تشبه حديث الأثبات ، كأنه كان يجيب فيما يُسأل فمن هنا وقع المناكير في روايته ، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن المفضل بن مبشر فقال : لا شيء[3]أ.هـ.

---

(١) المجروحين (٣/٢٦).

(٢) الثقات (٥/٢٩٦).

(٣)المجروحين (٢/٢٢).

١٣٤-المغيرة بن موسى البصري

قال في (الثقات): مغيرة بن موسى ، من أهل خوارزم يروي عن سعيد بن أبي عروبة ، ويعرف بصاحب ابن أبي عروبة ، روى عنه أهل بلده ، وكان ابن مهدي يكثر الثناء عليه ، وكان أصل المغيرة من البصرة [١].

وقال في (المجروحين): مغيرة بن موسى ، من أهل البصرة، يروي عن سعيد بن أبي عروبة، روى عنه أهل البصرة ، منكر الحديث، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات أ.هـ[٢].

١٣٥-موسى بن أبي كثير الأنصاري

قال في (الثقات): موسى بن أبي كثير الأنصاري من أهل الكوفة، يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل الكوفة [٣].

وقال في (المجروحين): موسى بن أبي كثير الأنصاري، كنيته أبو الصباح ، يروي عن مجاهد وابن المسيب وكعب ، روى عنه الثوري وابن سنان الشيباني ، وكان قدرياً يروي عن المشاهير الأشياء المناكير ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات كالمستأنس به أ.هـ[٤].

١٣٦-مينا مولى عبدالرحمن بن عوف

قال في (الثقات): مولى عبدالرحمن بن عوف القرشي يروي عن أبي هريرة ، روى عبدالرزاق عن أبيه عنه [٥].

وقال في (المجروحين): مينا مولى عبدالرحمن بن عوف ، روى عبدالرزاق عن أبيه عنه منكر الحديث ، قليل الرواية ، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات ، وجب التنكب

---

(١) الثقات (١٦٩/٩).

(٢) المجروحين (٧/٣).

(٣) الثقات (٤٥٧/٧).

(٤)المجروحين (٢٤٠/٢).

(٥) الثقات (٤٥٥/٥).

عن روايته أ.هـ[1].

١٣٧-ميمون بن سياه البصري

قال في (الثقات): ميمون بن سياه العابد، من أهل البصرة يروي عن الحسن الحرف بعد الحرف ، روى عنه أهل البصرة ، يخطئ ويخالف [2].

وقال في (المجروحين): ميمون بن سياه ، من أهل البصرة ، يروي عن الحسن وثابت ، روى عنه أهل البصرة ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر من غير احتجاج به لم أر بذلك بأساً ، كان يحيى بن معين سيء الرأي فيه أ.هـ[3].

١٣٨-نافع أبو غالب الباهلي

قال في (الثقات): نافع أبو غالب الخياط ، يروي عن أنس بن مالك ، وقد قيل إن اسم أبي غالب رافع ، روى عنه البصريون ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وليس هو بأبي غالب صاحب أبي أمامة [4].

وقال في (المجروحين): نافع أبو غالب الباهلي ، شيخ يروي عن أنس بن مالك روى عنه عبدالرحمن بن أبي الصهباء ، منكر الحديث يروي عن أنس بن مالك ما لا يُتابع عليه على قلة روايته أ.هـ[5].

١٣٩-النضر بن معبد أبو قحذم البصري

قال في (الثقات): النضر بن معبد أبو قحذم ، سمع أنس بن مالك ، روى عنه أهل البصرة [6].

---

(١) المجروحين (٢٢/٣).

(٢) الثقات (٤٧٢/٧).

(٣)المجروحين (٦/٣).

(٤) الثقات (٤٧١/٥).

(٥) المجروحين (٤٧٥/٥).

وقال في (المجروحين):النضر بن معبد أبو قحذم، من أهل البصرة يروي عن أبـي قلابـة ، روى عنه شاذ بن الفياض والبصريون ، كان ممن ينفرد عن الثقـات بالأشـياء المقلوبـات علـى قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، فأما عنـد الوفـاق فـإن اعتـبر بـه معتـبر فـلا ضـير أ.هـ[1].

١٤٠-نصر بن منصور أبو عبد الرحمن الغنوي (يقال النضر بن منصور)

قال في (الثقات): النضر أبو عبدالرحمن يروي عن عقبة بن علقمة عن علـي ، روى عنـه أبو سعيد الأشج يخطئ [2].

وقال في (المجروحين): نصر بـن منصـور أبـو عبدالرحمـن الغنـوي ، يـروي عـن عقبـة بـن علقمة، روى عنه أبـو سـعيد الأشـج ، يـأتي بمـا لا يشـبه حديـث الأثبـات ، لا يجـوز عنـدي الاحتجاج بخبره إذا انفرد أ.هـ[3].

١٤١-نعيم بن المورع عن توبة العنبري أبو سعيد

قال في (الثقات): نعيم بن المورع عن توبة العنبري أبو سعيد ، يروي عن عطاء السـلمي الحكايات ، روى عنه إسحاق بن إبراهيم[4] .

وقـال في (المجروحـين): نعيـم بـن المـورع عـن توبـة العنـبري ، شـيخ يـروي عـن الثقـات العجايب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال أ.هـ[5].

١٤٢-نفيع بن الحارث الأعمى القاص الهمداني الكوفي

قال في (الثقات): نفيع بن الحارث يروي عن أنس بن مالك ، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد[6] .

---

(١) المجروحين (٣/٥٠).

(٢) الثقات (٧/٥٣٤),

(٣)المجروحين (٣/٥٣).

(٤) الثقات (٩/٢١٨).

(٥) المجروحين (٣/٥٧).

(٦) الثقات (٥/٤٨٢).

وقال في (المجروحين): نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى القاص الهمداني ، من أهل الكوفة يروي عن بريدة الأسلمي وأنس بن مالك ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد والعلاء ابن المسيب ، كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعة توهماً ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار، أخبرنا الهمداني قال : حدثنا عمرو بن علي قال : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن أبي داود نفيع ، ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل يحيى بن معين عن أبي داود الأعمى فقال : ليس بثقة ولا مأمون(١) أ.هـ.

١٤٣-هارون بن سعد العجلي الكوفي الأعور

قال في (الثقات): هارون بن سعد العجلي ، من أهل الكوفة يروي عن أبي الضحى وأبي حازم وثمامة بن عقبة ، روى عنه الثوري وشعبة (٢).

وقال في (المجروحين): هارون بن سعد العجلي،من أهل الكوفة يروي عن الكوفيين، روى عنه المسعودي وأهل بلده،كان غالياً في الرفض وهو رأس الزيدية ، كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي ، وكان داعية إلى مذهبه ، لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال أ.هـ(٣).

١٤٤-هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني الكوفي

قال في (الثقات): هارون بن أبي وكيع يروي عن زاذان أبي عمرو عن ابن مسعود ، روى عنه عيسى بن يونس (٤).

وقال في (المجروحين): هارون بن عنترة الشيباني من أهل الكوفة ، كنيته أبو عمرو ، وهو الذي يقال له هارون بن أبي وكيع ، يروي عن أبيه ، روى عنه الثوري ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة ، منكر الحديث جداً ، يروي المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روى مما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به بحال أ.هـ(٥).

---

(١) المجروحين (٥٥/٣).

(٢) الثقات (٥٧٩/٧),

(٣)المجروحين (٩٤/٣).

(٤) الثقات (٥٧٨/٧).

(٥) المجروحين (٩٣/٣).

١٤٥- هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني

قال في (الثقات): هشام بن لاحق ، شيخ نصري يروي عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي بنسخة رواها عنه أحمد بن هشام بن بهرام في القلب من بعضها[١] .

وقال في (المجروحين): هشام بن لاحق ، أبو عثمان المدائني، يروي عن عاصم الأحول ، روى عنه العراقيون، منكر الحديث يروي عن الثقات ما لايشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات أ.هـ[٢].

١٤٦-هلال بن خباب العبدي

قال في (الثقات): هلال بن خباب أبو العلاء العبدي ، مولى زيد بن صوحان يروي عن عكرمة ، روى عنه ثابت بن يزيد، يخطئ ويخالف [٣].

وقال في (المجروحين): هلال بن خباب أبو العلاء العبدي ، مولى زيد بن صوحان ، من أهل الكوفة ، قد انتقل إلى البصرة وسكنها ، يروي عن عكرمة ويحيى بن جعدة ، وروى عنه العراقيون ومسعر وذووهما ، كان ممن اختلط في آخر عمره فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك أ.هـ[٤].

١٤٧-هلال بن زيد بن يسار بن بولا

قال في (الثقات): هلال بن زيد بن يسار بن بولا ، سمع أنس بن مالك ، كنيته أبو عقال، روى عنه إبراهيم بن سويد بن حيان [٥].

وقال في(المجروحين):هلال بن زيد بن يسار بن بولا أبو عقال ، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه عمر بن محمد ، كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها

---

(١) الثقات (٧/٥٦٧).

(٢) المجروحين (٣/٩٠).

(٣) الثقات (٧/٥٧٤).

(٤)المجروحين (٣/٨٧).

(٥) الثقات (٥/٥٠٦).

أنس قط منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعاً ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار أ.هـ[1].

١٤٨-هلال بن سويد القسملي البصري

قال في (الثقات): هلال بن سويد الأحمري ، كنيته أبو المعلى روى عن أنس بن مالك ، روى عنه مروان بن معاوية الفزاري[2] .

وقال في (المجروحين): هلال بن أبي مالك الأعمى أبو ظلال القسملي من أهل البصرة ، واسم أبيه سويد الأزدي الأحمري ، وقد قيل : إنه هلال بن أبي هلال يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه جعفر الضبعي ومروان بن معاوية ، كان شيخاً مغفلاً يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به بحال أ.هـ[3].

١٤٩-الوليد بن القاسم الهمداني الكوفي

قال في (الثقات): الوليد بن القاسم الهمداني ، كوفي يروي عن مجالد، روى عنه عبد بن حميد وأهل العراق [4].

وقال في (المجروحين): الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني ،من أهل الكوفة يروي عن إسماعيل بن أبي خالد وإسرائيل ، روى عنه أهل العراق ، كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ، وأرجو أن من اعتبر به فيما وافق الثقات لم يجرح في فعله ذلك ، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول سئل يحيى بن معين عن الوليد بن القاسم قال : ضعيف أ.هـ[5].

---

(١) المجروحين (٣/٨٦-٨٧).

(٢) الثقات (٥/٥٠٥).

(٣)المجروحين (٣/٨٥).

(٤) الثقات (٩/٢٢٤).

(٥) المجروحين (٣/٨٠).

١٥٠-الوليد بن الوليد العنسي الرقي

قال في (الثقات): الوليد بن الوليد بن زيد يروي عن الأوزاعي مسائل مستقيمة ، روى عنه محمد بن يحيى الذهلي [١].

وقال في (المجروحين): الوليد بن الوليد العنسي ، من أهل الرقة يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب [٢].

١٥١-الوليد بن عبدالله بن جميع الزهري الكوفي

قال في (الثقات): الوليد بن عبدا لله بن جميع الزهري ، يروي عن أبي الطفيل ، روى عنه وكيع وابنه ثابت بن الوليد[٣] .

وقال في (المجروحين): الوليد بن جميع، شيخ من أهل الكوفة يروي عن عبدالرحمن بن خلاد والكوفيين ، روى عنه عبدا لله بن داود الخريبي وأهل العراق ، كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به ، أخبرنا الهمداني قال : حدثنا عمرو بن علي قال : كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن الوليد بن جميع[٤] أ.هـ.

١٥٢-الوليد بن عمرو بن ساج الحراني

قال في (الثقات): الوليد بن عمرو بن ساج الحراني يروي عن إسماعيل بن أبي خالد وداود بن أبي هند ، روى عنه الحرانيون ، ربما أخطأ[٥] .

وقال في (المجروحين): الوليد بن عمرو بن ساج الحراني ، يروي عن داود بن أبي هند وأهل الشام ، روى عنه أهل بلده ، منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات

(١) الثقات (٢٢٥/٩).

(٢) المجروحين (٨١/٣).

(٣) الثقات (٤٩٢/٥).

(٤)المجروحين (٧٨/٣).

(٥) الثقات (٥٥٣/٧).

حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، لا يجوز الاحتجاج به لما كثر مخالفته الثقات في الروايات أ.هـ[1].

١٥٣-يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي الكوفي

قال في (الثقات): اسمه يحيى بن أبي حية الكلبي يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل الكوفة ، مات سنة سبع وأربعين ومائة [2].

وقال في (المجروحين): يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي، من أهل الكوفة يروي عن أبيه وعمير بن سعيد، روى عنه الثوري وأهل العراق ، مات سنة خمسين ومائة ، كان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير، فوهاه يحيى بن سعيد القطان ، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملاً شديداً ، أخبرنا مكحول قال : سمعت جعفر بن أبان قال : قلت ليحيى بن معين : أبو جناب ، قال : ليس بشيء[3] أ.هـ.

١٥٤-يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي

قال في (الثقات): يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي يروي عن أبيه ، روى عنه أهل الكوفة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير[4] .

وقال في (المجروحين): يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي من أهل الكوفة ، يروي عن أبيه ، روى عنه شعبة، وقد روى ابنه إسماعيل بن يحيى عنه، منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات ، كأنه ليس من حديث أبيه ، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات ، بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات ، مات سنة ثمان وستين ومائة ، أخبرنا مكحول قال : سمعت جعفر بن أبان قال : سألت ابن نمير عن يحيى بن سلمة بن كهيل فقال : ليس ممن يكتب حديثه ، وكان يحدث عن أبيه أحاديث ليس لها أصول [5].

---

(١) المجروحين (٧٩/٣).

(٢) الثقات (٥٩٧/٧),

(٣)المجروحين (١١١/٣).

(٤) الثقات (٥٩٥/٧).

(٥) المجروحين (١١٢/٣-١١٣).

١٥٥-يحيى بن عثمان التيمي

قال في (الثقات): يحيى بن عثمان القرشي ، يروي عن ابن طاووس ، روى عنه أهل البصرة ، مات سنة ثمانين ومائة [1].

وقال في (المجروحين): يحيى بن عثمان أبو سهل التيمي شيخ يروي عن يحيى بن عبدا لله بن أبي مليكة ، روى عنه مالك بن إسماعيل النهدي والعراقيون ، منكر الحديث جداً يروي أشياء مناكير لا يتابع عليها ، لا يجوز الاحتجاج به أكثر من روايته المناكير حتى كاد أن يقلب حديثه أ.هـ[2].

١٥٦-يحيى بن كثير

قال في (الثقات): يحيى بن كثير ، يروي عن طاوس وإياس بن معاوية، روى عنه خالد ابن الحارث وأحسبه الذي يقال له : أبو النصر البصري الذي يروي عن عامر الأحول[3] .

وقال في (المجروحين): يحيى بن كثير أبو النضر ، من أهل البصرة شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وليس هذا بيحيى بن كثير بن درهم ، ذاك ثقة كنيته أبو غسان وهذا يقال له أبو النضر أ.هـ[4].

١٥٧-يحيى بن محمد الجاري

قال في (الثقات): يحيى بن محمد الجاري ، يروي عن الدراوردي ، روى عنه مؤمل بن إهاب، يغرب [5] .

وقال في (المجروحين): يحيى بن محمد الجاري ، من أهل الحجاز يروي عن الدراوردي ، روى عنه مؤمل بن إهاب ، كان ممن يتفرد بأشياء لا يُتابع عليها على قلة روايته، كأنه كان يهم كثيراً ، فمن هنا وقع المناكير في روايته، يجب التنكب عما انفرد من الروايات ، وإن

---

(١) الثقات (٧/٥٩٩).

(٢) المجروحين (٣/١٢٢).

(٣) الثقات (٧/٦٠٧).

(٤)المجروحين (٣/١٣٠).

(٥) الثقات (٩/٢٥٩).

احتج به محتج فيما وافق الثقات لم أر بذلك بأساً أ.هـ[1].

١٥٨-يحيى بن مسلم الهمداني الكوفي

قال في (الثقات): يحيى بن مسلم أبو الضحاك الهمداني يروي عن الشعبي وزيد بن وهب ، روى عنه عبدا لله بن داود ووكيع [2].

وقال في (المجروحين): يحيى بن مسلم ، شيخ يروي عن زيد بن وهب ، روى عنه عبدا لله بن داود الخريبي ، ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، ليس في العدالة بحالة يُقبل منه مفاريده ، ولا في الجرح محله محل من تترك موافقته الثقات ، فهو ساقط الاحتجاج بما انفرد وفيما وافق الثقات محتج به أ.هـ[3].

١٥٩-يحيى بن ميمون البصري أبو أيوب التمار

قال في (الثقات): يحيى بن ميمون بن عطاء بصري يروي عن علي بن زيد بن جدعان ، روى عنه عبد الأعلى بن حماد[4] .

وقال في (المجروحين): يحيى بن ميمون التمار كنيته أبو أيوب من أهل البصرة يروي عن علي بن زيد بن جدعان ، روى عنه عبدا لله بن المثنى ، قدم بغداد سنة تسعين ومائة وحدثهم بها ، فعند أهل العراق منه العجائب التي يرويها مما لم يتابع عليها،حتى إذا سمعها مَنْ الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة ، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال أ.هـ[5].

١٦٠-يحيى بن يزيد أبو شيبة الرهاوي

قال في (الثقات): يحيى بن يزيد الرهاوي يروي عن بكير بن فيروز عن البراء ، روى عنه زيد بن أبي أنيسة ، يعتبر حديثه من غير رواية الضعفاء عنه[6].

---

(١) المجروحين (٣/١٣٠).

(٢) الثقات (٧/٦١٠),

(٣)المجروحين (٣/١١٥).

(٤) الثقات (٧/٦٠٣).

(٥) المجروحين (٣/١٢١).

(٦) الثقات (٧/٦١٣).

وقال في (المجروحين): يحيى بن يزيد أبو شيبة الرهاوي يروي عن زيد بن أبي أنيسة ، روى عنه أهل الجزيرة ، كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات ويأتي عن أقوام ثقات بأشياء معضلات ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به أ.هـ[١].

١٦١-يحيى بن يعقوب بن مدرك الأنصاري

قال في (الثقات): أبو طالب القاص ، اسمه يحيى بن يعقوب بن مدرك بن سعد الأنصاري من أهل الكوفة ، يروي عن محارب بن دثار ، روى عنه أبو تميلة وإبراهيم بن عتبة ، وكان يخطئ[٢].

وقال في (المجروحين): يحيى بن يعقوب بن مدرك بن سعد بن خيثمة الأنصاري أبو طالب القاص ، من أهل الكوفة يروي عن محارب بن دثار والكوفيين ، روى عنه يحيى بن واضح ، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات على قلة روايته ، حتى ربما سبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لذلك ، لا يجوز الاحتجاج به أ.هـ[٣].

١٦٢-يزيد بن مروان الخلال

قال في (الثقات): يزيد بن مروان الخلال من أهل العراق ، يروي عن الحسن بن عطية والناس ، روى عنه العراقيون [٤].

وقال في (المجروحين): يزيد بن مروان الخلال شيخ من أهل بغداد ، روى عنه العراقيون، كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، سمعت محمد بن محمود قال سمعت الدارمي سمعت يحيى بن معين يقول : يزيد بن مروان كذاب أ.هـ[٥].

١٦٣-يوسف بن ميمون الصباغ أبو خزيمة

قال في (الثقات): يوسف بن ميمون القرشي ، يروي عن أبي عبيدة بن حذيفة، روى عنه العراقيون[٦].

---

(١) المجروحين (٣/١١٥).

(٢) الثقات (٧/٦١٤),

(٣)المجروحين (١/١١٧).

(٤) الثقات (٩/٢٧٦).

(٥) المجروحين (٣/١٠٥).

(٦) الثقات (٧/٦٣٧).

وقال في (المجروحين): يوسف بن ميمون الصباغ ،مولى آل عمرو بن حريث ، كنيته أبوخريم، يروي عن عطاء ، روى عنه أهل العراق ، فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فلما فحش ذلك منه في روايته بطل الاحتجاج به[١] أ.هـ.

١٦٤-يوسف بن إبراهيم التيمي

قال في (الثقات): يوسف بن إبراهيم التيمي ، يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه عقبة بن خالد ، مات في ولاية هارون الرشيد[٢] .

وقال في (المجروحين): يوسف بن إبراهيم أبو يوسف التيمي اللآل يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه عقبة بن خالد المجدر، يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به لما انفرد من المناكير عن أنس وأقوام مشاهير[٣] .

١٦٥-يونس بن أبي يعفور الكوفي

قال في (الثقات): يونس بن أبي يعفور العبدي ، واسم أبي يعفور وقدان ، يروي عن عون بن أبي جحيفة ، روى عنه فضيل بن عبدالوهاب[٤].

وقال في (المجروحين): يونس بن أبي يعفور ، من أهل الكوفة يروي عن أبيه ، روى عنه أهل بلده ، منكر الحديث ، يروي عن أبيه وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار ، ثم قال ابن حبان : أخبرنا مكحول قال حدثنا جعفر بن أبان الحافظ قلت ليحيى بن معين يونس بن أبي يعفور، قال: ضعيف أ.هـ[٥].

---

(١) المجروحين (١٣٤/٣).

(٢) الثقات (٥٥٢/٥),

(٣)المجروحين (١٣٤/٣).

(٤) الثقات (٦٥١/٧).

(٥) المجروحين (١٣٩/٣).

الفهارس

١- فهرس الآيات .

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٢٣٨	البقرة	٨٦
٢	يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم	١٧٢	البقرة	٨٨
٣	سبحان ربك رب العزة عما يصفون	١٨٠-١٨٢	الصافات	١٥
٤	يا أيها الرسل كلوا من الطيبات	٥١	المؤمنون	٨٨
٥	يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ	٦	الحجرات	١٣٢

٢- فهرس الأحاديث .

٣- فهرس الآثار

٤- فهرس للرواة الذين تمت دراستهم

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس المصطلحات

٧- فهرس الأماكن والبلدان

٨- فهرس المصادر والمراجع

١.القرآن الكريم .

٢.أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ، دراسة وتحقيق د. سعد الهاشمي ، ط١: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٣.الأحاديث الموضوعة ، ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني الدمشق ، حققها وعلق عليها الشيخ محمود الأرناؤوط ، راجعها وترجم لمؤلفيها الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت ، ط١: ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ١ .

٤.الأحاديث الموضوعة من الجامع الكبير والجامع الأزهر ، السيوطي والمناوي ، عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، وعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ ، جمع وترتيب عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد ، دار الإشراف للطباعة والنشر ، ط١: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ١.

٥.الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى ا لله عليه وسلم ، الإشبيلي أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدا لله الأزدي ، تحقيق حمدي السلفي ، صبحي السامرائي ، مكتبة الرشد – الرياض ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٦.أحوال الرجال ، الجوزجاني أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب المتوفى سنة ٢٥٩هـ، مؤسسة الرسالة ، حققه وعلق عليه صبحي البدري السامرائي ، ط١: ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ١ .

٧.أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، البيروتي أبو عبدا لله محمد بن درويش الحوتي ، اعتنى به وعلق عليه محمود الأرناؤوط ، دار الفكر ، ط١ : ١٤١٢هـ - ١٩٩١م . عدد الأجزاء : ١ .

٨.الأنساب ، للسمعاني أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي المتوفى سنة ٥٦٢هـ ، تقديم وتعليق عبدا لله عمر البارودي ، ملتزم الطبع والنشر والتوزيع ، دار الجنان ، ط١ : ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٥ .

٩.إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل ، لأبي الحسن مصطفى إسماعيل ، قدم له فضيلة العلامة أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، مكتبة العلم بجدة ، ط١: ١٤١٤هـ ، عدد الأجزاء : ١.

١٠.الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩هـ ، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ : ١٤١٢هـ-١٩٩١م عدد الأجزاء ١٨ .

١١.إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، الألباني محمد بن ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، ط٢: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ١٠ .

١٢.الإضافة دراسات حديثية ، بقلم محمد عمر بازمول ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط١ : ١٤١٥هـ -١٩٩٥م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٣.الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا علي بن هبة ا لله أبو نصر بن ماكولا ، دار الكتب العلمية - بيروت :لبنان، ط١: ١٤١١هـ -١٩٩٠م ، عدد الأجزاء : ٧ .

١٤.الإلزامات ووالتتبع ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، دراسة وتحقيق أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط٢: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٥.الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ابن كثير ، شرح العلامة أحمد محمد شاكر ، تعليق المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، حققه علي بن حسن عبدالحميد الأثري ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ط١ : ١٤١٥هـ ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٦.البداية والنهاية ، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، دقق أصول الكتاب وحققه د. أحمد أبو ملحم ، د. علي نجيب عطوي ، الأستاذ فؤاد السيد ، الأستاذ مهدي ناصر الدين ، وعلي عبد الساتر، دار الريان للتراث ، ط١: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٧.تاريخ أبي زرعة الدمشقي للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبدا لله بن صفوان النصري المتوفى سنة ٢٨١هـ ، دراسة وتحقيق شكر ا لله بن نعمة ا لله القوجاني ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٨.تاريخ أسماء الثقات ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ط١ : ١٤٠٤هـ ، الدار السلفية – الكويت ، عدد الأجزاء : ١ .

١٩.تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق د. عبد الرحيم بن محمد القشقري ، ط١: ١٤٠٩هـ ، عدد الأجزاء : ١ .

٢٠.التاريخ الكبير ، للبخاري أبي عبدا لله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي المتوفى سنة ٢٥٦هـ -٨٦٩م ، دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان .

٢١.تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، البغدادي أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ،دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء:١٩.

٢٢.تاريخ دمشق ، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن المتوفى سنة ٧١هـ ، صورة من نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وكمل نقصها من النسخ الأخرى بالقاهرة ومراكش واستانبول ، ووضع لها فهارس الشيخ محمد بن رزق الطرهوني ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

٢٣.تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت، عدد الأجزاء : ١ .

٢٤.تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة ، محمد بن عمر عبداللطيف ، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي - ط١: ١٤١٠هـ ، عدد الأجزاء :١.

٢٥.تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، المزي أبو الحجاج يوسف بن الزكي المتوفى سنة ٧٤٢هـ ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، إشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الدار القيمة - الهند - بيروت : لبنان ، ط٢: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، عدد الأجزاء : ١٤ .

٢٦.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن مكتبة دار التراث- القاهرة،ط٢ :١٣٩٢هـ -١٩٧٢م ،عدد الأجزاء : ١ .

٢٧.تذكرة الحفاظ ، الذهبي أبو عبدا لله شمس الدين محمد ، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت : لبنان ، دار إحياء التراث العربي – تعليق الشيخ عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني ، عدد الأجزاء : ٤ .

٢٨.ترتيب علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى – عمان : الأردن ، ط١: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٢٩.الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق : صالح الوعيل ، رسالة الماجستير بشعبة السنة المشرفة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، دار ابن الجوزي – ط١: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٣٠.الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، المنذري عبد العظيم بن عبد القوي المتوفى سنة ٦٥٦هـ ، بتحقيق محي الدين ديب ، سمير أحمد العطار ، يوسف بديوي ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب ، مؤسسة علوم القرآن ، ط١ : ١٤١٤هـ –١٩٩٣م ، عدد الأجزاء : ٤ .

٣١.تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، دار الكتاب العربي ، عدد الأجزاء : ١ .

٣٢.تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع ، عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة عدد الأجزاء : ٤

٣٣.تقريب التهذيب ، ابن حجر أحمد بن علـي العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ، طباعة دار البشائر الإسلامية = بيروت : لبنان ، ط١: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م عدد الأجزاء : ١

٣٤.التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ، للعراقي زين الدين عبدالرحيم بن الحسين المتوفى سنة ٨٠٦هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١: ١٤١٨هـ -١٩٩١م ، عدد الأجزاء : ١ .

٣٥.تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ابن حجر أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ، اعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب ، مؤسسة قرطبة ، توزيع مكتبة الحزاز - جدة ، ط١ : ١٤١٦هـ -١٩٩٥م ، عدد الأجزاء : ٤ .

٣٦.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ابن عبدالبر أبو عمر يوسف بن عبدا لله بن محمد النمري القرطبي ، تحقيق عبدا لله بن الصديق ، توزيع المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز ، مكة المكرمة ، عدد الأجزاء : ٢٦ .

٣٧.تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، ابن عراق أبو الحسن علي بن محمد الكناني المتوفى سنة ٩٠٧هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان ، ط: ١٤٠٢هـ -١٩٨١م ، عدد الأجزاء: ٢.

٣٨.تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم من الأخبار، الطبري أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد ، خرج أحاديثه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بمصر ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م ، عدد الأجزاء : ٦ وغير كامل .

٣٩.تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للمزي أبي الحجاج يوسف المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ ، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط٢: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ٣٥ .

٤٠.تهذيب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي ا لله عنه ، النسائي أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣هـ ، تهذيب وترتيب كمال يوسف الحوت،دار الباز ، ط٢: ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م ، عدد الأجزاء : ١ صغير.

٤١.الثقات ، ابن حبان أبو حاتم محمد التميمي البُستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية - ط١ بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ، ١٤٠٢هـ عدد الأجزاء : ١٠

٤٢.الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ، جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي ١٤١٣هـ ، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، عدد الأجزاء : ١ .

٤٣.جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ، عدد الأجزاء : ٩ .

٤٤.جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، العلائي أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيلكدي ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي ، دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٤٥.الجامع الصحيح المسند من حديث رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم وسننه وأيامه، البخاري عبدا لله بن محمد بن إسماعيل المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، لبنان ، ط١: ١٤٠٠هـ ، عدد الأجزاء: ٤.

٤٦.الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى سنة ٩١١هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، عدد الأجزاء : ٢.

٤٧.جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، ابن رجب أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي المتوفى سنة ٧٩٥هـ ، تحقيق : شعيب الرناؤوط ، إبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ : ١٤١٤هـ -١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٤٨.الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية التي خرجها محدث العصر الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني في كتبه المطبوعة ، صنفه الهلالي أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن الجوزي ، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٤٩.جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبدالبر أبي عمر يوسف بن عبدا لله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٣هـ ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، ط١: ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٥٠.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، قدم له وحققه وعلق عليه د. محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ : ١٤١٤هـ -١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٥١.الجرح والتعديل ، القاسمي جمال الدين ، جمع وتحقيق محمد عبد الحكيم القاضي، دار الحديث ، عدد الأجزاء : ١ .

٥٢.الجرح والتعديل ، لأبي لبابة حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، عدد الأجزاء :١.

٥٣.الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن التميمي الحنظلي الرازي، ط١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، عدد الأجزاء : ٩ .

٥٤.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبدا لله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ ، طبع للمرة الأولى بنفقة مطبعة السعادة في مصر ١٤١٢هـ -١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١٠ .

٥٥.خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الخزرجي أحمد بن عبدا لله الأنصاري اليمني المتوفى سنة ٩٢٣هـ ، اعتنى بنشره عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط٤ : ١٤١١هـ ، عدد الأجزاء : ١ .

٥٦.دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب ممن قال عنه ابن حجر ثقة يهم، أو صدوق يهم ، أو صدوق له أوهام ، رسالة مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين قسم السنة وعلومها ، إعداد الطالب : عبدالعزيز بن سعد التخيفي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٥٧.دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤١٥هـ ، إشراف د. زيد بن عبدالمحسن آل حسين ، ط٢: ١٤١٥هـ -١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ١ .

٥٨.ديوان الضعفاء والمتروكين ، الذهبي شمس الدين بن عثمان بن قايماز الدمشقي ، حققه ووضع فهارسه لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، قدم له الشيخ خليل الميس ، دار القلم – بيروت : لبنان ، ط١ : ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٥٩.ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، فمنهم من وثقه ، ومنهم من ضعفه ، ومن قيل فيه قولان ، لابن شاهين أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي ٣٨٥هـ ، باعتناء وتقديم وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض ا لله محمد، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ، ط١: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

٦٠.ذيل الكاشف ، العراقي أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم المتوفى سنة ٨٢٦هـ ، تحقيق بوران الضناوي ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط١: ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ١ .

٦١.الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، اللكنوي أبو الحسنات محمد عبدالحي الهندي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ ، حققه وخرج نصوصه عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط٣ : ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٦٢.الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، الذهبي أبو عبدا لله محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ، ط١ ١٤١٢هـ -١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١ .

٦٣.رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ، عداب محمود الحمش ، دار حسان للنشر والتوزيع – الرياض – دار الأماني للنشر والتوزيع – الرياض ، ط٢: ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م عدد الأجزاء : ١ .

٦٤.الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي – بيروت ، دار عمار – عمان ، ط١: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٦٥.الزهد والرقائق ، ابن المبارك عبدا لله المروزي المتوفى سنة ١٨١هـ، حققه وعلق عليه حبيب الرحمن الأعظمي – دار الكتب العلمية ، بيروت: لبنان ، عدد الأجزاء: ١.

٦٦.سؤالات أبي عبيد الآجري ابا داود السجستاني في الجرح والتعديل ، دراسة وتحقيق محمد علي قاسم العمري ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المجلس العلمي ، إحياء التراث الإسلامي ، عدد الأجزاء : ١ .

٦٧.سؤالات ابن الجنيد – أبو إسحاق إبراهيم بن عبدا لله الختلي ، لأبي زكريا يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٦٠هـ ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط١: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ١ .

٦٨.سؤالات البرقاني للدارقطني ، رواية الكرجي عنه ، تحقيق د. عبدالرحيم محمد أحمد القشاقري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١: ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء : ١ .

٦٩.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل ، دراسة وتحقيق موفق بن عبدا لله بن عبدالقادر ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١: ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م عدد الأجزاء : ١ .

٧٠.سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، الألباني محمد ناصر الدين ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط٢ : ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م ، عدد الأجزاء المطبوعة حتى الآن : ٦ .

٧١.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، الألباني محمد ناصر الدين ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط١: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، عدد الأجزاء : ٥ حتى هذا التاريخ .

٧٢.سنن ابن ماجة ، لابن ماجة أبي عبدا لله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ ، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت : لبنان ، بترقيم وتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، عدد الأجزاء : ٢ .

٧٣.سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، دار عالم الكتب – بيروت ، ط٢: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣ ، عدد الأجزاء : ٤ .

٧٤.سنن الدارمي ، الدارمي عبدا لله بن عبدالرحمن السمرقندي ، حقق نصه وخرج أحاديثه فواز أحمد زمزلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، ط١: ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٧٥.السنن الكبرى ، البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن – الهند ، ط١: ١٣٥٤هـ عدد الأجزاء : ١٠

٧٦.سنن النسائي بشرح الحافظ االسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، وحاشية الإمام السندي،رقّمه ووضع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة،ط٢ المفهرسة، بيروت ١٤١٤هـ -١٩٩٤م،مكتب المطبوعات الإسلامية -حلب، عدد الأجزاء: ٩ .

٧٧.سنن سعيد بن منصور المتوفى سنة ٢٢٧هـ ، دراسة وتحقيق د. سعد بن عبدا لله آل حميد ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، عدد الأجزاء : ٥ .

٧٨.سير أعلام النبلاء ، للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٤٨هـ-١٣٧٤م ، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت ، بتحقيق شعيب الأرناؤوط ط٩ : ١٤١٣هـ ، عدد الأجزاء : ٢٥ .

٧٩.شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء : ٤.

٨٠.شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال ، د. سعدي الهاشمي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة- ط:١٤١٣هـ-١٩٩٢م،عدد الأجزاء:١.

٨١.شرح السنة ، للبغوي أبي محمد الحسين بن مسعود ، بإشراف : زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ، ط٢ : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عدد الأجزاء : ١٦ .

٨٢.شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، عبدالرحمن بن أحمد المتوفى سنة ٧٩٥هـ ، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي ، ط٣ ١٤١٦هـ -١٩٩٦م ، دار عالم الكتب ، عدد الأجزاء : ١ .

٨٣.الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ، يوسف محمد صديق ، مكتبة ابن تيمية ، ط١: ١٤١٠هـ -١٩٩٠م ، عدد الأجزاء : ١ .

٨٤.شعب الإيمان ، البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان ، ط١ : ١٤١٠هـ عدد الأجزاء : ٩

٨٥.شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، قدم له فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، مكتبة ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة ، عدد الأجزاء : ١ .

٨٦.صحيح ابن خزيمة ، لابن خزيمة محمد بن إسحاق النيسابوري ، المتوفى سنة ٣١١هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، ط٢ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٨٧.صحيح الأدب المفرد ، البخاري محمد بن إسماعيل ، تأليف الألباني محمد ناصر الدين ، دار الصديق للنشر والتوزيع ، ط٢ : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ١ .

٨٨.صحيح الترغيب والترهيب للمنذري ، تحقيق الألباني محمد ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، ط٣ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ١ حتى هذا التاريخ .

٨٩.صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) الألباني محمد ناصر الدين ، أشرف على طبعه زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط٣: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ٢ .

٩٠.صحيح الوابل الصيب من الكلم الطيب ، ابن القيم أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية ، بقلم سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن الجوزي ، جمادى الثانية ١٤١٤هـ -١٩٩٣ م ، ط١: ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، عدد الأجزاء : ١ .

٩١.صحيح سنن أبي داود ، صحح أحاديثه الألباني محمد ناصر الدين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، اختصر أسانيده وعلق عليه زهير الشاويش ، ط١: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، عدد الأجزاء : ٣ .

٩٢.صحيح سنن ابن ماجة ، صحح أحاديثه الألباني محمد ناصر الدين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض ، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت ، ط١: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ٢.

٩٣.صحيح سنن الترمذي ، الألباني محمد ناصر الدين ، إشراف زهير الشاويش ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط١ : ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٣ .

٩٤.صحيح سنن النسائي ، صحح أحاديثه الألباني محمد ناصر الدين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، اختصر أسانيده وعلق عليه زهير الشاويش ، ط١ : ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م ، عدد الأجزاء : ٣ .

٩٥.صحيح كتاب الأذكار وضعيفه للنووي ، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ ، أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط١ : ١٤١٣هـ ، عدد الأجزاء : ٢ .

٩٦.صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ ، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ،

عيسى البابي الحلبي وشركاه ، توزيع دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء: ٥ .

٩٧.صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الريان للتراث ، ط١ : ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م – القاهرة ، عدد الأجزاء : ٦ .

٩٨.صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، ابن الصلاح أبو عمرو المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، دراسة وتحقيق موفق بن عبدا لله بن عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ : ١٤٠٨هـ –١٩٨٧م .

٩٩.الضعفاء الصغير ، البخاري محمد بن إسماعيل ، تحقيق بوران الضناوي ، دار عالم الكتب ، عدد الأجزاء : ١ مجلد صغير .

١٠٠.الضعفاء الكبير ، العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، د. عبد المعطي أمين قلعجي، توزيع دار الباز ، عباس أحمد الباز – مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط١: ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٠١.الضعفاء والمتروكين ، ابن الجوزي أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد البغدادي ، حققه أبو الفداء عبدا لله القاضي ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط١: ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٠٢.الضعفاء والمتروكين ، الدارقطني علي بن عمر بن أحمد ، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي ، ط١: ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م ، عدد الأجزاء: ١ .

١٠٣. الضعفاء والمتروكين ، النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، بوران الضناوي ، كمال يوسف الحوت ، ط١: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٠٤. ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، الألباني محمد ناصر الدين ، أشرف على طبعه زهير الشاويش ، ط٣ : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٠٥. ضعيف سنن أبي داود ، الألباني محمد ناصر الدين ، أشرف على طباعته والتعليق عليه : زهير الشاويش بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض ، المكتب الإسلامي .

١٠٦. ضعيف سنن ابن ماجة ، الألباني محمد بن ناصر الدين ، بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض ، أشرف على طبعه والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط١ : ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ١.

١٠٧. ضعيف سنن الترمذي ، الألباني محمد ناصر الدين ، أشرف على طباعته والتعليق عليه زهير الشاويش بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج ، المكتب الإسلامي ، ط١: ١٤١١هـ -١٩٩١م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٠٨. ضعيف سنن النسائي ، ضعف أحاديثه الألباني محمد ناصر الدين ، أشرف على فهرسته والتعليق عليه زهير الشاويش بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج ، المكتب الإسلامي ، عدد الأجزاء : ١ .

١٠٩. طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي المتوفى سنة ٧٧١هـ ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، د. عبد

محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢: ١٤١٣هـ -١٩٩٢ ، عدد الأجزاء : ٧ .

١١٠. الطبقات الكبرى ، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، دار صادر - بيروت ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ٩ .

١١١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ابن الجوزي أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ ، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١١٢. العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ ، تحقيق وتخريج وصي الله عباس ، المكتب الإسلامي - بيروت ، دار الخاني - الرياض، ط١: ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٤ .

١١٣. علوم الحديث ، ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المتوفى سنة ٦٤٣هـ،تحقيق د.نور الدين عتر،دار الفكر المعاصر - بيروت: لبنان ، دار الفكر - دمشق: سورية ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م ، عدد الأجزاء: ١ .

١١٤. عمل اليوم والليلة ، ابن السني أبو بكر ، خرج أحاديثه وعلق عليه عبدا لله حجاج، دار الجيل - بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ، ط٢ : عدد الأجزاء : ١ .

١١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبدا لله بن باز ، عدد الأجزاء : ١٣ .

١١٦.فتح المغيث ، السخاوي محمد بن عبد الرحمن، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، عدد الأجزاء : ٣ .

١١٧.فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، العراقي أبو الفضل عبدالرحيم بن حسين المتوفى سنة ٨٠٦هـ ، مكتبة السنة ، حققه وعلق عليه محمود ربيع ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، عدد الأجزاء:١ .

١١٨.الفرق بين الفرق ، للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ -١٠٣٧م ، بعناية الشيخ إبراهيم رمضان - دار الفتوى - بيروت ، دار المعرفة - بيروت : لبنان ، ط١ : ١٤١٥هـ -١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ١ .

١١٩.فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها ، إعداد غالب علي عواجي ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع ، ط٢ : ١٤١٦هـ -١٩٩٦م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٢٠.فضل ا لله الصمد في توضيح الأدب المفرد للبخاري أبي عبدا لله محمد بن إسماعيل المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، فضل ا لله الجيلاني ، مكتبة دار الاستقامة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٢١.فهارس الرجال الذين ترجم لهم الألباني في السلسلتين الصحيحة والضعيفة، الأجزاء ١-٤، أشرف عليه وراجعه علوي السقاف ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، عدد الأجزاء : ١.

١٢٢.فهرس كتاب المجروحين والضعفاء ، ابن حبان أبو حاتم محمد التميمي البُستي ، إعداد ربيع أبو بكر عبد الباقي ، دار الجيل - بيروت ، ط١ : ١٤١٢هـ-١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٢٣.الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، الشوكاني محمد بن علي الوهاب المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ، دراسة وتحقيق محمد عبدالرحمن عوض ، دار الكتاب العربي ، ط١: ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٢٤.فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ، محمد عبد الرؤوف، توزيع دار إحياء السنة النبوية للطباعة والنشر والتوزيع ، عدد الأجزاء : ٦ .

١٢٥.القاموس المحيط ، الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب المتوفى سنة ٨١٧هـ ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط٢: ١٤٠٧هـ عدد الأجزاء:١

١٢٦.قواعد في علوم الحديث ، التهانوي ، ظفر بن أحمد العثماني المتوفى سنة ١٣٩٤هـ ، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط٥ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٢٧.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، الذهبي أبو عبد ا لله محمد ابن أحمد الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٨هـ ، قدم له محمد عوامة ، خرج نصوصه أحمد الخطيب ، شركة دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن ، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء : ٢ .

١٢٨.الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي أبو أحمد عبدا لله الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ ، تحقيق : د. سهيل زكّار ، دار الفكر ، ط٣: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، عدد الأجزاء : ٨ .

١٢٩.كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل ، صالح اللحيدان، دار طويق للنشر والتوزيع، عدد الأجزاء : ١.

١٣٠.كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، الهيثمي علي بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٧هـ ، تحقيق المحدث حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٣١.الكشف الأهي عن شديد الضعيف والموضوع والواهي ، محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي المتوفى سنة ١١٧٧هـ ، بتحقيق د. محمد محمود بكار ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة – العزيزية ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٣٢.كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للعجلوني ، نشر وتوزيع مكتبة دار التراث – القاهرة ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٣٣.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدا لله القسطنطيني الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٧هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ٦ .

١٣٤.الكلم الطيب ، ابن تيمية ، تحقيق د. محمد خليل هراس ، وتعقيب الألباني محمد ناصر الدين ، دار الصحابة للتراث بمصر ، عدد الأجزاء : ١ .

١٣٥.الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، ابن كيال أبو البركات محمد بن أحمد ، تحقيق ودراسة عبد القيوم عبدرب النبي ، دار المأمون للتراث ، ط١: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٣٦.اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الجيل – بيروت : لبنان ، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م ، عدد الأجزاء : ٣ .

١٣٧.لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن الإفريقي المصري،دار صادر -بيروت،ط٣: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ،عدد الأجزاء : ١٥ .

١٣٨.لسان الميزان، لابن حجر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط١ ، عدد الأجزاء:٧ .

١٣٩.مباحث في علم الجرح والتعديل ، قاسم علي سعد ، دار البشائر الإسلامية ، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٤٠.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ابن حبان أبو حاتم محمد التميمي البُستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، الناشر : دار الوعي - حلب ، ط٢: ١٤٠٢هـ عدد الأجزاء : ١

١٤١.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي علي بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٧هـ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء : ١٠ .

١٤٢.المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، الرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٣٦٠هـ ، علق عليه وخرج أخباره د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت ، ط١: ١٣٩١هـ-١٩٧١م، عدد الأجزاء:١ .

١٤٣.مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدا لله الحاكم ، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد المتوفى سنة ٨٠٤هـ ، تحقيق ودراسة عبدا لله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبدا لله الحميد ، دار العاصمة - الرياض ، النشرة الأولى - ١٤١١هـ ، عدد الأجزاء : ٨ .

١٤٤.مختصر الأباطيل والموضوعات ، الذهبي أبو عبدا الله محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٨٤هـ ، دراسة وتحقيق د. محمد حسن الغماري ، دار البشائر الإسلامية ، المكتبة المكية بمكة المكرمة ، دار إيلاف بريطانيا ، ط١ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

١٤٥.مختصر جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ، ابن عبدالبر أبوعمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي ، اختصره الشيخ أحمد بن عمر المحمصاني البيروتي ، حققه ووضع فهارسه حسن إسماعيل ، راجعه وخرج أحاديثه محمود الأرناؤوط ، المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز ، دار الخير ، ط١ : ١٤١٣هـ -١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٤٦.المدخل إلى كتاب الإكليل ، للحاكم النيسابوري ، تحقيق المستشار د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة، مصطفى أحمد الباز، عدد الأجزاء:١ .

١٤٧.المراسيل ، لابن أبي حاتم محمد بن عبدالرحمن الحنظلي الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ -١٩٣٨م ، بعناية شكر ا الله بن نعمة قوجاني ، مؤسسة الرسالة ، ط١: ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٤٨.المستدرك على الصحيحين ، النيسابوري أبو عبدا الله محمد بن عبدا الله ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان، ط١: ١٤١١هـ -١٩٩٠م ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٤٩.مسند أبي داود الطيالسي ، دار الكتاب اللبناني ، دار التوثيق ، ط١ : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية القائمة في الهند سنة ١٣٠٢هـ ، عدد الأجزاء : ١ .

١٥٠. مسند أبي يعلى الموصلي ، الموصلي أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي المتوفى سنة ٣٠٧هـ ، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، ط١ : ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١٤ .

١٥١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، دار صادر – بيروت .

١٥٢. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، لأبي نعيم أحمد بن عبدا لله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ ، قدم له د. كمال عبد العظيم العناني، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي ، توزيع مكتبة عباس الباز – مكة المكرمة ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٥٣. مشكاة المصابيح ، محمد بن عبدا لله الخطيب التبريزي ، تحقيق : الألباني محمد ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، ط٢ : ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م – بيروت، عدد الأجزاء : ٣ .

١٥٤. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، البوصيري أحمد بن أبي بكر الكناني ، المتوفى سنة ٨٤٠هـ ، دراسة وتقديم كمال يوسف الحوت ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية – مؤسسة الكتب الثقافية معتمد الطباعة والنشر والتوزيع ، دار الجنان ، ط١ : ١٤٠٦هـ عدد الأجزاء : ٢

١٥٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ ، طبع بمطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٥٦.المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وهو الموضوعات الصغرى للإمام علي القاري المكي المتوفى سنة ١٠١٤هـ ، حققه وعلق عليه عبدالفتاح أبوغدة، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط٥ ، بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، عدد الأجزاء : ١ .

١٥٧.المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي – دار المعرفة – بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٥٨.المعجم الأوسط ، للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق : قسم التحقيق بدار الحرمين بالقاهرة ، طارق بن عوض ا لله بن محمد ، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني ، عدد الأجزاء : ١٠ .

١٥٩.معجم البلدان ، الحموي شهاب الدين أبو عبدا لله ياقوت بن عبدا لله الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، دار صادر – بيروت ، عدد الأجزاء:٥

١٦٠.المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف عن الكتب الستة وموطأ مالك ومسند الدارمي ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين د/أ-ي ونسنك أستاذ الجامعة العربية بجامعة ليدن ، دار الدعوة ، استانبول ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٨ .

١٦١.معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط١ بالقاهرة ١٣٦٩هـ ، دار إحياء الكتب العربية .

١٦٢.معرفة علوم الحديث ، الحاكم أبو عبد ا لله محمد بن عبدا لله النيسابوري، دار إحياء العلوم – بيروت ، ط١: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء: ١ .

١٦٣.المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، علق عليه عبدا لله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية – بيروت:لبنان ، ط١: ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م .

١٦٤.مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المتوفى سنة ٦٤٢هـ ، الناشر : مكتبة العلم بجدة ، عدد الأجزاء: ١ .

١٦٥.المقنع في علوم الحديث ، ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ٨٠٤هـ ، تحقيق ودراسة عبدا لله بن يوسف الجديع ، دار فواز للنشر – الأحساء ، ط١: ١٤١٣هـ –١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٦٦.المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، لابن قيم محمد بن أبي بكر الجوزية ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، حققه وضبطه أحمد عبد الشافي ، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م .

١٦٧.منهج ابن حبان في الجرح والتعديل ، عداب الحمش ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى ، ١٤٠٥–١٤٠٦هـ ، عدد الأجزاء : ٥ .

١٦٨.مهذب عمل اليوم والليلة ، ابن السني أبو بكر المتوفى سنة ٣٦٤هـ ، قدم له وانتقى أحاديثه وخرجها علي بن حسن بن عبد الحميد ، المكتبة الإسلامية – عمان: الأردن ، ط٤: ١٤١٠هـ ، عدد الأجزاء : ١ .

١٦٩.موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، إعداد خادم السنة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الفكر ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط١: ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م ، عدد الأجزاء : ٨ .

١٧٠.موسوعة رجال الكتب التسعة ، د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كروي حسن ، دار الكتب العلمية – بيروت : لبنان ، ط١: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٧١.موضح أوهام الجمع والتفريق ، البغدادي أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ، المتوفى سنة ٤٦٢هـ –١٠٧٠م ، بتحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني ، مؤسسة الكتب الثقافية ، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن – الهند ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٧٢.الموضوعات ، ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي القرشي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تقديم وتعليق عبدالرحمن محمد عثمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢: ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م ، عدد الأجزاء : ٣ .

١٧٣.موضوعات الصغاني ، الصغاني أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن القرشي المتوفى سنة ٦٥٠هـ ، حققه وخرج أحاديثه نجم عبدالرحمن خلف ، دار المأمون للتراث – دمشق ، بيروت ، ط٢ : ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م ، عدد الأجزاء : ١ .

١٧٤.ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي أبو عبدا لله محمد بن أحمد بن عثمان ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت : لبنان ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٧٥.النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة ، الحويني أبو إسحاق الحويني الأثري، دار الصحابة للتراث ، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، عدد الأجزاء : ٣ .

١٧٦.النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي أبو المحاسن يوسف الأتابكي المتوفى سنة ٨٧٤هـ ، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت : لبنان ، ط١ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، عدد الأجزاء : ١٦ .

١٧٧.نصب الراية لأحاديث الهداية ، الزيلعي أبو محمد عبدا لله بن يوسف الحنفي، دار الحديث - القاهرة ، عدد الأجزاء : ٤ .

١٧٨.النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ، ابن سيد الناس أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري ، دراسة وتحقيق : د. أحمد معبد عبد الكريم ، دار العاصمة - الرياض ، ط١: ١٤٠٩هـ ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٧٩.النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق ودراسة د. ربيع بن هادي بن عمير المدخلي ، دار الراية للنشر والتوزيع، ط٣ : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، عدد الأجزاء : ٢ .

١٨٠.النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ، بقلم علي بن حسن عبدالحميد الحلبي الأثري ، دار ابن الجوزي ، ط٣: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، عدد الأجزاء : ١ .

١٨١.النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، طبعة المكتبة العلمية - بيروت ، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، عدد الأجزاء : ٥ .

١٨٢. يحيى بن معين وكتابه التاريخ ، دراسة وترتيب وتحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط١: ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م عدد الأجزاء : ٢ .

٩- فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحـــــــة

الموضـــوع	الصفحــــــة